

خ
٤١٢

كتاب شرح القدوري

٤٤٨

قصة بعض

أوقف هذا الكتاب الخناء العالي
إبراهيم جليل الباز وذي غلي ظلمة العلم
تألا زهر بخزانة الدرر نور

شرح القدوري المسمى بالسراج الوهاج
لأبي بكر بن محمد أحمد دارى القسوى
كريد

هذا الجزء الأول من السراج الوهاج للعلامة المذكور بن عبد كافي حميد بن محمد

أحمد حماد



ال

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا يسر واسمنا بخيرا
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي
 جميع انبياء الله وملائكته اجمعين ورضي الله عن الصحابة والتابعين
 كتاب الفتن شرح المختصر القدوري موضحا لمشكلاته ومبيناً لمعضلاته
 موسطاً بين الاقلال والاكثر معتدلاً عن الاسهاب والاختصار جمعة بالغة
 وخيرة ومعان مفيدة سهل المآخذ والمفاد قريب المعنى والاستفادة
 او فتنه لكل طالب محتاج وسميت السراج الوهاج واستعنت في ذلك
 بالرحمن الرحيم وما توفني الا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم
 لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم قال الشيخ الامام ابو الحسين رحمه الله
كتاب الطهارة

الكتاب في اللغة هو الجمع يقال كتبت الشيء اي جمعته ومنه الكتابه وهي جمع
 الحروف بعضها الى بعض **قوله** كتاب الطهارة اي جمع مسابيل الطهارة وفي
 الشرع عبادة عن الشمل والاحاطة وهل الشمل والاحاطة شيء واحد او شيان
 قيل شيء واحد فظان مترادفان وقيل شيان وهو الصحيح فالاحاطة هي
 من الشمل لان الشمل هو الجمع المتفرق يقال جمع الله شمله اي ما تفرق من امره و
 الاحاطة ما احاط بالشيء بعد جمعه في جامعة للشمل محدثة به **قوله** الشمل ما قال
 اصحابنا في كلمة الجميع انها توجب الاجتماع دون الانفراد كما اذا قال الامير للجند جميع من دخل
 هذا الحصن قلعة عشرة من الابل فدخل منهم عشرة فان لهم عشرة كمن الابل اربعة عشر بينهم جميعا
ومثال الاحاطة اذا قال الامير من دخل هذا الحصن قلعة عشرة من الابل فدخل منهم
 عشرة كان لكل واحد منهم على القرد عشرة من الابل كانه ليس معه غيره فيكون لهم ما يثيرة

من الابل

الابل فبان ذلك ان كلمة الجمع للشمل دون الاحاطة وكلمة كل للشمل والاحاطة جميعا
والطهارة في اللغة هي النظافة وعكسها الدنس وفي الشرع عبادة عن غسل
 اعضاء مخصوصة وعكسها الحدث **ويقال** هي عبادة عن رفع حدث او ازالة
 نجس حتى يسمى الدباج والنيهم طهارة ويقال عبادة عن غسل بصفة وذلك الصفة
 ان يكون الماء طاهرا والرجل محدثا وام من هذا كله ما قاله المكي رحمه الله انها عبادة
 عن اتصال مطهر الى محل يجب تطهيره او يندب اليه والمطهر هو الماء عند وجوده والصعيد
 عند عدمه وانما ذكر الطهارة بلفظ الواحد ولم يقل الطهارات لانها مصدر والمصدر
 موحدا لا يثنى ولا يجمع فان اردت به الرفع جاز جمعه ويحتاج الى معرفة سبب وجوب
 الطهارة وشرطها وركنها وحكمها فسبب وجوب اداة الصلاة مع وجود الحدث
 لانها تقوم بها **وقال** اصحاب الفظاهر سبب وجوبها القيام الى الصلاة متمسكا بظاهر
 الآية وهذا فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد
 ولان قولهم هذا يودي الى ترك الصلاة لان من جلس فتوضا وقام الى الصلاة يلزمه
 وضوء اخر بالقيام الى الصلاة وهكذا اذا يشتغل بالوضوء ولا يفرغ للصلاة و
 هذا ظاهر الفساد وقال اصحاب الطرد سببها الحدث وهو فاسد ايضا لان الحدث
 رافع لها فكيف يكون سببها واما شرطها فالحدث واما ركنها فغسل الاعضاء الثلاثة
 ومسح الرأس واما حكمها فاستباحة الصلاة والطهارة على ضربين حقيقية وهي الطهارة
 بالماء وحكيمة وهي التيمم والطهارة بالماء على ضربين خفيفة كالوضوء وغليظة كالغسل
 من الجنابة والحبض والنفاس وانما يباد الشبخ بالحقيقة لانها اعم **قال رحمه الله**
قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى
 المرافق الخالية بقاء بلاية تبركا بها وفيها بيان الرضوء ودلالة على وجوبه ومن اسرار
 هذه الآية انها تشمل على سبعة فصول كلها متني طهارتان الرضوء والغسل
 مطهرتان الماء والصعيد وحكمان الغسل والمسح وموجبان الحدث والجنابة
 ومبيحان المرض والسفر وكنايتان الغايط والملازمة وكرايمان تطهير للرجلين

وانعام النعمة مؤثر بها قال صلى الله عليه وسلم من داوم على الوضوء مات
في الاية اضمار الحديث اي اذا قمت الى الصلاة وانت محدثون فان قيل ههنا
قال الدليل عليها قلنا لو لم يكن هذه الزيادة للزم فساد بين وخرج ظاهرا
فلانه لو لم يكن الزيادة ثابتة لادى قولكم الى اسقاط الصلاة لان من جلس في وضوء
الى الصلاة يلزمه وضوء اخر بالقيام الى الصلاة وهكذا ابدا الى ما لا يتناهي واما الخ
فهو المشقة وقد ارتفع الحرج بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج فكانت
الزيادة ثابتة بالنص الذي ينفي الحرج كما في زيادة فافطر في قوله تعالى من شهد منكم
الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر لانه لو لم يتضمن فافطر
لا ينقص عن موضوعه فكان يجب على المريض والمسافر يومان بيوم واحد وكان
لا يجزئها صومهما في المرض والسفر ولان الشارع انما جوزها تأخير الصوم لنفي الحرج
عنهما فلم يكن تقديره فافطر كان التكليف عليهما اشده من تكليف الصحيح المقيم
والله تعالى عقبه بقوله يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وان شئت قلت اثبتنا
الزيادة بدلالة النص وصيغته اما دلالة فلان الله تعالى ذكر التيمم الذي هو بدل
عن الوضوء معلقا بالحديث وكذا الغسل فقالوا وان كنتم جنبا فاطهروا وقالوا
كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط الى الوضوء في البدل يصح في الاصل
واما صيغته فمعنى قوله اذا قمت الى الصلاة اي من مضاجعتكم لان القيام المطاوع انما
يكون عن الاجتماع وهو كناية عن النوم والنوم دليل الحدث وان شئت قلت ان
الوضوء مظهر وصنعا فيدل على قيام الغفلة فاستغنى عن ذكر الحدث بخلاف التيمم
فانه ليس بمظهر وصنعا بل هو تلويث فذكر الحديث فيه صريحا وانما ذكر الحديث
في الغسل صريحا ولم يذكر في الوضوء صريحا ليعلم ان الوضوء قد يكون فرضا وقد يكون
سنة فيكون الحدث شرطا لكونه فرضا لا لكونه سنة اذا الوضوء على الوضوء نور
على نور مندوب اليه قال عليه الصلاة والسلام الوضوء على الوضوء نور على نور و
اما الغسل فليست له هذه المرتبة ولا يشتر تكراره بل هو فرض فقط ولا يكون الغسل

على التسل

على الغسل مندوب اليه فلم يشترع الا مقرونا بالحدث فان قيل الغسل للجمعة سنة
فثبت فيه ما ثبت في الوضوء من كونه فيه فرضا وفيه سنة قلنا كونه لصلاة الجمعة
غير مسلم لان فيه خلافا عند البعض لليوم فلم يتجبه نقضا لما ذكرنا وان شئت قلت
لان الغسل لا يشترط لكل صلاة بخلاف الوضوء فافترقا قال صاحب الحواشي الوضوء
على الوضوء نور على نور والغسل على الغسل والتيمم على التيمم عيب وانما قدم الطهارة على
الصلاة لانها شرط لها والشرط مقدم على المشروط طبعا فكذا ذلك وضعا وقد قدم
الطهارة على سائر الشروط لوجهين احدهما ان الله تعالى استقصى في بيانها ما لم يستقصى
في بيان غيرها والثاني ان سائر الشروط قد تسقط في حال وهذا الشرط لا يسقط
بما لم يحواله اما اصلا واما خلفا وانما قال في الوضوء اذا قمت وفي الجنابة وان كنتم
جنبا لان اذا تدخل على امر كان او مشروط لاحتماله وان تدخل على امر ربما يكون وربما
لا يكون والقيام الى الصلاة ملازم والجنابة ليست ملازمة فانها قد توجد وقد لا توجد و
في قوله امنوا فادع لانه لو قال امنتم لاختص بالخاصين من المؤمنين فذكره بلفظ
المغايبة ليدخل تحته كل من آمن الى يوم القيمة **قوله** فاعسلوا وهو حكم الغسل
هو اسالة الماء على العضو بخلاف المسح فانه الاصابة لا غير وهذا الوجه من قصاص
الشعر الى اسفل الذقن طولا ومن شحمة الاذن الى شحمة الاذن عرضا حتى انه يجب غسل
المبيض الذي بين العذار والاذن عندهما وعند ابى يوسف رحمه الله لا يجب و
ان غسل وجهه ولم يصل الماء الى ما تحت حاجبيه جزاءه كذا في الينابيع وسبيل
الماء في الوضوء والغسل شرط عندنا خلافا لابي يوسف رحمه الله كذا في الينابيع
ايضا فان غسل وجهه مسح بيمينه ثم عند ابى حنيفة رحمه الله لو مسح ثلثيها او ربعها
جزاءه وان مسح اقل من ذلك لا يجزيه وعن ابى يوسف رحمه الله روايتان في
رواية بمسح كلها وفي رواية يجزيه ترك الكل والمجندى من كانت له لحية فالأفضل
له ان يخللها وان لم يخللها جزاءه وايصال الماء الى اصول الشعر في الوضوء ليس بفرض
واما مسح اللحية فعند ابى حنيفة وسحمد وزفر رحمهم الله بمسح مقدار ثلثيها او ربعها

فان كان اقل من ذلك لم يجز به واللحية هي التي تلاقى لبشرة الوجه وهو الذي
اما المسترسل عنها فلا يجب اتصال الماء اليه ولو غسل وجهه وامر الماء على
ثم خلقت لم يجب عليه غسل موضعها لانه حين امز الماء على الشعر كان بمنزلة
البشرة وكذا الحاجبين وكذا اذا مسح راسه ثم حلق او حلق ثم قشره لا يجب
اعادة المسح **ثانيا مسئلة** قال في منية المصلي وغداه الى الزخمية
عينه فرمضت واجتمع رمضها في جانب العين والحضر يجب ان يتكلم اتصال الماء
النافي **وال** في الصحاح الرمض بالتحريك وسخ يجتمع في الموق فان سال ففقه
وان جمد فهو رمض وقد رمضت عينه بالكسر والرجل ارمض وموق العين طرفها
ما لم يلافت وجمعه افاق واما مثل ابار وبار **قوله** وايدكم الى المرافق الى
ههنا بمعنى مع والمفهوم من كلام صاحب الهداية انه ليس كذلك بل المفهوم من كلامه
ان يتناول الغسل كل اليدين الى الماكب لوم يكن الى لانه قال اولها يعني الغاية
لاستوعبت الوظيفة لكل اي كل اليدين فلما قال الى المرافق خرج من ان يكون المرفق
داخلا تحت الحكم والشرط وهو المستوطوب في داخل الغسل مع اليد واحد في
مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه المنفصل بفتح الميم كسر الصاد ويجب غسل كل ما كان
مركبا على اعضاء الوضوء من الاصبع الزائدة والكف الزايد فان حلفا العضد غسل
ما يجاذى محل الفرض ولا يلزم غسل ما فوقه كذا في النبايع **قوله** في الفتاوى
العجيين في الظفر يمنع تمام الطهارة والوسخ والدرن لا يمنع والقروى والمدنى
سواء والتراب والطين لا يمنع والخضاب اذا تجسد ويسن يمنع تمام الوضوء
والغسل كذا في الوجيز وقشرة القرحة اذا ارتفعت ولم يصل الماء الى ما تحته لا
بأس به في الوضوء والغسل والفرق بينهما وبين الخضاب ان قشرة القرحة مستقلة
بالجلد اتصال الخلقة **قوله** وامسحوا برؤوسكم المسح هو الاصابة وانما فسر
بالاصابة احترازا من قول الشافعي رحمه الله فان السنة عنده في مسح الرأس الثلاث
بمياه مختلفة فيكون هذا تقريبا للمسح من الغسل والشارع انما اوجب المسح

وتكراره

وتكراره بمياه مختلفة بقرب من الغسل فلماذا قالوا المسح هو الاصابة وان كان
شعره طويلا لمسح عليه ان كان من تحت اذنه لم يجز وان كان من فوقها جاز وان
كان بعض راسه مخلوقا لمسح على غير المخلوق جاز وان اصاب راسه ماء المطر اخذ
عن المسح سوا مسح اوله وان مسح راسه ثم حلقه لم يجب عليه اعادة المسح وان
مسح راسه بما اخذه من لحية لم يجز به لانه مستعمل وان مسح ببلل من كفه لم
يستعمله جاز كذا في الفتاوى **قوله** وارجلكم الى الكعبين في قوله تعالى وارجلكم
قرا ان الحفص على المجاورة والنصب عطفا على المغسول تقديره فاعنسلوا
وجوهكم وايدكم الى المرافق وارجلكم الى الكعبين وامسحوا برؤوسكم وفي الكشف لما
كانت الارجل تغسل يصب الماء وذلك مظنة الاسراف المذموم عطفت على المسح
لا للمسح ولكن للتنبيه على وجوب الاقتصار وفي قوله الى الكعبين دليل ظاهر على انها
مغسولة لانه جاقه بالغاية والمسح لم يضرب له غاية ومذهب الروافض ان الارجل
مسوحة احتجا بقراءة الحفص عطفا على الروس قلنا الحفص انما هو على المجاورة
والاتباع لفظا لا معنى ومثله قراءة حمزة والكسائي وهو رعين بالحفص على المجاورة
لقوله وفاكهة ما يتخيرون ولحم طير ومنه قوله حجر ضرب خرب حفصوه للمجاورة
فكان قياسه ان يقال خرب بالرفع لانه صفة للحجر وقوله الى الكعبين الكعب
ههنا هو العظم الثاني المتصل بعظم الساق وهو الصحيح والثاني بالهزة هو
المرتفع وانما ذكر المرافق بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان ما كان واحدا من
واحد فتثنيته بلفظ الجمع وكل يد مرفق واحد فلذلك ذكره بلفظ الجمع ومنه قوله
تعالى فقد صبغت قلوبكما ولم يقل قلبكما وما كان اثنين من واحد فتثنيته
بلفظ التثنية فلما قال الى الكعبين علم ان المراد من رجل كعبان وقد يقال انما ذكر
المرافق بلفظ الجمع لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد كما يقال
ركب القوم دوابهم وكل يد مرفق فصحت المقابلة ولو قال الى الكعبين لفرهم منه ان
الواجب لكل رجل كعب واحد فذكر الكعبين بلفظ التثنية ليتنا وكعبين من كل

رجل فان قيل يشكل على هذا قولنا وايدكم وارجلكم فينبغي ان يكون الواجب عند
واحدة ودخل واحدة لا نذكر بلفظ الجمع لا بلفظ التثنية قلنا كان ينبغي ذلك
الا ان تلك اليد الواحدة والرجل الواحدة مجهولة هل هي اليد اليمنى او اليسرى فلما هو
وجب غسلهما ليقع عليهما بيقين او يقول كان يجب غسل واحدة في القياس
انا اوجبناهما جميعا لقوله صلى الله عليه وسلم وفعله واجماع المسلمين قال عليه السلام
والسلام لا يقبل الله صلاة امرء حتى يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يغسل راسه ثم يغسل رجله
وتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك وعليه الاجماع **قال رحمه الله**
ففرض الطهارة التأديلة للتفسير والفرض بمعنى المفروض والفرض في اللغة عبارة
عن القطع والتقدير قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضناها اي قدرناها و
قطعنا الاحكام فيها قطعاً وفي الشرع عبارة عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصاً
ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه كالكتاب والخبر المتواتر حتى ان جاحده يكون كافراً
وفي قوله نفرض المعنيان جميعاً لكونه مقدراً او مقطوعاً به ويقال فرض القامى
النفقة اي قدرها والمراد بقوله نفرض الطهارة اي فرض الوضوء **قوله** غسل
الاعضاء الثلاثة يعني الوجه واليدين والقدمين سماها ثلاثاً وهي خمسة لان
الاشياء اذا كانت كثيرة دخلت تحت خطاب واحد جعلت كشيء واحد قال
الله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزلنا اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالتي
ومعلوم انه قد بلغ البعض قبل ورود الآية وقد خاطبه بقوله فما بلغت قد علم انه
جعل جميع القرآن كالشيء الواحد فاذا لم يبلغ بعضه لم يبلغ جميعه وقيل لان اليد
والرجلين جعلتا في الحكم بمنزلة عضوين كما في الدية **قوله** ومسح الرأس انما
اخره لانه مسح والاعضاء مغسولة فلما كانت متفقة في الغسل جمع بينهما في
الذكر فان قيل ما الحكمة في غسل هذه الاعضاء قلنا تكفي لما اذكبوه بها من المأثم
وقيل تذكير ان تطهر باطنهم من الحقد والحسد وسوء الظن بالمسلمين والرياء والكبر
والعجب وغير ذلك **قوله** والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل هذا قولنا

اصحابنا الثلاثة وقولنا رحمه الله لا يدخلان هو يقول الغاية لا تدخل تحت المغنات
كالليل في الصوم قلنا نعم لكن المرفق والكعبان غاية لما سقط بذكرهما
فكانا غاية للسقوط فلا يدخلان في معناها فان الحد لا يدخل في المحدود ولان هذه
غاية اسقاط لان قوله تعالى وايدكم يتناول كل اليد الى المنكب فلما قال المرفق يخرج
من ان يكون المرفق داخلاً تحت الحكم وهو السقوط ونفي الحكم وهو الغسل ثابتاً في
اليدين مع المرفق وفي باب الصوم ليست الغاية غاية اسقاط وانما هي غاية لمد الحكم اليها
لان اسم الصوم ينطلق على الامساك ساعة وتطير غاية الاسقاط في باب الصوم
اذا قال الله على صوم مرجب الى عشرين منه يدخل يوم العشرين لان هذه الغاية لا سقط
ما وادها اذ لولاها لوجب صوم الشهر كله ولان الغاية قد تذكر لمد الحكم اليها و
قد يكون لفرض الحكم عما وراها ويعرف ذلك بالنظر في صدر الكلام فان كان صدر الكلام
لا يتناول الغاية لواقصر على ذلك الصدر علم حينئذ ان الغاية لا تثبت الحكم ومد
اليها ويجعل غاية الاثبات لقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل لان الصوم يتناول
الامساك ساعة لغة وشرعاً حتى لو حلف لا يصوم فصام ساعة حنث كذا في النهاية
وكذا في المحدود في الارض اذا استمر الارض يتناول ادنى ما ينطلق عليه اسم الارض
وان كان صدر الكلام يتناول الغاية وما وراها لواقصر عليه علم ان الغاية لا تقصر
الحكم عليها فيجعل غاية الاسقاط ويصير في معنى الاستثناء ويبقى حكم الاول ثابتاً
في الغاية نظير ما في الغاية بصدر الكلام وهذا مثل مسئلتنا التي نحن فيها
لان قوله وايدكم يتناول كل اليد الى المنكب فيكون ذكر المرفق لاجزائه ما وراها
وبقي حكم الغسل ثابتاً في المرفق بصدر الكلام فان قيل لا حجة لكم في هذه الدعوى ان
هذه غاية الاسقاط لانه قد ورد ذكر اليد والمراد به الكف غالباً في الشرع وفي العرف
اما الشرع فقوله تعالى في السرة فاقطعوا ايديهما وذلك انما يتناول الكف لا غير
اقطعوا في العرف فقوله عند الطعام اغسل يديك وغسل فلان يدك لا يراد به الا الكف فلا
يثبت الزيادة على ذكر الكف الا بذكر الغاية فحينئذ تكون غاية لمد الحكم اليها كما في الصوم

قلنا لما اشتبه امر هذه الغاية باعتبار ان من الغايات ما يدخل في المغيا وتكون
الحق فيها بمعنى مع كما في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم الى أموالكم ومن المغيات ما لا يد
كاية الصوم كان مجالا في القرآن فبينه النبي صلى الله عليه وسلم بفعله فانه توضع
ادار الماء على مرافقة ولم ينقل عنه ترك غسل المرافق في شيء من الوضوء واما قطع اليد
في السرقة فهو حد وعقوبة ومبناها على الدرء لا على الاحتياط ويقطع الكف يحصل
المراد وهو لا يرتدع ولا يرتجى والامن من عوده الى السرقة فلا حاجة الى قطع ما زاد
على الكف ولا فائدة فيه بل يحشى منه هلاكه وهو غير مستحق عليه بخلاف الطهارة لان
مبناها على الاحتياط واما غسل اليد للطعام انما هو لاجل مباشرة الطعام للاكل
منه وذلك لا يكون الا بالكف لا غير فلا حاجة الى غسل اليد على الكف وكذا الغسل
من الطعام انما هو لزالة اثره وهو في الكف لا غير واعلم ان الغاية اربع غاية
مكان وغاية زمان وغاية عدد وغاية فعل فغاية المكان من هذا الحايط الى هذا
الحايط وغاية الزمان امتوا الصيام الى الليل وكلاهما لا يدخلان في المعنى وغاية العدد
له على من درهم الى عشرة وانت طالق من واحدة الى ثلاث وهي لا تدخل عندنا في حنيفة
مرحمته وزفر وعندها تدخل وغاية الفعل اكلت السمكة حتى رأسها ان نصبت
السين دخلت وان خفضتها لم تدخل وتكون بمعنى لى وانما قال يدخلان في الغسل
ولم يقل يفرض غسلهما لانها يدخلان في الغسل عللا لا اعتقارا حتى لا يكفر باحد
فرضيتهما **مسئلة** غسل اليدين ان يبيد من الاصابع الى المرافق فان بداه
من قبل المرافق الى الاصابع جاز كما في الخنذي **قال رحمه الله** والمفروض في مسح
الرأس مقدار الناصية الناصية الشعر المائل الى الناحية الجبهة والرأس اربع قطع
الناصية والقذالة والقودان فقوله مقدار الناصية فيه اشارة الى انه يجوز
ان يمسح اي الجوانب شيئا من الرأس بمقدارها وانما قال والمفروض ولم يقل والغرض
لان المراد كونه مقدرا لا مقطوعا به حتى لا يكفر باحد هذا المقدار لانه مجتهد في بخلاف
الاول والتقدير بمقدار الناصية اختيار الشيخ رحمه الله وفي رواية مقدار ثلاث

اصابع وهو الصحيح وفي الهداية مقدار الناصية وهو ربع الرأس فعلى رواية ثلاث اصابع
واوضعين وصنعا جاز ولا يحتاج الى امر اذن وعلى اختيار الشيخ بشرط اعادة تيمم
الى الماء ومسح مقدار الناصية وان مسح باصبع او اصبعين و امرهم لم يجز حتى يعيد
الى الماء ويستوفى مقدار ثلاث اصابع على رواية الثلث او مقدار الربع على رواية الربع
ولو مسح باصبع واحد ببطنها وظهرها وجانبها جاز على رواية الثلاث ولا يجوز
على رواية الربع وان مسح بروس الاصابع لا يجزى وفي الخنذي اذا مسح باصبع و
امرهم على رأسه لا يجوز الا اذا مسح بها ثلاث مرارة وجد الماء في كل مرة جاز حينئذ وكذا
اذا مسح على خفيه باصبع واحد وامرها عليه لم يجز حتى يعيدها في الماء ثلاثا لانها في
المرارة الاولى حين اذا لها عن موضعها فذلك ماء قد توفى به فصار مستعملا وقال زفر
مرحمته اذا مسح باصبع او اصبعين مقدار ربع رأسه جاز ولو كان له ذواتان مربوطتان
حول رأسه كما تفعل النساء فمسح عليهما لم يجز سواء رسل او لم يرسل وهو الصحيح وفي بعضهم
يجوز ان لم يرسل كذا في الفتاوى ولو اذن المحدث رأسه في الاناء يريده مسحه اجزاه عن
المسح ولا يفسد الماء عندنا في يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يصير مستعملا ولا يجزى عن
المسح وكذلك الخنذي على هذا الاختلاف وهذا الذي ذكرناه من التقدير في مسح الرأس
هو قولنا وقال الشافعي رحمه الله المفروض منه ما بيننا وله اسلم مسح ولو كان
قليلًا وقال مالك رحمه الله لا يجوز حتى يمسح جميع رأسه واكثره قوله لما
روى المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم الى سباطة قوم الى اخره فان قيل الشيخ
ادعى مقدار الناصية وذلك غير معبر والحديث يقتضي عين الناصية فاجب احتججه به
قلنا ثبت بالحديث النعيين وهو الناصية وثبت عدم النعيين بالكتاب باطلاق
اسم الرأس فلو ثبت النعيين بالسنة وجعل مسح الناصية معيننا للزم نسخ اطلاق
الكتاب بخبر الواحد وذكر لا يجوز وفي هذا الحديث ست فوائد احدها جواز دخول
ملك الغير الخراب بغير اذنه لانه قال سباطة قوم والسباطة هي الدار الخراب وقيل
هي الكناسة وهي بضم الكاف القمامة والمائة هنا موضع القمامة والكناسة بالكسر

المكثنة والثانية حوازي البول في دار غيره الخراب دون الغايط لان البول تنشفه
الارض فلا يبقى له اثر والثالثة ان البول ينقض الوضوء والرابعة ان الوضوء ^{مستحب} بعد
والخامسة تقد برمسح الواس بالناصية والسادسة ثبوت مسح الخفين بالسنة فان
قبل لم اورد الحديث هكذا مطولا والحاجة انما هي الى مسح الناصية قبل ان الرواية مع ذكر القصة
اذ على صدق الراوي وابقاء الحديث **قال رحمه الله** وسنن الطهارة
غسل اليدين ثلاثا هذان بابا مضافا للشيء الى محله لان الطهارة محل هذه السنن والسنة
في اللغة هي الطريقة سواء كانت مرضية او غير مرضية فالعليا الصلاة والسلام من سنن سنة
كان لم ~~يصل~~ ثوابها وثواب من عمل بها الى يوم القيمة ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها و
وزر من عمل بها الى يوم القيمة وهي في الشرع عبادة عما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم او احد
من اصحابه ووجر العبد باتيانها وبلاد على تركها وهي تنافي القول والفعل **قال** الفقيه
ابو الليث رحمه الله السنة ما يكون تاركها فاسقا واجادها مبتدعا والنفل ما لا يكون تاركه
فاسقا ولا جادها مبتدعا **قوله** غسل اليدين ثلاثا قبل ادخالها الى الماء ومعناه
تقديم غسلها الى الرسغ اما اصل الغسل ففرض حتى قال محمد رحمه الله ثم يغسل ذراعيه قبل
على انه سنة ينوب عن الفرض حتى لا يجزى غسلها ثانيا وقال الامام السرخسي رحمه الله لا يصح
عندنا ان يعيد غسل كفبه لانه كان افتتاح سنة الوضوء فلا ينوب عن الفرض وهذا قول
مشكل لان المقصود هو التطهير باي وجه حصل وفي المستصحب ينوب عن الفرض حتى لا
يجب غسلها ثانيا **قوله** قبل ادخالها الى الماء اي قبل ادخال احداهما كما في قوله تعالى
يخرج منها اللؤلؤ والمرجان والمراد من ادخالها وهو المالح وكذا قوله عليه السلام لما كنت
بن الحويرث وابن عم له اذا سافرتما فاذا ناء واقما والاذان والاقامة انما يكونان من
احدهما وكيفية غسلها ان كان الاناء صغيرا اخذه بشماله وصب منه على يمينه ثلاثا
ثم ياخذ بيمينه ويصب منه على يساره ثلاثا وان كان باليسرى نجاسة دفع الاناء
اولا باليمين وصبه على اليسار وان كان الاناء كبيرا كالجبا والاجانة ان كان معه
اناء صغير فعل كما ذكرنا وان لم يكن ادخل اصابع يده اليسرى مضغوطة وصب على كفته
اليمن

اليمن وبذلك الاصابع بعضها ببعض ثم يدخل اليمن في الاناء ويغسل اليسرى فان
قيل هل ليس هذا الغسل مرة او مرتين فالجواب انه ليس مرتين قبل الاستنجاء وبعد و
كيفية كما ذكرنا لان الجمع بين اليدين في كل مرة غير مستنون كذا في المحيط لانه رتبها
اذى الى نجس الموضع لاخذ من الاناء **قوله** اذا استيقظ المتوضي من
نومه من اصحابنا من قال هذا شرط وفاق لا قصد وان الغسل سنة على المستيقظ
وغیره ومنهم من قال هو شرط قصد فان غسلها لغیر المستيقظ ارب وسماه منوصيا لان
الشيء اذا قرب من الشيء سمي باسمه كقوله عليه السلام لقنوا موتاكم لا اله الا الله سماهم
موتى لقربهم من الموت ويحتمل ان يعنى بذلك من نام منوصيا فاذا سن في مقام غيره
اولى وسواء استيقظ من نوم الليل او النهار **وقال** الامام احمد رحمه الله ان استيقظ
من نوم النهار فهو مستحب وان استيقظ من نوم الليل فهو واجب **قوله** وتسميته الله
في ابتداء الوضوء الكلام فيها في ثلاثة مواضع كيفيةها وصفتها ووقتها اما كيفيةها فالمستحب
ان يقول بسم الله العظيم ولحمد لله على الاسلام ودين الحق فان قال بسم الله الرحمن الرحيم ابراء
لان المراد من التسمية ههنا مجرد ذكر اسم الله تعالى لا التسمية على التعيين واما وصفتها
فذكر الشيخ انها سنة وهو اختياره واختيار صاحب الهداية انها مستحبة **قوله**
هو الصحيح واما وقتها فاختيار صاحب الفتاوى تقديمها على الاستنجاء ليكون ^{مستحبا}
في ابتداء الوضوء والاستنجاء مقدمة الوضوء وقيل سمي بعد الاستنجاء فقط لان
فيه ما لا انكشاف العورة وذكر الله تعالى حال انكشاف العورة غير مستحب بغيره لانه
تعالى وفي الهداية ليسمى قبل الاستنجاء وبعد وهو الصحيح فاذا اراد ان يسمي قبل
كشف عورته فان كشف عورته قبل التسمية سمي بقلبه ولا يحرك بها لسانه ولا اخلافت
في غسل يديه ثلاثا كما لا خلاف في التسمية قبل يغسلهما قبل الاستنجاء فقط وقيل
بعد الاستنجاء وقيل قبل الاستنجاء وبعد وهو الاصح فان لشي التسمية في اول الطهارة
حتى ياتي ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الوضوء عنها فان قيل ما الفرق بين هذه
التسمية والتسمية على الذبيحة في كونها ههنا سنة وفي الذبيحة واجبة قبل انهاء

ثابتة في الدين بكتاب وهذا بالسنة وقال الامام احمد رحمه الله في الوضوء
واجبة لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يسلم الله قلنا هذا محمول على نفي العزيمة و
الكمال لا على نفي الصحة والجواز اذ لو حملناه على نفي الجواز اذكى الى نسخ الكتاب بخبر الواحد
لان زيادة على قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية فكان لقوله عليه الصلاة والسلام لا
صلاة الا بسواك ولا صلاة لحمار المسجد الا في المسجد **قول** والسواك هو سنة
مؤكدة ووقته عند المضمضة وفي الهداية للاصح انه مستحب ثم نقل في الهداية ان السواك
مستحب بل ذكر ذلك في التسمية وقال الاصح انها مستحبة يقال ساك فاه وسواك
واستاك بغير ذكر الفم والكلام فيه في اربع مواضع احدها متى يستن وذاك عند ارادته
للوضوء وعند تغير راحته الفم وعقيب النوم وعند قراءة القرآن قال عليه السلام طهروا
مسالك القرآن بالسواك والثاني في صفة وهو سنة على ما ذكرنا والثالث في
كيفية وهو ان يستاك على الاسنان واسافلها والحنك ويستاك عرض اسنانه و
هو طول الفم ويتبدى من الجانب الايمن واقله ثلاثا في العالي وثلاثا في الاسفل و
يستحب ان يكون السواك لا رطب يلتوى ولا يابس يخرج اللثة وهي منبتة السواك
لان الملتوى لا يتربل الفم وهو وسخ الاسنان ويستحب ان يكون من اراك او شجرة حريفة
يخرج الفم وان لا يكون فيه عقدة وان يكون في غلظ الخصر وان يكون طوله قدس
وان لا يكون طوله قدس شبر وان لا يكون من شجرة محبولة لانه لا يؤمن ان يكون سماقا
لم يجد سواكا استعماله خرقه خشن او اصبغ السبابة من يمينه والرابع في منافع و
ذلك انه يشد اللثة ويقوى المعدة ويذهب البلغم ويقطع المرة ويطيب النكهة ويندب
وجع الاضراس ويسكن عروق الراس فلا يضرب عليه عرق ساكن ويرضى الرب ويسخط
الشيطان ويزيد في الحسنات ويوافق السنة ويظهر الفم ويزيد الرجل فصاحة و
الصلاة تعدل سبعين صلاة ومن خشي من السواك تحريك الفم وتركه ويكره ان
يستاك مضطجعا فانه يورث كبرا الطحال ثم السواك عندنا من سنن الوضوء وعند
الشافعي رحمه الله من سنن الصلاة وفايدته اذا توفى للظهر بسواك ونفى على وضوءه الى

لله عصر والا المغرب كان السواك الاول سنة لكل عندنا وعندك بسن ان يستاك
ان صلاة واما اذا نسي السواك للظهر ثم ذكر بعد ذلك فانه يستحب له ان يستاك
حتى يدرك فضيلته ويكون صلاته بسواك اجابا **قول** والمضمضة والاستنشاق
هما سنتان مؤكدتان عندنا وقال مالك رحمه الله فرضان احتجاها بمواظبة النبي صلى
الله عليه وسلم عليهما قلنا المواظبة عليهما لا يدل على فرضيتهما لان الفرضية زيادة على
النص وذلك نسخ للكتاب وكيفية ان يعض فاه ثلاثا ياخذ لكل مرة ماء جديدا
ثم يستنشق كذلك ايضا وعند الشافعي رحمه الله يعض ويستنشق كيف واحد لما
روى انه عليه الصلاة والسلام كان يعض ويستنشق كيف واحد قال اصحابنا لهذا
ناويلان احدهما انه لم يستعن في المضمضة والاستنشاق باليدين كافي غسل الوجه بل
بعض كف واحد ويستنشق به ايضا والثاني اقم قالوا فعلهما باليد اليمنى من القول
من قال ان السنة ان يستنشق باليسار لان الفم موضع اذا وضع الاستنجاء قلنا يفعلهما
كيف واحد وهي اليمنى كذا في النهاية وفي منية المصلي يعض باليمنى ويستنشق باليسرى
وفي المبسوط يعض ويستنشق باليمنى ويستنثر باليسرى وفي الفتاوى اذا اخذ
الماء بكف فعض بعضه واستنشق بالباقي جاز ولو كان على عكسه لا يجوز
ولو يعض ثلاثا من غرفة واحدة لم يصح اتيا بالسنة وذكر الصيرفي رحمه الله يصير
اتيا بالسنة قالوا اختلفوا في الاستنشاق ثلاثا من غرفة واحدة قيل لا يصح اتيا
بالسنة بخلاف المضمضة لان في الاستنشاق يعود بعض الماء المستعمل الى الكف
وفي المضمضة لا يعود لانه يقدر على مسكه ويلفظه على الارض والمبالغة فيها سنة
اذا كان غير الصيام واختلفوا في صفة المبالغة قالوا الشمس الائمة هي في المضمضة ان
يدبر الماء في فيه من جانب الى جانب وقال الامام خواهر زاده هي الغرغرة في المضمضة و
في الاستنشاق ان يجذب الماء الى ما اشتد من انفه ولو يعض ويستنشق الماء و
لم يجز اجزاه والافضل ان يلقيه لانه ما مستعمل فان ذلك المضمضة والاستنشاق
انما على الصحيح لانها من سنن الهدى وترك سنن الهدى يوجب السوء بخلاف السنن
الزوايد فان تركها لا يوجب السوء وهي سنن النبي صلى الله عليه وسلم في لباسه و

تعوده واكمله وشربه وشبه ذلك قال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا ترك المضمضة
والاستنشاق وركعتي الفجر يوجب **قوله** وسبح الاذنين هو سنة
مؤكدة ويمسحهما بالماء الذي يمسح به راسه ويمسح باطنيهما وظاهرهما وهو ان
يدخل سبائغته في صماخيه وهما حرفا الاديْن ويدبرهما في زوايا اذنيه ويدبرهما فيه
على ظاهر اذنيه فان لم يبق لهما ماء اخذ لهما ماء جديدا وعند الشافعي رحمه الله ياخذ
لهما ماء جديدا ولا يمسحهما بماء الرأس ولم يذكر الشيخ رحمه الله مسح الرقبة فيقول هو
السنة وهو اختيار ابي جعفر الطحاوي وقيل مسح وهو اختيار ابي اسحق الشهيد
وقيل ادب ويمسحهما بما جديدا وفي النهاية يمسحهما بظهر الكفين حتى يصيرهما سحاما
غير مستعمل وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مسح رقبته في الوضوء من الغلوم
القيمة ومسح الحلقوم بدعة **قوله** وتخليل اللحية والاصابع اما تخليل اللحية المستحب
عندهما وقال ابو يوسف رحمه الله سنة وهو اختيار الشيخ رحمه الله وكيفية تخليلها ان
يخللها من اسفل الى فوق فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا توضأ شيئا صابغ في
لحيته كاسنان المشط واللحية مكسورة اللام وجميع الحصى والحي بكسر اللام وضما
ورجل الحيا في عظيم اللحية والتي يفتح اللام عظيم الفك وهو منبت اللحية من الانسان و
غيره وجميع الحصى بكسر اللام والحاء والحي ايضا بضم اللام وكسر الحاء وتنشئة لحيان والنسبة
اليه لحوى يفتح اللام والحاء واما تخليل الاصابع فسنة مؤكدة اجماعا وتخليلها من
اسفل الى فوق بما مقامه وينبغي ان يخلل بخصه اليسرى وانما يكون التخليل سنة
بعد وصول الماء وكيفية التخليل ان يبدأ بخصه جله اليمنى ويختمه يابها ثم يبدأ
بها يها من رجل اليسرى ويختمه بخصهها ويكون ذلك من اسفل الرجل في باطن القدم و
الفرق لا في حنيفة ومحمد رحمه الله بين تخليل اللحية والاصابع في كونه تخليل الاصابع
سنة ان المقصود بالتخليل استيفاء الفرض في محل ذلك وانما يكون في اصابع الرجل اما
في اللحية فداخل الشعر ليس بمحل الفرض بل الفرض ان الماء على ظاهرها على الصحيح و
لو توضأ في الماء الجاري وفي الغدير العظيم وغس وجهه في الماء اجزاه وان لم يخلل

الاصابع

اصابع كذا في التتار **قوله** وتكرار الغسل الى الثلاث الاولى فرض والثنتان
سنة مؤكدة ان على الصحيح وقيل الثانية سنة والثالثة ادب وان اكتفى بالمرقة
الواحدة قبل ياتم لانه ترك السنة المشهورة وقيل لا ياتم لانه قد اتى بما امر به ربه و
السنة تكرار الغسلات لا الغرفات وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة
مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وتوضأ مرتين وثلاثين وقال هذا
وضوء من يصنع الله لا اجر من بين وتوضأ ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوء
ووضوء الانبياء من قبل من زاد على هذا ونقص فقد تعدى وظلم اي زاد على
اعضاء الوضوء بان مسح الحلقوم او غير ذلك ونقص عنها او زاد على الحد المحدد
او نقص عنه وزاد على الثلاث متعبدا اذ اكمل السنة لا تحصل الا بالثلاث و
قبل معناه وزاد على موضعه ونقص عن موضعه واما اذا اراد طمأنته القلب عند
الشك او نية وضوء اخر فلا بأس به فان الوضوء على الوضوء نور على نور وقد امر
بترك ما يربطه الى ما لا يربطه ثم لفظ تعدى يرجع الى الزيادة لانه محاذرة عن الحد
قال الله تعالى ولم يظلم منه شيئا اى لم ينقص **قوله** ويسحب المتوضئ ان
ينوى الطهارة والمسح ما كان مدعوا اليه على طريق الاستحباب دون وجوب
والاجباب وفي اثباته ثواب وليس في تركه عقاب والكلام وفي النية في اربعة مواضع
في صفتها وكيفيةها ووقتها ومحلها اما صفتها فذكر في الكتاب انها مسحوخة و
الصحيح انها سنة مؤكدة وقال الشافعي رحمه الله فريضة فان قيل اذا اخذ الانسان للوضوء
فقد نوى وارفع الخلاف فان موضع الخلاف في الجواب ان موضعه اذ جرى المطر على اعضا
الوضوء او علم انسانا الوضوء فضا يصير متوضئا بلا نية وتجوز الصلاة عندنا
وقول الشافعي رحمه الله لا يجوز واما كيفيةها فمخوان بقول نويت ان اتوضأ للصلاة نية
الى الله تعالى ونويت رفع الحدث ونويت الطهارة ونويت استباحة الصلاة واما وقتها
فبعد غسل الوجه واما محلها فالقلب والتلفظ بها مسحوب ثم النية انما هي فرض
للعباد في قولهم تعالى وما امر الا لعبدوا الله مخلصين له الدين والاخلاص هو

الاصابع

النية والوضوء نفسه ليس بعبادة وانما هو شرط لعبادة الا ترى انه لو كرر مرارا
في مجلس واحد لم يكن مستحبا بل يكره لما فيه من الاسراف في الماء فان قيل فلم يجعلها
فرضا في التيمم وهو في حكم الوضوء قيل لان التراب لم يعقل مظهره فلا يكون منزلا للحد
فلم ين فيه المعنى التعبد ومن شرط العبادة النية واما الماء فهو مظهر بطبيعته فلا
يحتاج الى النية الا انه يقع قريب من النية لكنه يقع مفتاحا للصلاة لوقوع طهره
باستعمال المظهر بخلاف التيمم لان التراب غير مظهر الا في حال ارادة الصلاة حتى انه
لو وقع التراب على اعضائه من غير قصد او علم انما هو التيمم لم يكن مفتاحا للصلاة
قوله ويستوعب راسه باليمنى الاستيعاب هو الاستيصال يقال استوعب
كذا اذا لم يترك منه شيئا والاستيعاب سنة مؤكدة على الصحيح وصورتها ان يضع
من كل واحدة من اليدين ثلاث اصابع على مقدم راسه ولا يضع الا بهام والسبابة
ويجاء في بين كفيه ويمدها الى القفا ثم يضع كفيه على مؤخر راسه ويمدها الى مقدم
راسه ثم يمسح ظاهرا دينيه بابهاميه وباطنهما بمسح بيمينه كذا في المستصفي وفي
النيابة صورته ان يضع الخضر والبنصر من كل يد على مقدم الرأس من منبت الشعر
ويجرهما الى نصف راسه ثم يرفعهما ويضع الوسطين في وسط راسه ويجرهما
الى منبت الشعر من القفا ثم يعيدهما الى وسط راسه ثم يضع الخضر والبنصر في
وسط راسه ويمدهما الى مقدم راسه ثم يعيدهما الى وسط راسه ويمدهما الى
القفا ثم يدخل السبابتين في اذنيه ويدبرهما في زواياهما ويدبر ابهاميه من وراءهما
وفي النهاية كيفية ان يبل كفيه واصابع يديه ويضع يطون ثلاث اصابع من كل كف
على مقدم الرأس ويعزل السبابتين والابهامين ويجاء في الكفين ويجرهما الى مؤخر
الرأس ثم يمسح الفودين بالكفين ويجرهما الى مقدم الرأس ويمسح ظاهرا لاذنين
بباطن الابهامين وباطن الاذنين بباطن السبابتين ويمسح رقبته بظهر اليدين
حتى يصير ما سحا ببل لم يصير مستحلا **قوله** ويرتب الوضوء الترتيب عندنا
سنة مؤكدة على الصحيح ويسمى بشركه والبدائية بالميا من فضيلة على الصحيح و

للسنة في رجه الله الترتيب فرض قال اصحابنا الآية مذكرة بالواو وهي
بوجوب الترتيب وانما هي للجمع من غير ترتيب ولا مقدارة وقد صح ان النبي صلى
الله عليه وسلم نسي مسح راسه في وضوءه فتذكر بعد الفراغ من الوضوء فمسحه
بعد ذلك ولم يعد غسل رجله ولو كان الترتيب شرطا لاعاد غسل رجله ولم
يرد ذلك عنه ولان ما قلناه عليه الاجماع بدلالة انه لو اغتسل في الماء بنية الوضوء
اجزاه اجماعا عندنا وعند الشافعي رجه الله الترتيب فرض لقوله تعالى
اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم والغاء للتعقيب اي يلزم عقيب ارادة
القيام الى الصلاة فيلزم الترتيب لان كل من قال بوجوب غسل الوجه اولا قال
بالترتيب في الوضوء ولان لما لزم ترتيب غسل الوجه عقيب القيام الى الصلاة
فمعنى مقتضى الغاء ثبت الترتيب ايضا في سائر الاعضاء قلنا العمل بمقتضى الغاء
وهو التعقيب ممكن على معنى اعتقاب غسل جملة الاعضاء لا اعتقاب غسل الوجه
عينا فان المراد غسل جميع هذه الاعضاء عقيب القيام الى الصلاة ولا الوضوء
لمطلق الجمع من غير ترتيب ولا مقدارة وفي هذا عمل بالسنة وبدلالة الاجماع اما
السنة فهو ما ذكر ابو داود في سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم يتم فبدأ بيمينه
قبل وجهه والخلافت بينهما واحد وروى انه عليه السلام نسي مسح راسه في
وضوءه فتذكر بعد فراغه فمسحه ببلل في كفه ولم يرو انه اعاد غسل رجله واما
دلالة الاجماع فانه لو اغتسل في الماء بنية الوضوء اجزاه اتفاقا وان لم يوجد الترتيب
كذا في النهاية وسواء عندنا الوضوء والتيمم في ان الترتيب ليس بشرط فيهما **قوله**
فيبدأ بما بدا الله تعالى بذكره وهو غسل الوجه والمواولة سنة عندنا وقال
مالك رجه الله فرض وللشافعي فيها قولان وتسمى المواولة التتابع ايضا وهذه
ان لا يجف الماء عن العضو قبل ان يغسل ما بعده في زمان معتدل مع التتابع
الحال ولا اعتبار بشدة الحر والرياح فان الجفاف يسارع فيهما ولا يشق
البرد فان الجفاف يبطل فيه ويعتبر ايضا اسوة بحالة المتوضوء فان المحم يسارع

الجفاف اليه لاجل الحج وانما بكرة التفريق في الوضوء اذا كان لغرضه
كان لعذر بان فرغ ماء الوضوء وانقلب الماء فذهب لطلب الماء
ذلك فلا بأس بالتفريق على الصحيح وهكذا اذا فرق في الغسل واليتم **وله**
وبالميا من اى يبدأ باليد اليمنى قبل اليسرى وكذلك في الرجلين وهو فضيلة
على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب ان يبدأ بالميا من في كل
شيء حتى في ليس يغليه وقوله بالميا من فيه اشارة الى انه كان ينبغي تقديم
مسح الاذن اليمنى على الاذن اليسرى لكننا نقول مسحهما معا السهل والحق
بعضهم الخدين بالاذنين في الحكم وليس في اعضاء الطهارة عضوان لا يستحب
تقديم الايمن منهما الاذنين فان كان الرجل اقطع لا يمكنه مسحهما معا فانه يمسح
باليمنى وبالحذا الايمن ويستحب ترك الكلام مادام في الوضوء سوى الادعية التي
فيه ويستحب ان لا ينفض يديه لقوله عليه السلام اذا توضأتم فلا تنفضوا
ايديكم فانها ارواح الشيطان ولا بأس ان يتوضئ الرجل والمرأة من انا ولده
وكذا كل واحد منهما بما فضل على الآخر وكذا الاغتسال من الجنابة وقال الامام
احمد رحمه الله يجوز للمرأة ان تتوضأ وتغتسل بفضل الرجل وبفضل المرأة
ولا يجوز للرجل ان يتوضأ ويغتسل بفضلها ويستحب للمتوضئ ان يشرب
فضله وضوءه قايما ولا يستحب الشرب قايما الى في موضعين احدهما هذه
والثانية عند خزم **مسئلة** اذا توضأ وبنى في عضوه لمعة قبلها من
بله عضوا اخر لا يجوز وان بلها من بله عضوها جاز اما لمعة الجنابة فيجوز
بلها من العضو الثاني لان الجنابة تجعل الاعضاء كلها عضوا واحدا وهذا
هذا اذا كانت البلية المأخوذة من العضو تسيل والا فلا يجوز ولو دهن من جلده
ثم توضأ فامرا الماء على رجليه ولم يصل الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء لانه
قد وجد الغسل كذا في الواقعات **فصل** ومن كمال السنة في الوضوء
ان ياتى بالادعية المروية عن العلماء فيقول عند الاستنجاء قبل كشف عورة

في دفع النجاسة بالارض والخزائفة الدهر

ان رآته والدليل على عمومها ما ذكر محمد رحمه الله في الجامع الكبير
ربو رجل اذا قال لا مستر ان كان ما بطنك ذكرا فانت حرة فولدت
غلاما وجارية فانها تعتق وفيه اضرار تقديره خروج كل اخرج من
السبيلين لانما اخرج كان موجودا ولم ينقض وانما النافض خروج لان
المعاني اعراض والعرض وهو الانتقاض لا يخبر عنه بالجسم فاضم
الخروج ليصح الخبر عنه ومثله قوله تعالى الحج اشهد معلومات
اي الحج حج اشهد معلومات لان الاشهاد لا تكون حجا وكذلك قوله
تعالى ولكن البر من آمن بالله اي بر من آمن بالله فان قيل مفهوم كلام
الشيخ رحمه الله ان كل اخرج ينقض سواء كان حصيا او رجلا او دودة
او غير ذلك فهل هو كذلك قبل نفي سوى الرجح الخارجة من الذكر وفرج
المراة فانها لا ينقض على الصحيح وعن محمد رحمه الله انها لا ينقض لانها
مسكوكا للنجاسة كالدبر وفي فتاوى ابي حفص الكبير يجب الوضوء
بمخرج الرجح من الفرج وذكر ابو الحسين الكوفي ان الرجح الخارجة من
الفرج لا ينقض الا ان يكون المراة مفضاة وهي التي يكون مسكوكا بوطها
ووطئها واحدا والتي مسكوكا البول والغايط منها واحدا فيخرج منها رجح
منتنة فانه يستحب لها الوضوء ولا يجب لانه يحتمل انها خرجت من الدبر
فينقض ويحتمل انها من الفرج فلا ينقض والاصل ثقتن الطهارة و
النافض مشكوك فيه فلا ينقض وضوؤها بالشك لكن يستحب
لها الوضوء لانه الاحتمال واما الدودة الخارجة من الفرج او الذكر
فنافضة بالاجماع واوحش القطر في اظليله والمرأة في فرجها حتى غيبته
ثم اخرجته قال بعضهم لا ينقض الوضوء وقال بعضهم ينقض وقال بعضهم
ان خرج مبلولا فنقض والا فلا وعن محمد رحمه الله ينقض وقال
الصرفي رحمه الله لا ينقض عند ابي حنيفة رحمه الله وينقض عندهما

واما الخلاف ان رطوبة الفرج عند طهارة كسائم
البدن كالأوبى والعروق وعندها نجاسة كالثنية انشاد رطوبة متو
في محل النجاسة ولو خرج البول الى قصبة الذكر او الدم الى قصبة الانثى
لم ينتقض الوضوء وان خرج البول والمذي الى القلفة او الدم الى ما
لان من الفتوى نقض وكذا اذا خرج بول المرأة الى شفتى الفرج نقض
ولو بالخنثى المشكل من فرجيه جميعا انتقض وضوئه وفي الفتاوى
اذا ثبت ان الخنثى رجل فالفرج الهزمت به بمنزلة الجرح لا ينتقض الخراج
منه حتى يسيل ولو نزل المني الى قصبة الذكر ولم يظهر على رأس
الاحليل لا غسل عليه **قال رحمه الله** والدم والقيح اذا خرجا من البدن
وكذا الصديد وهو ما الجرح المختلط بالدم قبل ان يغلط المدة فيكون
فيكون فيه صفة وقد بالبدن لان الخارج من السبيلين لا يشترط فيه التجاوز
لان القليل الخارج من السبيلين موصوف بالتجاوز لا ببعاله من باطن الى ظاهر
وقال رحمه الله الدم والقيح اذا خرجا من البدن ينتقضان الوضوء وان لم يتجاوزا
وقال الشافعي رحمه الله لا ينتقضان وان يتجاوزا وقد يقولون حرجا احترازا
اذا خرجا بان عاج النقطه وغرفها فرج لمعالجته فانه لا ينتقض وهو اختيار
صاحب الهداية واختار السرخسي رحمه الله ان ينتقض وهو حديث حماد بن القاسم
الحجامة والتوفيق بين اختياره واختار صاحب الهداية ان سال بنفسه بعد
القرحة نقض وان سال بالعصر لا غير لا ينتقض فيحمل كلام صاحب الهداية على هذا
كلام السرخسي على القول وقد بالدم والقيح احترازا من العرق المذني اذا خرج من
البدن فانه لا ينتقض لانه خيط وليس بمائع واما الماء الذي يسيل منه
قال في الفتاوى ينتقض وقيل لا ينتقض اذا كان صافيا وفي الباب بيع
الماء الصافي اذا خرج من النقطة لا ينتقض وان ادخل اصبعه في
انفه فدميت اصبعه ان نزل الدم من قصبة الانثى نقض

ان نزل الدم من ثقبه انفه نقض وان كان من داخل الانف لا ينتقض كذا في التاوي
روان المنزوع من غير شيئا يوجد في انزال الدم او ساكن في جديبه اسوا انزال الدم لا ينتقض
ما لم يعرف السيلان ولو تحلل العود فخرج الدم من بين اسنانه على العود لا ينتقض
ان يسيل بعد ذلك بحيث يغلب على الريق ولو انشتر فسقطت من انفه كتلة دم
لم ينتقض وضوءه وان قطرت قطرة دم انتقض كذا حنيفة المصلي ولو دخل الماء الجرح ثم خرج
لا ينتقض كذا في الفتاوى **قال رحمه الله** فتجاوز حد التجاوز ان يغمر او يتخذ عن راس الجرح
واما اذا غمر ولم يتخذ راسا يكون سائلا فلا ينتقض وعن محمد اذا انتفخ على راس الجرح
وصار اكثر من راس الجرح نقض والصحيح ان لا يغمر عليه ثرابا او رمادا احترازا
به ثم خرج فجعل عليه ثرابا ومنع التجاوز ولو لاه لتجاوز نقض وكذا اذا كان كلما خرج
اخذ به بقطنة او مسحه بيده هكذا مرارا وكان بحيث لو تركه لسال نقض وان كان
بحال لو تركه لم يسال ولكنه يجرد لا يشترط فيه التجاوز في الجرح ولو سال الدم الى المارن وهو
مالان والاند سدودة نقض ولو ربط الجرح فابطل الرباط ان تغد البطل الى الخارج
نقض والا فلا ولو كان الرباط ذائفا فينقذ البعض الى البعض نقض ايضا وان خرج
من اذنيه قيحا او صديدا ان تخرج عن جرحه **قال رحمه الله** ولو خرج من بين اسنانه دم
واختلط بالريق كانت اقلية للدم او كانت اسوان نقض وان كان الريق غالبا لا ينتقض
وعلى هذا الصام اذا ابتلع الريق وفيه دم ان كان الدم غالبا او كان اسوا فطر
والا فلا وعلى هذا اذا وقع في الثوب ان كان الدم غالبا او كان اسوا نجس الثوب والا
فلا ولو مصر الفرد عضو انسان فامسح ان كان صغيرا لا ينتقض وان كان كبيرا
نقض وان سقط من جرحه دودة لا ينتقض وضوءه وهو طاهرة وان سقطت
عن السبيلين فهي نجسة وينقض الوضوء اذا خرج الدم من الجرح ولم يتجاوز
لم ينتقض الوضوء وهو طاهر او نجس قال الكرخي طاهر وفي الهداية ما لا يكون
حدنا لا يكون نجسا يروي ذلك عن ابي يوسف وهو الصحيح وعند محمد نجس
والفتوى على قول ابي يوسف فيما اذا اصاب الحاديات كالشباب والابدان

والا بدان والحصر وعلى قول محمد فيما اصاب المايغات كالما وغيره وكذلك الذي
كان اقل من ملا الفم على هذا الخلاف وفيه البياض الدم السائل على الجراحة اذا لم
يتجاوز قال بعضهم هو طاهر حتى لو صلى رجل بجانبه واصاب منه اكثر من قدر
الدرهم جازت صلوته وبهذا اخذ الكرخي وهو الاظهر وقال بعضهم نجس
وهو قول محمد وكذا الدم والقيح الذي يكون مع اصحاب القروح يصيب ثيابهم
قليل او هو غير سائل معفو عنهم وكذا اصحاب الجرب والسودا ^{بالفم واللسان} اذا لم يكن
دمهم سائلا وقوله يلحقه حكم التطهير يعني يجب تطهيره في الحدث اولى الجنابة
حتى لو سال الدم من الراس الى ما لان في الانف تنقز الوضوء بخلاف البول اذا نزل الى
قصبة الذكر لانه لا يلحقه حكم التطهير واحترز بقوله حكم التطهير عز وجل
العينين وقصبة الانف وانما لم يقل تلحقه التطهير لانه لو قال ذلك دخل تحته
باطن العين وباطن الجرح لانه لا يستحيل تطهيره لان حقيقة التطهير فيه ممكنة
واما حكمه فقد رفعه الشارع للضرورة **قال** رحمه الله والفرق اذا ملا الفم وجده
ملا الفم ما لا يكون ضبطه الا بتكليف هو الصحيح وقيل ما يمنع الكلام وعند الشافعي
لا ينقز ولو ملا الفم وعند فر ينقز قليلا وكثيره والفر خمسة انواع ما مرة
وطعام وبلغ ودم **والمسئلة** في الثلاثة الاولى واما البلغم فغير ناقض عند ابي
حنيفة ومحمد رحمهما الله وان ملا الفم وقال ابو يوسف ينقز ان ملا الفم والخلاق
في الصاعد من الجوف اما النازل من الراس فغير ناقض بالاتفاق لانه مخاط فان
خالط البلغم طعام يعتبر الاغلب ان كان الطعام غالبا ينقز وان كان البلغم غالبا
لا ينقز واما الدم اذا فاه وهو علق لم ينقز حتى يملأ الفم والعلق هو ما اشتدت
حرته وجد واما الدم اذا ملا فاه وان كان علقا وهو ما كان غليظا متجدا غير سائل
لم ينقز حتى يملأ الفم لان ذلك ليس بدم وانما هو مرة سودا خارجة من المعدة وما
يخرج منها لا يكون حدثا ملا الفم وان كان ذائبا ينقز قليلا وكثيره عندها
وقال محمد لا ينقز حتى يملأ الفم اعتبارا بساير انواع الفم في الوجيز قول محمد

قول محمد والخلاف في المرتقى من الجوف واما النازل من الراس فقليله وكثيره ناقض
بانتفاء ولو شرب ماء ثم فاه ان كان صافيا تنقز الوضوء كذلك في الفتاوى وان استعط
فخرج السعوط الى الفم ان كان ملا الفم تنقز وان خرج من الاذنين لا ينقز وان فاه
متوقفا بحيث لو جمع ملا الفم فاما يعتبر الخاد المجلس عند ابي يوسف يعتبر الخاد ما
يحتوي عليه المجلس وعند محمد الخاد السبب وهو الغثيان وهذا كما اذا مرض
العبد في يد البايع ثم في يد المشتري ان كان المريض متجدا فانه يجوز للمشتري
رده على البايع كما اذا كان معه الثلث وتفسير الخاد السبب اذا فاه ثانيا قبل
سكون النفس من الغثيان كان السبب متجدا وان فاه ثانيا بعد سكون النفس
كان مختلفا **والمسئلة** على اربعة اوجه ان الخد انتفض اجماعا وان اختلفا لم
ينقز اجماعا وان الخد المجلس واختلف السبب تنقز عند ابي يوسف خلافا
لمحمد وان الخد السبب واختلف المجلس تنقز عند محمد خلافا لابي يوسف وفي الفتاوى
الصغير **مسئلة** على عكس هذا الخد اعتبر المجلس وابو يوسف اعتبر السبب
وهي اذا نزع خاتما من اصبع النائم ثم اعاده فابو يوسف اعتبر في نفي الضمان
النومة الاولى حتى انه اذا استيقظ بعد ذلك ثم نام في موضعه ولم يغم منه
فاعادها في اصبعه لم يبرأ من الضمان ومحمد يعتبر المجلس حتى انه لا يضمن
مادام في مجلسه ذلك قال في الوقعات رجل نزع خاتما من اصبع نائم ثم اعادها
ذلك النوم يبرأ من الضمان اجماعا فان استيقظ قبل ان يعيدها ثم نام في موضعه
ولم يغم منه فاعادها في النومة الثانية لا يبرأ من الضمان عند ابي يوسف
لانه لما ابتد وجب ردها اليه فلما لم يرد لها حتى نام لم يبرأ بالرد وقد وجد
وهنا ما استيقظ وجب ردها اليه مستيقظ فلا يبرأ بالرد الى نائم اليه وهو نائم
تخلوا والاول لان هناك وجب الرد الى نائم وعند محمد يبرأ لانه مادام في مجلسه
ذلك الضمان عليه وان تكرر نومه ويقتطع فان قام عن مجلسه ذلك ولم يرد
اليه ثم نام في موضع اخر فرددها اليه لم يبرأ من الضمان اجماعا اختلفا في المجلس

المجلس والسبب **قوله** والنوم مضطجعا الذي تقدم هو النافض الحقيقي وهو
هو النافض المحكي وهو النوم حدث ام لا الصحيح انه ليس بحدث لانه لو كان
حدثا لاستوجب وجوده في الصلوة وغيرها وكان اذا نام قاعدا بطل وضوه ولكننا
نقول الحدث ما لا يخلو عنه النائم وانما يقيد بالنوم احتراز عن النفاس فانه
غير نافض والفرق بينه وبين النوم انه مادام يستمر ما يقال عنه واكثره
فهو نفاس ولا يستمر فهو نوم وقوله مضطجعا هذا اذا كان خارج الصلوة
اما اذا كان فيها كالمريض اذا صلى مضطجعا ونام فيها فكذلك ايضا ينقض
الوضوء على الصحيح وبه نأخذ وقيل لا ينقض **قوله** او متكبا اي على احد ركبتيه
فانه اذا نام متوركما ينقض وضوه وان وضع يديه على الارض ونام ان كان
مجاوبا متعديته عن الارض فانه ينقض وضوه وان كانت اليته مستوية
في الارض لا ينقض وقال في الفتاوى المنزوك كالمضطجع ولو نام قاعدا
فسقط قال خلف بن ابوب عن ابويوسف لا ينقض وضوه حتى يستقر نائما
وروي عن محمد بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
المسن عن ابوي حنيفة انه اذا استيقظ حتى وقع جنبه على الارض وهو نائم
بطل وضوه وكذا اذا سقط على قفاه ثم انشبه لانه اذا استيقظ حال عاوجه
على الارض لم يوجد جزء من النوم في حال الاضطجاع فلا يجب عليه الوضوء وان
حصل نائما على الارض ثم استيقظ فقد وجد جزء من النوم في حال الاضطجاع
فنقض الوضوء وان كان يسير كذا في شرحه **قوله** او مستندا الى شيء لو ازيل
عنه لسقط الاستناد هو الاعتماد على الشيء هذا اذا لم يكن اليته مستوتفا
في الارض اجماعا اما اذا كانت مستوتفة فالمفهوم من كلا الشئين النقص
وهو اختياره وفي ظاهر المذهب لا ينقض وهو اختيار المحلواني لا المصدر
الشهيد وقال الطحاوي اذا نام مستندا الى شيء فنقض وضوه عند اصابنا
جميعا ولو وضع راسه على يديه او على ركبتيه ونام لم ينقض وضوه اذا كان

وضوه اذا كان متينا متعديته على الارض ولو نام محتجبا ورأسه على ركبتيه
لا ينقض وضوه وان كان متربعا ورأسه على فخذه ينقض وان غلبه النوم
فسقط ان استيقظ حال عا سقظ لا ينقض وضوه ولو نام في الصلوة قائما
او راكعا او ساجدا لا ينقض وضوه سواء انعم النوم او لا وعن ابويوسف
ان نعله في المسجد لا ينقض وان غلبه لم ينقض قال في الوجيز اذا سجد
وهو نائم فعليه اعادة السجدة وان نام في ركوعه او سجوده لا يعيد لان
الوضع والرفع حصل باختياره وفي الاول لم يوجد ولو قرأ التيام في صلوته فلا يلزم
انه لا يجزئه القراءة لان الاختيار شرطية الا اذا لم يوجد ولو قرأ ركع وسجد
وهو نائم فقد صلوته لانه زاد ركعة كاملة لا يجزئها كذا في الوجيز ولا
ينقض وضوه **قوله** والغلبة على العقل بالاغما الغلبة اخراج الشيء من
حال الى حال والاغما انه يحترق العقل ويغلبه والجنون انه يعجز العقل
وتسلبه ابن حنبله وقيل الاغما انه تضعف القوى ولا يزيل الحما وهو العقل
والجنون انه يزيل الحما ولا تضعف القوى وهما حدثان في الاحوال كلها في
الصلوة وغيرها قل ذلك او كثيرا ان هذا ان قل وهو اكثر من النوم مضطجعا وانما
لم يجعل الاغما كالنوم لان الاغما فوقه في الاسترخاء ليدل انه اذا انشبه لم يشبه
وفي النوم يشبه فكان الاغما اقرب وهما حدثان في جميع الاحوال في القيام والركوع
والسجود وكان القياس في النوم مثله الا انما عرفناه في النوم بالنوم وهو **قوله**
عليه السلام لا وضوء على من نام قايما او قاعدا او راكعا او ساجدا والاغما فوقه فلا
يقاس عليه ولا يمكن ان يقاس النوم على الاغما في ان يكون حدثا في الاحوال كلها
لما يلزم فيه من نزول النقص بالقياس وكذا السكر ينقض الوضوء ايضا في الاحوال
كلها وحكمه حكم الاغما وحده ان تحلل منيته وقيل هو الذي يعرف الارض
من السماء والمرأة من الرجل **قوله** والجنون بالرفع ولا يجوز خفضه بالعطف
على الاغما لانه عكسه لما ذكرنا انه يزيل الحما ولا يضعف القوى ويجوز خفضه

وجوز خفضه على الجوار دون العطف **رحم الله** والتفقه في كل صلاة ذات
ركوع وسجود سوا بدت اسنانه او لا وسوا تفقه عامدا او ناسيا متوفيا او
متيمما او لا يبطل طهارة الغسل قال في الفتاوى ولو نسي ركوعه في الصلاة تفقهه
ان تقضى وضوءه وقال الشافعي التفقه في الصلاة لا ينقض الوضوء وهو القياس
لانها ليست بخارج محسوس وهذا الركن حدثنا في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
وخارج الصلوة ولنا قوله عليه السلام الامن ضحككم ففقهه فليحذر الوضوء والصلوة
ومثل هذا الحديث يترك القياس لانه مشهور وعمله الصحابة والتابعون وهو رده
في صلوة مطلقة فيقتصر عليها واما القياس لانه مشهور وصلوة الجنازة عليها لانها
ليست بصلوة مطلقة ولهذا اتا في المستصفى اذا حلف لا يصل في صلوة الجنازة
لا يجتنب التفقه ما يكون مسموح له ولجأه والضحك ما يكون مسموح له دون
جأه وهو يفسد الصلوة دون الوضوء التيسر (ا) يكون مسموح له وهو لا يفسد
هما جميعا لما روي النبي صلى الله عليه وسلم تبسم في صلوة فلما فرغ سئل عن ذلك فقال
اخبرنا جبريل صلوات الله عليه ان الله تعالى يقول من صلى عليكم مرة صليت عليه
عشر وله ثلث الصلوة وتفقهه في النائم في الصلوة لا يبطل الوضوء لعدم الجناية
منه ويفسد صلوة كذا في الذخيرة لانها في حقه تكون بمنزلة الكلام والكلام يبطل
الصلوة دون الوضوء وقال الامام الحافظ ابو محمد تفسد صلوة وضوءه كذا في الفتاوى
وقيل لا يفسدهما جميعا كذا في النهاية لانها انما جعلت حدثا في الفحشاء في موضع
المناجاة وبالنوم سقط ذلك وقيل الصحيح انها تبطل الصلوة ولا ينقض الوضوء
واما كانت التفقه في الصلوة نافذة للوضوء ان الصلوة حالة مناجاة وخشوع
وادب وتفرغ فاذا تفقه فيها فقد بلغ من الغفلة درجة المعصية وتفقهه
الصبر لا ينقض الوضوء اجماعا وتفسد صلوة كذا في المستصفى والثاني في الحديث اذا
جاء متوضيا وتفقه في الطريق تفسد صلوة ولا ينقض وضوءه واذا اغتسل الجنب
وصلى وتفقه لا يبطل الغسل وانما يبطل طهارة اعضاء الوضوء حتى لا يجوز له ان يصل

لا يجوز له ان يصل بعد ذلك من غير تجديد الوضوء ان تفقه في صلاة تربية
الذكر فعليه الوضوء كذا في التبيين **رحم الله** كذا في سجون تحترق من صلوة
الجنابة وسجدة التلاوة فانه اذا تفقه فيها لا يبطل وضوءه ويبطل صلوة
وسجدة وضوءه واذا تفقه الرجل بعد ما تعد قدر التشهد لا يفسد صلوة وينقض
وضوءه وعند زرارة لا ينقض وضوءه ايضا ولو تفقه الامام والقوم بعد الفجور قدر
التشهد ان كان قد تفقه قبل تفقه الامام او معا انقضض وضوءهم ولا انعقد
صلواتهم لان ضحكهم حصل في حمة الصلوة وصدانهم تامة وان تفقه الامام
او لا فعل الامام الوضوء لانها في حمة الصلوة ولا وضوء عليهم لان ضحكهم خارج
الصلوة لانهم خرجوا منها اخرج الامام وصلوة الكد تامة ولو تفقه الامام واحد
متعدا بعد الفجور قدر التشهد وخلفه مسوقون فسدت صلواتهم عند ابن حنيفة
وعندهما لا تفسد ويقومون الى ما فاتهم وفي ساد صلوة اللاحق روايتان عن
ابن حنيفة ومسار الذكر لا ينقض الوضوء عندنا كيف ما كان وقال الشافعي ان منته بباطن
كفه من غير حائل تقضى وان منته بظاهر كفه لا ينقض وكذا اذا هتت المرأة فرجها
بباطن كفه لا ينقض وضوءها عنده وبظاهر لا ينقض وعندنا لا ينقض وقال
مالك لا ينقض وضوء الرجل دون المرأة وقال الامام احمد ان من الرجل والفرج
بظاهر كفه وباطنه وبذراعه تقضى وضوءه ومن المرأة لا ينقض الوضوء عندنا وقال
الشافعي لا ينقض باي وجه حصل للمفس من اجزائه واذا باشر الرجل امراته مباشرة
فاحتشته وهو ان يتخذ او ينشئ الله وتلا في فرجه فرجها لا ينقض وضوءه عندنا
حنيفة وابن يوسف لانه لا يبلغ هذا المبلغ الا وينفصل منه بلة غالباً وعادة والقاب
كالعلم كالحديث في النوم وقال محمد لا ينقض وضوءه حتى يعلم خروج شئ منه واما اذا
لم يعلم ذلك لا ينقض وضوءه بالشك واما القبلة فانها لا ينقض سواء قبلها بشهوة
او لا اذا لم يخرج منه شئ وكذا المعانقة كالقبلة ولو لم يخرج شئاً نجسا او جيفة او
كلها او خنزير لم ينقض الوضوء وان غسل ميتا او ميتة لم ينقض وضوءه وقال

حله غسل الموي ينقض الوضوء ولو نوحاً أو نيم ثم ارتدوا الماء
 حصر وضوءه ولا يبيح والكلام الفاحش كله لا ينقض الوضوء سواء كان
 الصلوة أو خارجها وكذا الجبنة لأنه لا يكون أسوأ حالاً من الردة وهي لا ينقض
 وكذا إذا أكل من شئ قد حلت النار لا ينقض وضوءه خلافاً لبعض أصحاب الحديث
 ونجحتنا ما روي أبو أمامة عن جيمومة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فغفر له غفرته من لحم فأكلم ثم جاء المؤذن فقلت الوضوء يا رسول الله فقال الوضوء علينا
 مما يخرج لا مما يدخل ودور عن أبي بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهض
 من كنف نساء ثم صلى ولم ينو وضوءاً فقال نهضت اللحم باليسين المصلاة إذا أخذت بمقدم
 الإنسان والذيرور ويرعده صلى الله عليه وسلم قال الوضوء مما مسه النار أنكر من
 عباس وقال استنأنا وضوءاً بالحميم وهذا صحيح لأن ما مسه النار لو بطل الطهارة
 لم يرفع به الطهارة ومعنى الخبر عندنا فليغسل يده كما قال عليه السلام الوضوء قبل
 الطعام ينفي الفقر ويغني عن اللحم اللهم هذا الجنون وكذا الوطئ على الجحاسة
 وفنش الجلد وقهر الشعر والظفر لا ينقض الوضوء أصلاً ولو تيقن الطهارة وشكر في الحدث
 فهو على الطهارة ولو تيقن الحدث وشكر في الطهارة فهو على الحدث لأن الشكر لا يبطل
 اليقين ولا يبطل اليقين إلا بيقين مثله وإن شكر في ترك بعض الوضوء وهو أول
 ما شكر غسل ذلك الموضع الذي يشكر فيه وإن كان الشكر يعرض له كثير لم يثبث ذلك
 وإن شكر في نجاسة الماء أو الثوب لا بأس باستعماله لأنه يثبث الطهارة وشكر
 في الجحاسة وإن شكر أنه صلى الله عليه وسلم لا أن كان في الوقت سعة قال الظاهر أنه لم يهتك
 وإن شكر بعد خروج الوقت قال الظاهر أنه قد صلى ومن شكر في طلاق زوجته أو عتق
 عبده أو أمته لم تطلق امرأته ولا يعتق عبده ولا أمته ويكره أن يسرف في الماء
 في الوضوء أو الغسل وإن يغسل كل عضو أكثر من ثلاث مرات لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم كان يغتسل بالصباغ ويتوضأ بالماء وهو رطلان فإن توضأ الإنسان بأقل منه
 جاز والمقصود في هذا اتصال الماء إلى أعضاء الطهارة فإن أكثر ما ذكره جاز فإن

الحجة
 فإن توضأ برطلين أو اغتسل بصاع ولم يسمع له من غيره فعم ان التقدير
 شرط لازم وإنما الكراهية في الإسراف
 برطلين ويغسل وجهه وذراعيه برطلين ويغسل على رأسه وسائر جسده خمسة
 أرطال ويغسل قدميه برطلين فذلك ثمانية أرطال وهو صاع وإذا أراد أن يستنجي
 ويتوضأ استعمل ثلثة أرطال رطل للاستنجي ورطل لغسل الوجه والذراعين
 وصباح الرأس ورطل لغسل القدمين وإن كان ما سواها على الخفين ولم يستنجي كفاه
 رطل واحد والمعتبر في ذلك الكفاية ويستحب أن لا يستحب في الوضوء أحد أن استعان
 بعده بغيره لصق الماء عليه جازاً روي أن أسامة والخيرة والربيع بنت معوذ
 صبو على النبي صلى الله عليه وسلم الماء فتوضأ وإن وضأه غيره من غير عذر أجره وقال
 داود الظاهر لا يجوز **قال** وجه الله وفرض الغسل يعني الغسل من الجحاسة
 والخيف والنفاس **قوله** والمضمضة والاستنشاق هما فرضان عملاً لا اعتقاداً أحسب
 لا يكفر جاحدهما وأطلق اسم الفرض لهما عليهما وهما فرضان عملاً لا اعتقاداً واحترار
 عن ذلك في قوله والمرفقان والكعبان بدخلان في الغسل ولم يطلق عليهما اسم الفرض
 لأن ظاهر النص هنا يشاؤك المضمضة والاستنشاق وهو قوله تعالى وإن كنتم جنباً فاطهروا
 وقال الشافعي هما سنتان كما في الوضوء فإن قلت لم يردم الوضوء على الغسل فالجواب عنه
 أربعة أوجه أحدها اقتداء بكتاب الله تعالى فإنه ذكر فيه على هذا الترتيب في قوله تعالى
 إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ثم قال وإن كنتم جنباً فاطهروا والثاني اعتبار
 شدة احتياج إلى الوضوء باعتبار كثرة حوائج الله ذكر الوضوء بكلمة إذا فانهما ذكر
 في الأمور الكائنة وذكر الجحاسة بكلمة إن فانهما ذكر في الأمور المستزادة بين الوجود
 والعدم والمالتان محل الوضوء بعض البدن ومحل الغسل كل البدن والبعض قبل
 الكل والرابع أن الوضوء وطيفة الحدث الأصغر والغسل وطيفة الحدث الأكبر
 والأصغر مقدمة الأكبر فإن قلت دأب الشيخ بتقديم الجمع عليه ثم اختلف فيه فلم يقدم
 هنا المختلف فيه فالجواب أنه خلافاً لها غير معتد به لأن النص وهو قوله تعالى فاطهروا

مع البدن الا ما نذر ايصال الماء اليه كذا اخل العين لان
عمدة والاستئذان الا ترى ان النجاسة الحقيقية اذا اصاب
منها شيء مما يجب غسلها باجماع متقدمه ولا جهة في الغبار على الوضوء لان العرف
يعلم ان الغسل والوضوء اظهر من حيث النقص من حيث الفقه اما النقص قوله تعالى
فاغسلوا وجوهكم ولم يذكر المضمضة والاستئذان واما من حيث الفقه فان الواجب
في الوضوء غسل الوجه والموا جهة بهما متقدمة لانه لا موا جهة بداخل الفم ولان
ما تحت الشعر لا يجب غسله في الوضوء ويجب في الغسل فعلم ان الوضوء مقصور على
ظواهر الجنبات نعم الظاهر والباطن لخلقهما فلم هذا كان حكم المضمضة في الوضوء
فلم يعمها تحت الشعر فان قيل قد يقال اغتسل فلان ولو لم يعمض ويستئذن
فعلم ان الاغتسال يتم بدونهما قيل وقد يقال اغتسل ولو بقيت منه لمعة وربما
يقال اغتسل ولو لم يصل الماء الى راسه ولو تمضمض وبين سنانة لم اجزاه على
الصحيح ولو تمضمض وبلغ الماء لجزءه اجزاه على الصحيح **قوله** وغسل سائر البدن
السائر الباقية ومنه السور الذرية ببقية الشارب ولو اغتسل الجنب في البحر او الغدير
العظيم او الماء الجاري النجاسة واحدة واحدة ووصل الماء الى جميع البدن وتمضمض
واستئذن اجزاه وكذا اذا اصابه المطر ووصل الى جميع البدن واتى بالمضمضة
والاستئذان فانه مجزبه ولو اغتسل الاقل ولم يصل الماء الى ما تحت القلفة اجزاه
لانها خلقته وان اغتسلت المرأة ونحت اظفارها لم يجز قد جوف ولم يصل الماء
الى ما تحته وجب عليها ان الله وايصال الماء الى ما تحته واما اذا كانت تحت اظفارها
وسخا ودرن فانه مجز بها الغسل من غير ان الله وفي المحيط اذا كان على ظاهر يده
جلد سمك او خبز مضموع مثله وجب ان الله وكذا الخضاب المتجسد والحا
واعلم ان الغسل على عشرة اوجه اربعة فريضة وهو الغسل من غيبوبة الحشفة بقيل
او دبر على الفاعل والمفعول به انزل او لم ينزل والقبيل والدبر في حق وجوب
الغسل سواء كذا في وجوب الكفارة في الفطر وانما يختلفان في الحد فعند اوحى

الحد فعند اوحى حنيفة لا يجز الحد بالوطي الدبر ومغتنم يجب وانما
من الانزال عن شهوة بائط طريق كان من اتيان محبة او محاجة الذكر باليد
او باحتلام او بالقبلة او باللمس شهوة وسواء نزل المني من شهوة في اذنه
او البيقطة والرجل والمرأة في ذلك سواء والمالت الغسل من الحيض والرابع
الغسل من النفاس واربعة سنة غسل الجمعة وغسل العبد من غسل الاحرام
سواء كان اجرام حج او عمرة وغسل يوم عرفة للموفون وغسل واجب وهو غسل
الموتى وغسل النجاسة اذا كانت من قدر الدرهم في المختلطة وربع النوبخت في
المخففة وغسل مسحب وهو كثير من ذلك غسل الكافر والكافرة اذا استلم
والصبي والصبية اذا دركا بالسن واما اذا بلغا بالاحتلام والحيض فنبه
اختلاف قيل واجب ذكره في المحيط وقيل مسحب وكذا المجنون اذا افاف
يستحب له الغسل ولو اجنب الكافر او طهرت الكافرة من الحيض ثم اسلمها يستحب
لها الغسل ولا يجب لانها وقت الوجوب كانا غير محاطين بالشرع ولهذا
لو تزوج المسلم كتابية لبس له اجبارها على الاغتسال من الجنابة وله منعها
عن الخروج الى الكنيسة والبيعة **قوله** رحمه الله سنة الغسل ان يبدأ المحلل
فيغسل يديه وفرجه سماه مغتسلا لانه قرب من الاغتسال كما قلنا في
قوله اذا استيقظ المتوضي من نومه والسنة ان يبدأ بالنية بقلبه ويقول
بلسانه نويت الغسل لرفع الجنابة او للجنابة ثم بسم الله عن غسل
البيدين ثم يستنجي ثم يغسل ما اصابه من النجاسة ويستحب ان يبدأ بشقه
اليمين **قوله** ويزيل نجاسة ان كانت على يده وفي بعض النسخ ويزيل
النجاسة معرفا بالالتئام واللام الا ان التكرار حسن ان التثنية لا
تخلوا اما ان يراد به العهد او الجفس ولا يجوز ان يراد به العهد
او الجنس لان قوله ان كانت كلمة شكر والعهد بينا في شكر ومنه قوله
تعالى فهل الى خروج من سبيل ولم يقل فهل الى كل الخروج انه عسر ان يكون

ان ان يكون ولا يجوز ان يراد به الجنس لانه اما ان
كل الجنس وذلك محال لا يكون النجاسات كلها في بدنه محال
يريد به اقل الجنس وذلك غير مراد لانه لا يلزمه ان النجاسة وانما
تت على بدنه ولم يفل اذا كانت ان ان تدخل على خطر الوجود واذا
مر كابر او منتظر المحال والنجاسة قد توجد وقد لا توجد **قوله**
ينزها وضوءه للصلاة يعني لا للطعام لان وضوء الطعام غسل الكفين لا غير
قوله الارجلية فيه اشارة انه يمسح راسه وهو ظاهر الرواية وروى الحسن
ابن الحسنه رحمه الله انه لا يمسح راسه فانه لا فائدة فيه لان الاسالة لعدم
المسح والصحيح انه لا يمسح راسه فانه لا فائدة فيه لان الاسالة يمسح وقوله لا
جليه هذا اذا كان في مستنقع الماء اما اذا كان على الوح او قناب او حجر فلا يؤخر غسلها
وقد قال قوم ان الهداية بالوضوء في غسل الجنابة واجب وهو مذهب داود وهو
فاسد لقوله تعالى حتى تغتسلوا ولم يذكر الوضوء وقال قوم انما يوجب الوضوء
اذا اجنب وهو محدث وهو فاسد ايضا لان اسباب الحدث اذا تكررت ندا
خلت الا ترى ان المرأة اذا اجنبت ثم حاضت كفها غسل واحد وقال قوم
ان الجنابة اذا اغتسل وجب عليه الوضوء بعد الغسل وهو غير صحيح لان الغسل
قد حصلت به الطهارة الكبرى فلا معنى للوضوء بعده وقد قال مالك ان على
الجنب ان يترك بدنه وهذا لا يلزم لقوله عليه السلام اما انا فاحتر على
راسي وسائر جسدي ثلثا ثلثا فاذا انا قد طهرت ولم يذكر ذلك **قوله**
ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده ثلثا الا في قرض والمائية سنة على الصحيح
وصورة ذلك ان تحت الماء راسه ويدخل اصابعه العشرة بين شعر راسه
ولحيته ليكون اسهل لدخول الماء ثم يفيض على سائر جسده ويبالغ ما استطاع
ويوصل الماء الى جميع شعره وبشره ومغايبه وهو معاطف البدن فان بقي منه شيء
لم يصبه الماء فصر على الجنابة حتى يغسل ذلك الموضع فان كان في اصبعه خاتم ضيق

خاتم ضيق حركه حتى يصل الماء الى ما تحتته فان لم يحركه ان كان قد وصل الى
ما تحتته اجزاه والا فلا وكذلك الموضوع على هذا وان كان غير ضيق فلا يحتاج الى تركه
وتخلل اصابعه اذا كان قد وصل الى ما بين يديه واما اذا لم يصل فالخليل في موضع كما
في الوضوء **قوله** ثم يفيض عن ذلك المكان فيفيض رجله هذا اذا كان في مستنقع الماء
اما اذا كان على حجر او قناب وقد غسلها غسلا صحيح راسه فلا يلزمه اعاده غسلها
واما وجب غسل جميع البدن في الجنابة فخرج الحنابلة والابلاج ولم يجب خروج البول
والغائط الا غسل الاعضاء مخصوصة لان قضا الشهوة بالانزال والابلاج يستلزم
يظهر انزله في جميع البدن وهو اللذة فامر بغسل جميع البدن لشكر هذه النعمة
وقيل لان الحدث يتكرر فلو لم يمسح الغسل بكل حدث لكان فيه حرج ومشقة
والجنابة نادرة فلا يستحق الاغتسال منها او لاجل ان الوطئ يكون باستعمال
جميع ملبس البدن من القوة والحركة واكثر ذلك سائر الاحداث ولو تنقأ طاهر الحائض
وقت الغسل في الاثان كان قليلا لا يفسد الماء وان كان كثيرا افسده وحد الظليل
ما لا يفرج ما الاثان عند وقوعه ولا يستتبع فان حصل ذلك فهو كثير وعن محمد ان
كان مثل روبرو الا بر فهو قليل والا فهو كثير كذا في الفوائد **قال** رحمه الله
وليس على المرأة ان تنقض ظفايرها في الغسل اذ ابلغ الماء اصول الشعر وقال
الامام احمد يجب على الحائض ان تنقض ظفايرها في الجنابة وقال الحسن والطا
وس يجب النقص في الجنابة دون الحيض لما روي ان ام سلمة قالت يرسو
لله ان امرأة اشترطت غسل راسها فغسلت فقال لا يكفيك
ان تفيض الماء على راسك وسائر جسدي ثلثا وبلغ عابشة رضاه عنها ان
بر عمر رضاه عنه كان بامر المرأة بنقص ظفاير راسها في الاغتسال فقالت
لقد كلفهن شظيا الامر بحرقوا شهن كذا في النهاية وكان الاولي في
النساء ان لا تذكرين لان مبرح الحن على السنن الا اذا كان الحكم محض صا
بهن كهذه المسئلة واشباها هذه المسئلة مخصوصة بالنساء لانهن

بالنساء انهن من المحضرات باظفر ويكره لهن حلق الشعر وهذا اشهر
لهم ^{لهم} فقير دون الحلق وفيه تخصيص المرأة اشاراً الى انه يجب على
المرأة ان لا تترك الحلق في حقه وقال بعضهم الحب التفضيل انزال
والعلوبين وهل يجب على المرأة بل لا وايتها صحيح في الهداية انه لا يجب لها فيه
من الخرج وانما يجب بل الظاهر ورد الحسن عن ابي حنيفة انه يجب عليها ان تلبسها
تلتامع كدبلة عمره فان قيل ان الدوايب للمرأة كاللحية للرجل والرجل
يختل بها اللحية ويدخل الحاي انشاها قلنا لا اخرج على الرجل في ذلك بخلاف
الدوايب فان كانت ظفائرها منقوضة وجب عليها بلها وايصال لها الى
لها وانشاها كالرجل والرجل اذا لم يحل شعره في الجنازة حين يبلغ الما
الذي جميع شعره وبشره ^{البحرية} لقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة جنازة
الا قبلوا الشعر وانفروا البشرف ^{الانف} شعره وفيه الغم بشرة ولو الزفت المرأة
راسها بالطيب بحيث لا يصل الما الى اصول الشعر وجب عليها ان لا تليصل
الما الى اصوله وان احتاجت المرأة الى الما للاغتسال من الجنابة ولم تجد الا بطن
قال في الفتاوى ان كانت غنية فتمنع عليها وان كانت فقيرة قيل للزوج
اما ان تدعها تذهب الى الما او تنقله انت اليها وقال ابو الليث يجب على الزوج
كما يجب عليه للشرب لان هذا مما لا بد منه واما من ما الوضوء على الزوج
اجماعاً ومن ما الاغتسال من الحيض اذا انقطع اقل من عشرة ايام على الزوج
وان انقطع عشرة ايام فعليها لانه يقدر على وطئها بدون الاغتسال
فكانت هي المحتاجة اليه ^{قال} ^{رحم} الله اذا الصلوة ^{المحاي} الموجبة
للفصل انزال المنز على وجه الدفق والشهوة الى اخره هذه المحاي موجبة للجنابة
والغسل على الصحيح ^{لها} ينقضه فكيف يوجبها وقال في الاسلام سبب وجوب
الاغتسال ارادة الصلوة او ارادة ما لا يحل فعله مع الجنابة واما هذه التي
ذكرها الشيخ فنشرط وليست باسباب فاضا الى وجوب الى الشرط مجازاً

مجازاً او المنز خائراً ^{البيضا} ينكسر الذكر عند خروجه ويخلق منه الولد واجبه
عند خروجه كرايحة الطلع وعند يمينه كرايحة البيض ومن ^{البيضا} في حال
صحته ابيض تخين يندفق في خروجه دفعة بعد دفعة ويخرج بشهوة وبليد
يخرج منه ولعقب خروجه فتور او قد يرق ويضفر لم يرض او يخرج بغير شهوة ولا لذة
لا ستر خاوعا ^{او} كغزاة الوقاع ويصير كمال اللحم وربما خرج دماً غليظاً ومن
المرأة اصفر رقيق وقد يبصر افضل قوتها وقد قيل ان شهوة الجاه نقيض
للرجال في المشا والنساء في الصيف وقوله على وجه الدفق والشهوة فاطلانه
لا يستقيم الا على قول ابى يوسف لانه يشترط لوجوب الغسل ذلك واما على قوله لا
فلا يستقيم لانهما جعلوا سبب الاغتسال خروجه عن شهوة ولم يجعلوا الدفق
شروطاً حتى انه اذا انفصل عن مكانه بشهوة وخرج من غير دفق وشهوة وجب
الغسل عندهما وعنده يشترط الشهوة ايضا عند خروجه ومعنى قوله على
وجه الدفق ان يزلق متتابع ولو احتلم او نظر الى امرأة بشهوة او استمني
بيده فانفصل المنز منه بشهوة فلما قارب الخروج شد على ذكره حتى انكسرت
شهوته ثم تركه فسأل بغير شهوة وجب الغسل عندهما وعنده لا يجب وكذا
اذا اغتسل المجمع قبل ان يبول او يتام ثم خرج ما بقى المنز بعد الغسل اخرج
مذموم وجب عليه اعادة الغسل عندهما ولا يجب عنده وان خرج بعد البول او
النوم لا يعيده اجماعاً واجمعوا انه اذا اغتسل قبل ان يبول وصلى ثم خرج
بعد ذلك قبل ان يبول انه لا يعيد الصلوة كذا في الذخيرة والفتاوى
على قول ابى يوسف في الصيف وعلى قوله ما في غيره اجمعوا ان المرأة اذا
جاءت فاعتسلت قبل ان يبول ثم خرج منها بنية من الرجل انه
لا يغسل عليها وسوا نزل المنز في حال اليقظة او النوم ولو احتلم
ولم يظهر الما على راسه الا حليل الغسل عليه لانه في الباطن وبه فارق
فخرج المرأة ولو احتلمت المرأة ولم يخرج منها شيء ان وجد لذة ^{الانزال}

لذة ١١٠١ عليها الغسل لان فرجها بمنزلة الفم فله حكم الخارج وما
رجحها الا انه قد لا يظهر على راس الفرج فكان عليها الغسل
والا خليل الرجل فله حكم الباطن وفي حديث ام سليم ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لما حين سالت عن ذلك عليها الغسل اذ ارات الماء انما
لمعتبر عندهما انفصاله عن مكانه لشهوة لانه من وجب الاغتسال
وجه فالاحتياط الاحباب والخروج عن شهوة قد وجد واما عدم الدفق
فيترجح فيها اعتبار ما وجد بحجب الاغتسال وباعتبار ما عدم الحجب فيترجح
فيه جانب الوجوب احتياطا لامر العبادات **فان قيل** يشكل على هذا حكم
الفرج الخارج من المفضة فانها على هذا التحليل ينبغي ان يحجب عليها
الوضوء بان يقال انها ان خرجت من القبل لا الحجب وان خرجت من الدبر وجب
فيترجح جانب الوجوب احتياطا لامر العبادات ولم يقلوا ذلك هناك بل قلتم
بالاستحباب فالجواب ان بينهما فرقا ظاهرا وهو ان الشكر في المفضة وقع
من الاصل فتعارض الدليلان اللذان احدهما موجب والاخر مسقط
لنساويهما في القوة فتساقط وعلمنا بالاصل الذي كان ثابتا لها بينين وهو
الطهارة كما قلنا في رجلين احدهما اخبر بنجاسة الماء والاخر بطهارته
انه لا يترجح واحد منهما للنسايهما واما في مسئلتنا فقد جادلنا عدم الوجوب
من الوصف الذي هو الدفق وجادلنا ليل عدم الوجوب من الاصل الذي هو نفس وجود
المني مع الشهوة فلم يعارض الاول والثاني ولم يساوه في القوة فتترجح جانب
الاصل على جانب الوصف **ولان** حجة الوجوب الاغتسال وان ثبت قلت
ان دليل الوجوب في مسألة المني قد سبق وهو من ايلة المني عن مكانه
على سبيل الشهوة وخروجه اعلى سبيل الدفق بقدر ذلك والسبق من اسباب
الترجح فيترجح جانب الوجوب بهذا الا سرب ان بول الخنزير اذا سبق
من احد المخرجين يرجح السابق **واما** المفضة فاقتزن الدليلان

كان

الدليلان فيها على سبيل المدافعة فلا يثبت الحكم الحاذب الاجل نوافعها
بل يترجى ما كان على ما كان ولو جامع امراته فيما دون الفرج قد دخل الماء في فرجها
رجحها لم يحجب عليها الغسل وان حبلت وجب عليها الغسل لانها لا تحبل
حتى تنزل وكذا البكر اذا جمعت فيما دون الفرج بان يلامس الفرجات
وسبق الماء ولم تحس هربا لانزال ان حبلت وجب الغسل والا فلا لانها لا تحبل
حتى تنزل ولو غش على ثمة افاق فوجد مديا او سكر ثم وجد مديا بعد ما افاق
لم يكن عليه غسل ولا يشبه هذا النوم ولو قالت امرأة مع عتي يا بني في النوم
واجد في نفسي ما اجد اذا جامعني زوجي لا غسل عليها كذا في الفتاوى **ولو**
وجد في الفراش من فقا هو من المرأة وهو يقول هو منكر ان كان ابيض فمته وان
كان اصفر فمته **وقيل** ان كان مدورا فمته وان كان مستطبلا فمته والاصح
انه يحجب عليها الغسل احتياطا ولو استتم بكفه فانزل وجب عليه الغسل
وهو يكره له ذلك قال بعضهم نعم يكره له ذلك مطلقا لقوله عليه السلام
لعن الله ناكح البهيمة وناكح يده وقال بعضهم اذا فعله الاستحلاب الشهوة
فهو اثم وان كان لتسكين الشهوة المفردة الشاغلة للقلب وكان غريبا لا زوجة
له ولا امة او كان الا انه لا يقدر على الوصول اليهما لعذر وخاف الوقوع في الزنا
قال الفقيه ابو الليث ارجوا ان لا وبال عليه ولو استيقظ جد على فحذه او ذكره
بل لا ولم يذكر الاحتلام **فان ذكره** منتشرا قبل النوم فلا غسل عليه الا اذا
تيقن انه مني وان كان ساكنا قبل النوم فعليه الغسل وفي الخجند بيلان كان
منيا وجب الغسل بالاتفاق وان كان وديا لا الحجب بالاتفاق وان كان مديا
وجب عندهما سوا ذكر الاحتلام او لا وقال ابو يوسف الحجب الا اذا تيقن الا
حتلام وفي قوله على وجه الدفق والشهوة احتراز عن قول الشافعي فان عنده
خروج المني بوجوب الغسل كيف ما كان لشهوة او غير شهوة **قوله** والشهوة
من الرجل والمرأة ههنا الرجل ان ينتشر قضيبه او يزداد انتشارا وفي المرأة

او في المرأة ان تنظر بثيابها الا غير **قوله** والثفا الختانين من غير انزال
اي مع ثوابي الحشفة فان نفس ملاقة الفرج للفرج من غير الثوابي لا يوجب
الغسل وفي الحديث اذا الثفا الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل والمراد
بقوله والثفا الختانين محاذاتهما وهو عبارة عن ايلاج الحشفة كلها لان
الثفا الثفا من غير ثوابي الحشفة لا يجب الغسل الا اذا انزل وفي قوله والثفا
بما بين نظر فانه لو قال وبغيوبه الحشفة كما قاله حافظ الدين في الكنتز
ان احسن عبارة واعم من هذا ان الايلاج في الدبر يوجب الغسل وليس هناك
ختانان يلتفتان ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل في الايلاج مقدارها
من الذكر **واعلم** الختان عند ناسه في حق الرجال والنساء وقال الشافعي
واجب في حشفها جميعا وقال بعضهم سنة في الرجال مستحب في النساء لقوله
عليه السلام ختان الرجال سنة وختنان النساء مكروه اير في حق الزوج
ان جماع المحبونة الذوا الختان في الرجال ان يقطع القلفة وهي الجلدة التي
تغطي الحشفة حتى يتكشف الحشفة وتلك الجلدة تسمى الغزله وختان المرأة
ان يقطع اللحم الذي في اعلى الفرج فوق مخرج البول وهو يشبه عرف الديك فاذا
قطعت بقى اصلها كالنواة وقد روي ان النبي عليه السلام قال لام عطية وكانت
تختن النساء اسمي ولا يهنكي فانه اسناب وجهها واحظالها عند زوجها اي
خذي قليلا ولا يستفرض في القطع ولو كان للصبي ذكر ان كانا عاملين ختانا
وان كان احدهما غير عامل ختن عاملا خاصة ويعرف العامل بالبول والانتشار
واما الختن المشكل فيختن من الفرجين ليقتوا على اليقين ووقت الختان
من السائل الذي توقف فيها ابو حنيفة وهي ثمان مسابيل احدها هذه
والسابعة الدهر منكرا والبالة من افضل الملائكة والانبياء والرابعة اطلاق
اطفال المشركين هدي خلون النار والخامسة الكلب من يبيع معلما والسادس
الجلالة من يطيب لحمها والسابعة الختن المشكل والسابعة سور الحمار

سور الحمار توقف في هذا الثمان الغاية ورعة في الدين وقوة معرفته بالاحكام
والمستحب في وقت الختان من السابع من ولادته الي عشر سنين ويكره الشرك
الوقت البالغ وجب اجرة ختان الصغير على ابيه ان لم يكن له مال فان كان
له مال فمن ماله واجرة ختان العبد على سيده وان بلغ الصبي غير محنون اجرة
الحاكم عليه فان ختن الممنوع فمات فهو هدر لانه مات من فعل ما دون
فيه شرعا وانما يجب الغسل بالايلاج من غير انزال اذا كان في صبي تشتهي
او بالغة حية اما اذا كان في ميتة او صغيره لا تشتهي ففيه اختلاف منه
من قال يجب مطلقا ومنهم من قال لا يجب مطلقا والصحيح انه اذا امكن الايلاج
في محل الجماع في الصغيرة ولم يفضها فممن بها فممن بها فممن بها فممن بها
الصربي في الايضاح وهذا التفصيل في حق الصغيرة اما البالغة الميتة
فلا يجب الغسل في وطئها الا بالانزال والبهيمة كالميتة ولا يتعلق بوطئ
الميتة حرمة المصاهرة **ولو لم يذكره حنيفة** واوجب ولم ينزل قال بعضهم
يجب الغسل انه يسمى مولجا وقال بعضهم لا يجب وهو الاصح ان كانت الحرقرة رقيقة
بحيث يجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل والا فلا والا حوط وجوب الغسل
في الوجهين والوطئ في الدبر كالوطئ في الفرج في حق الغسل على الفاعل والمفعول
انزل او لم ينزل ولو اوجب صبي في فرج امرأة لم يجب عليه الغسل ويجب عليها وان
اوجب الختن المشكل ذكره في فرج امرأة او دبرها فلا يغسل عليها الجواز ان
يكون امرأة وهذا الذكر منه زايد فتصير كمن اوجب اصبعه وكذا في دبر رجل
او فرج ختن مثله الجواز ان يكونا رجلين والفرجان زايدان منهما وان اوجب
رجل في فرج ختن مشكل لا يجب عليه الغسل الجواز ان يكون الختن رجلا والفرج
منه بمنزلة الجرح وهذا كله اذا كان من غير انزال اما اذا انزل وجب الغسل
بالانزال وقوله من غير انزال رد القول زيد بن ثابت الانصاري فانه كان
يفتر بانه لا يجب الغسل الا بالانزال فبلغ عمر رضي الله عنه ذلك فدعاه فقال له

نقال له جاء
رب الدين قد نفشت عنك ومن اين لك هذا قال سمعت
من عموية من الانصار يقولون انا كنا نقول على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما من الما فدعاهم عمر فسالهم عن ذلك فقالوا هكذا كنا نقول وكنا نفعل
بعد ابي عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يغتسل قال ان كان يعلم به
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا لا قال فليس ينشئ فبعث عمر ابي عايشة رضي الله
عنها فسالها فقالت فعلت ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا
ونينا فبعث الى زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالهن عن ذلك
فبين ان فيه الغسل فقال للانصار فهذا اثر رسول الله صلى الله عليه وسلم
منكم ورغبة من الحكم قالوا لا قال فلا اذا تم قال لزيد يا عدو نفسي ان عدت
الي هذا او جعلت ضربا ولا ان الابداج لما قام مقام الانزال في حق وجوب الحد
فاولي واحرب ان يقوم مقامه في حق وجوب الغسل وبهذا احتج علي رضي الله
عنه على الانصار فقال اتوجبون الرجم ولا توجبون عامن الماء لا بأس للجنب
ان ينام ويعاود اهله قبل ان يتوضا فان توضا فحسن وقد روي الامران عن
عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب
من غير ان يمس ما ولا ان الوضوء عما يفعل اذا قربته وعباده وليس في النوم ذلك
ويروي ايضا انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير
اذا اراد ان ينام وهو جنب توضا وضوءا للصلاة فان اراد الجنب ان ياكل ويشرب
ان يتضمض ويغسل يديه ان يدا الجنب ان يخلوا من نجاسة واذا اشرب
صار الماستحيا فيؤدي الي ان يكون مشربا نجسا على قول ابي يوسف **قوله**
والحيض والنفاس اي الخروج منهما لان الحيض والنفاس ما دام باقيتين لا يجب
الغسل لعدم الغائبة واختلف المناجخ هل يجب الغسل بالانقطاع ووجوب
الصلاة او بالانقطاع عند روية الدم او من خروج الدم السابق فعند
الكرخي وعامة العراقيين بالانقطاع عند روية الدم وهو اختيار الشيخ حيث

صا

حيث قال والحيض والنفاس وعند البخاريين يجب لوجوب الصلاة وهو المختار
وبه المستصحب **قوله** والحيض اذ روية الدم او خروج الدم لان الدم اذا
حصل تقطع الطهارة الكبرى ويجب الغسل مع السيلان انه ينفيه فان انقطع
امكن الغسل فوجب الاجل الحدث السابق واما الانقطاع فهو طهارة فلا يوجب
الطهارة وقال بعضهم قوله والحيض اي الخروج منه لان الخروج منه متصل به
فصح الاستعادة اي تسمية الحيض بالخروج منه وفايدة الخدان بين
قبيين والبخاريين اذا انقطع الدم بعد طلوع الشمس واخرت الغسل الى وقت
الظهر فعند الكرخي وعامة العراقيين تاخر وعند البخاريين لا تاخر وعليه قد
الخلاص وجوب الوضوء عند العراقيين يجب الوضوء للحدث وعند البخاريين
للصلاة والنفاس كالحيض واذا استشهدت الحيض والنفاس هل يغسلان
عندهما لا وعند ابي حنيفة روايتان احدهما نعم وهو ظاهر على قول الكرخي
واصحابه والماتية لا يجب وهو ظاهر على قول البخاريين والصحيح انهما يغسلان
لان الانقطاع حصل بالموت والدم السائل موجب الاغتسال عند الانقطاع الا ان
عند البخاريين يمكن ان يقال لا يغسلان لان الغسل لم يكن واجبا قبل الانقطاع
وذكر التمرنا شبرا ان الحيض اذا رات الدم يوما او يومين ثم استشهدت الغسل
اجماعا ما عندهما فظاهر وكذا عند ابي حنيفة لان الدم اذا انقطع ليومين لم يكن
حيضا حاصله ان الحيض والنفاس اذا ظهر تاخر استشهدا فاعسلنا عند ابي
حنيفة لان الغسل قد وجب في الحيوة بالانقطاع وان استشهدتا قبل الانقطاع
والنفاس يغسل على الاطلاق واما الحيض فانها اذا استشهدت قبل الانقطاع
ان كان قد استمر بها الدم لم يغسلت والا فلا يغسل اجماعا والفرق ان النفاس
اقله ساعة وقد وجد والحيض اقله ثلثة ايام ولم يوجد ففهم ذلك ولو ان المرأة
ولدت ولم تر دم المختار انه يجب الغسل احتياطا وهو قول ابي حنيفة وزفر
وقال ابو يوسف لا يغسل عليها قال في الفتاوى الصحيح الوجوب ولو اجنبت المرأة

ولو اجنبت المرأة ثم حاضت فاعتسلت بعد الطهر فعند ابي يوسف الغسل من
الاول وهو الجنابة وعند محمد فيهما جميعا زيادة الخلافة اليمين اذا حلفت
انها لا تغتسل من هذا الجنابة ثم حاضت فاعتسلت بعد الطهر حنثت عند
ابي يوسف وعند محمد لا تخنث وان اعتسلت قبل ان تطهر من الحيض حنثت
اجماعا **قوله** وسر رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعبد
والاحرام سرا كان الاحرام بالحج او العمرة وكذا يوم عرفة للوقوف بها قال
في الهداية نضر على السنة وفي هذه الاربعة مستحبة وسمي محمد الغسل
في يوم الجمعة حسنا وقال مالك الغسل للجمعة واجب واختلف اصحابنا في غسل
الجمعة هل هو للصلاة ام لليوم قال الحسن بن زياد لليوم وقال ابو يوسف للصلاة
وقايدة الخلافة فيما اذا اغتسل قبل طلوع الفجر ولم يحدث حرص على الجمعة فانه
يكون انيا بالسنة عند ابي يوسف وعند الحسن بن زياد لليوم وقال ابو يوسف
لا يكون انيا بها وكذا اذا اغتسل بعد ما صلى الجمعة قبل الغروب يكون انيا
بها عند الحسن وبنال فضيلة الغسل خلاف ابي يوسف ولو اغتسل يوم الجمعة
ثم احدث وتوضا وصلى الجمعة لم يكن انيا بها عند ابي يوسف وعند الحسن
يكون انيا بها ولو اغتسلت المرأة انثا فضيلة الغسل عند ابي يوسف
لانه لا جمعة عليها وعند الحسن تنالها كذا في الفتاوى والغسل للعبد
بمنزلة الغسل للجمعة لان المعنى فيهما واحد وهو حصول الاجتماع فكان
الاغتسال فيهما دفعا للتأدي بالراحة واما الغسل للاحرام وعرفة فسا
نيان في موضعهما ان ثنا الله تعالى **واعلم** انه يقال غسل الجمعة وغسل
الجنابة بضم الغين وغسل الميت وغسل الثوب بفتحها وضابطه انك اذا
اضفت الى المغسول فتحت واذا اضفت الى غير المغسول ضمنت **قال**
رحم الله وليس في المذي والودي غسل المذي ما ابيض رقيق يخرج ملاعبة
الرجل باءه والودي ما اصفر غليظ يخرج بعد البول وكلاهما بتخفيف

مخفيف البيا **قوله** وفيهما الوضوءان قيل قد استقيد وجوب الوضوء منهما
بقوله كلما خرج من السبيلين فلم اعاده قلنا انما دخل هناك ضمننا الاقصا
وفي الاشياء ما يدخل ضمننا ولا يدخل قصد كبيع الثوب والطريق فمن يمايتهم
انما يدخل ضمننا الطهارة لا الاغتسال لو انقور به انتفاض وفقدان
قيل ولم قال وفيهما الوضوء قد عرف ذلك بقوله وليس في المذي والودي
غسل قبل هذا اثبات بعد النفي لتأكيد النفي كقوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا
الا ملك وقيل انما ذكره لتبين ان الواجب به انتفاض الوضوءان قبل وكيف
يتصور الوضوء في الودي وقد وجب بالبول السابق فالجواب عنه من وجوب
احدها ان المراد به نفي الاغتسال والساني ان وجوب الوضوء بالبول لا يتأخر
وجوبه بالودي فقد ذكر الحلواني ان من بال ثم بال ثم بال يجب الوضوء بال
الماينة والثالثة كما يجب بالاولي الا ان الوضوء الواحد يكفي للكد بدل
ان من حلف لا يتوضا من الرعاف فبال ثم رعف ثم توضا فانه يحنث فعلم
ان كل واحد منهما موجب للوضوء ولو لم يكن الرعاف موجبا لما حنث لتقدم
البول الا انه يكفي بالوضوء مرة عن الكل كذا في النهاية وكذا لو حلف
لا يغتسل من فلانة في جامع غيرهما ثم جامع فلانة واغتسل حنث ويكون
الاغتسال منهما والمالت يتصور فيمن به سلس البول اذا اودى في
الوقت يتوضا ويكون وضوءه من الودي خاصة والرابع يتصور فيمن بال
وتوضا ثم اودى فانه يتوضا من الودي **قال** رحمه الله والطهارة من الحدث
جائزة بما السما الى اخره طهارة الاحداث هي الوضوء والغسل والالف واللام
للعهد اي الاحداث التي سبق ذكرها من البول والغائط والحيض والتفاس
وغیر ذلك وانما قال جائزة ولم يقل واجبة لان معناه اذا اجتمعت هذه
المياه او انفراد احدها ولم يتغير الوقت والا فمجرد واجبة ثم الماعلي
ضربين مطلق ومقيد فالمطلق ما لا يحتاج في تعريفه انه الى نشر اخر

انتفاض الوضوء

الذي ينزل من السماء وما العيون والانهار والابار والخدران وما
البحار وسوا كانت في معادنها وفي الاواني وحكم هذه المياه انها
طاهرة وطهور بزيل النجاسة الحقيقية والحكمة والخليلة
والخليفة والمفيد ما لا يتعرف ذاته الا بالتفصيل وهو كذا ما استخرج
بالعلاج مثل الاشجار والنار وما يطبخ والدبا والباقد وكما
خالطه غيره مخالطة كاملة والمخالطة الكاملة ان يطبخ بالماء شيئا
هرا ولم يقصد بالطبخ المبالغة والتنظيف احترازاً عن ما اذا اغلى بالاشنان
او التدر فانه يجوز به الوضوء والغسل به ما لم يجعله فيكون نجساً كذا
في الفتاوى وان الميث يغسل بالماء المغلي بالسدر لاجل المبالغة في التنظيف
وحكم الماء المتبدلانه طاهر غير طهور بجوز به ازالة النجاس من الثياب والا
بدان دون الاحداث وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز به ازالة النجاس
ايضا فان قبل فقد جعل الشئ ما السماق والاولد والعيون الى اخره قسمها
وليس كذلك فان الجميع من السما قال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السما
ما فسلكه ينابيع في الارض فالجواب انه ليس في الاية دليل على ان كل الماء
من السما فان قوله ما نكرة والنكارة في الاثبات لا تتم فان قيل فيجب
ان يجوز الوضوء بما خاص وانتم جوزتموه بكل ما نزل من السما فقلتم بالعموم
بعد ما قلتم بالخصوص فالجواب ان الاصل في النكارة في الاثبات الخصوص الا اذا
دللت قرينة على العموم وقد وجدت ههنا قرينة تدل عليه وهو الاحتشان لان
الله تعالى ذكر ذلك امتثالا فلوقام العموم قامت المطلوب منها وكذلك قوله
تعالى وانزلنا من السما ما طهورا وقوله ما يطهر كبريه فانه يعترض على الفقه
في ذلك فيقال لهم ما نكرة في الاثبات فيخصص وجوابه انها تخص اذا دللت
قرينة على العموم وقد وجدت القرينة كما ذكرنا فان قلت وما الدليل على ان

على ان النكارة في الاثبات نعم قلت الدليل قوله تعالى علمت انفس ما قد جئت
و علمت انفس ما احضرت والمراد العموم اي علمت كل نفس ان يكون المراد به
نفسا واحدة **قوله** بما السما هذه اضافة التعريف وقوله من الاحداث ليس هو
من التخصيص لانه لما كان مزيلاً للحادث كان مزيلاً للنجس بالطريق الاول وان
توضا بالثلج ان كامنقار اجازوا الا فلا كذا في النجاس و في الواقعات من لم
يمسح خفه ومشي بالخرقة فاصاب خفه بلل الكلا تكلموا فيه منهم **من قال**
هو نفس ابيه في البحر يتنفس فيبذل من نفسها الاشياء فعمل هذا الجوز
لان له ليس بما ومنهم من قال هو ما فعل هذا الجوز والظاهر انه ما **قوله** وما
البحار انما قال وما البحار ولم يقل والبحار رد القول من يقول انما البحار التي
بما حكي عن ابن عمر انه قال في ما البحار التي تجم احب الي منه وقال ابن المسيب
ان كان واحد الخيرة لم يجز الوضوء به وان لم يجد غيره جاز الوضوء به **قوله** ولا يجوز
بما اعتصم بالعصر على انها موصولة بمعنى الذبي وان كان بهي معنى الممدود لان
المنقول هو الموصول وانما قيد بالاعتصار لانه لو انعم بنفسه جاز الوضوء به
قال في الهداية الماء الذي يقطر من الكرم يجوز التوضي به لانه ما مطلق وحقيق
خرج من غير علاج وفي الكتاب اشارة اليه استقرا الاعتصار الا ان الحلواني
اختار انه لا يجوز لانه يطلق عليه ما الشجر وقد ذكرنا مطلق ومفيد فالمطلق
يجوز به الوضوء مادام على صفة الاطلاق فاذا ابطلت لم يجز وبطلانها باحد امرين
اما لكمال الاختلاط او بغلبة المخالطة له فكما ان الاختلاط شيان احدهما
تشرب الشببات به حتى يخرج منه العلاج فان كان يخرج من غير علاج لم يكمل
الاختلاط و جاز الوضوء به كما الماء الذي يقطر من الكرم والساق النخيل بطبخ بعد
ما خلط به غيره فانه لا يجوز التوضي به لانه لم يبق في معنى المنزل من السما اذا
النار غيرته الا اذا طبخ فيه ما يقصد به المبالغة في التنظيف كالاشنان والجوز
لان الميث يغسل بالماء الذي اغلي بالسدر الا ان يغلب ذلك على الماء فيكون كالسوس

كالسويق المختوم فلهذا الاسم المانع **قوله** ولا بما غلب عليه غيره اختلفوا في ذلك
 هذه الغلبة بالاجزاء او بالادمان في الهداية بالاجزاء هو الصحيح وفي الفتاوى
 الظهيرية محمد اعتبر اللون وابو يوسف اعتبر الاجزاء وفي المحيط عكسه واثار
 الشيخ الى ان المعتبر الاوصاف والاصح من الروايات ان ابا يوسف اعتبر الاجزاء
 وهو ان المختلط اذا كان جامدا كاشنان فالمعتبر ان يكون اقدم من الملتصق وان
 كان ما يباع فادون النصف يجوز فان كان النصف او اكثر الجوز ومحمد اعتبر الاوصاف
 صاف ان غير الثلثة لا يجوز وان غير واحد اجاز وان غير اثنين فكذلك يجوز على
 الصحيح والتوفيق بينهما ان كان ما يباع جنسه جنس الماكما بالعبارة
 للاجزاء كما قال ابو يوسف وان كان جنسه غير جنس الماكما كاللبن فالعبارة للاوصاف
 كما قال محمد والشيخ اختلفوا في قول محمد وقبل الغلبة تعتبر اول من حيث اللون ثم
 من حيث الطعم ثم من حيث الاجزاء فان كان المختلط مخالفا لونه لواء الماكما كاللبن
 ونحوه ان كانت الغلبة للون الماكما جاز وان كان المختلط الجوز وان كان لونه
 لون الماكما لا يجوز فالمعتبر للطعم ان غلب طعم ذلك الشجر الجوز والافيجوز وان
 كان لا يظهر طعمه فالعبارة للاجزاء فاذا عرفنا هذا فقول الجوز بما اعتمد
 من الشجر والثمر كمال الامتزاج والاختلاط انه لا يخرج الا بعلاج وهو
 العمر وقوله ولا بما غلب عليه غيره وهو القسمة الثاني من كمال الاختلاط قوله
 فاخرجه المعان عن طبع الماكما تفسير لقوله غلب عليه غيره وطبع الماكما الرقة والسيلا
 وتسكين العطش **قوله** كالاشربة اي المختلطة من الثمار كشراب الرمان
 ثم ان الشيخ راى صيغة اللزج والنشر التزج من انواع المعاني والبيان لقوله
 اعتمد من الشجر لف ذلك بما غلب عليه غيره لف ايضا لقوله كالاشرربة
 تفسير لما اعتمد من الشجر وقوله والخذ ان كان المختلط بالماء فهو مما غلب عليه غيره
 وان كان خالصا فهو مما اعتمد من الثمر وقوله المرق تفسير لما غلب عليه غيره
 ويظهر هذا قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه

فيه ولتبتغوا من فضله لقوله لتسكنوا راجع الى الليل والليل هو راجع الى
 النهار **قوله** وما بالباطلا المراد المطبوخ بحيث اذا برد سخن وان لم يربط
 فهو من قبيل وجوز الطهارة بما خالطه شرا طاهر والباطلا هو القول اذا شد
 اللام قمرت وان خففتها مددت الواحدا بافلاة خوف **قوله** وما الزردج ذكره
 في قسم المرق والصحيح انه في قسم وجوز الطهارة بما خالطه شرا طاهر وما الزردج
 هو ما يخرج من العصف المنقوع فيطرح فلا يصنع به قال في الفتاوى اذا توفى
 به وهو رقيق جاز وان غلبت عليه الحرة لم يجز وفي الهداية اجري ما الزردج
 في المختصر مجري المرق والمرويع عن ابي يوسف انه بمنزلة ما الزعفران وهو الصحيح
 كذا اختاره الناطق والامام السرخس عليه **قوله** وجوز الطهارة بما خالطه
 شرا طاهر فغير واحد اوصافه الاوصاف ثلثة الطعم واللون والرائحة فان غير وصفتين
 فعلى اشارة الشيخ لا يجوز الوضوء به لكن الصحيح انه يجوز كذا في المستصفى فان
 قيل ينبغي ان لا يجوز الوضوء به اذ غير وصف واحد لقوله عليه السلام خلق الماكما
 طهورا لا ينجسه شرا الا ما غير طعمه اولونه او ريحه قلنا معناه اذا كان المغير
 نجسا فان تغيرت الاوصاف الثلثة لوقوع اوراق الاشجار فيه وقت الخريف فانها
 يقع في الغدران فيتغير طعم الماكما لونه وريحه فانه يجوز به الوضوء عامة اصحابنا
وسيل احمد بن ابراهيم الميدايني عن الماكما الذي يتغير لونه بكثرة وقوع الاوراق فيه
 حتى يظهر لون الورق في الكف اذا غتره هل يجوز التوضي به قال لا لانه لما صار
 مغلوبا كان مقبدا ولكن يجوز شربه وغسل الاشياء به لانه طاهر **قوله** كما
 الهد وهو السيل ولو اختلط رقة الماكما بالطين ان كانت رقة الماكما غالبة جاز الوضوء
 والا فلا ولو تغير الماكما بطول الزمان او بالطول كان حكمه حكم الماكما المطلق وان اختلط
 بالتراب الطاهر ان كان يمكن استعماله فهو كالماكما المطلق والا فلا **قوله** والماكما الذي
 تختلط به الاشنان والصابون والزعفران هذا اذا لم يغلب عليه الحرة اما اذا غلبت
 الجوز قال الشافعي لا يجوز بما خالطه جنس غيره جنس الارض انه مقيد الا بغيره

واما قوله

في المختصر
 ما هو الاوصاف
 ولو كان يمتنع

التي هي انما يقال في الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء لا يخلو عنه عادة ولذا
ان اغم الما في الماء على الاطلاق الامر بان لم يتجدد له اسم على حده واصله الي
الزعفران ان كانا ثمانية الى البر والعين والاضافة على نوعين اضافة تعريفه تشيد
فيكون اضافة التعريف قصور الماهية في المضام بيانها اذا حلف لا يصححت
بصلوة الظاهر لانها صلوته مطلقة واصافتها الى الظاهر للتعريف والاحتج بصلوته
الجنابة لانها ليست بصلوة مطلقة واصافتها الى الجنابة للتعريف ولان
الخلط القليل لا يعتبر به لعدم الامكان الاحتراز عنه كما في اجزاء الارض فيعتبر
العائب فان كان الخلط جامدا كالاشنان فالمعتبر بالاجزاء بان يكون اقل
من اثنتي عشرة وان كان مائعا جنسه جنس الماء كما الدبا فالمعتبر دون النصف فان
كان جنسه غير جنس الماء كاللبس فالعبرة للارواح وقد بينا هذا في لوطرح الزاج
في الماحض اسود به جاز الوضوء وكذا بعصر اذا كان الماء غالبا فان تقع فيه
المحصر لم يطبخ جاز الوضوء وان طبخ ان كان بحيث اذا برد سخن لم يحرز وفي
منية المصلح اذا بل الخبز في الماء ان بقيت رفته جاز الوضوء وان صار تخينا
لا يجوز **قال** رحمه الله وكل ما وقعت فيه نجاسة لم يحز الوضوء وكذا اذا غلب
على طناده لكونه اراد به غير جارح او ماله في معنى الجارح كالخدير العظيم وقوله
قليل لا كان الماء او كثيرا او قليلا كالاباء والاواني او كثيرا كالخدير فينجس
موضع الوقوع وان كان الماء كثيرا وفي بعض النسخ قليل لا كان او كثيرا ولم يذكر
الماء فيكون القليل والكثير صفة للواقع ويكون الخلاف فيه بيننا وبين مالك
لانه يقول اذا كانت النجاسة قليلا بان لم يظهر لها لون ولا طعم ولا ريح لا ينجس
الماء واحتج بقوله عليه السلام خلق الما طهورا لا ينجسه شئ الا ما غير لونه او
طعمه او ريحه قال صاحب الهداية هذا ورد في بير بضاعة وماوها كان جاريا
في البساتين وفي المبسوط كان ماوها جاريا يستقي منه خمسة بساتين واصل
هذا الحديث ما روينا ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له انك تنوضا من بير بضاعة

من بير بضاعة وهي بير يلقا فيها الجيف ومما يضر النسا في
الماطهور الا ينجسه شئ الا ما غير لونه او طعمه او ريحه
الحرق التي تستفربها الجايف وبضاعة تمل بالمدينة ودفعه الي
بها هذا في الجاهلية فسألوه عن حكمها بعد الاسلام فبين لهم اذا
للنجاسة اثر لم يمتد بنجاستها من قبل تبين ذلك ان الذي استفربها
الامر بخراسة الماء من النجاسة ولهذا قال عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء
الدايم ولا يغتسلن فيه من جنابة فكيف يلقون فيه ما يتوضون منه الي
فعلم ان هذا كان من افعال الجاهلية فتشك المسلمون في حال البير بعد
ما يلقا فيها وفي الهداية قليلا والتهابة كانت النجاسة او كثيرا فان
لم تترك علامة الثابت وكان القياس قليلا كانت النجاسة او كثيرا
قبل تشييدها بقوله ملحقه خلق وملحقه جديد ومثله قوله تعالى ان
رحمة الله قريب من احد الوجوه **قوله** لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحفظ الماء
من النجاسة فقال لا يبولن احدكم في الماء الدائم اي الراكد ولا يغتسلن فيه من
جنابة انما قال امر وهو نهى لان النهي عن الشئ امر به عند عامة المتأخرين
فان قيل يجوز ان يكون النهي للادب او للتنزيه قلنا مطلق النهي موجب تحريم
الفعل مع تعريه عن التاكيد فكيف اذا أكد بالنون الثقيلة ولانه لو كان المراد به
الادب لما قيده بالدائم اذا البول في الجارح ليس يادب ايضا فلا يبقى حيلته
للتفريق فابده ويستدل هذا الحديث لمن يقول بنجاسة الماء المستعمل لانه قدر
المستعمل بالبول قدر على ان لا يغتسل فيه من النجاسة كالبول فيه فيجاء
عنه ان الجنابة لا تخلو من نجاسة المستعملة والعادة كالحنيفة **قوله** وقال
عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغتسل به في الاثا حتى يغسل ثلثا
فانه لا يدري اين بادت يده يعز به مكان طاهر ونجس قال الخنيزري ان الماء الطاهر
اختلف به النزاع النجس وما رطينا او كان النزاع طاهرا والماء نجسا اختلف المتأخرين

بما لا ينظر الى طهارة النراب ونجاسته وقال ابو نصر
ما بينهما كان طاهرا صار الغبير طاهرا وقال ابو القاسم الصفار
ما العبرة للنجس ولا بغير طاهر بالخلط وبه اخذ القتيبي ابو البيت
من العبرة للخلبة منهما بايهما كان غالبا فالحكم له وهكذا روي
عن زرعة الله قال بعضهم هو عند ابي نجس كيف ما كان وعند محمد هو طاهر وهذا
ما فهم في العين النجسة اذا صارت عينا اخرى عند ابي يوسف لا نظير وعند
غيره نظير هذا السرفين اذا احرق وصار رمادا او الحمار اذا مات في الحلية
في حال فانه يطهر عند محمد خلافا لابي يوسف واماطين الطرقات قالوا صح انه
اذا كان فيه نجاسة فهو نجس والا فلا **قال** رحمه الله واما الما الجاري اذا وقعت
فيه نجاسة جاز الوضوء به حد الجاري ما لا يتكرر استعماله وقيل ما يذهب
بثبته كذا في الهداية وقيل ان وضع الانسان يده في الماء لم ينقطع وعن
ابي يوسف ما لا نجس وجه الطاهر الارض بالاعتراق منه ولا يشترط في الما
الجاري المدة هو الصحيح ولو جلس الناس صفوا على شط نهر وتوضوا منه
جاز وهو الصحيح وعن ابي يوسف قال سالت ابا حنيفة عن الما الجاري يغتسل فيه
رجل من جنابة هل يتوضا رجل اسفل منه قال نعم وان الغيبة النهر الجاري من خمر او
بول او دم لا ينجس ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه وفي الفتاوى الكبرى اذا بال
انسان في الما الجاري فتوضا انسان في الما الجاري اسفله جاز وبه فارق
اما الدراكد لان في الما الجاري تنتقل النجاسة من مكان وقوعها فلا يعرف
وجودها في موضع اخر الا بمشاهدة او رائحة بخلاف الراكد فانه لا تنتقل
من موضع وقوعها ولو ان ساقبه صغيرة فيها كلب ميت قد سد عرقها واما
الجري تحته او فوقه لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير لون الما او رائحته
وهذا قول ابي يوسف خاصة وعندهما لا يجوز **قوله** اذا لم ير لها اثر

اللون والطعم والرائحة وهذا اذا كانت النجاسة ما يعده اما اذا لم يكن
ما يعده كالدابة الميتة ان كان الما يجري عليها او على اكثرها او نصفها لا يجوز
استعماله اذا لم توجد النجاسة وان كان يجري على اقلها واكثره يجري على
موضع طاهر وللمأفوة فانه يجري يجوز استعماله اذا لم يوجد للنجاسة اثر وفي
شرحها اذا كانت النجاسة مريبة كدابة ميتة لم يجر الوضوء مما قرب منها جاز
مما بعد لان استعمال ما قرب منها بغير استعمالها بايقين فلا يجوز واما بعد
فالنجاسة غير مستقرة فيه لجريانه فيجوز الوضوء منه ولهذا قالوا لو طهر بها اثر
في الما لم يجر الوضوء به وهذا الذي ذكره في شرحها عما هو قول ابي يوسف خاصة
اما عندهما فلا يجوز الوضوء من اسفلها اصلا وفي هذه المسئلة تفصيلا ان كانت
الميتة شاغلة لبعض النهر جاز الوضوء مما بعد والجوز مما قرب ويعرف القرب
والبعد بان يجعل فيه صبغ بمقدار النجاسة فما بلغ الصبغ من جربة الما لا يصح
به الطهارة ويصح مما وراء ذلك وان كانت شاغلة لكل نهر او اكثره فان الطهارة
لا يجوز مما اسفل منها ارتفع من اعلاها وان اشتغلت نصف النهر ففيه
خلاف الصحيح انه لا يجوز به الطهارة احتياطا ولو كان على السطح عذرة ووقع
عليه المطر فسال الميزاب ان كانت النجاسة عند الميزاب وكان الما كله يلاقي العذرة
او اكثره او نصفه فهو نجس والا فهو طاهر وان كانت العذرة على السطح في موا
ضع متفرقة لم يكن على راس الميزاب لا يكون نجسا وحكمه حكم الما الجاري ولو
كف البيت وعلى السطح عذرة ان كان المطر قويا لا يكون نجسا وان كان ضعيفا فهو
نجس وعن محمد انه قال في الما المطر اذا مر عذرات ثم استنقع في موضع فخاضه انسان
ثم دخل المسجد فصلى فلا ينجس اذا لم يكن للنجاسة فيه اثر وهذا يدل على طهارته
ولو مشى بقدم مبلولة على نجاسة تيا بسد لا ينجس قدمه لان النجاسة تجذب
الرطوبة الي نفسها ولو كانت النجاسة رطبة ومنش عليها يقدم يا سرفانه
قدمه لان القدم هو الذي يجذب الرطوبة هذه او على هذا اذا مشى الكلب

في الثلج وكان دايما فانه ينحسر وان كان جامدا لا ينحسر كذا في الخندس **قال**
رحمه الله والعذير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الاخره اذا وقعت
فيه نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر
ان النجاسة لا تنقل اليه لان اثر التحريك في السراية فوق اثر النجاسة
وانه اذا كان بهذه الصفة لم يخلص النجاسة من موضع وتوعدا الي
الموضع الاخر فصار كنجاسة وقعت في حوض فتوضا من حوض اخر وسمي
العذير عذيرا لانه بمنع المحدث كالقنيل معق المفتول والعذير هو
الترك فكان السبل لما عاده هذا الكراي تركه سمر عذيرا والتحرك
عند اي حنيقة يعتبر بالاغتسال من غير عتف ابا الوضوء ان الحاجة
الي الاغتسال في العذرا ان اشد من الحاجة الي التوضي ان الوضوء يكون
في البيوت غالبا وعند اي توسع يعتبر باليد لان هذا ادني ما يتوصل به
الي معرفة الحركة وعند محمد بالتوضي وصح في الوجيز قول محمد وجهه ان
الاحتياج الي التوضي اكثر من الاحتياج الي الاغتسال فكان الاعتبار به ادني
وقال الكرخي المعتبر باكثر الراي ان كان اكبر رايه ان النجاسة تخلص في هذا
الموضع فانه لا يتوضا منه وقيل بمنع بالصنع بان يبلغ فيه صبغ بمقدار النجاسة
ثم ينظر ان نفذت الي جانب الاخر فهو صغير وان لم ينفذ اليه فهو كبير والمعتبر
من الحركة الارتفاع والانخفاض لا موج الما لان الموج يكون وان كثر طاولو
اضطرب الما الذي وقعت فيه النجاسة بالريح او بعبرها لم يجر الوضوء
به لان النجاسة اختلطت بجميعه فتشاعت فيه كذا في شرحه وهذا التقدير
المذكور في العذير هو قول العراقيين بان يكون بحيث لا يتحرك احد طرفيه يتحرك
الاخر وبعضهم قدره بالمساحة بان يكون عشرة اذرع طولا في عشرة اذرع عرضا
بدراع الكرياس توسعة للامر على الناس قال في الهداية وعليه الفتوى وهذا
اختيار البخاريين وذراع الكرياس ذراع العامة بسبع قبضات وهو اقصر

وهو اقصر من ذراع الحديد بقبضة وقيل يعتبر في كل زمان ومكان بذراعهم
والكرياس هو القطن وسيل مجموع مقدار العذير فقال كسجد في هذا وكان
مسجده عشرة في عشرة وقيل كان داخله ثمانية في ثمانية وخارجة عشرة في
عشرة وهذا اذا كان العذير مربعا فانه يعتبر ان يكون كل جانب منه عشرة
اذرع فيكون مساحته مائة ذراع وكذا اذا كان طولاه عشرة وعشرين
وعرضاه خمسة خمسة فهو في حكمه لان مساحته مائة وعلى هذا فاعينه
بان يكون مساحته مائة ذراع فان كان مثلثا فانه يعتبر ان يكون كل
جانب منه خمسة عشرة ذراعا وخمس ذراع حتى يبلغ مساحته مائة ذراع
فمساحته في هذه صورته ان يقرب احد جوانبه في نفسه فصاح اخذت
ثلثه وعشرة فهو مساحته فمساحته في هذه الصورة ان يقرب خمسة
عشر وخمس في نفسه يكون مائتين واحد وثلثين وجزا من خمسة وعشرين
جزا من ذراع فثلثه على التقريب مبعة وسبعون ذراعا وعشرة على التقريب
ثلثة وعشرين ذراعا فذلك مائة ذراع وشرا قليل لا يبلغ عشرة ذراع وان كان
مدورا اعتبر ان يكون قطره احد عشر ذراعا وخمس ذراعا ودره ستة وثلثين
ذراعا فمساحته ان يقرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشرة نصف
الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع واربعة اخماس ذراع واما حد
العمق فاختلف فيه والاصح ان يكون بحال لا ينحسر بالاغتران وعليه الفتوى
وقيل مقدار ذراع وقيل مقدار شبر وقيل زيادة على قدر المتقال فان كان
الما كثيرا وبه عمق وهو اقل من عشرة في عشرة فانه ينحسر بوقوع النجاسة فيه
فان انفسط بعد وقوع النجاسة فيه وصار عشرة في عشرة فهو نجس وان وقعت
فيه النجاسة وهو عشرة في عشرة ثم نقص فصا اقل من ذلك فهو طاهر ولو ان العذير
الصغير حكم بنجاسته ثم دخل الما من جانب وخرج من جانب اخر قال ابو بكر الاعمش
لا يظهر حتى يخرج منه مثل ما فيه ثلث مرات فيصير ذلك مثل غسله ملما وقال

وقال ابو جعفر الصدوق ان يطرأ وان لم يخرج منه مثل ما فيه ملئت هرات اذا كانت
النجاسة لا تستلين فيه وبه اخذ الفقيه ابو الليث ولو ان غدِيرَ بنَ صغيرَ بنِ
مخرج المامن احدتها ويدخل في الاخر فتوضا انسان في خلال ذلك جاز وسيل هو القسم
ابن جهم عن غدِيرَ بنِ عشرين في عشرين قدامه حنصا رابعة في اربعة ووقفت فيه
نجاسة ثم دخله لما حنصا منلا ولم يخرج منه شئ هل يجوز التوضي به قال لا لانه كل
ما دخله ما حنصا ولو كان الغدير طويلا وليس له عرض فالاصح انه ان كان حال
لو انضم طوله الى عرضه يصير عشرين عشرين جواز التوضي منه وقال ابو نصران كان طوله
مما لا يجلس بعينه الى جف جاز الوضوء منه وقال بن طرخان لا يجوز وان كان طوله
من بخار الى سمرقند فتقبل له فكيف الحيلة فيه قال تحفر حفرة من جنبه ويسيل
الماء اليها ويتوضا مما بينكما ولو وقعت النجاسة في غدِيرَ كبير وهو مرسى يتوضا
من ناحية اخرى مقدار عشرة اذرع وعن ابى يوسف لا يجزئ الا ذلك الموضع وان
كانت غير مرسى كالبول والخران توضا في الجانب الاخر جاز اجتماعا وان توضا من
جانب الوقوع جاز عند البخاريين ولا يجوز عند العراقيين وعليه هذا قالنا نحنا
ان القوم اذا كانوا يتوضون معا في الغدير العظيم بجوز ان هاده في الحكم الجاري
كذا في الفتاوى واذا كان الغدير اعلاه عشرة اذرع في عشرة واسفله اقل من ذلك
يتوضا منه ويغتسل فيه وان كان اعلاه اقل من عشرة في عشرة واسفله عشرة في
عشرة فوقع فيه نجاسة يجزئ ما هو اقل من عشرة في عشرة دون اسفله حنصا
لو انتهى الماء الى عشرة في عشرة جاز الوضوء به **قوله** جاز الوضوء من الجانب الاخر فيه
اشارة الى تجليس موضع الوقوع سواء كانت النجاسة مرسية او غير مرسية وهو
اختيار اهل العراق وعند من لا يخارسان وبلغ ان كانت مرسية فكما قال العراقيون
وان كانت غير مرسية تجوز التوضي من موضع الوقوع وهو الاصح كذا في الوجيز وكذا
توضي ثوبه من البول وتوضا وكان الماء يرجع فيه وفي النهاية اذا غسل وجهه
للوضوء الغدير العظيم فسقطت غساله وجهه في الماء فرفع المامن موضع الوقوع

وقوع قبل التخيير فحند ابى يوسف لا يجوز ما لم يحرك كالماء فيه وبعض المشايخ
بخار بجوز واذا نكثت تسعة لغرم البلوي ولو ان الغدير اذا حكم بنجاسته
ثم صب ماؤه وجف اسفله حكم بطهارته فان دخله ما ثانيا فعنه روايتان عن
الحنيفة رحمه الله احدهما يعود نجسا كما كان اولاء الثانية لا يعود نجسا
وهو الاظهر وكذا اذا اصابته الارض نجاسة فجفت وذهب اثرها ثم عاودها
الماء او وقع من ترابها شربة الماء القليل فيه روايتان اظهرهما لا يعود نجسا وكذا
المسافر اذا اصاب الثوب فجف وفرك حكم بطهارته فان عاوده الماء الاظهر انه لا يعود
نجسا وفي الواقعات اذا اصاب الارض نجاسة فجفت وذهب اثرها ثم اصابها
الماء عادت نجسه والممن اذا فرك ثم اصابه الماء لا يعود نجسا لان النجس يطهر بالتطهير
والفرك تطهير لانه بمنزلة الغسل وفي الارض لم يوجد التطهير وكذا
جلد الميتة اذا دبغ دباغا حكميا بالتراب او بالشمس ثم اصابه الماء
قالوا اظهر انه لا يعود نجسا قال شمس الائمة اما لا يعود النجاسة باصابة
الماء ثم اصابه لان باصابة الماء ينبغي ان يزداد الطهارة لان الماء عرف مطهر
لا منجسا **قوله** لان الطاهر النجاسة لا تنصل اليه قال في الاجناس الناصية
طهر اذا اغتسل انسان من غدِيرَ كبير فلما اخرج ان يتوضا من ذلك ان حكمه
حكم الماء الجاري **قال رحمه الله** وموت ما ليس له نفس سائله اي دم
سائله والدليل على ان الدم يسمى نفسا قول الشاعر تسيل على حد السيوف
نفوسنا وليس على غير السيوف تسيل ومات من سائله في فراشه والظلم
من امته كان قتيلا ظل ابى هدر **قوله** اذا مات في الماء لا ينجسه نقيده
بلما ليس بشرط بل يطرأ في الماء وغيره لان عدم التخيير فيه لعدم الدم لا
لاجل المعدن وكذا اذا مات خارج الماء ثم اتى في الماء فانه لا ينجسه ايضا
لما ذكرنا **قوله** كالبق والذباب والزنابير والعقارب البق كبار البعوض
وقيل الكمان وانما ذكر الدباب بلفظ الواحد والزنابير بلفظ الجمع لان

الجمع ان الدباب كله جنس واحد والزنا بغير اجناس شتى وسمي الدباب دبابا
لانه كلما دباب اي كلما طرد رجوع وقيل سمي بذلك لكثرة حركته واضطرابه
وقيل لانه بدباب اي يدفع وقال الشافعي اذا ماتت هذه الاشياء في الماء
نجسته الا يدان الخل وسوس الثمر للضرورة انه لا يمكن الاحتراز عنها
قوله ومثما يعيش في الماء اذا مات في الماء الفسده الذي يعيش فيه هو الذي
يكون نواله ومثواه فيه سواء كانت له نفس سائلة او لم يكن له في ظاهر
الرواية وروى عن ابي يوسف انه اذا كان له دم سايل اوجب التنجيس
وكذا كلب الماء والسحلفه واشباه ذلك على هذا الاختلاف واجابنا ظاهر
الرواية اوجب التنجيس لانه مات في معدته ومطانه والشر اذا مات
في معدته ومطانه ايعطى له حكم النجاسة واحتراز بقوله يعيش في الماعن
ما يتعيش فيه ولا يعيش فيه كطير الماء فانه ينجسه وقيل بالما اذا لومات
في غيره افسده عند بعضهم واليه اشار الشيخ وقيل لا يفسده وهو الاصح
كذا في النهاية ومثنا الخلاف في عدم افساده لما هو قديد عدم الدم فيطرد
في الماء وغيره وقيل وجود المعدن فيختم على الماء انما قال هنا لا يفسده وفي الاول
النجسه ليغاير بين الفاظ اذا المغايرة من باب البلاغة والتكرار من باب
الاضلال **قوله** كالسمك والصفدع والسرطان قدم السمك لانه مجمع عليه
والما في فيه خلاف الشافعي فان عنده يفسده الا السمك قال لان الصفدع
والسرطان لما حرم اكلهما لا حرمتهما على نجاستهما ولنا انها ماتت في معدتها
ومطانها فلا يعطى لها حكم النجاسة حتى لو صلب وفي كنهه بيضة مدرة قد حال
محماد ما فصلوته جازية لانها في معدتها ومطانها بخلاف ما اذا صلب وفي كنهه
قارورة مضمومة الرأس وفيها بول اودم فانه لا يجوز صلوته لان النجاسة ليست
في معدتها ومطانها عن محمد ان كان رأس القارورة اقرب من قدر درهم جازت
صلوته وان كان اكثر لم يجز كذا في الخنجر صمام القارورة سداده عال

عالم صممت القارورة اي سددها فهي مضمومة وان هذه الاشياء لا دم
فيها لان الدموي لا يسكن الماء والدم هو المتنجس والحفرة التي تسيل من السمك
ليست بدم على الحقيقة لانها تبيض بالشمس والدم لا يتسود بها ولا فرق
بين الصفدع البري والبحري هو الصحيح وقيل البري يفسد بوجود الدم وعدم
المعدن كذا في الهداية وعن ابي يوسف اذا كان الصفدع البري كبير اسممينا
افسد وان كان صغيرا مهزوا لا يفسد لانه لا دم فيه وفي الفتاوى الصفدع
الماء اذا مات في الماء لا يفسده وفي غير الماء يفسده عند الشيخين وعند العريقين
لا يفسده كما وسيل الامام على البردور عن هذا فقال لا يفسده لانه اذا مات
في الماء صلب ذلك الماء في المايح لا يفسده فهذا كذا وقال الكرخي لا يفسده لان
ما لا يفسد الماء لا يفسد غير الماء وما افسد الماء افسد غيره وفي الخنجر يختلف
المشايخ المتأخرون في ذلك فمن اعتبر الدم يقول لا يفسده لانه ليس له دم
سائل قال في الهداية وهو الاصح ومن اعتبر المعدن والمطان قال يفسده
لانه مات في غير معدته ومطانه قال في النهاية وعن محمد ان الصفدع اذا
تفتت في الماء كره شربه لان نجاسته بل لان اجزا الصفدع فيه وهي غير
ما كوله وكذا كل ما يعيش في الماء اذا كان غير ما كوله اللحم اذا تفتت فيه
وتفتت لانه لا يتوصل اليه الا ومعه جزء من اجز الدب الاجل كله
الصفدع بكسر الدال والاشي صفدعة وناس يقولون صفدع بفتح
الدال وهو لغة ضعيفه وكسر الدال فصيح والسرطان هو العقام **قال**
رحم الله وامامنا المستعمل فلا يجوز استحماله في طهارة الاحداث قدم
رحم الله حكم الماء المستعمل قبل ذكر ما هيئته وكان ينبغي ان يعرف اولاهو
ثم يقول وحكمه كذا وكذا الا انه لما ذكر حكم انواع الماء من مطلق ومقيد وما
ينجسه وما لا ينجسه ذكر حكم المستعمل معهم ثم استدرك بقوله والمستعمل
كل ما ازبل به حدث وقيل بقوله في طهارة الاحداث لانه يزيل النجاس

يزيل الجاسر ولبعض فكر انه طاهر غير مطهر للاحداث وسوا نوضابه واعتسل
به من جنابة فانه مستعمل ويكره شربه واختلف اصحابنا في صفته فروى
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه نجس نجاسة مغلظة حتى لو اصاب الثوب
منه اكثر من قدر الدرهم منع الصلوة قال في شرحه وهذا الجيد ان الما
المستعمل لا يمكن حفظ الثياب من ليمية وينشف الثوب منه وروى ابو
يوسف عن ابي حنيفة انه نجس نجاسة مخففة كقول ما يوكلا لجه حتى اذا اصاب
الثوب لم يمنع من الصلوة حتى يفتش ويهذا اخذ مشايخ بلخ ان المستعمل الماء
مختلف فيه ومن اهل ابي يوسف ما اختلف فيه خوفا من نجس مخففا وروى
المعل عن ابي يوسف ان المحدث اذا نوضا فاما نجس وان نوضا الطاهر فهو طاهر
ان المحدث ازال به معز من الصلوة فكان كالمزال به النجاسة وهذا
المعني لم يوجد في الطاهر ان ما لم يزل به الحدث لم يتغير عن حاله وروى
محمد عن ابي حنيفة انه طاهر غير مطهر للاحداث كالخل واللبن وهذا هو الصحيح
وبه اخذ مشايخ العراق لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نوضا بادرا صفا
به الجوضوه فصحوا به وجوههم ولو كان نجسا لمنعهم منه لانه ما طاهر لا فاما محلا
طاهرا ومداواة الطاهر للطاهر لا يوجب التنجيس كما لو غسل به ثوبا طاهرا
لانه لما اتحت به قربة تغيرت صفته بالاستعمال فلم يجر الموضوبه واما
وجه رواية الحسن فلانه ما زيل به النجاسة الحكيمة المانعة من الصلوة
فكان كالمزال به النجاسة الحقيقية واجتمع ايضا بقوله عليه السلام لا يقولن
احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من جنابة ففقرن اغتساله منه بالبرك
فيه وهذا يدل على نجاسته الا انه يحاب عنه ان المغتسل من الجنابة لا يخلو ابدا
عن نجاسة المني عادة والعادة كالحثيفين وسوا في ذلك كان المتوضى محدثا او
طاهرا في كونه مستعملا عن اصحابنا الثلاثة وقال زفران كان المتوضى محدثا فاما
طاهر غير مطهور وان كان متوضيا فهو طاهر ومطهور وللشافعي في الما المستعمل قولان

لما

قوله ان مثل قول محمد والباية مثل قول زفران ان استعمال الما فيه قربة بدالة
قوله عليه السلام الوضوء على الوضوء نور على نور فاذا كان فيه قربة صار كالمو
ازال به الحدث قال رحمه الله والمستعمل كلما زيل به حدث او استعماله اليد
على وجه القربة هذا قول ابو يوسف وقيل هو لا ينجس حنيفة رحمه الله ايضا وقال محمد
لا ينجس مستعملا الا بنية القربة لان الاستعمال بانقال نجاسة الاقام اليه
وهو الصحيح وانما نزال بالثوب را بر يوسف يقول اسقاط الفرض موثرا ايضا
فيثبت الفساد بالامرين وهما القربة والحدث كذا في الهداية وذكر ابو بكر
الرازبي ان من اهل ابي يوسف ان الما ينجس مستعملا باحد شرطين اما ان
يستخدمه بنية القربة او بغيره الحدث لان الحدث زال بالمافصار كالمو
استعمل على وجه القربة قال ومن اهل محمد انه لا ينجس مستعملا الا ان يستخدمه
على طريق القربة الا ترى ان الجنب اذا ادخل يده في الاثاب غتر من غير
نية الطهارة لم ينجس الما مستعملا لانه لم يستخدمه على طريق القربة ولم يكن
الرازبي ذكر عنهما وانما كان يقول ذلك استدلالا بمسألة كتاب الصلوة وهي ان
الجنب اذا نزل **بسر الطلب الدلو** فانفس فيها كذا قال ابو يوسف الما بحاله طاهر
والرجل بحاله جنب وقال محمد الما طاهر والرجل طاهر فاذا ثبت هذا الاصل قال
ابو يوسف في **مسألة البير** لو حكمت بطهارة الرجل حكمت باستعمال الما ولو حكمت
باستعمال الما بطلت طهارته لانه ينجس مستعملا باول جزء يلا فيه من الما فيغتسل
بعد ذلك مما مستعمل فلا يجوز اذا لم يجر الطهارة لم ينجس الما مستعملا وقال محمد
الما طاهر والرجل طاهر لانه لما لم يزل للاغتسال لم يكن متقربا بالاغتسال
فصار طاهرا وبقي الما طاهرا بحاله كما قلنا في الجنب اذا ادخل يده في الاثاب غتر
منه لغير الطهارة وطهرت يده ولم ينجس الما مستعملا لانه لم يستخدمه على طريق
القربة وكان ابو عبد الله الجرجاني ينكر هذا الخلاف ويقول لا خلاف بين اصحابنا
ان ازالة الحدث فوجب استعمال الما لانه قد حصل المقصود بالاستعمال فصار

فصار كما لو قصد القرية وما قبله في الجنب يد خديده في الانا فاعاد ذكر الضرورة
لعدم قصد القرية الا ترى انهم قالوا لو ادخل رجله في الانا والماء صار مستحلا
لان الضرورة به الجذبة وقالوا لو ادخل رجله في البير لطلب الدلو لم يهر مستحلا
لان الضرورة تدعو الى ذلك فصار كما خاله اليد في الانا ولو ادخل راسه في الماء
مستحلا لانه لا حاجة به اليه وفي الهداية الجنب اذا اغتسل في البير لطلب الدلو
فعمدا في يوسف الرجل محاله لعدم الحب وهو شرط عنده لا سقوط الفرض انما يكون
شرطا عنده في غير الماء الجارب وفي غير الخدير العظيم والماله محاله لعدم الامر في اسقاط
الفرض ونية القرية ثم انما يكون شرطا عنده في الماء الذي ليس بجارب ولا يحكم الجارب
كالغدير العظيم وعند محمد كلاهما طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب في الماء لعدم نية
القرية وعند أبي حنيفة رحمه الله كلاهما نجسان لا سقوط الفرض عن البعض باول
الملاقاة والرجل لبغا المحدث في بنية الاعضاء وقيل عنده نجاسة الرجل نجاسة
الماء المستعمل حزانه يجوز له القراءة ودخول المسجد ولا يجوز له الصلوة وهذا
اذا غضمض واستنشق خارج البير لانه اذا غضمض فيها واستنشق فقد انفصل
الماء وزايل العوض فصار مستحلا والصحيح انه نجس نجاسة الجنابة كذا في
النهاية وعن أبي حنيفة ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطيه حكم الاستعمال قبل
لا انفصال وهو اوفق الروايات عند بقوله وفي الهداية بقوله اذا اغتسل لطلب
الدلو لانه اذا اغتسل افسد الماء لا خلافا قال الخنيزي ولو كان طاهرا
ونزرا اغتسال صار مستحلا بالاتفاق الا في قول زفر فانه لا ينجز ولو كان طاهرا
ونزلا للدلو لا يصير مستحلا بالاجماع لانه لم يقصد الشرب ولا اسقاط الفرض
عن ذمته فان قيل من يصير الماء مستحلا قبل اذ زايل العوض هو الصحيح حتى
لو غسل عضو او تقاطر على عضو اخر وجرب فيه لا يجزئ فاما ما دام على العوض وهو
غير مستعمل حتى لو بقيت في العضو لمحة لم يجزئها الماء فصرف البلل الذي على
العضو اليها جاز ولو صرف بلل اليمن الى المنة في اليسار لا يجوز في الوضوء لانه

والماجد لعدم
الامر في اسقاط
الفرض ونية القرية
فهم

في الوضوء انه قد زايل العضو ان كل عضو في باب الوضوء حكم على حدة فان كان
في الجنابة جاز لان الاعضاء كلها في الجنابة كعضو واحد حتى لو بقيت في القدم
لمحة قبلها بالماء على الرأس جاز لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة
والضرورة بعده ومنهم من قال لا يصير مستحلا حتى يستقر في مكان قال في النهاية
وهو قول سفيان الثوري والحنفي وبعض مشايخ وهو اختيار الطحاوي لكن
الاول هو الصحيح حتى ان من مسح راسه بما اخذه من حبيته لا يجوز ونابذة الخلاق
انه لو غسل عضو او تقاطر على عضو اخر وجرب فيه لا يجوز على القول لانه اذا زايل العوض
وفي الغناور الماء اذا زايل العوض ولم يصل الى الارض ولا الى موضع يستقر فيه بل هو
في الهواء قال عامة علماءنا هو مستعمل حتى لو نزل على عضو انسان وجرب فيه لم يهر
متوضيا وقال بعض اصحاب بخاري وهو ابو سهل الكبير لا يصير مستحلا ما لم
يستقر في مكان من الارض او في الانا قوله كل ما ازيل به حدث بان نوضا متبردا
او علم انسانا الوضوء غسل اعضاءه من دسج او ثراب وهو في هذا كله محدث
وقوله او استعمل في البدن على وجه القرية بان نوضا وهو طاهر بنية الطهارة
فان قيل كان ينبغي ان يكون بينهما فرق اذا المحدث والجنب باعضائيهما نجاسة
حكمية تارة لهما الماء اما المتوضي فليس عليه ذلك فمن ابن تيسر انما نوضا
المتوضي ونور القرية فقد اراد به طهارة على طهارة ونور على نور كما جاز به
السنة ولا يكون طهارة جديدة حكما الا بازالة النجاسة حكما فصارت
الطهارة على الطهارة والمحدث سرا حكما ثم قوله كل ما ازيل به حدث او استعمل
على وجه القرية هو قول أبي يوسف وعند محمد لا يصير مستحلا الا بنية القرية وبشرط
من هذا اربع مسائل اذا نوضا المحدث ونور القرية صار مستحلا اجماعا واذا نوضا
الطاهر ولم يضرها لم يصير مستحلا اجماعا واذا نوضا الطاهر ونواها صار مستحلا
اجماعا واذا نوضا المحدث ولم يضرها فمفسدة الخلاق فعند أبي يوسف
يصير مستحلا وعند محمد لا يصير مستحلا لثلاث بالاجماع واحدة على الخلاق ولوان

الاجماع

ولو ان الطاهر غسل شيئا من بدنه غير اعضا الوضوء فاصدا للفرقة لم يصح مستحلا
عند عامة المتأخرين وبقي خزانة الاكمل اذا كان جنبا فاعتسل للتبرد صار
مستحلا عند ابي يوسف خلافا لمحمد وفيه يقول او استعمل في البدن ان ما كان
من غسالة الجنادات كالقدور والقضاع والاحجار لا يكون مستحلا وكذا اذا
غسل ثوبا متوسخا من غير نجاسة لا يكون مستحلا وايضا غسالة بني ادم لا يكون
مستحلا الا بنية القرية اما اذا غسلت المرأة يدها من العجين او غسل يده من
الوسخ او للتبرد لا يكون مستحلا وان غسل يده للطعام او من الطعام كان مستحلا
لانه تقرب قال عليه السلام الرضو قبل الطعام ينفي الفقر وبعد ينفي الهم يعني الجنون
وقيل للطعام يصير مستحلا ومنه لا يصير مستحلا واذا غسل راسه ليجلق شعره
وهو متوضئ فلا يصير مستحلا وكذا اذا غسل يده بعد ما تلمطت بالطين او العجين
وكذا اذا غسل رجله من الطين واذا غسل المنزلة للتبرد لا يكون مستحلا ولو ادخل
راسه او حقه في الانا للمسح او ادخل يده لمسح الجباير لا يصير المستحلا عند ابي يوسف
ومخرجه عن المسح لان المسح هو الاصابة دون الاسالة والاستعمال عنده انما يكون
بالاسالة وقال محمد يجوز المسح ويكون مستحلا وهذا كله اذا نوى المسح وقصده
اما اذا لم يقصد المسح فانه يخرج عن المسح ولا يصير مستحلا اجماعا من اصليين مختلفين
اما عند محمد فله عدم نية القرية وعند ابي يوسف لعدم الاسالة والمستعمل عنده
هو الحساب لا المصاب واذا ادخل الجنب يده في الماء القليل لا يفسد ما لم يمسس الغسل
هكذا روي عن ابي يوسف حنيفة **وقال ابو يوسف** لا ينجس ما لم يمسس جميع
الكف فاذا ادخل جميع الكف نبيه ينجس ولو ان الجنب اخذ ما بقية فغسل به ثوبه
من النجاسة فانه يجوز بالاتفاق اذا لم يمسسه المضمضة وان لم يغسل به الثوب بل
توضأ به قال ابو يوسف لا يجوز وقال محمد يجوز كذا في الفتاوى ولو وصلت المرأة شعر
غيرها بشعرها ثم غسلت الذي وصلته لا يصير المستحلا وان غسلت شعرها صار
مستحلا واذا انزها الصبي صار المستحلا واذا افاض الماء على دابة يوكل لحمها

يوكل لحمها ولا نجاسة عليها لم يصح مستحلا ولو ان الجنب اغتسل في البئر ثم
في بئر اخرى اكثر ينجس المياه كلها عند ابي يوسف سواء كان على بدنه نجاسة
عينية او لا والرجل على حاله جنب وقال محمد يخرج من البئر الثالثة طاهر والمياه
الثلاثة ينظر فيها ان كان على بدنه عين النجاسة صار المستحلا وان لم يكن صار
المستحلا والمستعمل عنده طاهر واما الرابع وما وراءه ان وجدت منه النية
صار مستحلا والا فلا يعني اذا لم يوجد النية فالمياه طاهرة وكذلك هذا الاختلاف
في الرضو على هذا الاختلاف غسل النجاسة الحقيقية عن البدن اياها الغسل في بئر
ثم في بئر اخرى وعلى بدنه نجاسة حقيقية فانه يخرج من البئر الثالثة طاهر واجمعوا
في الثوب انه اذا غسل في اجانه ثم في اجانه اخرى فانه ينظر ان لم يكن على
الثوب عين نجاسة فالما طاهر ولا يصير مستحلا وان كانت فيه نجاسة حقيقية
ففي القياس ان المياه كلها نجسة ولا يطهر الثوب ما لم يصب عليه الماء ويغسله
في جار وهو زفر وفي الاستحسان يخرج الثوب عن الثالثة طاهرا بالاجماع لمحمد قاس
البدن على الثوب وابي يوسف فرق بينهما فقال ان في الثوب ضرورة لان غسله
يجري على ابدن النساء والخدم في البيوت ولا يمكنهم الخروج بخلاف البدن كل من
اراد ان يغتسل يجد ما يصب على راسه **مسألة غسالة** الميت نجسة اطلق ذلك
محمد في الاصل والاصح انه اذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير المستحلا ولا يكون نجسا
وان ترش شئ على ثوب الغاسل لا بأس به لانه لا يمكن النحر عنه وسيل بن عباس
عن ذلك فقال ومن يملك نشر الماء في الفتاوى قال ابو حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
يكروه الوضوء في المسجد قال ابو يوسف الا ان يكون موضعا قد اعد لذلك لانه مستقدر
في العادة ولهذا قالوا بركه شربه والمسجد نجس ما يستقدر كالتخامة والانه
عند ابي يوسف المستعمل نجس والنجاسات لا تجعل في المسجد وعند محمد اذا لم
يكن عليه قدر فلا بأس به عنده طاهر فاذا لم يكن على بدنه نجاسة فهو كالبدن
والخل كذا في الكرخي **قال** رحمه الله وكذا هاب دبع فقد طهر الاهاب الجلد

اغتسل الجنب
في الايام

الاهاب الجلد الذي لم يدبغ فاذا دبغ سمي ادبغا وسبب طهارة الجلد احد
سببين اما الذكاة واما الدباغ وكل جلد يطهر بالدباغ فانه يطهر بالذكاة وما
لا فلا وكل حيوان اذا ذك طهر لحمه وشحمه وجلده وجميع اجزائه سواء كان مأكولا
اللحم ام لم يكن مأكولا اللحم ولو وقع في الماء ابيضسه ولو صلى معه جازت صلوة
هكذا ذكر الكرخي في مختصره وقال نصير من لحم بنجسه ولا يجوز الصلوة معه اذا
كان غير مأكول وهو قول ابراهيم الهندي وفي كذا في الخنذري وفي الهداية ايضا
ما طهر جلده بالدباغ طهر بالذكاة وكذا يطهر لحمه وهو الصحيح وان لم يكن مأكولا
وفي الفتاوى الصحيح انه لا يطهر لحمه وفي النهاية اما يطهر لحمه اذا لم يكن لحم
المسورم على قول صاحب الهداية اما يطهر جلده ولحمه بالذكاة اذا وجدت
الذكاة الشرعية بان كان المذكي من اهل الذكاة بالنسحية اما اذا كان مجوسيا
فلا بد من الجلد من الدباغ لان فعله امانة في الشرع لا بد من تحييده لا بد فيه من
الدباغ ويشترط ايضا ان يكون الذكاة في محلها وهو ما بين اللبنة والحسين واختار
بعضهم ان لحم السباع نجس وان كانت مذكاة لان سرورها نجس بخلاف لحم البازي
وسباع الطير لان سرورها طاهر وجلد الحية والفارة نجس وان كان ذاكيا لان
جلدهما لا يخلط الدباغ وتفسير الحية طاهر كذا قال الحلواني ثم لا فرق عندنا بين
جلود السباع وغيره في تطهيرها بالدباغ وقال الامام احمد لا يطهر الا جلد مأكول
اللحم لنا قوله عليه السلام اما اهاب دبغ فقد طهر ولم يفصل وروى ان النبي صلى الله
عليه وسلم توضأ من ماء في شئ من جلد حمار ميت وقال ما ذكر جميع جلود الطيئان
لا تطهر بالدباغ فاذا دبغت جاز استعمالها في الحمامات دون المايعات ولا يجوز
الصلوة عليها لئلا ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة ليموتة فقال هذا اكل
جلدها قد بختوه فاستغنى به قالوا انها ميتة فقال انما حرم من الميتة اكلها
واما ما روي عبد الله بن عكيم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتنقعوا من الميتة باهاب
ولا عصب فان الاهاب الجلد الذي لم يدبغ فاما اذا دبغ لم يسمى اهابا واما جلد

واما جلد الكلب فيطهر عندنا بالدباغ وليس هو نجس العين الا ترى انه يستغنى به حرا
واصطفا اذا فاق قبل يشكك على هذا المشرق فانه نجس العين وهو يستغنى به ايضا
او تقوية للزرع قيل هذا انتفاع بالاستعمال كغيره جاز في نجس العين كما لا يخرب
من الخمر لانه كذا في النهاية بخلاف الخنزير فانه نجس العين لقوله تعالى فانه رجس
وعند الشافعي لا يطهر جلد الكلب بالدباغ لانه نجس العين عنده وكذا ايضا عن بعض
اصحابنا وهو رواية ايضا عن الحسن بن زياد جعله كالخنزير كذا في الخنذري واخرج
من قال بطهارة جلده بالدباغ بقوله عليه السلام اما اهاب دبغ فقد طهر ولانه
مختلف في اكل لحمه كالضبع والدبغ ما يمنع عود الفساد الى الجلد عند حصول الماتية
والدباغ نوعان حقيقي وحكمي فالحقيقي الشب والقرط والعفص ونشور الزمان
ونشور لطرنا ولحا الشجر واشباه ذلك والحكمي الشمس والخراب وعند الشافعي لا يكون
الشمس والخراب دباغا فان عاود المدبوغ بالحكمي الماء هل يعود نجسا فيه روايتان
في رواية يعود نجسا وفي رواية لا يعود نجسا قال الخنذري وهو الاظهر وقوله دبغ
فيه اشارة الى انه يستور ان يكون الدباغ مسلما او كافرا او صيبا او مجوسيا او
امراة اذا حصل به مقصود الدبغ فاذا دبغه الكافر وغلب على الظن انه يرد بغيره
بالشمس النجس فانه يغسل وما لا يتناق فيه الدباغ كجلد الحية والفارة والطيور
لا يطهر كذا في الابيضاح وفي الخنذري اذا صلى مع جلد الحية وهو اكثر من ثلث الدر
هم لا يجوز لانه لا يحمل الدباغ قال نصير من نجس كل ما كان سورته مكرها كالقارة
والحية وسباع الطير يجوز الصلوة مع لحمها اذا كانت مذبوحة **قوله** وجازت
الصلوة عليه والوضوءه وكذا يجوز الصلوة فيه بان يلبسه لانه قد حكم بطهارته
وكذا يجوز الصلوة عليه فان قيل ليس هذا موضع تطهير الاعيان النجسة فلم
ذكر ههنا تطهير الجلود النجسة قيل انما ذكره لاجل قوله وجاز الوضوء منه
وكذلك يجوز الشرب فيه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بفنا قوم فاستقاهم
فقال هل عندكم ما فقلت امرأة لا رسول الله الا في قرية به لي من ميتة فقال

هاهنا

فقال السم لا ينفخا قالوا لا فقال عليه السلام دباغها طهر بها كذا في الجندري
قوله الا جلد الكلب الخنزير والاد من هذه الاستناد لالة على طهارة جلد
الكلب بالدباغ وقد ذكرناه وكما يطهر جلد الكلب بالدباغ عندنا فكذا بالذ
كوة لانها تهل عليه وانما قدم ذكر الخنزير ههنا على الاد من لانه موضع اهانه
وفي موضع الا هانه يكون التعظيم في التاخير كقوله تعالى لهدمت صوامع وبيع
وصلوات ومساجد فقد من البيع والصوامع على المساجد اجل ذكر الهدم لانه
اهانه وان شئت قلت لانها مستثبان من الطهارة فيكون النجاسة ثابتة
في المستثنى والخنزير البقي بالنجاسة تقدم لهذا المعنى البيع جمع بيعة بكسر الباء
وباء للنصارى والصوامع للزهاد وهم من النصارى ايضا وهم اهل الاجتهاد في
دينهم كذا قال مجاهد وقال قتادة الصوامع للصائمين وهي متعبداتهم والصلوات
كنائس اليهود كانت اليهود يسمونها بالعبرانية صلوات والفيل كالخنزير
عند محمد وعنه ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله انه ينتفع به ويطهر جلده بالذ
كاة والدباغ كذا في جيز وفي الجندري عن محمد ان الفيل لا يلحقه الذكاة ولا يطهر
جلده بالدباغ وعظامه نجسة لا يجوز بيعها ولا الانتفاع بها عنده وعن ابي
حنيفة وابي يوسف لا بأس ببيع عظام الفيل وغيره من الميتات ويطهر جلده بالدباغ
مسئلة جلد الميتة بعد الدباغ هل يجوز اكله اذا كان جلد حيوان ما كول
الحم قال بعضهم نعم لانها طهر كجلد النشاة المذكاة **وقال بعضهم** لا يجوز
اكله وهو الصحيح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزء منها وقال
عليه السلام في نشاة ميمونة انما حرم من الميتة اكلها مع امره لهر بالدباغ
والانتفاع واما اذا كان جلد ما لا يؤكل كالبنغل والحمار وغيره فانه لا يجوز اكله
اجماعا لان الدباغ فيه ليس باثوري من الذكاة وذكاته لا يبيحه فكذا دباغه
رحم الله وشعر الميتة وعظمها طاهر اذ ما سوا الخنزير ولهم يكن عليه
وطوبى ورحمة في شعره للخازين للضرورة ان غيره لا يقوم مقامه عندهم وعن

الو

وعنه ابي يوسف انه كره ذلك لغير ابي يافى والجوز يبيحه في الروايات كلها وان وقع
شعره في الماء القليل بنحو عند ابي يوسف وعند محمد لا ينجس وان صلى معه جاز عند
محمد وعند ابي يوسف لا يجوز اذا كان اكثر من قدر الدم واختلاف في قدر الدم قليل
وربنا وقيل بسط كذا في الجندري وكذلك الريش والصوف والوبر والقرن
والخف والظلف والحافر كل هذه طاهرة من الميتة سوى الخنزير وهذا اذا
كان الشعر مخلوقا او مجزوا اما اذا كان منتهى فافانه يكون نجسا وكذا شعر
الاد من اذا كان مخلوقا مجزوا فهو طاهر وان كان منشرفا فهو نجس وعند محمد
في نجاسة شعر الاد من اذا كان مخلوقا ومجزوا فهو طاهر وان كان منشرفا
فهو نجس وعن محمد في نجاسة شعر الاد من وظفره وعظمه ورايتان في نجاسته
اخذ المانز يد ويوطهارة اخذ ابو القاسم الصغار واعتمدوا الكرخ وهو الصحيح
ويجب غسل الميتة ورايتان احدهما بنحو وهو الصحيح لان فيه حياة بدليل انه
يتألم الخس بقطعه بخلاف العظم وفي الثانية ظاهر لانه عظم غير متصل فهو
كسائر العظام وعند الشافعي شعر الميتة وعظمها نجس وقال مالك وعظمها نجس
وشعرها طاهر وهذا الاختلاف بناء على انه لا حيوة في العظم والشعر عندنا
بدليل ان الانسان لا يتألم بقطعها او غايتها لئلا يمتص بها او لا حيوة فيه
لا يحله الموت وقال الشافعي فيها حيوة وقال مالك في العظم حيوة دون الشعر
ورحمة مالك لقوله تعالى قال من بحر العظام وقوله قل يحييها الذي انشاها اول
مرة وهذا دليل على سبق الحيوة في العظام وهو حجة الشافعي ايضا في العظام واخرج
في الشعر والظفر يسمونها بتمام الروح فيحله الموت فينجس به وانما يتألم فيقولون
تألم قولهم تعالى من بحر العظام اي مع النفوس اما الحيوة بلا نفوس فلا لان العظم
وحده لا حياة فيه ولا روح له والموت هو زوال الحيوة فلا يتحقق في العظم نفسه
وقوله قل يحييها الذي انشاها اول مرة لا دليل فيه على سبق الحيوة في العظام
لقوله تعالى ان الله حي الارض بعد موتها والحيوة فيها وقد قيل ان معز الايد

الحيوان

ان معز الاله احيا اصحاب العظام بالثبات اللحم عليها واعادة الروح الي اجسامها
وان ثبتت قلت احوال الآخرة لا تشبه احوال الدنيا ليست في هذه الاشيا حياة
او فيها حياة مجاز لا حقيقة الجيرة مع الروح والان الاعضا ينطق في الآخرة ولا ينطق
في الدنيا واما ما اخرج به الشافعي من ان الشعر والظفر متصلان بالروح فيتموا بها
فغير مسلم انه يتموا بنهاية التراب انه يتموا مع نقصان الاصل اذا مرض الانسان
واخذ في نقصان فان الشعر ينزاد ويختار لان سلم انه يتموا بنهاية الاصل ومن لان
في تجسير الشعر فهو ايضا لا يدل على ان فيه حياة لان الشجر والنبات يتموا بنهاية الاصل
ولان في تجسير الشعر منقطة عظيمة ظاهرة لانه من خلق الانسان راسه ارفق شارب
او منقطة الحية لا بد ان يتصل عليه من الشعر فيلتزق بيده ونزبه فلو منع
ذلك جواز الصلوة لقان الامر على الناس قال في النهاية واختلف الناس في السن هل
مع عظم او طرف عصب يا بسر فيل طرف عصب يا بسر لان العظم لا يحدث في الانسان بعد
الولادة وتيل هو عظم **مسألة** قال في الدجيرة اسنان الكلب ظاهرة واسنان الادمي
بجسة لان الكلب يقع عليه الذكاة وما وقعت عليه الذكاة فليحده طاهر بخلاف
الخنزير والادمي وعن محمد في امرأة صلت وفي عنقها قلادة فيها سن كلب واسد
او ثعلب فحلوا نكاحها لانه يقع عليها الذكاة ولم يذكر الشيخ رحمه الله حكم بيض
المبيضة ولبنها فنقول الدجاجة اذا ماتت وخرج من بطنها بيضة بعد موتها
فهي طاهرة يحل اكلها عندنا سراسر اشد قسرها ولم يشهد لانه لا تحلها الموت
وقال الشافعي لا يركل لكونه ميتة **مسألة** وقال الشافعي ان اشد قسرها فكل ذلك وان
لم يشهد فخر بخسة لا يحل اكله وان ماتت شاة فخرج من فمها لبن قال
ابو حنيفة رحمه الله هو طاهر يحل اكله وشربه ولا يخمس بخاسته الوعاء لانه
لا يحل الموت وعذراف يوسف ومحمد رحمهما الله هو في نفسه طاهر لا يحل الموت
الا انه يخمس بخاسته الوعاء فلا يحل اكله ولا شربه وقال الشافعي لا يركل لكونه ميتة
وان ما جدر فانما في جوفها سرا كان ما بها او جامدا عند

لان حنيفة

مسألة

مسألة

عند ابو حنيفة رحمه الله وعندهما ان كان ما بها لا يجوز وان كان جامدا غسل واكبل
وقال الشافعي لا يركل الا في شئ يستخرج من بطن الجذب الصغيرة فربط بهونه
وتعلق بعنقها الجبن وهو بخفيف الحاد تشد به هاد في الصبح بكسر الهزة
وفتح الحاء مخففة كرش الجبر الجدي مالها بالكل ولو سقطت من انسان بكرة ان
يعيدها ويشدها بفضة او ذهب ولو صلح معه لا يجوز اذا كانت اكثر من قدر الدرهم
وهذا قول ابو حنيفة رحمه الله ولكنه ياخذ من شاة ذكية ويشدها
وقال ابو يوسف لا بأس ان يعيده من نفسه ويشدها وان كان من غيره يكره وان
قطعت اذنه قال ابو يوسف لا بأس ان يعيدها الى مكانها وعندهما لا يجوز ولو عركت
سنة فشدها بفضة او جدر انقه فالحذ انما من فضة فانه لا يكره ذلك بالاجماع
واما اذا شده بذهب او اخذ انقا من ذهب فانه لا يكره عندهما وقال محمد
لا بأس به وروى الكرخي عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله انه لا يكره
ذلك ايضا وروى في ذلك خبر او هو ما روي ان رجلا جدر انقه فالحذ انقا
من فضة فانين فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انقا من ذهب كذا
المجندري واسم الرجل عرجة بن اسعد اصيب انقه يوم الكلاب والكلاب
اسم ما هو بضم الكاف والاذن المنطوعة والسن المنطوعة طاهران في حنف
صاحبهما وان كانتا اكثر من قدر الدرهم وهذا قول ابو يوسف وقال محمد بن
الاسنان الساقطة انما بخسة ان كانت اكثر من قدر الدرهم وفيه قياس
قوله الاذن بخسة وبه ناخذ كذا في الفتاوى قال محمد بن سعد في الخبر يفسده
واذا لم يحن في الحنطة لا تؤكل وعن ابي يوسف انها طاهرة في حق حن
اذا نبتت جازت صلواتها وان انبت من غيره لا يجوز كذا في الفتاوى
وجلد الكلب نجس وشعره طاهر هذا هو المختار ويستخرج من هذا ان الكلب
اذا اصابه المطر فانفق فاصاب ثوب انسان فان كان المطر اصاب جلده
فعليه ان يغسل الموضع الذي اصابه وان لم يغسل جلده لا يخمس وفي الخبر

مسألة

وفي الخنزير سوا اصاب جلده ولم يصبه فانه ينحسر الماء والثراب **قال** رحمه
الله واذا وقع في البئر نجاسة ابي حنيفة كالبول والدم والخمر واشباهه **قوله**
نزلت بعن البئر والمراد ماؤها ذكر المحل واداد الحال كما يقال جري النهر وسال
الميزاب ومنه قوله واسال الثرية وانما حملناه على هذا لان نزع النجاسة لا تظهر البئر
ويدل ايضا على ان النجاسة غير مراد **قوله** وكان نزع ما فيها من الماطة طهارة لها
عم مسائل البئر مبني على اتباع الآثار واجماع السلف دون القياس لان القياس
فيها احد امرين اما ما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي في يوسف على ان ما البيرية
حكم الجاري لانه ينبع من اسفله ويؤخذ من اعلاه واما ما قاله بشر المرسبي انها
نظم وحفر غيرهما لانها لو نزلت في النجاسة في الاحجار والطين ثم قلنا وما
علينا ان اتبعنا السلف في ذلك وقوله وكان نزع ما فيها من الماطة طهارة لها فيه
اشارة الى انه لا يجتاج بعد ذلك الى غسل الدلو والرشاوي والنارح والاحجار
وقبل هذا في حق هذه البئر خاصة امل في حق بئر اخرى فلا كدم الشهيد طاهر
في حق نقيس نجس في حق غيره كذا في الفتاوى ولو وقعت في البئر خبث نجسة
او قطعت من ثوب نجس ونعذرا خراجها وتغيبت فيها طهرت الخبث والقطعة
من الثوب تبع الطهارة البير كذا في الفتاوى فان وقع في البير برة او بعرنان
من بعر ابل او الغنم لم يفسد الماء استحسانا لان ابار الفلوات ليس لها ريس
حاجزة والمواشي تبع حولها وتلقيها الرشح فيها فجعل القليل عفو للضرورة
والضرورة في الكثير وهو ما يستكثره الناطق في المروية عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه
الاعتماد والفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث والخش
والبعر لان الضرورة يشتمل الكل هذا كله كلام صاحب الهداية قال في النهاية
قوله ان ابار الفلوات ليس لها ريس حاجزة فيه اشارة الى ان حكم
ابار الامصار بخلافها لان في ابار الفلوات لا يمكن الاحتراز عن ذلك
فجعل هذا لافرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث والخش

والخش لان الضرورة شاملة للكل واما ابار الامصار فاختل فيها قال بعضهم
ينحسر اذا وقع فيها برة او بعرنان لانها لا يخلو عن حاجز يتأبون او حابط فلا
يتخفف الضرورة فيها وما لبعضهم لا ينحسر لان البعر ينش صلب فلا يدخل الماء
في اجزائه فعلى هذا الحلة اذا وقع نصف برة نقيس الماء وقال شيخ الاسلام
الصحيح ان الكل والنصف سوا لا ينحسر الماء وذكر الحاكم الشهيد انه ان كان
رطبا ينحسر والا فلا لان الرطب لا ينفث بالرشح لنقله وسوقه بالارض فلا ضرورة
فيه واليابس ينفث بالرشح لحفنه **وحكي** عن ابن الفضل ان الرطب واليابس جميعا
لا ينحسر البير وهكذا السر خمس لمخفف الضرورة قال في النهاية واختلف في روث
الحجيرة واختلفا البقر فبيل قليلا وكثيره يفسد لانه غير متصل فيته اخل الماية اجزائه
وكذا المنفثت من البعر في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه قال الغليل من الروث
هذا محذور وهو الوجه كذا في المحجوبين الروث للفرس والبقر والمخار والخش يكسر الحما
واسكان الثا للبقر وجهه اخنا وفي الخنزير ان كان البعر رطبا فانه ينحسر البير
قليل لا كان او كثيرا وكذا ان كان يابس منكسرا واما اذا كان يابسا غير منكسر فانه
لا ينحسرهما ما لم يكن كثيرا فاحشا والكثير الفاحش مختلف فيه قيل ما عطا وجه
لبيع الماء قال محمد بن سلية ان كان محال لا يسل كد لو من برة او بعرنين فهو كثير
فاحش وقيل اذا كان سلبا فهو كثير فاحش وهذا ظاهر ان محمدا قال في الجامع الصغير
برة او بعرنان اذا وقع في الماء فلا يفسده وسكت عن السلت فعلم ان السلت كثير
فاحش ودور عن الحسن بن زياد انه قال ان كان يابسا لا يوجب الثلج صحيحا كان
او منكسرا وان كان كثيرا فاحشا ولو بعت النشاة في المحلب برة او بعرنين فرمي
بالبعر من ساعته ولم يسن له لون في اللبن لابس بشره لكان الضرورة لان من عادة
النشاة ان تبع عند المحلب وللضرورة نائبة في اسقاط حكم النجاسة ولا يقع عن
اكثر من ذلك في الا نال لعدم الضرورة وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال البير ينحسر
البيرة والبعرينين المحلب يكسر الحما الا ان الذي يحلب فيه رن ونزع في البير خرة الحما

خرق الحمام والعصا فير لا يفسد الماء كذا في الهداية وان بالت في البير شاة نزع جميع
ما بها عندهما وقال محمد لا ينزح الا اذا غلب على الماء فحينئذ يخرج من ان يكون طهورا
واصله ان بول ما يوكل لحمه طاهر عنده لان النبي عليه السلام امر العربيين بشرب
ابوالابل والبانها وقصصهم انهم جاوا من عرنه الى المدينة فلم توافقهم فاصفرت
الوانهم وانثخت بطونهم فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج الى
ابل الصدقة ويشربون من البانها وابوالها ففعلوا وصحوا ثم ارتدوا وقتلوا
الرعاة وساقوا الابل فبعث النبي صلى الله عليه وسلم قوما على انهم فاحذوا فقطع في
النبي صلى الله عليه وسلم ايديهم وارجلهم وسمل اعينهم وتركهم في الحرة حزنا
توافلو كان نجسا لما امرهم بشربه لان ما كان نجسا كان حراما قال في الصحاح
سمل العين فقوها يقال سملت عينه سمل اذا فئت بحديدة محاه ومجتها
قوله عليه السلام استنزه هو الابل فان عامة عذاب القبر منه وتاويل حديث
العربيين انه عليه السلام عرف شفاهم فيه وجبا ولم يوجد مثله في زماننا وبياح
تناول المحرم اذا علم حصول الشفا به يقينا الا برر ان من اضطر الى ميتة يباح
له المتناول بقدر ما يسد رمقه لعله يقين بانفسه الرفق وهو بقية الروح
وقوله عليه السلام استنزه هو الابل لم يفصل فيه بين ما كره اللحم وغيره فعلم
ان جميع الابل نجسة وفي المبسوط ابتلى سعد بن معاذ بضغطة القبر فسيل
عليه السلام عن سبه فقال انه كان لا يستنزه البول ولم يرد به بول نفسه فان
من لم يستنزه منه لا يجوز صلواته وانما اراد ابوال ابل عند معالجتها ثم عند ابل
حينئذ لا يجز شرب بول ما يوكل لحمه لا للتداوي ولا غيره لعدم التيقن بالشفا
وعند ابو يوسف محل للتداوي لقصة العربيين وعن محمد يجوز للتداوي وغيره
لطهارته عنده كالخل وسيل نصير بن يحيى عن بيضة وقعت من دجاجة في البير
من ساعتها قال ينفع بالما ما لم يعلم ان عليها قدرا وقال بعضهم ان وقعت
في الما وفسد الما وان يبست ثم وقعت في الما او في المرق واللين لا يفسده

لا يفسده والسحلة اذا سقطت من امها وهي مبتلة فهي نجسة وان حملها
الراعي فوقع في ثوبه من رطوبتها اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة معه
وان وقعت في الما في ذلك الوقت فسد الما كله وان يبست ثم وقعت في الما لم
تفسده قال الفقيه ابو الليث وهذا يوافق قولها اما على قول ابو حنيفة رحمه الله
فالبيضة طاهرة رطبة كانت او يابسة وكذا السحلة لانها كانت في معدتها
ومطانيها كما قال في الاقضية اذا اخرجت بعد موت الجدير فهي طاهرة عنده جامدة
كانت او مائعة وعندهما ان كانت مائعة فنجسة وان كانت جامدة طهرت بالفسل
كذا في الخنجر السحلة بفتح السين ما وضعت الشاة من المعز والضأن ساعة
تقصه ذكرها كان او انثى وجعه سخا **قال** رحمه الله فان ماتت فارة او عصفور
او صعوة او سودانية او سام ابرص الاخره انما يكون النزع بعد اخراج الفارة
واما ما دامت فيها فلا عند بشي من النزع **واعلم** انه لما بين حكم النجاسة
المائعة عقبه بذكر الجامدة والفارة بالهمزة والصعوة طائر الخبث والسودا
عصفور صدره اسود وقيل عصفور طويل الذنب على قدر قبضة الكف وسام
ابرص يتشديد الهيم الزرع الكبير وهما اسمان جعلوا اسما واحدا وان شئت
اعربت الاول واضعته الى الثاني وان شئت بنيت الاول على الفتح واعربت
الثاني يا عراب ما لا ينصرف وان شئت بنيتهما جميعا على الفتح مثل خمسة عشر
وثبنته هذان ساما ابرص وجعه هو لا سوام ابرص وان شئت قلت هو لا سوام
ولا يذكر ابرص وان شئت قلت هو لا البرص والابرص ولا تذكر سوام كذا في
الصحاح **قوله** نزع منها ما بين عشرين دلو او ثلثين يعني بعد اخراج الواقع فيها
لحديث انس بن مالك رضي الله عنه قال في الفارة اذا ماتت في البير فخرجت من
ساعتها ينزح منها عشرين دلو او ثلثون والعصفور ونحوه يعاد الى الفارة
في الجثة فاخذ حكمها والعشرون بطريق الاجاب والعشر بطريق الاستحباب
وهذا اذا لم يكن الفارة هاربة من الهرة ولا مجروحة اما اذا كان ذلك ينزح جميع

طائرو

والابرص

ينزح جميع الماء ان خرجت حبة لا انها شوب اذا كانت هاربة وكذلك المرة اذا
وقعت في البئر هاربة من الكلب ومجروحه فانه ينزح جميع الماء لان البول والدم
بخاسة مائة وحكم الفاريتين والثلاث والاربع كواحدة والخمسة كالمرة
الي تسور والعشر كالكلب وهذا عند ابي يوسف وقال محمد الثلاث كالمرة والست
كالكلب وكذلك العصفور وما في معناه واما فارتان فهما كواحدة بالاجماع
وعن محمد ان الفاريتين اذا كانتا كبيرتين كهيئة الدجاجة ينزح اربعون واما
في العرنتين فينزح جميع الماء اجماعا وما كان بين الفارة والمرة حكمه حكم الفارة
وما بين المرة والكلب حكمه حكم المرة وهكذا البدن يكون حكمه حكم الاصغر
ولو ان هرة اخذت فارة فوقعتا جميعا في البئر ان كانت الهرة حية والفارة
ميتة ينزح منها عشرون وان كانتا ميتتين اجزاهم ينزح اربعين ويدخل
الاقل في الاكثر وان كانتا حيتين اخرجتا ولا ينزح ينزح ان كانت الفارة
مجروحة او باليت ينزح جميع الماء في المجرد اذا خرجا حيين فاحب الي ان ينزحوا
منها دلا فان لم يفعلوا اجزاهم ولو تنزح دلو فصب في بئر اخرب طاهرة تنزح المصبوب
وتدري ما في بعده وفي رواية ابي حفص وبشر بن شطر الجبالفة في النزح ام لا
عندنا لا يشترط وعند الحسن بن زياد بشر بن شطر وهذا نظير البئر بالدلو الاخير
اذا انفصل عن الماء وحسن يتنجس عن راس البئر فعند ابي يوسف حتى يتنجس عن راس
البئر وعند محمد لا انفصال عن الماء **ونا يذهب** فيما اذا اخذ من ما البئر بعد
انفصال الدلو من الماء ان يتنجس عن راس البئر فعند ابي يوسف بخمس وعند محمد
طاهر قال في الواقع اذا نزح الماء بخمس من البئر بكرة ان يبل به الطين ويطين
به المسجد او ارضه لان الطين صار نجسا بخلاف السرفين اذا جعل في الطين
لان في ذلك ضرورة لانه لا ينهبا الا بذلك ولو نصب ما البئر وجف بعد وقوع
الفارة وغيرها قبل النزح ثم عاد ليربطها الا بالنزح عند ابي يوسف وعند محمد
يربطها بالجفاف حتى لو صير رجلا في فتورها جازت صلواته عند محمد خلافا

في الفوائد

ابو النضر

خلافا لابي يوسف ولو نصب ولو جف اسفلها حتى عاودها الماء اختلف المشايخ
في قول محمد والصحيح انه لا بد من النزح قال في الصحاح نصب الماء ينصب
بالضم نضوتا ابرغا في الارض وسفل ولو وجب في البئر ينزح عشرون
فنزح عشرون فينفذ الماء ثم ينبع ما اخر بعد ذلك لزمهم ان ينزحوا عشرا اخرى
تسعيها للواجب عند ابي يوسف وقال محمد الاحتاج الي نزح شئ اخر لانه
لا يكون اشدا حالا من الكلب والحمار كذا في الفتاوى يعني لانه قد ينزح جميع
الماء ولو وقع في البئر خرقة بخمسة وغابت في الماء وتحذر اخرجها طهرت الخرقة
تبع الطهارة البئر وصار كخايبه الخ اذا تخلل الخرف فيها كذا في الفتاوى
وهذا انما يستقيم فيما اذا كانت البئر معينا لا ينزح منها المقدار المعروف
والخرقة فيها لان بخاسة الخرقة مائة تجب فيها نزح جميع الماء ولو ان الصبيان
يضعون ايديهم على الدلو والرشا فانه يجعل غفر للضرورة ولو وجب في البئر
نزع عشرون دلو فنزح الدلو الاول ثم اعيد فيها فانه لا يجب اكثر من عشرون
دلو وكذلك لو صب هذا الدلو في بئر طاهرة لم يجب فيها الا عشرون دلو والاصل
في هذا ان البئر الثانية يطهر بما يطهر به الاولى ولو صب فيها الدلو الثانية نزح
منها تسعة عشر فان صب فيها العاشر نزح منها عشرون لانه رواية ابي سليمان
واحد عشر في رواية ابي جعفر الجاري وهو الاصح والتوقيت بينهما ان الذي
قال عشرون يعني سوي المصبوب والذي قال احد عشر يعني معه فان اخرجت الفارة
والقيت في بئر اخري وجبت فيها ايضا عشرون دلو وعليهم اخراج الفارة ونزح
عشرون دلو امثل ما كان عليهم في الاولى وكأنه وقع فيها فارتان ولو ان بئرين وجب
في كل واحدة منهما عشرون فان خرج من احدهما عشرون وصب في الاخرى اجزاهم
عشرون من هذه البئر ولو وجب في احدهما عشرون وصب في الاخرى اربعون فنزح
دلو من التي وجب فيها عشرون وصب في الاخرى فانه ينزح منها اربعون ولو
نزع دلو من التي وجب فيها اربعون وصب في التي وجب فيها عشرون فانه ينزح

فانه ينزح منها اربعون والاصل فيه انه ينظر الى المصوب والى ما وجب فيها وايضا
 كان اكثر وجب فيها نزح الاكثر ويدخل القليل في الكثير وان كان احدهما منقلا
 الاخذ دخل احدهما في صاحبه وهذا باب لا يعرف بالقياس كذا في الجندري وفي
 البناء اذ امانت الفارة فيجب وص في بير اخري اخرج مقدار ما كان في الجب
 وعشرون دلو عند يوسف وعند محمد بنزح الاكثر مما كان في الجب ومن عشرين
 دلو او في القتاوي اذ او فتحت قطرة من ما ذكر الجب في بير نزح منها عشرون
 دلو **قوله بحسب كبر الحيوان** وصغره واتساع البير وضيقتها الكبر بضم الكاف
 واسكان الباء للجنة وبكسر الكاف وفتح الباء السن والصغرة بضم الصاد وتساكن
 العين للجنة وبكسر الصاد وفتح العين للسن ولا فائدة في قوله بحسب
 كبر الحيوان وصغره واتساع البير وضيقتها وقال المكي وهذا الكلام يرجع
 الى الاستحباب بعن اذا كان الواقع كبيرا والبير كبيرة فالعشر مستحبة وان
 كانا صغيرين فلا استحباب دون ذلك وان كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا
 فحسب مستحبة وخمس دونها في الاستحباب **قوله فان مات** فيها حمامة
 او دجاجة او سور نزح منها ما بين اربعين الى ستين دلو او اطعافا للوجوب
 والاستحباب في الفارة وفي الجامع الصغير خمسون وهو الاظهر اضعا للوجوب
 دوا الاستحباب والحمام كل طائر له طرق ويقال الحمام كلما غبت وهدر قال
 في الصحاح الغب شرب الماء من غير مصر وفي الحديث الكباد من العب والحمام
 يشرب الماء كما يحب الدواب وقوله او دجاجة او دجاجة بفتح الدال
 على الا فصح ويجوز كسرها وهو شاذ وما ضمها فخطا وقوله او سور السور الهمز
 وجمع سنا بوزن في السورين او الدجاجتين والحمامتين ينزح كل الماء في الجندري
 في الحمامة والورشان وهو حمام الجبل ثلثون دلو وفي الدجاجة والسور اربعون
 اربعون والاوزة كالنشاة في احد الروايتين عند ابي حنيفة لانها تنزح على الد
 جاجة ويبلغ مقدار الجبل وفي الرواية الاخرى كالديجاجة والسور لانها

الورشان
 تام الجبل

والسور لانها لا ينزل الى قعر البير في الغالب كذا في الكرخ وفي الجملة عشرة
 دلا وان وقع في البير خر الحام والعصائر لا يسد لها خلافا للشافعي **قوله** فان
 ماتت فيها كلب او نشاة او دابة او ادمي نزح جميع ما بها موت الكلب ليس
 بشرط حتى لو خرج حيا نزح الكل وكذا كل من سوره بخس او مفكوك فيه يجب فيه
 نزح الجميع وان خرج حيا وفي الوجيز موت الكلب بشرط في الرواية الصحيحة عن
 ابي حنيفة رحمه الله انه ليس بخس العين لو خرج حيا لا ينزح اما ان يقع براسه
 وذنبه مقلوب فلا ينزح اما لا يموت ولم يوجد هذا في كتاب غيره ولم يقله احد
 سواد ومن سوره مكروه اذا خرج حيا فالما مكروه ينزح منه عشر دلا واما النشاة
 اذا خرجت حية ولم تهاربه من سبع فالما طاهر وان كانت هاربة نزح جميع الماء عند
 ابي حنيفة وابي يوسف لانها لا يخلو من البول حينئذ والادمي اذا وقع في البير وخرج
 حيا وقد استنجى وهو طاهر من الجنابة والحدث فزوي الحسن عن ابي حنيفة انه
 ينزح منها عشرون دلو لان الما جري على الاعضا الطاهرة وذلك بوجوب الاستعمال
 كذا في الكرخي والمختار انه لا يجب شرو ولا يصير مستعملا وان كان محدثا نزح اربعون
 لان الحدث زال بالما نصار حكمه اكد من حكم المنظر وهذا انما يستقيم على رواية
 ابي يوسف اما على رواية محمد وهو المختار لا يصير مستعملا ما لم ينوي الوضوء
 او الغسل وان كان جنبا نزح ما وها كله لان الحدث زال عن جميع بدنه فصار
 جميع ما بها مستعملا وهذا ايضا على رواية ابي يوسف اما على رواية محمد لا يصير
 مستعملا ما لم ينوي الغسل وان كان لم يستنج بالما نزح جميع ما بها لان الجناسه
 من موضع الاستنجاء اختلطت بالما وفي الايضاح الاستنجاء بالجر مخفف لا مطهر
 عندهما وقال محمد مطهر وفايدته اذ استنجى بالجر ووقع في البير فعندهما بخس
 البير وعند محمد لا وما بخس الما يموت فيه ينجسه اذ يقع فيه بعد موته الا الادمي
المسلم اذا غسل بعد موته والقع في البير لم ينجسها انه لما حكم بجواز الصلوة
 عليه حكم بطهارته حكما بخلاف الكافر فانه ينجسها ولو غسل لعدم جواز الصلوة

في جميع ما بها موت الكلب ليس بشرط حتى لو خرج حيا لا ينزح اما ان يقع براسه وذنبه مقلوب فلا ينزح اما لا يموت ولم يوجد هذا في كتاب غيره ولم يقله احد سواد ومن سوره مكروه اذا خرج حيا فالما مكروه ينزح منه عشر دلا واما النشاة اذا خرجت حية ولم تهاربه من سبع فالما طاهر وان كانت هاربة نزح جميع الماء عند ابي حنيفة وابي يوسف لانها لا يخلو من البول حينئذ والادمي اذا وقع في البير وخرج حيا وقد استنجى وهو طاهر من الجنابة والحدث فزوي الحسن عن ابي حنيفة انه ينزح منها عشرون دلو لان الما جري على الاعضا الطاهرة وذلك بوجوب الاستعمال كذا في الكرخي والمختار انه لا يجب شرو ولا يصير مستعملا وان كان محدثا نزح اربعون لان الحدث زال بالما نصار حكمه اكد من حكم المنظر وهذا انما يستقيم على رواية ابي يوسف اما على رواية محمد وهو المختار لا يصير مستعملا ما لم ينوي الوضوء او الغسل وان كان جنبا نزح ما وها كله لان الحدث زال عن جميع بدنه فصار جميع ما بها مستعملا وهذا ايضا على رواية ابي يوسف اما على رواية محمد لا يصير مستعملا ما لم ينوي الغسل وان كان لم يستنج بالما نزح جميع ما بها لان الجناسه من موضع الاستنجاء اختلطت بالما وفي الايضاح الاستنجاء بالجر مخفف لا مطهر عندهما وقال محمد مطهر وفايدته اذ استنجى بالجر ووقع في البير فعندهما بخس البير وعند محمد لا وما بخس الما يموت فيه ينجسه اذ يقع فيه بعد موته الا الادمي المسلم اذا غسل بعد موته والقع في البير لم ينجسها انه لما حكم بجواز الصلوة عليه حكم بطهارته حكما بخلاف الكافر فانه ينجسها ولو غسل لعدم جواز الصلوة

جواز الصلوة عليه كالمسلم اذا لم يغسل والفقير في البير فانه ينحسها لعدم جواز
الصلوة عليه قبل الغسل وقد قال ابو حنيفة في الكافر يقع في البير فيخرج
حياته بنزح كل ما لان يدره لا يخلو عن نجاسة وان وقع في اغتسل الكافر
ثم وقع في البير ثم خرج حياله ينحسها ولو صب الماء المستعمل في البير وجب
نزع جميع الماء عن اب يوسف عليه وعند محمد ينزح منها عشرة ونابو يوسف
يقول الماء المستعمل نجس ومحمد يقول ليس هو با نجس من ما ماتت فيه فارة فاذا
لم يجب في المفارة نزع الكفر فهذا اولى وان وقع فيها شعر الادمي لا ينحسها
هو الصحيح وان وقع فيها عظم الميتة وليس عليه دسم والار طوبة لمر
ينحسها وان كان عظم خنزير او شعرة نجسها وعن اب يوسف ان الكلب
اذا وقع في البير وخرج حيا وتنفس فاصاب انسانا منه اكثر من قدر الدرهم
لا يجوز معه الصلوة كذا في الخنزير ولو ان الجبر ان الطاهر الذي يحكم بنجاسه
بوله وقع في البير وخرج حيا وقد تلخ ببوله كل الجمل والشاء نزع منها عشرة ون
دلو او مال اب يوسف ينزح جميع الماء في الفتا ويرى اذا وقع حيوان في البير واخرج حيا
واصاب قعره الماء حكمه حكم سوره وقيل في السور ينزح عشر دلا او عشرة ون وفي سوره
الحمار والبغل ينزح كل الماء لانه لم يبق طهورا كذا في سوره الفيل ولو ان بير
طاهرة وكانت بقرب البير النجسة فطر طاهرة ما لم يتغير طعم ما بها او لونه
او ريحها ان بينهما حايلا وهو الارض كذا في الفتا ويرى الكرخي المكروهية
السور مثل الدجاجة المحلاة والهرقة والبازي والصقر والحية والفارة والعصا
اذا خرج من البير حيا روي الحسن عن اب حنيفة انه ينزح منها دلا لانه طاهر
ان اسارها مكروهة والنزح مستحب فدره الخنزير بعشر دلا فان لم يفعلوا
اجزاهم لان ذلك ليس على الوجوب بدلالة الاواني **واما العرس** فينزع منه
دلا لانه طاهر في نفسه وهو مما لا يتلخ ببوله الا ان سوره مكروهة عند اب حنيفة
وان ماتت الفارة في شئ غير الماء فان كان ما يباع نجس جميعه وجاز الاستعمال في غير

عليه لمانه لا اختيار له وفي الصحاح استحيفت المرأة اي استمر بها الدم
بعد ايامها وقوله مستخاضة بالنصب في الحال المقدرة كقوله تعالى فادخلوها خالدين
اي مقدور من الخلود لان الخلود ليس حالة الدخول وانما ثبتت تقدير اربعة الدخول
كما تقول مررت بزيد صايدا عدا اي مقدرا للاصطفا في الغد وكذلك هذا لم تثبت
الاستخاضة حال ابتداء رويتها بالدم وانما ثبتت بالزيادة على العشرة ولكن يعلم عند
زيادتها على العشرة بانها كانت مقدرة للاستخاضة عند ابتداء رويتها بالدم كذا
في النهاية **قوله** فيبضها عشرة ايام من كل شهر والبالة استخاضة يربد عشر من اول
حارات سوا كان في العشرة الاولى والثانية او الثالثة فتترك الصلوة في ايام حيفها
وتصل في ايام طهرها وتجعل نفاسها اربعين يوما والبالة استخاضة لانها ليس لها عادة
تزد اليها وهذا باطلاق قولهما وقال اب يوسف يوخذ لها في الصلوة والصوم والرجعة با
الاقل وفي الزواج بالاكثر ولا يطاها الزوج حين عضي العشرة وقال زفر يوخذ لها بالاقل
في جميع الاحوال لان الاقل متفق عليه في كونها حايضا وما زاد مختلف فيه فلا يثبت جيفا
بالشك وعند الشافعي ان لم يكن لها ثمن ففيه قولان احدهما نرد الى اقل الحيض يوم
ولله الثاني نرد الى ست اوسبع غالب عادة النساء **قوله** والمستخاضة ومن به سلق البول
والرعاق الدائم الى اخره وكذا من به انفلات الرحم واستطلاق بطن وانما قدم الشيخ
ذكر الحايض على المستخاضة لان الحيض اكثر وقوعا وامر حاجة الى معرفة احكامه فان
قلت وعلى هذا كان ينبغي تقديم ذكر النفاس على الاستخاضة لانه اكثر وقوعا وامر حاجة
الى معرفة احكامه قلنا انما قدم الاستخاضة على النفاس لوجهين احدهما ان الاستخاضة
لعارضة واحدة وهذا بخلاف ما نراه الحايض من الدم والنفاس معارف متين خروج الولد
وخروج الدم والواحد متقدم على الاثنين والاني ان الاستخاضة اسبابها كثيرة وبعانها
اذا رات الدم وهي حامل او زاد الدم على عشرة الايام او على العادة وجاوز العشرة وما
اشبه ذلك بخلاف النفاس فان سببه واحد نهايه قال صاحب الهداية المستخاضة
هي التي ايمض عليها وقت صلوة الا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه وهذا الذي

وهذا الذي ذكره غير مطرد والصحيح ان يقال هي التي انقضت وقت الوضوء بعد ذلك الوقت
عن الحدث الذي استلزم بدوامه فيه وانما كان هذا صحيحا لانه مرد على كلام صاحب النهاية
ما اذا رأت الدم في اول الوقت ثم ترشأت انقطع ودوام الانقطاع حتى خرج الوقت لا
ينفرض وضوها ولو كان كما قال ان ينقض مخرج الوقت الا انه يحمل قوله على ان المراد من
وجود الحدث في وقت الصلوة هو ان يوجد في الوضوء وقت الصلوة او بعد الوضوء وقت
الصلوة بوضوح هذا ما ذكره السرخسي اذا ترشأت في وقت العصر على الانقطاع وصلت من
العصر وكعتين ثم دخل المغرب ثم سال الدمر فعليه ان يتوضا ويصل على صلاتها لان
لان الانقطاع كان بالحدث لا بمخرج الوقت ولم يوجد منها ادا شي من الصلوة بعد
الحدث فجاز بناؤها لان المخرج عنه ليس بحدث لكن الطهارة ينقض عنه بيلان
مقارن للطهارة او موجود بعدها لم يوجد فلا ينقض بالخروج ثم الناقض للطهارة
شيان السيلان وخروج الوقت فكما لو خرج السيلان من الخروج الوقت لم يكن ناقضا
فكذا اذا خرج من السيلان **قوله** يتوضون لوقت كل صلوة فارة الفناوي والحب
على المسحاة الاستحابة لوقت كل صلوة **قوله** فيصلون بذلك الوضوء في ذلك الوقت ما
شاوا من الفرائض والنوافل وكذا التذوق والواجبات ما داموا في الوقت وهذا عندنا وبه
قال الامام احمد وقال المتأفق يتوضون لوقت كل صلوة مكتوبة فيصلون به فريضة واحدة
وما سارا من النوافل والخلاف بينهما وبينه في المسحاة ومن به سلس البول استطلاق
الباطن وانفلات الریح واما الجرح والرعان فلا يراه حدثا عندنا لكون المسحاة لا يتوضا
لان ما ينقض الوضوء فانه فلا فائدة فيه كذا في النهاية وفي الخجندري يتوضا لكل
صلوة عند ما لم يكن سوا كانت مكتوبة او نافلة **قوله** رجل رعد او سال جرحه ولم يعلم
انه يستمر وقت صلوة كالحق فانه لا يصل في اول الوقت بل ينتظر فان لم ينقطع توضا وصل
قبل خروج الوقت ولو كان في حلقه جرح اذا سجد سال اذا اومى لم يبسل وهو يقدر على الركوع
والسجود والقيام فانه يصل قاعدا لا يامع هذا الوصل قائما او ركع وسجد جاز وكذا لو كان
برجله جرح اذا قام سال اذا تعد لم يبسل وكان اذا قام سلس بوله واذا تعد استسك

فتوضا

استسكرا وكان شيخا كبيرا اذا قام عجز عن القزاق واذا تعد قرا جاز ان يصل قاعدا في جميع
هذه المسائل وكذا المرأة اذا كان معها ثوب لا يستريح بدنها فائمة ويستريح قاعدا
جاز ان يصل قاعدا وان كان جرحه اذا قام او تعد سال واذا استلخ على قفاه لم يبسل
فانه يصل قائما يركع ويسجد ولو ان صاحب الجرح السائل اذا كان يبسل على ثوبه قال السرخسي
ان كان قبل من ان يفرغ من الصلوة ان يصيبه ثوبا وثالثا فانه يجوز له الصلوة فيه وان لم
يغسله لان في غسله مشقة عظيمة وقال ابن عقيل عليه غسله لكل صلوة وينبغي لصاحب
جرح الجرح ان يربطه ثوبا للنجاسة ولا يجوز ان يصل من به انفلات الریح خلف من به سلس
البول لان العامر معه حدث ونجاسة فكان الامام صاحب عذرين والمأموم صاحب عذر
واحد وكذا لا يصل من به سلس البول خلف من به انفلات الریح وجرح لا يربط لان الامام
صاحب عذرين ولو ان صاحب الجرح اذا صنع الدم عن الجرح علاج خرج من ان يكون صاحب
عذر بخلاف الحائض اذا احتضت فانها لا تخرج من ان يكون حائضا والمسحاة اذا
احتضت اختلفوا فيه قال بعضهم خرج من ان يكون مسحاة كصاحب الجرح وقال بعضهم
لا يخرج من كونها صاحبة عذر لان الخارج من احد السبيلين اشد من الخارج من سائر
البدن رجل به جدرى منها ما هو سائل فتوضا ثم سال الذي لم يكن سائلا ينقض وضوءه
لان الجدرى قروح ولو ان شيخا كبيرا به رمد وبسل الدموع من عينيه متغيرا فانه يومر
بالضوء لوقت كل صلاة احتياطا لانه لا يومر ان يكون هذا صديقا فيكون صاحب عذر
قوله فاذا خرج الوقت بطل وضوهم هذا عندنا وقال ابو يوسف يبطل بالدخول
والخروج وقال زفر بالدخول لا غير وقاعدة الخلاف في موضعين احدهما اذا توضا المحذور
فعل طلوع الفجر ثم طلعت الشمس ينقض وضوءه عند السنته لان الوقت قد خرج وعند زفر
لا ينقض لانه لم يدخل الوقت لان ذلك الوقت وقت جهل الى الزوال والثاني اذا توضا
بعد طلوع الشمس اجزاها ان تصل بذلك الوضوء الطهر ولا ينقض وضوها بزوال
الشمس عند اوج حقيقته ومحمد رحمه الله لان ذلك دخول وقت لا خروج وقت وعندنا في
يوسف وزفر رحمه الله ينقض وضوها بزوال الشمس لانه وجد دخول وقت وفيه

وقت وفي غير هذا بين الموضين لا يظهر الاختلاف لانه ما من خروج وقت الي ويكون
عقبه دخول وقت وينقض الطهارة على اختلاف المذهبين ولو تروضا المعذور لصلوا
العبد هل له ان يصل به الظم عند ابي حنيفة وقال بعضهم ليس له ذلك لانه خرج
وقت صلاة العبد وهو قول ابو يوسف وزفر رحمهما الله وقال بعضهم له ذلك وهو الصحيح
لان صلاة العبد في معنى صلاة الضحى ولو تروضا للضحى جاز ان يصل به الظم عندهما ولو
تروضا للظم وصلى ثم تروضا وضوا خلا لاجل العمر ودخل وقت العمر ليس له ان يصل به العصر
على الصحيح وكذا المرأة تطلقها زوجها فينقطع عنها الدم في الحيضة المألقة حين تطلع
الشمس فان زوجها يملك الرجعة حتى يذهب وقت الظم او تغتسل قبل ذلك يعني اذا كان
حيضها اقل من عشرة ايام ثم اضافة الانتقاض الى الخروج مجاز والا فهو بالحدث السابق
عند الخروج حتى ان المستحاضة لا تقسم على خفيها بعد خروج الوقت اذا كان الدم سائلا
وقت الوضوء والبس او عند احدهما لان طهارتهما اذا انتقضت بالخروج استند
الانتقاض الى السيلان السابق فان قيل لو كان مستندا الى الحدث لكان اذا شرعت
في التطوع ثم خرج الوقت لا يلزمها القضا لانه حينئذ يعلم انها شرعت بلا طهارة قيل
ليس هو مستند من كل وجه بل هو مستند من وجه ومقتصد من وجه فاخذ بالاعتقاد
في القضا احتياطا وبالاستناد في المسح على الخفين احتياطا ايضا كذا في النهاية ثم الاستحاضة
انما يصير مستحاضة باحد امرين اما بدم فاسد وهو الناقص عن الثلث والرايد على عشرة
اربعين في النفاس او بطهر فاسد وهو ما انتقص عن خمسة عشر ويظهر ذلك في عاداتها
خمس ايام في اول كل شهر اذ ارات سنة ايام دما فان ذلك كله حيض في الحال وان طهرت
بعد ذلك اربعة عشر يوما ثم رات الدم فانها ترد الى عاداتها وهي خمسة واليوم السادس
استحاضة تقضى ما تركت فيه من الصلوة وانما صارت مستحاضة في اليوم السادس بعد
الظم **السادس قوله** فاذا خرج الوقت بطل وضوهم يعني اذا كان الوضوء السيلان او
وجد بعد الوضوء قبل خروج الوقت واعلم ان المستحاضة لها وضوان كامل وناقص فالكمال
ان يتوضا الدم سقط فلهذا لا يفرها خروج الوقت اذا لم يسلم دمها في الوقت والنا
قص

محدث

والناقص ان يتوضا وهو سائل فلهذا يفرها خروج الوقت سال بعد ذلك او لم يسلم
ولها ايضا انقطاعان كامل وناقص فالكمال ان ينقطع وقت صلاة كامل فهذا
يوجب زوال عذرها ويمنع اتصال الدم الثاني بالاول والناقص ان ينقطع دون وقت
صلاة كامل فهذا لا يزيل عذرها ويكون ما بعده كدم متصل بيان هذا اذا زالت
الشمس ودمها سائل فتوضات على السيلان ثم انقطع قبل التشرع في صلاة الظم
او بعده قبل ان تغد قدر التشهد او بعده قبل السيلان عند ابي حنيفة رحمه الله
فتم ذلك الا انقطاع حتى خرج وقت الظم انتقض وضوها لانه ناقص فافسده خروج
الوقت ثم اذا توضات للحمر وصلت فتم الا انقطاع حتى غربت الشمس لم ينتقض وضوها
لانه كامل فلا يفرها الخروج ولكن عليها اعادة الظم لانه دمها انتقطع وقت صلاة
كامل وهو وقت العمر وتبين انها صلت الظم بطهارة العذر والعذر زابل ولا
يجب عليها اعادة العمر لان فساد الظم اعان في بعد الغروب واما اذا كان دمها انتقطع
بعد ما فرغت من صلاة الظم او بعد الفغور قدر التشهد على قولهما فانها لا تغيد
الظم لان عذرها زال بعد الفراغ كالتيمم اذا راى الماء بعد الفراغ من الصلوة قال
ابو الفضل الكرماني المسئلة على اربعة اوجه اذا توضات وصلت على الانتقاض في
وقت صلاة الظم ودام الا انقطاع الى الغروب لا تغيد شيئا وكذا اذا توضات
وصلت على السيلان ثم انقطع بعد ما سلمت ودام الا انقطاع الى الغروب لا تغيد
شيئا ايضا لانها صلت والعذر معها وكذا اذا توضات على الانتقاض وصلت على
السيلان سواء وجد السيلان في ابتدا الصلوة او في خلالها او بعد الفغور قدر
التشهد على قول ابي حنيفة فانها لا تغيد ايضا والرابعة اذا توضات على السيلان
وصلت على الانتقاض ثم دام الا انقطاع الى الغروب فانها يعيد الظم لانه تبين
انها صلت وقد زال العذر وما عرفت من الجواب في المستحاضة فهو جوابك
فيما هو في معناها من اصحاب الاعذار **قوله** وكان عليهم استيناف الوضوء
لصلوة اخرى فان قلت ما الفائدة في ذكر الاستيناف وبطلان الوضوء مستلزم

الوضوء مستلزم للاستيقاظ لصلوة اخرى لا محالة قلت انما قال ذلك لجواز ان يبطل
الوضوء لحق صلوة ولا يبطل لحق صلوة اخرى ولا يجب الاستيقاظ في حق تلك الصلوة
كما قال الشافعي يبطلان طهارة المستحاضة للمكتوبة بعد المكتوبة وبطاعتها
للموافاة وكذلك قوله في النيمر ايضا وكما قال صاحبنا في الميت بصلوة الجنائز في المعر
بيته يحمده في حق جنازة اخرى لو حضرت هناك على وجه لو اشتغل بالوضوء فتوته
صلوة الجنائز ويبطل في حق غيرها **مسألة** المستحاضة اذا توضأت وفتحت
صلوة النافلة فلما صلت منها ركعة خرج الوقت فسدت الصلوة ولم يهاقضاوها
وكان ينبغي ان لا تلزمها القضا لانه اذا خرج الوقت يصير محدثه بالحدث السابق
فيعلم حينئذ انها شرعت بدون الطهارة ولهذا المعنى قلنا اذا خرج الوقت ليس لها
ان تمسح لانها تغير محدثه بالحدث السابق لكن مع هذا يجب القضا احتياطا وكذا
اذا شرعت في صوم النفل ثم حاضت كذا في الفتاوي **قال** رحمه الله والنفس هو الدم
الخارج عقيب الولادة وانشقاقه من نفوس الرحم بالدم او خروج النفس وهو الولد
يقال فيه نفست المرأة ونفست بضم النون وفتحها اذا ولدت فيع نفسا بضم النون
وفتح الفاء والبدن النفسا صاحبة النفس وامانة الحيض فلا يقال فيه الا نفست
بفتح النون لا غير ولا يجوز ضمها والفا مكسورة في الكل وكلمة ماخوذ من النفس يكون
الفا هو الدم وسمي الدم نفسا لان قوام الحيوانات كلها بالدم وحكم النفس حكم الحيض
في كل شيء الا في البلوغ والاستبراء والعدة وصورته في البلوغ ان يقول البلوغ ان ينشأ به
لان البلوغ قد حصل بالحبل قبل ذلك وصورته في الاستبراء اذا اشتد جارية حاملا
فقبضها ووضعت عنده ولدا وبقي ولد اخر في بطنها فالدم الذي بين الولدين نفاس
والاحمل الاستبراء الابوضع الولد السابق وصورة العدة اذا قال لامرأته اذا ولدت فانت
طائف فولدت ثم قالت قد انقضت عدي فانها يحتاج الى ثلث حيض ما خلا النفاس فنقض
في خمسة وثمانين يوما على رواية ابن يوسف وماله يوم على رواية الحسن وخمس وستين
على قول ابن يوسف على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى **قوله** هو الدم الخارج عقيب الولادة

الولادة هذا اذا ولدته لتمامه وسقط مستبين الخلق او بعضه من يدا رجل
او اصبع فان الدم عقيبها ايضا نفاس وينقض به العدة ويصير الجارية له ام ولد
ويجنت به اذا علق الحنن بالولادة واما اذا لم يستبين منه شيء لا يثبت شيء
من هذه الاحكام والدم الخارج عقيبها ان كان ذلك في وقت حيضها وبلغ نصاب
الحيض فهو حيض وان كان في غير وقته ان كان قد طهرت في وقت حيضها مرتين فهو
حيض اجماعا وان لم يكن طهرت مرتين وكان بعد طهر تام فهو حيض عندهما وقال
ابو حنيفة رحمه الله موقوف على ما هو المعروف عنده في تغيير العادة وان كان لا يدري
ام مستبين ام لا بان فعدت على بغير المخرج فنقط في البير وهي مبتدأة في النفاس وقد
كان حيضها عشرا وطهرها عشرا واستمر بها الدم فانها تترك الصلوة عشرا ثم تغتسل
في اخرها لجواز ان يكون غير مستبين فيكون هذا حيفا ويجوز ان يكون مستبينا
فيكون نفسا فتترك الصلوة في هذه العشرة على كل حال لانها لا يخلوا من ان يكون
حايضا او نفسا ثم تصلي عشرا من يومها بالوضوء لوقت كد صلوة لانه طهر مشكوك فيه ثم تترك
الصلوة عشرا اخرى لانها لا يخلوا عن حيض او نفاس ثم تغتسل لتمام مدة النفاس
او الحيض ثم بعد هذا يكون طهرها عشرا تصلي فيها وتصوم ونوطا وحيضها عشرة ايام
تترك ذلك فيها وهذا ابداءها ابداء حتى ينقطع الدم **قوله** والدم الذي تراه الحامل
وما تراه في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وان بلغ نصاب الحيض ما الحامل
فانها لا تحيض عندنا فان رأت دما فهو استحاضة لان فطر الرحم ينسد بالولد والحيض
والنفاس انما يخرج من الرحم بخلاف دم الاستحاضة فانه يخرج من الفرج لا من الرحم
وقوله وما تراه الحامل في حال ولادتها قبل خروج الولد يعني قبل خروج اكثره فهو استحاضة
حتى انه يجب عليها الصلوة ولو لم تغتسل كانت عاصية ومورة صلاتها ان تغتسل على قدر
او حفيضة وتغسل حتى لا تنفث بالولد وفي الهداية تغير نفسا بخروج بعض الولد فيعبر به
عن اي حسنة ومحمد رحمه الله ان الرحم تنفذ وتنفس بذلك فعلى هذا لا يجب عليها
الصلوة الا ان يحمل كلام صاحب الهداية على ان المراد بالبعض الاكثر فيشقق الجواب بان

الجوابان وفي قاض خان اذا خرج راس الولد اولاً فما لم يخرج نصفه لا يكون نفاسا
وان خرج رجلاه اولاً فما لم يخرج اكثر من نفاسا وفي الوجيز ان عند محمد لا يكون
نفاسا ما بقي من الحمل وعند الشافعي الحامل قد تحيض لانها من دوات الاقتراف وقد
زات ما يمكن جعله حيضا فكان حيضا ولنا عليه السلام في سبابا او طاس لا انوطا
حامل حتى تضع ولا حيض حتى تستبرأ الحيض فجل الحيض علما لبراءة الرحم وانما
يغير علما لبراءة الرحم اذا لم يجمع مع الحمل فلا يكون علما لبراءة الرحم لانها حامل
ولان الحامل لا تحبل ومن التحبل لا تحيض دليله الصغيرة والابسة والانا لوجعلنا
دم الحامل حيضا ادي الى اجتماع دم الحيض والنفاس فانها اذا رأت الدم قبل
الولادة وجعل حيضا فولدت ابضا ورات الدم صارت نفسا فيكون حايضا ونفسا
في حالة واحدة وهذا الاجور **قال** رحمه الله واقل النفاس احده والفرق
بينه وبين الحيض ان الحيض لا يعلم كونه من الرحم الا بالامتداد لثنا وفي النفاس
تقدّم الولد دليل على كونه من الرحم فاعني عن الامتداد وقوله احده يعني
في حق الصلوة والصوم اما اذا احتج اليه بالنفاس العدة فله حد مقرر وذلك
بان يقول لها اذا ولدت فانت طالق فقالت بعد ذلك قد انقضت عدي فعنداي
حينئذ اقله خمسة وعشرين اذ لو كان اقل ثم كان بعد اقل الطهر خمسة عشر يوما
لم يخرج من مدة النفاس فيكون الدم بعده نفاسا عند اي يوسف اقله احد
عشر يوما لان اكثر الحيض عشرة ايام والنفاس في العادة اكثر من الحيض فزاد عليه
يوما وعند محمد اقله ساعة لان اقل النفاس لاحوله فعلى هذا لا يصدق في اقل
من خمسة وعشرين يوما عند اي حينئذ رحمه الله في رواية محمد عنه وفي رواية
الحسن عنه لا يصدق في اقل من مائة يوم ووجه التخرج على رواية محمد ان يقول
خمس وعشرين نفاسا وخمس عشر طهرا فذلك اربعون ثم ثلث حيض كل حيضة
خمس ايام فذلك خمسة عشر يوما وطهران بين الحيض ثلثون يوما فذلك
خمس وعشرون ووجه التخرج على رواية الحسن ان يقول خمسة وعشرين نفاسا

حايلا
على الجبل اما

وعشرين نفاسا وخمس عشر طهرا فذلك اربعون وثلاث حيض ثلثون يوما
كل حيضة عشرة ايام وطهران ثلثون يوما فذلك كله مائة يوم وانما اخذ لها
باكثر الحيض لانه قد اخذ لها باقل الطهر وفي رواية محمد اخذ لها في الحيض
خمسة ايام لانه الوسط وقال ابو يوسف تصدق في خمس وستين يوما ووجه
ذلك ان النفاس عنده احد عشر يوما ثم بعده خمسة عشر طهرا فذلك ستة
وعشرون ثم ثلث حيض تسعة ايام وطهران ثلثون يوما فذلك خمسة وستون
وقال محمد تصدق في اربعة وخمسين يوما وساعة ووجه ان يقول اقل النفاس
ساعة ثم خمسة عشر يوما طهرا ثم ثلث حيض تسعة ايام ثم طهرا ثلثون
يوما فذلك اربعة وخمسون يوما وساعة قال في المنظومة اذ في زمان عنده
تصدق فيه التبع للولادة تطلق مع الثمانون فحس يقرن ومائة فيما
رواه الحسن والحسن والسنون عند الماي وحط احدي عشرة الشيا في هذا
كله في الحرة اما اذا كانت امه فعلى رواية محمد عن اي حينئذ لا تصدق في اقل
من خمسة وستين يوما لانه يثبت بعد الاربعين خمسة وخمس عشر طهرا
وخمس حيضا فذلك خمسة وستون لان عدتها حيضتان لا غير وعلى رواية
الحسن لا تصدق في اقل من خمسة وسبعين يوما لانه يثبت بعد الاربعين عشرة
حيضا وخمس عشر طهرا وعشره حيضا فذلك خمسة وسبعون وعند اي يوسف
تصدق في سبعة واربعين احد عشر نفاسا وخمس عشر طهرا وحيضتان ستة ايام
وخمس عشر بينهما طهرا فذلك سبعة واربعون وعند محمد رحمه الله تصدق في ستة
وسبعين يوما وساعة لانه يقول ساعة نفاسا وخمس عشر طهرا وحيضتان ستة
ايام وخمس عشر بينهما طهرا هذا كله في النفاس اما اذا لم يكن نفاسا كانت حرة
وظلقت وادعت النفا العدة فعند اي حينئذ رحمه الله لا تصدق في اقل من ستين
يوما وعند محمد تصدق في تسعة وسبعين يوما ثم في التخرج على قول اي حينئذ رحمه الله
روايتان روي محمد عنه انه يبدأ بالطهر خمسة عشر يوما ثم بالحيض خمس ايام بالطهر

ثم بالظهر خمسة عشر يوما بالحوض خمساً فذلك ستون ملت حبض خمسة عشر يوماً وثلاثة
 أطهار خمسة وأربعون يوماً وحب الحوض عنه أنه ينبغي أن لا يحبض عشراً فيكون ملت
 حبض سبعة يوماً ويكون طهران سبعة يوماً إذا كانت أمه صدقت عند الحقيقة
 على رواية محمد بن أبي ربحين يوماً ووجهه أنه يحكم عقيب الطلاق خمسة عشر يوماً طهر
 وخمسة حبضاً وخمسة عشر طهر وخمسة حبضاً فذلك أربعون وعلى رواية الحسن
 تصدق خمسة وسبعة عشر حبض وخمسة عشر طهر وعشرة حبض وعندها
 تصدق الأم في أحد وعشرين يوماً سبعة أيام حبض وخمسة عشر طهر وثلثة أيام
 حبض والحره عندهما تصدق في تسعة وسبعة يوماً سبعة أيام حبض وخمسة عشر
 طهر وثلثة أيام حبض وخمسة عشر طهر وثلثة أيام حبض ثم الطهر المختل بين
 دم النفاس لا يفصل وإن كان عند أبي حنيفة رحمه الله نحو ما إذا ولدت فرائت
 ساعداً ما نثر طهرت تسعة وثلثين يوماً ثم فرائت على تمام الأربعين يوماً فالأربعون
 كلها نفاس عند أبي حنيفة وعندهما إن كان الطهر المختل بين دم النفاس أقل
 من خمسة عشر يوماً لم يفصل وإن كان خمسة عشر فصاعداً فصل فيكون الأول نفاساً
 والآخر حبضاً إن كان سبعة فصاعداً وإن كان أقل من ثلثة فهو استخاضة قال الأوزاعي
 عشر طهر صحيح فوجب أن يكون فاصلاً كما في دم الحبض وأبو حنيفة يجعل الأربعين
 النفاس بمنزلة العشرة للحبض فكما أن الطهر المختل في العشرة لا يفصل فكذلك هذا
 ولو ولدت ولم تره ما فعند أبي حنيفة رحمه الله وزفر عليها الغسل احتياطاً لا يبطل بها
 صومها إن كانت صائمة لأن خروج الولد لا يخرج من قبل دم في الغالب كما لمعظم
 وعند أبي يوسف لا يغسل عليها ولا يبطل صومها وأكثر المناجاة على قول أبي حنيفة
 وزفر وجهها الله وبه كان يفتى الصدر الشهيد وفي الغناور أيضاً الصحيح وجوب
 الغسل عليها وأما الرض فوجب إجماعاً لأن كل ما خرج من السبيلين ينقض الرض وهذا
 خارج من أحد السبيلين **قوله** وأكثر أربعين يوماً وقال الشافعي أشهر ستين يوماً
 والمعنى فيه أن الرحم يكون مسدوداً بالولد فيمنع خروج دم الحبض فيجتمع الدم أربعة

الدم أربعة أشهر ثم بعد ذلك ينفي الروح في الولد ويتخذ من دم الحوض إلى أن تضعه
 أمه فإذا وضعت خرج ذلك الدم المجمع في الأربعة أشهر وغالب ما يحبض المرأة في
 كل شهر مرة وأكثره عشرة أيام فيكون ذلك أربع مرات أربعين وعند الشافعي رحمه الله
 لما كان أكثر الحبض خمسة عشر كان الدم الذي في أربعة الأشهر ستين **قوله** وإذا جاوز
 الدم الأربعين وقد كانت هذه المرأة ولدت ولها عادة في النفاس ردت إلى أيام
 عادتها سواء كان ختم معروفاً بالدم أو بالطهر عند أبي يوسف وعند محمد إن كان بالدم
 فكذلك إذا افلا على ما مر في الحبض مثاله إذا كانت عادتها سبعة عشر يوماً
 وطهرت عشراً ثم رأت بعد ذلك ما حثي جاوز الأربعين فإنها تزد إلى معروفها سبعة
 عند أبي يوسف وإن حصل ختمها بالطهر وعند محمد نفاسها عشرون لأنه لا يختم بالطهر
قوله ومن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاستها ما خرج من الدم عقيب الولد الأول
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف قال في الهداية ولو كان بين الولدين أربعون يوماً وهذا
 إذا كان بينهما أقل من سنة أشهر ما إذا كان بينهما سنة أشهر جعل الأربعين
 نفاساً من الأول وأربعين نفاساً من الآخر لأنها حملان فإن ولدت سبعة وكان بين
 الأول والثاني أقل من سنة أشهر وبين الثاني والثالث كذلك لكن بين الأول والثالث
 أكثر من سنة أشهر فالصحيح أنه كحل واحد وأما العدة فإنها لا ينقض إلا بوضوح الولد
 الأخير بلا خلاف لقوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن فيتناول
 جميع الحمل وأما قنيد في الهداية بقوله إن كان بينهما أربعين يوماً احترازاً عن
 قول بعضهم فإنه يقول إذا كان بينهما أربعين يوماً فنفاستها من الثاني بالانقاف
 وقال بعضهم لا يجب عليها نفاس من الثاني أصلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
 الله ولكنها حين تضع الثاني تغتسل وتصل لأن أكثر مدة النفاس أربعين وقد
 مضت فلا يجب عليها نفاس بعد ما وحكي أن أبا يوسف قال لا في حنفية أرايت
 لو كان بين الولدين أربعين يوماً قال هذا لا يكون قال فإن كان قال النفاس لها
 من الثاني وإن رجم انف أبي يوسف ولكنها يغتسل وقت أن تضع الولد الثاني

معروفها

الولد الثاني وتصل وهو الصحيح **قوله** وقال محمد وزفر رحمهما الله نفاسها ما خرج
من الدر عقيب الولد الثاني لانها حامل بعد وضع الاول فلا يكون نفاسا كما لا يخفى
ولهذا لا تنقضي العدة بالاخيرا جماعا ولا بد حنفية والى يوسف رحمهما الله ان الحامل
انما لا يخفى لانها مفسدة الرحم فلا يتصور خروج الحيض واما هذه فقد انفتح
رحمها بخروج الاول وتنفس بالدم وكان نفاسا واما العدة فهي متعلقة بوضع
حمل مضان اليها فيفتنار الجميع وفائدة الخلاف اذا كان بينهما اربعون فالاول
نفاس والى استخاضة عندهما وقال محمد وزفر رحمهما الله الاول استخاضة ومن
فوايدة ايضا اذا كان عادتها عشرين فترات بعد الاول عشرين وبعد الثاني احدى وعشرين
فعند الحنفية والى يوسف العشرة الاولى نفاس وما بعد الماء استخاضة وعند
محمد وزفر العشرة الاولى استخاضة تصور وتصل معها وما بعد الثاني نفاس ولورث
بعد الاول عشرين وبعد الثاني عشرين وعاد نفاسا عشرين فالذي بعد الثاني نفاسا
والذي قبله نفاسا ايضا عند الحنفية والى يوسف رحمهما الله وعند محمد وزفر الاولى
استخاضة وعلى هذا ففسد والله اعلم **باب الاجناس** الاجناس جمع جنس
بفتحين وهو كل ما استقدر منه وهو الاصل مصدر ثم استعمل في الاسم فالله تعالى انما
المشركون نجس اي ذو نجس ثم ان الشيخ رحمه الله لما فرغ من بيان نجاسة الحكيمة
وتطهيرها شرعا الا ببيان الحقيقية اذا الطهارة عن شرط جواز الصلوة
وانما قدم الحكيمة لانها اقرب لان قليلها يمنع جواز الصلوة بالاتفاق ولا يسقط
ابدا بالاعذار اما اصلا او خلفا **قال** رحمه الله تطهر النجاسة واجب من بدن المصلي
وثوبه اعلم ان عين النجاسة لا تظهر لكن لهذا القول معينان احدهما ان معناه
تطهير موضع النجاسة كما في قوله تعالى واسال القرية اي اهل القرية والى ان
معنى تطهير النجاسة ازالتها فان فسرها بالازالة فحسن وان فسرها باثبات الطهارة
فالمراد تطهير محلها واذا قال واجب ولم يقل فرض كما قال في تطهير النجاسة الحكيمة
فرض الطهارة غسل الاعضاء الملوثة لان هناك ثبتت الطهارة بالكتاب

بالكتاب حتى يكفر جاحدها وهذه الطهارة هنا لا يكفر جاحدها لانها مما يسوغ فيه
الاختلاف لان فيه اختلاف ما لكر فافهم عنده مستحب والمراءى من البدن ظاهره اما
لو اختلف بكل جنس لا يجب عليه غسل عيبيه سران كانت النجاسة غليظة وهي اكثر
من قدر الدرهم فغسلها واجب والصلوة معها باطله وان كانت مقدار الدرهم
فغسلها سنة والصلوة معها جائزة وان كانت اقل من قدر الدرهم فغسلها مستحب
وقيد سنة قال في الفتاوى اذا صلى في الثوب النجس فعلم انه اذا غسله نجس ثانيا
وثالثا جاز له ان يصلي فيه لانه لا فائدة في غسله وهذا انما يكون مع الخرج
السابل واما وجوب طهارة الثوب لمقوله تعالى وثيابك فطهر وقوله عليه السلام
لا سماع في دم الحيض حثي ثم افرضيه ثم اغسله بالما حثي اي حكيه وافرضيه
الفرض باطراف الاصابع والاففار مع صب الماء حتى يذهب اثره وقيل الخث القشر
بالظفر الواحد والقرض بالظفرين من الاصبعين يقال فيه فرض يفرض بالضم وسوس
قرضيه بالتمديد اي تطهيره واذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير البدن والمكان
لان الاستعمال في حال الصلوة يشمل الكل وهو البدن والثوب والمكان فكان ورود النجس
في الثوب ورودا في البدن والمكان بطريق الدلالة والاولوية لانه لما وجب طهارة الثوب
مع تصور انفصاله عن المصلي فلان يجب تطهير البدن والمكان بالطريق الاول لان انفصالها
عنه غير متصور وانما وجب تطهير هذه الثلاثة الاشياء بسبب ان الصلاة مناجاة الرب
وذلك على الدرجات وارتفاع الحالات فيجب ان يكون العبد في ذلك الوقت على احسن
حالاته شرعا وعقلا وقد وجب عليه شرعا تطهير الثوب فلان يجب عليه عقلا ودلالة طهارة
البدن والمكان الاول ما ذكرنا **قوله** والمكان الذي يصلي عليه المصلي في طهارة المكان
موضع قدميه وسجوده وجلسه حتى لو امتنع الصلوة ونحت قدميه نجاسة اكثر من
قدر الدرهم لا يجوز صلواته لانه لا بد للصلوة من القيام وذلك يكون بالقدم وبذلك
على اشتراط طهارة المكان قوله تعالى وطهر بيش للطايفين والقيمين والركع السجود
وقوله تعالى يبيت اذن الله ان ترفع يمينك المساجد وقوله ترفع اي تخطي

ابن عظيم وتضمن من الاجناس واللغز وان كانت النجاسة في موضع سجوده فعند اذ حيفه
رحم الله روايتان احديتهما ان صلواته لا يجوز ان السجود ركن للقيام وبه قال
ابو يوسف ومحمد وزفر رحمهما الله لان وضع الجبهة عند نهر فرض والجبهة اكثر من
قدر الدرهم فاذا استعمل في الصلوة لم يجز وان عاهد تلك السجدة على موضع طاهر
جاز عند اصحابنا الثلاثة ومحمد زفر لا يجوز الا باستينان الصلوة وفي رواية الثانية
عن ابن حنيفة رحمه الله ان صلواته جازية لان الواجب عنده في السجود ان يسجد على
طرف انفه وذلك اقل من قدر الدرهم واستعمل اقل من قدر الدرهم من
النجاسة لا يمنع صحة الصلوة فان كانت النجاسة تحت يديه وركبتيه في حالة
السجود لم يفسد صلواته في ظاهر الرواية واختار ابو الليث انها تفسد وصحة
في الحيثيون ومنشأ الخلاف ان السجود عليهما فرض عذر ولو افتتح الصلوة قائما
على موضع طاهر ثم نزل قدميه الى مكان نجس ثم اعادهما على الطاهر صححت صلواته
الا ان يتناول فمصر في حكم الفعل الذي اذا زبد في الصلوة افسدها وان افتتحها
على موضع نجس لم يفسد صلاته ولو نزل في الدخيرة اذا كان موضع احد رجليه
طاهرا والاخر نجسا فوضع قدميه فالاصح انه لا يجوز فان رفع القدمين من موضعهما
نجس وصلى جاز ولو صلى على لوح او اجرة احدي وجهه نجس فجعل النجس على الارض وسجد
على الطاهر ان كان تحت الشق نصفين جاز والا فلا واختار المسلم الجواز في الوجهين
ولو كان مكان اللوح ثوب او بساط او حصير لم يجز على الصحيح وفي الفتاوي اذا ثابته
والاعلا طاهر دون الاستئصال بحوز ولو بسط الثوب الوثيق على النجاسة ان كان
بمنزلة ما تحته لا يجوز ولو اصاب الثوب الواحد نجاسة اقل من قدر الدرهم فتفدت
الي الجانب الاخر ولو ضم بعضها الي بعض كانت اكثر من قدر الدرهم وصلى معها جاز
ولا يضم بعضها الي بعض لانه موضع واحد ولو كان الثوب ذا طائفتين ضم بعضها الي
بعض فان زاد على قدر الدرهم من الصلوة ولو صلى على ثوب او بساط او حصير وفي
احد طرفيه نجاسة فصل على الطاهر جاز سواء كان الثوب والحصير صغيرا او كبيرا

الكبير ولا يعتبر الحركة على الصحيح وقيل ان كان صغيرا لم يجز وان كان كبيرا جاز
وحد الكبير ان يكون محال لورفع احد طرفيه لم يتحرك الاخر وان تحرك فهو صغير
وان كان البساط مبطننا فاحابت النجاسة البطانة فصل على طاهر وهو ثابت
على ذلك الموضع فعند محمد يجوز وعند ابى يوسف رحمه الله لا يجوز وقيل اخذوا بينهما
لان جواب محمد رحمه الله فيما اذا كان البساط غير محيط فيكون حكمه حكم الثوبين
وجواب ابو يوسف فيما اذا كان محيطا فيكون كالثوب الواحد فلا يجوز ولو تضمن
بثوب طرفه ملقاعا على الارض وفيه نجاسة لم يجز اذا كان يتحرك بتحريكه وان كان
تحت كل قدم من قدر المصلي اقل من قدر الدرهم من النجاسة الغليظة ولو
جمعها زاد على قدر الدرهم من الصلوة ولو صلى ونعلاه في رجليه وعليهما قدران
ادبي معهما ركنافسدت صلواته والا فلا وفي الوجهين اذا قام على النجاسة في
رجليه نعلان لا يجوز صلواته ولو افتقر ثوبه فقام عليهما جاز ولو سجد
فوقعت ثيابه على نجاسة جاز صلواته اذا كانت يابسة ولو كان على الارض نجاسة
ففرش عليها طينا ارحضا وصلى عليها جاز بخلاف ما اذا كان على الثوب الميسرط
نجاسة وفرش عليها التراب فانه لا يجوز ولو فرش على نجاسة الارض التراب
ولم يطينها ان كان التراب قليلا بحيث يشتم النجاسة لا يجوز وان لم يشتمها جاز
ولو كان على اللبد نجاسة فقلبه وصلى على الوجه المأبى جاز عند محمد وعنده ابو يوسف
لا يجوز ولو بسط ثوبه على ثوب نجس رطب او جلس على ثوب نجس رطب اولف الثوب اليابس
في ثوب نجس رطب فانتزعت الرطوبة في ثوبه ان كان محال لو وضع يده
تحت حصير نجس والا فلا كذا في الفتاوي ولو صلى في حبة محشوة فوجد
في حشوها بعد الفراغ فارة مينة يابسة ان كان للحبة ثقب او خرف
اعاد صلواته لئلا يابروا ان لم يكن ثقب اعاد جميع ما صلى في تلك الحبة
ولو نام على فراش نجس فعرق وابتل من عرقه ان لم يصب بلل العرق من جسده
لا ينجس ولو كان على الصبي نجاسة او كان الصبي ثوبه نجسا فجلس في حجر

في حجر المصلي وهو يستمسك بآزار صلوته وكذا الجنب والمحدث اذا حملهما المصلي
وكذا الحمار المجسر اذا وقع على راس المصلي جازت صلوته لان المستعمل للنجاسة
ليس هو المصلي بل هو الذي على المصلي فليمر المصلي حاملا للنجاسة ولو مرث
الرجل بالعدوان او بالسرقين الميابس فالقننه على ثوب مبلول ان كان له
اثر او راحة بنجس وان لم ير لها اثر لا ينجس وتظهيره اذا وقع رجله المبلول
على ارض نجسة او على بساط نجس لا ينجس ولو كانت رجله يابسة فوضعها على بساط
نجس رطب او على ارض نجسة رطبة ان ابتلت نجست واما يعتبر الندوة هو المختار
ولو اصاب ثوبه اربدته دخان النجاسة او بخارها فيه اختلاان المشايخ قيل
ينجسه وقيل لا ينجسه وهو الصحيح كذا في الفتاوى وثوب اصابه ما يفصل من
الصندوق حين بان قال الامام طهبر الدين لا ينجس وثوب غيره ان عرف انه بول
ينجس **قال** رحمه الله ويجوز تطهير النجاسة بالماء بكم ما يبع طاهر اما بالماء
المطلق فيجوز بلا خلاف واما بالماء الطاهر فيجوز ايضا عند ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله لانه طاهر من زيل العين والاثر وذلك هو المقصود بدليل انه لو قطع
موضع النجاسة بالسكين جاز وازالة النجاسة الحقيقية كما تحصل بالماء فلهي
بالخلولان المختل قلع للنجاسة من الماء لانه يزيل اللون والدمومة والماء لا يزيل
بلهما عند محمد وزفر والشافعي رحمهم الله لا يجوز الا بالماء المطلق لان النجاسة
معنى يمنع جواز الصلوة فلا يجوز الا بالماء قياسا على النجاسة الحكيمة وهي الحدث
قلنا الحكيمة فيها معنى العبادة فلا يجوز الا بما تعبدنا به وهو الماء لان الحليمه
ليس فيها عين يزال بل الاستعمال فيها عبارة محضه والحقيقه لها عين فكان المقصود
بها ازالة العين بآي من طاهر كان وروى عن ابي يوسف انه فرق بين الثوب والبدن
فقال لا يزيل النجاسة من البدن الا بالماء المطلق اعتبارا بالحدث لان تطهير
البدن معنى العبادة بخلاف الثوب فانها تزول عنه بكم ما يبع طاهر **قوله**
يمكن ازالة الشهابه ابي يعمر بالعم اخبر بذلك عن الادهان والغسل وسب

وفي المختار يجوز باللبن ايضا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي النجاسه
لا يجوز باللبن لانه مما لا يستأصل النجاسة بل يبقى لها اثر لانه لا ينعم بالعم كالأد
هان **قوله** والماء المستعمل غايته ضرر هذا على رواية محمد عن ابي حنيفة واما على
رواية ابي يوسف فهو نجس فلا يزيل النجاسة **قوله** واذا اصاب الخف نجاسة
لها جرير اي اثر بعد الجفاف كالردث والسرقين والعدرة والدم والمني **قوله**
فجفت ودكنت بالارض جاز الصلوة معها وكذا كل ما هو في معن الخف كالنعل
وشبهه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهو استحسن لقوله عليه
السلام اذا اتى احدكم المسجد فليقلب نعليه فان كان بهما ادي فليمسحهما
بالارض فان الارض لهما طهور ولا يجزى هذا على الطين فان الادريسة لسان الشرع
هو النجاسة لقوله تعالى في المحيط قل هو ادي ولانه عليه السلام امر بالمسح
والامر للجوب والحب اذا كان طينا لانه طاهر وقال محمد وزفر رحمهما الله لا يجزى
فيما سوى المنى الا الغسل وهو القياس اي هو قياس على الثوب والبساط وروى محمد
انه رجع عن قوله بالري لما راى من كثرة السرقين في طرقهم وان اصاب الخف بوله
فيمسح ليمسحوا بالارض وكذا ما لا جرم له كالخمر والمدي فان الصف عليه ثراب نجف
نثره لانه او مشر على البول ثم مشر على الرمل فالشرق بالحق فانه يصير ما اتصل به بمنزلة
الجرم فيطهر بذلك واما خضر الخف لان البدن اذا اصابه شيء من ذلك لم يجزى الا
الغسل في جميع ذلك وان يمسح وكذلك الثوب ايضا لا يجزى فيه الا الغسل وان
يمسح لان الثوب يتداخل فيه كثير من النجاسة فلا يخرجها الا الغسل الا في المنى
خاصة فانه يظهر بالفرق واما الخف فانه جلد لا يتداخل فيه النجاسة ولودهن
الخف يدهن بنجس ثم يغسل بعد ذلك فانه يظهر ويجوز الصلوة معه فان نسلت ليرقاب
جارت الصلوة معه ولم يمسح بالطهارة فالجواب انما لم يمسح بالطهارة لان
في ذلك خلافا منهم من قال لا يظهر حقيقة وانما يزيل عنه معظم النجاسة ولهذا
لو عاوده الما يعود بنجاسة على الصحيح وكذا اذا وقع في ما نجسه والى هذا القول ذهب

ذهب الشيخ وصاحب الوجيز وقاضي خان ومنهم من قال يطهره مطلقا وهو
اختيار الاستحباب وكذا الارض اذا جفت واصابها المانعون نجاستها احد
الروايتين وعلى هذا الخلاف المنزى اذا فرك والبس اذا نصب ماؤها بعد نجاستها والجلد
المدبوغ بالتراب ومن اصحابنا من فصل ذلك فقال ما وجد فيه المزيل فهو طاهر وما
وجد فيه الاستحالة فهو محقق وهو اختيار ابي الليث فعلى هذا الخوف والثوب
اذا فرك من المنزى اذا عاود بها المائل يتنجس او البالية يتنجس ومنهم من قال ما وجد
فيه الاستحالة فهو مطهر والا فهو محقق وهو اختيار الحلواني فعلى هذا الخنزير
والكلب اذا وقع في المصلحة وصار ملحما والسرقين اذا احرق وصار رمادا والعذرة
اذا دفنت وصارت ترابا فعلى اختيار الحلواني واكثر المشايخ يطهر وهو قول محمد وعلي
اختيار ابي الليث لا يطهر وهو قول ابو يوسف وعن ابي حنيفة رحمه الله في هذا
روايتان ذكر الكرخي قول محمد وذكر السلمي قول محمد **قال** رحمه الله
والمنزى نجس وقال الشافعي طاهر لقوله عليه السلام لا بين عباسي كالمخاط فامطه
عنك ولو بادخره ولانه اصل خلقه الا في فكان طاهرا كالتراب الاستحالة ان
يقال ان الانبياء خلقوا من شئ نجس ولنا قوله عليه السلام لعمار بن ياسر وقدره
يغسل ثوبه من تغسل ثوبك يا عمار قال من نخامة قال انما يغسل الثوب من نجس
من البول والغائط والدم والحمى والقي والاسهال به من وجهين احدهما انه
امر بغسل الثوب من المنى بكلمة اعما وهي لا نبات الذكور ونفي ما عداه وانبلت
المذكور ونفي ما عداه يدل على الخفيف لا على المذهب والماني انه قرنه بالاشياء
التي هي نجسة بالاجماع فكان حكمه كحكم ما قرنه به وكونه اصل خلقه الا في لا يمتزج
صفة النجاسة كالمضخة والمعلقة واما حديث بن عباس رضي الله عنه فهو حجة
لنا لانه امره بالاماطة والامر للجوب كذا في السهام ولانه خارج يتعلق بخروجه
نفق الطهارة كالبول ثم نجاسة المنى عندنا مغلفة كذا في خزانه الفقه لا في
الليث رحمه الله **قوله** يجب غسل رجليه فاذا جف على الثوب اجزائه الفرع لقوله

لقوله عليه السلام لعائشة اغسله اذا كان رطبا وانركيه اذا كان يابسا
وقيد بالثوب لانه اذا جف على البدن ففيه اختلاط المشايخ قال بعضهم لا يطهر
الا بالخل لان البدن لا يمكن فركه وفيه الهداية قال مشايخنا يطهر بالفرك كما
في الثوب لان البلوي فيه اشتد وانما يطهر المنى بالفرك اذا كان وقت خروجه راس
الذكر طاهرا بان يال واستنجى بالماء الا فلا يطهر الا بالخل وقيل انما يطهر بالفرك
اذا خرج قبل المدبر اما اذا امدي قبل خروجه لا يجزيه الا الغسل وقالا السرخسي
المنزى مشكلة لان الفحل مدي ثم يمسي والذى لا يطهر بالفرك الا ان يقال انه
مغلوب فيجعل تبعار قال بعضهم اذا خرج المنى دفقا ولم ينتشر على راس الذكر فانه
يطهر بالفرك واما اذا انتشر لا يطهر الا الغسل وهذا كله من الرجل وامامني
المرأة لا يطهر بالفرك على كل حال لانه رقيق ولو تعد المنى الى البطانة يكتفى بالفرك
قاسه على البول لان اصل عنده ان القياس هو الصحيح وعن محمد ان كان المنى تحت
غليظا يطهر بالفرك واسفله لا يطهر الا بالخل لانه انما يصيبه البلل دون اللحم
وقال مالك المنى لا يطهر بالفرك قاسه على البول لان اصل عنده ان القياس هو الصحيح
متقدم على الخبر الاحاد وعندنا خبر الاحاد مقدم على القياس فيطهر بالفرك اخذ بالخبر
وهو قول عليه السلام لعائشة اغسله ان كان رطبا وانركيه ان كان يابسا وعلى الخلاف
اكثر الناس لا يفسد الصور عندنا على الا بالخبر وهو قول عليه السلام من شرب وهو صائم
فاكل او شرب فليتم صومه فان الله اطعمه وسقاه وعنده يفسد صومه لان الاكل
والشرب يفسد الصور وعلى هذا نكاح الامه على الحره الاجوز عندنا لقوله عليه السلام
لا يتكح الامه على الحره وعنده يجوز كما يجوز نكاح الحره عليها وعلى هذا الاجوز للعبه
ان يتزوج اكثر من اثنين عندنا لقوله عليه السلام لا ينزوا العبد اكثر من الا
ثنين وعنده يجوز لانه عنده في النكاح بمنزلة الحر فاذا اجزأ فيه الفرك عندنا وما
وده الماهل يعود بنجاسه روايتان والصحيح انه يعود بنجاسه وهو اختيار قاضي خان
والباقية لا يعود بنجاسه ذكرها في التمهيد وذكر في التأييد انه يعود بنجاسه الرواية

من الرواية المشهورة وفي الفتاوى لا يعود نجاسة عندهما وعند أبي حنيفة روايتان
هما
أظهر يعود نجاسة لأن النجاسة بالزكرك يقل فحوزت الصلوة معها تنسيرا واما
إذا عاوده الماعاداة النجاسة **قوله** والنجاسة إذا أصابت المرأة أو السيف
اكتفي بمسحهما لعدم تدخل النجاسة فيهما واما على ظاهرهما يزور بالمسح
والمسح بخفف لا يظهر ولهذا قال اكتفي بمسحهما ولم يقل طمرا بالمسح وهذا إذا
كانا صقيلين أما إذا لم يكونا صقيلين لم يجر إلا الغسل عندهما قال محمد المسح مطهر
وقاعدة الخلاق فيما إذا استنجى بالحجر ثم نزل البيرع رانا فعندهما ينحس ما البير
وعند محمد لا ينحس فان قلت لم ذكر السيف وقد فهم الحكم بذكر المرأة قلت لبلا
يتوهم انه انما جاز المسح باعتبار الحاجة إلى المرأة فذكر السيف ليعلم ان ذلك
باعتبار الحقل وفي المحيط ان السيف والسكين اذا اصابهما بول آدم لا يطهران
إلا بالغسل وان اصابهما عذره ان كان رطبا فكذا ان كان يابسا طمرا
بالحنث عندهما وقال محمد لا يطهران إلا بالغسل **وسيل** أبو القاسم الصفار
عن من ذبح شاة ثم مسح السكين على صوفها او بما يذهب به اثر الدم قال نظر كذا
في النهاية وذكر الكرخي في مختصره ان السيف يطهر بالمسح من غير فصل بين الرطب
واليابس والعذره والبول كذا في النهاية ايضا ولو أصابت النجاسة صفائح
الذهب والفضة ان كانت منقوشة لا تطهر إلا بالغسل وان كانت غير منقوشة
اجزا فيها المسح وانما قال اكتفي بمسحهما ولم يصرح بالطهارة لان ذلك خلافا
بين المتناجي اذا عاوده الما فاختار الشيخ ان النجاسة تعود واختار الاستنجاء
انها لا تعود وقد ذكرنا ذلك وكذا ما كان في معناه كالعظير والابوس وشاه
ذلك يكتفي فيه بالمسح **قوله** واذا أصابت الأرض نجاسة نجفت بالشمس وذهب
اثرها جازت الصلوة على مكانها قال زفر والشافعي رحمهما الله لا يجوز وهو القياس
لان لم يوجد المزيد كغير الأرض ولهذا لم يجر التيمم منها واصحابنا تركوا القياس
بقوله عليه السلام ذكاة الأرض يبسها وانما لم يجر التيمم منها لان طهارة

لان طهارة الصعيد ثبت شرطها بنس الكتاب فلا ينادي بما ثبت به الحديث وهو
قوله عليه السلام ذكاة الأرض يبسها فان قيل طهارة المكان بدلت بدلالة النص
وهي تحمل النص والنص ردي طهارة الثوب واذا كان الثوب مأمورا بطهارته
مع انه يمكن انفصاله عنه فطهارة المكان أولى دلالة لانه لا يمكن انفصاله عنه اذا
بدله من مكان يغذ فيه لا ينفصل عنه قلنا نعم هو كذلك الا ان اشتراط طهارة الصعيد
ثبتت بالعبادة التي لم يرد خلها الخصور فثبتت قطعية كما كانت فلا يجوز
تخصيصها بخبر الواحد واما اشتراط طهارة المكان فانما ثبت بدلالة النص
التي يرد خلها الخصور لان القليل الذي لا يمكن الاحتراز عنه مخصوص منه بالاجماع
فعندنا قدر الدرهم فمادونه مخصوص منها فليبق قطعيا فجاز تخصيصه بعد ذلك
بخبر الواحد وقيل ان الفرق الصحيح عدم جواز التيمم منها وبين جواز الصلوة عليها
ان من عادة الأرض اذا اصابتها نجاسة رطبة ان ينشف بعضها الى نفسها فيدخل
بعض اجزائها في باطنها ويبقى البعض على ظاهرها فيحرقه الشمس وينشفه الريح
ومادخل فيها يبقى فيقل النجاسة من هذا الوجه وقيل النجاسة في الطهور يمنع
التطهر به ولا يمنع اذا الصلوة كقطرة بول يقع في الما فانها يمنع التوضي به ولو أصابت
ثوبه جازت الصلوة فيه اذا كان قدر الدرهم فمادونه وقيد بالأرض احتراز عن
الثوب والحصر والبدن وغير ذلك فانه لا يطهر بالجفاف بالشمس وينشرك الأرض
في حكمها كلها كان ثابتا فيها كالحيطان والاشجار والكلا والقصب وغيره مادام
قائما عليها فانه يطهر بالجفاف فان قطع الخشب والقصب واصابته نجاسة لا يطهر
إلا بالغسل واما الحجر فذكر الجندري انها لا تطهر بالجفاف وقال المصنف ان كان الحجر
امس فلا بد من الغسل وان كان يشرب النجاسة كحجر الرخام فهو كالارض كالحصاة منزلة
الارض واما اللبن والجران كانا موضعين يتغلان ويحوران فانهما لا يطهران بالجفاف
لانهما ليسا بارض وان كان اللبن مفروشا نجف قبل ان يطلع طمرا منزلة الحيطان
اي يجوز الصلوة عليه كذا قال العريفي وفي النهاية اذا كانت الاجرة مفروشة

مفروسة في الارض فحكمها حكم الارض يطهر بالجفاف وان كانت موضوعة ينقل
وتحول ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلوة عليها
وان كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلح لا يجوز صلوته **قوله**
نجفت بالشمس النقيض بالشمس ليس بشرط بل لو جفت بالظل حكمه كذلك **قوله**
وذهب اثرها الاثر هو الطعم واللون والرائحة فان جفت وذهب اثرها بالروية
وكان اذا وضع انفه شم الرائحة لم يجز الصلوة على مكانها وهو المراد بقوله
وذهب اثرها واذا ثبت انها تطهر بالجفاف فعادها المأفية روايتان وعن
ابو حنيفة احديهما يعود نجسة وهو اختيار القدرين والسرخرس وقاض خان
وفي الرواية الاخرى لا تعود نجسة وهو اختيار الاستيحياني وعلى هذا الخلاف
اذا وقع من ترابها في الماء فعند الاولين ينجر الماء على الباقي **قوله** ولم
يجز التيمم منها ان طهارة الصعيد ثبت شرطها بنصر القرآن فلا ينادي بها
بلت بالحديث وهو قوله عليه السلام ذكاة الارض بفسها ولا ان الصلوة يجوز
مع يسير النجاسة ولا يجوز الوضوء بما فيه يسير النجاسة والتيمم قائم مقام
الوضوء الا يري ان قطرة بول لو وقت في ما منعت الوضوء منه فان وان قلت
ولا يمنع في الثوب اذا كانت اقل من قدر الدرهم ولا ان الطهور صفة زائدة
على الطهارة فان الخل طاهر وليس بطهور فكذا هذه الارض طاهرة غير طهور
وفي الفتاوى اذا احترق الارض بالنار فتميز بذلك الثراب فيلجوز
التيمم وقيل لا يجوز التيمم والاصح الجواز **ولو اصاب** الارض نجاسة رطبة
واراد تطهيرها ان كانت الارض رطبة يشرب الماء كلما صبت عليها فانه يجب
عليها الماحت يغلب على طنة انها قد طهرت ولا توفيت في ذلك وانما هو على
غالب الظن وعن ابي يوسف يجب نجحت لو كانت هذه النجاسة في الثوب طهرت
واستحسن هذا صاحب الدخيرة وان كانت صلبة ان كانت مخدرة حفرة
اسفلها حفرة وصب عليها الماء اذا اجتمع في تلك الحفرة كنفسها لكن الحفيرة

الحفيرة التي فيها الغسالة وان كانت صلبة مستوية فلا يمكن الغسل بل
حقه ويجعل اعلاه اسفله واسفله في اعلاه كدابة المجذري وان كانت الارض
محصنة فانه في الواقعات يصب عليها الماء ثم يدلكها وينشفها بخرقة او صوفة
لما في طهر جعل ذلك بمنزلة الغسل لثوب في الاجانة والتنشيف بمنزلة
العصر فان لم يفعل ذلك ولكن صب الماء عليها كثيرا حتى زالت النجاسة
ولم يوجد لها لون ولا ريح ثم تركها حتى نشفت طهر كذا في الايضاح **قال**
رحم الله من اصابه من النجاسة المغلظة كالدم والغباط الى اخره المغلظة
ما ورد بنجاستها نصر ولم يرد بطهاتها نصر عند ابي حنيفة رحمه الله سواء اختلفت
فيها الفقهاء ام لا وعندهما ما ساع الاجتهاد في طهارتها فهو مخفف وقايدة
الاختلاف في الارواث فان قوله عليه السلام في الروث انه رجس لم يعارضه
نصر اخر فيكون مغلظا **قوله** لا لا مخفف لانه طاهر عنه ما ذكره من ابي ليلى ومن حجة
ابي حنيفة ان النصر اذا انفرد عن معارضة نصر اخر تاكد حكمه وقوله عليه السلام
انه رجس لم يعارضه الا الاختلاف والنصر حجة والاختلاف ليس بحجة قال الله تعالى
فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فامر برد الخلاف الى الكتاب والسنة
قوله كالدبر يعني المسفوح اما الذي ينبغي في اللحم والعروق بعد الذكاة فهو طاهر
لانه ابيض كله وعن ابي يوسف رحمه الله انه معفو عنه في الاكل ولو احرث منه القودر
وليس بمعفو عنه في الثياب والابدان لانه لا يمكن الاحتراز عنه في الاكل ويمكن في
غيره كذا في الكرخي وكذلك دبر الكبد والحال طاهر للخبر حتى لو طلي به الخف لا يمنع
الصلوة وان كثر وكذا دبر الكبد والبراغيث والقمل ولكن طاهر وان كثر لانه
غير مسفوح وقد روي ان رجلا سال الحسن البصري عن دبر البراغيث والبق فقال له
من اين انت قال من الشام فقال لا صحابه انظروا الي قلده حيا هذا الرجل فانه من قوم
اراقوا دبر ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جالسا للنزاع عن دبر البراغيث فعند
الحسن هذا من سوال النخس ويكره له التكلف ودبر السمكة طاهر عند ابي حنيفة

ظاهر عند ارجفة ومحمد رحمهما الله لانه غير مسفوح ولانه ابيح اكله بدمه لانه
لا يذبحا ولو كان نجسا لما ابيح اكله الا بعد سفحه وقد قيل انه ليس بدمر علي
الحقيقة لانه يبيض بالشمس والدماء تسود بها وعند ابي يوسف والشافعي
رحمهما الله دم السمك نجس وامام الحنابلة والاوزاع فهو نجس قال في الفتاوى يعني
اذا كان سايلا ودم كدر في نجس ودم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس في حق
غيره اي مادام عليه فهو طاهر ولهذا لا يغسل عنه فاذا انفصل منه كان نجسا
حتى اذا اصاب ثوب انسان نجسه والدودة الخارجة من السبيلين نجسة لانها
متولدة من النجاسة والخائجة من الجرح طاهرة لانها متولدة من اللحم وهو
طاهر **قوله** والغايط والبول مال ابو الحسن كلما خرج من بدن الانسان مما يوجب
خروجه الوضوء واعتسالا فهو نجس لان طهارة الحدث وطهارة النجس كل واحد
منهما نكراه للصلوة فما تعلق بخرجه لاحدهما تعلق بالآخر فعلى هذا الغايط والبول
والسرا والظري والودير والقيح والصديد نجس وكذا سائر الدماء مثل الجبير
والنفاس ودم الاستحاضة نجس وكذا البق اذا كان ملأ الفم نجس لانه مستحيل الي
الفساد كالغايط ووطوبى الفرج طاهرة عند ابي حنيفة رحمه الله كسائر وطوبات
البدن وعندهما نجسة لانها متولدة في محل النجاسة وعند الشافعي ان كان لها
رايحة خبيثة فهو نجس كالقيح وان لم يكن لها رائحة خبيثة فهو طاهرة كالعرق
ومن المغلظة خمر الكلب وبوله وخر جميع السباع وابوالها وخر السور وبوله
وخر الفار وبوله وخر الدجاج والبط وعنه محمد ان الهرة اذا اعتادت رمي
البول على الثياب وغيرها جعل عفوا للضرورة واختلفوا في خر السباع الطير
كالهداة والغراب والباري واشباه ذلك قال ابو حنيفة لا يمنع الصلوة ما لم يكن
كثيرا واحتاد مال محمد هو مغلظ اذا كان اكثر من قدر الدرهم منع الصلوة وقول
ابي يوسف مضطرب مال الحنابلة في هو مع محمد وقال الكرخي وصاحب الهداية
مع ابو حنيفة وفي الهداية قيل الاختلاف في النجاسة وقيل في المقدار وهو

وهو الاصح وجه قول محمد ان سبب التخفيف الضرورة والضرورة فيه لعدم المخالطة
فلا تخفف ولها انها يذوق من القور والنجاس متعذر فتخفف الضرورة
ولو وقع في الاناء قيل يفسده وقيل لا يفسد لتعذر صون الاواني عنه كذا في الهداية
واما ذوق ما يוכלل حله من الطير فهو طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير لما روي ان
بن مسعود رضي الله عنه ذرق عليه عصفور فنكته وعن بن عمر ان حمامة ذرقت
على راسه فصحه وصلى ولان المسلمين لا يتجنبون ذكره في مسجدهم وفي المسجد
الحرام من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا ولو كان نجسا لجنبه
المساجد كسائر النجاسات كذا في الكرخي ذرق الطائر يفتح الدال المعجزة واسكان
الواحد الروث للحمار والفرس يقال ذرق يذرق بكسر الراء في الماضي والنجاسة
والمستقبل وقد يقال يذرق بفتح الراء المستقبل كذا في الصحاح وفي الحساب للصدر
الشهيد ثوب اصابه من خر ما لا يبرك كحلح من الطيور اكثر من قدر الدرهم جازت
الصلوة فيه عندهما وقال محمد لا تجوز قال واختلفوا على قولهما ان جواز الصلوة
فيه لطهارته او لان التقدير فيه بالكثير الفاحش والصحيح انه نجس وانما
الاختلاف في تخفيفه حتى لو وقع في الماء القليل افسده اجماعا وقيل على قولهما لا يفسده
لتعذر صون الاواني عنه لا لطهارته وفي رواية الهندي ان نجاسة خفيفة عند
ابو حنيفة رحمه الله غليظة عندهما وخر الحفاش وبوله ليس بنجس ولا ينجس ثوبا
لانه يتجنب منه في المساجد كالعصافير ولانه لا يمكن الاحتراز منه والحفاش
هو الفخود **قوله** مقدار الدرهم يعني المثلث الذي وزنه عشرون قيراطا
وعنه شمس الايمة يعتبر في كل زمان بدرهمه والصحيح الاول كذا في الايفاح ثم قيل
المعتبر بسط الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرضة الكف في الصحيح وقيل
وزنه قال الهندي وان التوفيق بينهما ان البسط في الرقيق والوزن في الخشن
وروي ان عمر رضي الله عنه سئل عن قليل النجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل
ظفر ف هذا لا يمنع جواز الصلوة حتى يكون اكثر منه وظفره كان مثل المثلث

المثقال وعند زفر والشافعي رحمه الله قليل النجاسة وكثيرها سواء المنع من
الصلوة لان النجس الموجب للتطهير لم يفصل وهو قوله تعالى وثيابك فطهر ولنا
ان القليل لا يمكن الاحتراز منه فيجعل عفو فان الذباب يقع على النجاسات ثم
يقع على ثياب المصلي ولا بد ان يكون على اجنحتهم وارجلهم نجاسة فعفو عنه
وقدرناه بالدرهم اخذ اعز موضع الاستنجاء لان اثر النجاسة فيه معفو عنه
والنجاسة لا تختلف باختلاف مواضع البدن فان عفو عن اثر في موضع الاستنجاء في جميع
البدن في حكمه قال النخعي ارادوا ان يقولوا مقدار المفعلة فاستحسنوا ذلك وقالوا
مقدار الدرهم ولان الصحابة كانوا يكتفون بالاستنجاء بالجر ومعه ذلك لا بد ان يقع
اثر النجاسة واكتفوا به بذلك دليل على ان القليل منها عفو والشافعي قد وافقنا
على ان الاستنجاء بالماء سنة وليس بواجب كذا في النهاية **قوله** جازت الصلوة
معه هل يكون ان كانت قدر الدرهم تكبره اجماعا وان كانت اقل وقد دخل في الصلوة
نظرت ان كان في الوقت سعة فالأفضل ان يغسل ثوبه ويستقبل الصلوة وان كان
يقوته الجماعة ان كان يجد الماء وجد جماعة اخرين في موضع اخر فلذلك ايضا ليكون
موديا للصلوة المجازة بيقين وان كان في اخر الوقت او لا يدرك الجماعة في موضع
اخر يرضى على صلوته ولا يقطعها ولو انشجع على الانسان من البول على ثوبه او بدنه
مثل روبرو البرنذ لمعفو عنه لانه لا يستطاع الاحتراز عنه خصوصا في مصعب
الرياح وسيل من عباس عن هذا فقال انما يخرجوا من عفوانه اوسع من هذا
وان الذباب يقع على النجاسة ثم يقع على الثياب ولا بد ان يكون على رجله وجناحه
نجاسة ولا يستطاع الاحتراز عن ذلك ولا يستحسن احد استعداد ثوب لدخول
الحلاد وروى ان محمد بن علي زين العابدين تكلف لبث الخلايف باثر تركه وقال
لم يتكلف لهذا من هو خير يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضي الله عنهم
كذا في النهاية وهذا اذا كان الانتضاج على الثياب والابدان اما اذا انشجع في الماء
فانه بنجسه ولا يقع عنه لان طهارة الماء كد من طهارة الابدان والثياب والمكان

والمكان وقوله محمد اذا انشجع على الانسان مثل روبرو الا بر دليل على ان قدر الجناح
الاخر من الابر لا يقع عنه ومن المتباين من قال هما سواء للخرج والمثقة واما اذا انشجع
شئ من البول يرس اثره فلا بد من غسله فان لم يغسله وكان بحيث لو جمع زاد على
قدر الدرهم منع الصلوة فان صلى معه اعاد **مسألة** بول الطفل والطفلة نجس
نجاسة مغلظة لا يطهر الا بالغسل وقال الشافعي العبي اذا لم يطعم بحري في بوله الرش
ولا بحري في بول الطفلة الا بالغسل لانه لما وجب غسل بول الانثى فلذلك الذكر
كما لو اطعموا اما قوله عليه السلام ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية فالنضح هو
الصب والمب يطهر به النجاسة وانما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما لان بول الانثى
ياخذ من الثوب اكثر مما ياخذ بول الغلام **قال** رحمه الله وان اصابته نجاسة مخففة
كبول ما يور كالحمة المخففة ما ورد بنجاستها نغرو بطهارتها نغرو كبول ما يور كالحمة ورد
بنجاسته بوله عليه السلام استنزهوا ابوال وهو عار في ما يور كرو وفيما لا يور كرو الاستنزه
هو التباع عن الدس وفي المبسوط ابتلى سعد بن معاذ رضي الله عنه بضغطة الفبر
فسيل النبي صلى الله عليه وسلم عن سببه فقال انه كان لا يستنزه البول ومعلوم
انه لم يرد به بول نفسه لان من لا يستنزه عنه لا يجوز صلوته وانما اراد بول
الابل عند معاطنها وورد ايضا في طهارتها نغرو وهو انه عليه السلام رخص للحري
نمين في شرب ابوال والبانها وقال محمد بول ما يور كالحمة طاهر وبه قال مالك
وبن حنبل رضي الله عنهما الحديث العرنيين ولو كان نجسا لما امرهم النبي صلى الله
عليه وسلم بشربه لان النجس حرام قال عليه السلام لم يجعل الله شفا كرم فيما حرم عليكم
وابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله قالان انا وبل حديث العرنيين ان النبي صلى الله عليه
وسلم عرف شفا هيرفيه وجبا ولم يوجد مثله اليوم والحرم يباح تناوله اذا علم
حصول شفا به نفيانا الا يري ان اكل الحمية عند الاضطرار مباح بقدر سد الرق
لحمه يقينا محصول ذلك واختلفوا في شرب بول ما يور كالحمة في زماننا فعند
ابن حنيفة لا يحل ابدالا للتداوي ولا لغيره لعدم النيقن بالشفا وعند اب

وعند أبي يوسف جعل للتداوي قيا ساعا على العرسين وقال محمد يجوز للتداوي وغيره
لأنه طاهر عنده وأما شرب لبن الحمار وأكل لحوم الحيوان فلا يجوز سناوله للتداوي
والغيره لعموله عليه السلام لم يجعله شفا كرم فيما حرم عليكم وفرق أبو يوسف
بين هذا وبين ما يوجب كل لحم لأن النص ورد في البول خاصة قيا سوان على أصل
التحريم **مسألة** هل يجوز وضع العجين على الجرح للتداوي الجواب أنه عرق به
التشفا فلا بأس به لأنه يكون دواء **قوله** جازت الصلوة معه ما لم يبلغ ربع
الثوب هذا إنما يستقيم على قولهما أما عند محمد ومن تابعه لا يستقيم لأنه طاهر
عنده قال المجتهد لا يمنع جواز الصلوة عند محمد وإن كان الثوب مملوا به واختلف
في قولهما في تفسير ربع الثوب فقيل ربع جميع الثوب أي ثوب أصابه ولذلك
البدن المحترق فيه ربع جميعه وقال بعضهم ربع أدنى ثوب يجوز فيه الصلوة
كالخيز وقيل ربع الموضع الذي أصابه كالذيل والكف والذخيرة والفخذ
والظهر إن كان في البدن ومصحح هذا القول في الوجيز دخر من القميص ما زاد في
عرضه وهو البريدة والجمع دخار يصح كذا في ضياء الحكم وعنه أبي يوسف أنه قال
شتر في شتر وروي عنه ذراع في ذراع وروي عنه أنه كره أن يحد فيه حد أو قال
ما استقيح المبني فهو مانع للصلوة وإن أصابه بول الفرس لا يمنع حتى يفتش
عنه أبي حنيفة وأبي يوسف أما أبو يوسف فعلى أصله أنه مأكول وأما أبو حنيفة
فقال لم يحرم لحمه لنجاسة بل لعل طهره تخاميا عن تغليب الخيل أذ في تغليبها
تغلب مادة الجهاد فكان طاهر اللحم حتى أن سورة طاهر بالاتفاق فحكم بوله
وقال محمد هو طاهر لا يمنع وإن فحش على أصله في المأكول وعنه محمد أن المرأة إذا
أغتارت ربي البول على الثياب وغيرها جعل عفوا للضرورة وصار كبول الفارة
ولو أصابه من لعاب البغل والحمار أكثر من قدر الدرهم اجزأت معه الصلوة لأنه
مشكوك فيه فلا يتنجس به الطاهر وفي الكرخ عرق كل شئ مثل سورة إن العرق محلل
من البدن كاللعاب وعرق الجنب والحائض والنفسا طاهر لما روي أن عائشة رضي

وَقَفَّيْ لَمْ نَعَاوِي بِالْأَزْهَرِ بِخَرَانَةِ الدَّمِ هَرِيرِي

ان عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن لنا الا فراش واحد وكنا اذا حضنا امرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فشدنا الازر مننا وضاجعنا ومعلوم ان العرق لا يؤمن منه
عند النور فلو كان نجسا لنجس به ولو أصاب الثوب من السور المكروه لا يمنع وإن فحش
وكذا سور المشكوك وإن أصابه من السور النجس منع إذا زاد على قدر الدرهم وينبغي
أن يغسل الثوب من النجاسة المغلظة وإن كانت أقل من قدر الدرهم فقد روي
عن أبي حنيفة أنه غسل ثوبه من قطرة دم أصابته ولو أصاب الثوب دهن نجس
أقل من قدر الدرهم ثم انبسط فصار أكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت
الاصابة فلا يمنع جواز الصلوة وهو اختيار الامام طهير الدين المروغيناي وقال
بعضهم يمنع وبداخذ الأكثرون ولو أصاب الجلد نجاسة فيثرب بها أو ادخل يده
في السمن النجس أو صبغ الثوب بصبغ نجس ثم غسله ثلاث مرات طهر الثوب والجلد
واليد ولو بقي أثر الدهن والصبغ وما يشرب به الجلد فهو عفو وفي المحيط أغايطهر
الثوب بشرط أن يغسل حتى يصفوا الماء ويسيل صافيا ولو غسل بغير اسنان **فرع**
مفقوله من الواقعات والفناوي الكبرى لعاب النائم طاهر سواء كان من الفم أو منبجنا
من الجوف لأن الغالب أنه متولد من البلغم فيكون طاهرا كيف ما كان عند أبي حنيفة
ومحمد وعليه الفتوى وأما لعاب الميت فقد قيل أنه نجس غسل الميت نجسة أطلق
ذلك محمد في الأصل والأصح أنه إذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير الماء مستحلا ولا يكون
نجسا إلا أن محمد إنما أطلق ذلك لأن بدن الميت لا يخلو عن نجاسة غالبا كذا في الفتاوى
وفي الواقعات غسل الميت الأول والثاني والثالث إذا استنقع في موضع وأصاب
نشا نجسة لأنه نجس فإن ترش رش على ثوب الغاسل شئ من ذلك فبأدلم في حالة
الغاسل لم ينجسه لأنه لا يمكنه الاحتراز منه الميت إذا وقع في الماء كان قبل
الغسل نجسة لأنه نجس وإن كان بعد الغسل لا ينجسه لأنه طاهر إلا أن يكون كافرا
فأنه ينجسه وإن كان مفسولا لأنه بمنزلة الخنزير كذا في الواقعات لم السباع نجس
وإن كانت مذبوحة هو الصحيح وهو اختيار أبي جعفر علق فقال لأن سورها نجس

لان سورها نجس وبه فارق لم البازي لان سورن طاهر وجلد الحية نجس وان كانت
مدبوحة لانه لا يحمل الدباغ فيبصر الحية طاهر كذا قال شمس الائمة الحلواني
مرارة كل شئ كبوله وخر كل شئ مثل سر قيمه رمالي السرفتن نجس عند ابي يوسف
خلا فالحمز والفتوى على قول ابي يوسف وفي الواقعات خشية اصابها بول فاحترقت
فوقع رمادها في بيرفسد ماؤها وكذا رماد العذرة اذا احترقت وكذا رماد الحمار
اذا مات في المحجة لا يوكلا الملح وهذا كله قول ابي يوسف خلا فالحمز نجس
الكنيف اذا ارتفع واستجد على الجدار ثم داب الجرد فاصاب ثوبا نجسه ودخان
النجا اذا اصاب الثوب او البدن فيه اختلاق والصحيح لانه لا ينجسه السرفتن
اليابس اذا الفتة الرياح على الثياب رطبه لا ينجسها ما لم يورله اثر وفي الفتاوى
اذا امرت الرمح بالعدوان واصابت الثوب المبلول ينجس اذا وجدت راحة
النجاسة وما اصاب من بخارات النجاسة قبل ينجس وقيل لا ينجس وهو الصحيح
ولو وضع رجليه المبلولة على ارض نجسة او بساط نجس لا ينجس وان وضعها حافه
على بساط نجس لم ينجس ان ابتلت نجسة ولا يعتبر المداونة هو المختار كذا في الفتاوى
لبن الحمار يفسد الماء ولا يفسد الثوب كذا روي عن محمد لعاب الحمار اذا وقع منه مل
الكف في بير قال بن سماعه عن محمد ينزح البير كما لو شرب الحمار من البير مرة
من بعر القار وقعت في حنطة ولحنت معها وقعت في دهن لم يفسد الدقيق
والدهن ما لم يتغير طعمه فاذا تغير فسد راس الجدي او شاة المثلخ بالدم
اذا دخل النار فاحترق الدم طهر الراس ويصير الاحراق له كالغسل الطيبين
النجس اذا جعل منه الكوز او القدر فاحرق النار يكون طاهرا الحرة اذا كالي اسفلها
ثقب والماء يسيل منه فجاء انسان فوضع يده النجسة على الماء الذي يسيل من الثقب
والا امام طهير الدين ينجس ماؤها دجاجة شويت فخرج من بطنها حبوب
يتنجس موضع الحبوب نظيره ان يطبخ ثلث مرات بالماء الطاهر ويبرد في
كل مرة وكذا البعر اذا وجد في جدي مشوي الشعير او الدرة التي يوجد في بعر

منها

سنة

يوجد في بعر الابل والغنم يغسل ويوكلا بخلاف ما يوجد في خشن البقر لانه لا صلاح فيه
وقيل ان كان الحب نجس اذا نبت يثبت جازا كله والا فلا سواء كان في البعر او
الخنثى لانه اذا لم يثبت فقد استحال فلا يطهر بالغسل خبز وجد فيه خر القار
ان كان صلبا يرمى بالحرق ويوكلا الخبز لانه طاهر ومجاورته له لا ينجسه رجل
رمي بعذره في نهر فانصف الماعل ثوبه من وقوعها لا يتنجس الا ان يظهر فيه
لون النجاسة وكذا اذا ابال الحمار في المافتر شئ من ذلك على ثوبه لم يضره
حنث يتيقن انه بول وبه اخذ ابو الليث وفي فتاوى قاض خان اذا كان الماء
راكدا فاصابه من الرش اكثر من قدر الدرهم نجسة الكلب اذا مشى على الطين
فوطى انسان برجله على اثر الكلب غسل رجله الكلب اذا عض مد انسان او ثوبه
ان كان ذلك في حالة الغضب لا يجب غسل موضع العض وان كان في حالة المزاج
يجب غسله لانه في الاول يعضه بالاسنان لا غير ولا رطوبة فيها وفي الملية ياخذ
بها وبالشفتين جميعا وشفناه رطبة الطفل اذا قاع على ثدي امه ثم مصه
مرارا طهر الادمى اذا قصه فوقع في الماء لا يفسده وان وقع فيه قطعة من
جلد افسدته واذا اصاب الحنطة خمر او بول يغسل ملتا فاذا لم يوجد طهر
واللون ولا راحة حلها وان وجد احد هذه الاشياء ايجلها كلها الثوب
اذا صبغ بالنيل النجس او العصف النجس يغسل ملتا طهرا الحس النجاسة ثلث
مرات بلسانه والقي بزاقه في كل مرة طهرت عند ابي يوسف خلا فالحمز اذا موه
السكين او الفاس او غيره بالماء النجس غوه بالماء الطاهر ثلث مرات فنظف وسيل
ابو نمر عن من يغسل بالداية فيصيبه من ذلك الماء قال لا يضره قبله فان كانت
قد نمرغت في بولها قال اذا كانت قد جفت ونشأت وذهب عمن النجاسة
لا يضره ايضا اذا صلى وهو حامل الشعر انسان مجز او مخلوق اكثر من قدر
الدرهم جازت الصلوة وبه اخذ ابو جعفر وابو القاسم الصفاري وعزاي
حنيفة لا يجوز وبه اخذ ابو نضر ولو صب الخمر في قدر فيه لم قبل الغليان يطهر

يطهر اللحم بالغسل ثلاثا وان كان بعد الغليان لا يطهر بالغسل الشور اذا
تجسرت وقيل يغلى ثلاث مرات كل مرة بماء طاهر ويجفف كل مرة بخفيفه بالتبريد
الخبز اذا عجن بالخمر لا يطهر بالغسل الشور اذا تجسرت خبزت فيه المرأة فان
كان النار اكلت بلة النجاسة قبل الخبز اكل الخبز والا فلا ولو احرق راس شاة
ملطخ بالدم واتخذ منه المرققة فان زال عنه الدم بالا حرق اكله الا حرق اكله
الخبز كالغسل اذا صا وهو حامل سنورا وحية بحوزة اخلاق جرد الكلب ولو ربط كلبا
او خنزيرا وتركه الحبل تحت رجله وصلح صلاته لانه ليس بحامل له وان كان
الحبلة في وسطه او في بده وهو يتحرك يتحرك لا يجوز ولو حمل المصلي شيئا من حيوان ان
كان طاهرا صحت صلاته لان النبي صلى الله عليه وسلم حمل امامة بنت ابي العاص وهو
يصلي وكذا لو صلى وهو متقلد سيف او شيئا طاهرا صحت صلاته فان كانت عليه
نجاسة مغلظة اكثر من قدر الدم لم يحز صلاته ولو صلى في جلد خنزير مذبوح لا يجوز
صلاته لانه لا يطهر بالدباغة امرأة صلت وهي حامله طفلا وتؤبه بنجر جازت
صلاتها لان الحامل للنجاسة غيرها وهو الصبي وان صلت وهي حامله لطفل
ميت ان كان لم يستهل فصلا نها فاسدة غسل اوله يغسل وكذا ان استهل ولم
يغسل وان كان قد استهل وغسل فصلا نها فاسدة غسل اوله يغسل وكذا ان استهل ولم
ان يدعها يفعل ذلك لان لعابها مكروه وكذا ان يكره ان ياكل ما ينز منها اذا كان
يقدر على غيره واما اذا كان فقيرا لا يقدر على غيره لم يكره فاذا احتضن عضوه وصلى
قبل ان يغسل جاز والا واولي ان يغسله ولو مسح بمحبة سلة خرق نظا ورطبا اجزاه
عن الغسل كذا قال الفقيه ابو الليث فارة وقعت في خمر وماتت ان اخرجت ثم تخللت
صار الخل طاهرا وان تخللت وهي فيه فهو نجس انا الخرق الجديد اذا وقع فيه خمر
او بول يغسل سلا ويجفف في كل مرة ويطهر خلافا للمجد فان عنده لا يطهر ابدا لانه قد
تشرب به الدهن النجس يطهر بالغسل سلا وكيفيته ان نصب الماء عليه فيجعلوا
الدهن هكذا يفعل ثلاث مرات بيضا ما لا يبول كل لحمه اذا انكسر على ثوب انسان

انسان فاصابه من ما به ومخه فيه اختلاق منه من قال هو نجس اعتبارا بل
ما يوك كل لحمه ولبنه ولانه محرر الاكل الحرام وقيل هو طاهر اعتبارا ببيضا
الدجاجة الميتة الحمار اذا اشرب من العصور او من اللبن لا يجوز شربه لانه
صار مثلكا الفارة اذا ماتت في السم ان كان جامدا فورا حو لها واستغفر
به واكل الباقية وان كان دايما نجسة وحده الجرد ان لا ينضم بعضه الى بعض
واثر الدهن النجس بعد الغسل لا يضر بخلاف ذلك الميتة والبريد ذكر الشيخ
الاروات وذكر ما لا غنا عن معرفته وقد اختلفوا في صحتها فيها فعند ابي
حسنه كلها مغلظة سرا كانت روث ما يوك كل لحمه او روث ما لا يوك كل لحمه
النمر ورد بنجاستها وهو ما روي انه عليه السلام حين اناد بن سعد
يحين وروثه للاستنجار في برونه وقال انها رجس وليس بها عار فكذا
النمر غيره فتغلطت وعندهما الاروات كلها مخففة روث ما يوك كل
وروث ما لا يوك كل لحمه مما ساع فيه الاجتهاد ولان ما لكاوين ابي ليلى
يقول ان بطهارة الاروات واحتجابا بها فودا فعل الحرمين ولو كانت
نجسة الما استعملوها كما لم يستعملوا العذرة ومن اصل ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله ان الاختلاف في النجاسة يؤجب تخفيفها الا ان ابا حنيفة
يقول اختلافهم بالاروات يعارض النمر بخلاف بول ما يوك كل لحمه فانه خفيف يعارض
النضين وفرق ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بين بول ما لا يوك كل لحمه وروثه
مخففا الروث دون البول لان الضرورة انما يتحقق في الروث لان اختلاف
الناس به اكثر لان الطرقات مملوءة منه ويتخذ الناس وفودا ويعالجونه في
اصلاح الاراضى لاستنزادة الربيع والاكاذل البول فان الارض تنشفه وقيل
للمجد لما طهرت بول الماكول دون روثه فقال لان لما طهرت بوله المح شربه
ولو طهرت الروث لا يجب اكله واحدا يقول بذلك وقال زفر روث ما كوك
اللحم مخفف كبوله وروث غير الماكول مغلظ كبوله قاسر الخارج من احد السيلين

من السبيلين على الخارج من الآخر فكان موافقا لا حصة وجه الله في غير
الماكول وموافقا لهما في الماكول **قوله** ونظهير النجاسة التي يجب غسلها
على وجهين فما كان لها عين مربية فطهارتها زوالا عنها اختلفوا في حد
المربية فقال بعضهم ما لها جرم فمربية وما لا فلا وقال بعضهم وهو الصحيح
ان ما يورث عينيها بعد الحذف فمربية وقوله زول عنها فيه اشارة الى انه
لا يشترط الغسل بعد زوال العين ولو زالت بمرة واحدة وبثيرة ايضا الى انها
اذا لم تنزل ثلث مرات لا تطهر بل لا بد من الزوال وفي ذلك خلاف نعم ابي جعفر
انها اذا زالت بمرة يغسل بعد الزوال مرتين كانه الحقة بنجاسة غير مربية
وقال بعضهم هو كما اشار اليه الشيخ وذكر ابو جعفر عند ذلك انه بعد الزوال
يصير بمثلثة نجاسة قد غسلت مرة فيجب بعد ذلك مرتين وقال بعضهم بعد
ما زالت العين يغسل ثلثا وقال بعضهم ان زالت العين والاثربا مرة الواحدة
طهر قال الحسن بن علي في الاصحاح والظاهر انه اذا زالت العين والرايحة من الخلق
باقلا من ثلث مرات طهرت وان زالت العين وبقيت الرايحة يغسل حتى يزول
الرايحة ولا يزول على المثلث ولا يفي الاثر الذي يشف اذا فقه فان قيل لم قال
فطهارتها زوالا عينيها ولم يقل فطهارتها ان يغسل حتى يزول عينيها قيل فرقه
زوال عينيها فواحدة الايدخل تحت قوله فطهارتها ان يغسل وذلك في طهارة
الخوف انه يطهر بالدلك ولم يحتج الى الغسل ولذلك المارة والسيف يكتفي فيهما
بالمسح والاحتجاج الى الغسل وكذا النجاسة اذا احرقتها النار حتى صارت رمادا
وكذا اذا اصاب الارض نجاسة نجفت بالشمس وذهب اثرها وما اشبه ذلك
ففي هذا كله الاحتجاج الى الغسل بل يكفي في ذلك زوال العين من غير الغسل فان
قيل يرد على قوله زوال عينيها ما اذا جفت على البدن او الثوب وذهب اثرها
فقد زالت عينيها ومع ذلك لا تطهر قيل اشار الشيخ الى استراطا المظهر بقوله
فطهارتها ففهم من ذلك انه لا بد من مظهر مزيل العين **قوله** الا ان يبقى من اثرها

من اثرها ما استقر في الله ان الحرج مخرج وتفسير المشقة ان محتاج الى شئ غير لما
كما لا شئان او الصابون او الماء المغلي بالنار فلا يجب عليه ذلك لقوله عليه السلام حلولة
بنت يسار حين قال رسول الله ليس بها الا ثوب واحد واني اجبض فيه فقال رثبه
ثم اقربيه ثم اغسله بالماء فالتت من اثره فقال يكفيك الماء لا يضرك اثره
وكذا اذا كان لا يزول الا بالماء الجار لم يجب عليها تسخير الماء وحكي عن ابي اسحق
الحافظ ان المرأة اذا حضت بخناجنس او صبغ الثوب بصبغ نجس فانها تغسل يديها
وتغسل الثوب الى ان يصفر الماء ثم تغسل بعد ذلك يديها فيكم بطهارة ذلك بالجماع
فان غسلت النجاسة المخلطة بالمخففة وهي مربية نزول حكم المخلطة ويبقى
حكم المخففة وذكر الحريفي ان المختار لا يزول حكمها وفي العاصوي اذا غسل النجاسة
ببول ما يورث كل لحة الصحيح انها لا تطهر كذا ذكر السرخسي في شرحه لابن ابي عمير
ينقل الحكم الى المخففة حتى انه يعتبر فيها الكثير العاشر وفي النجاسة قوله الا ان يبقى
من اثرها وفي الاستثنا من غير مذكور لفظ واستثنا الاثر من العين لا يصح لانه
ليس من نجسه لكن تقديره فطهارتها زوالا عينيها واثرها الا ان يبقى من اثرها
قوله وما ليس لها عين مربية فطهارتها ان يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل انها
قد طهرت لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن
كما في امر القبلة يعزم من كان غايبا عنها ففرض الجمعة هو الصحيح لان التكليف
بحسب الوسع ولان الغالب انها اذا غسلت هذا القدر طهرت ويؤيد هذا حديث
المستفيض فلا يغسل يده في الاثا حتى يغسلها ثلثا على هذا اذا دلغ الكلب في الاثا لا
يختص تطهيره بعدد وانما هو على غلبة الظن وعند الشافعي يغسل سبعاً احدىهن بالتراب
وفي الكرخ ما لم يكن لها عين مربية فطهارتها ان تغسل ثلثا فان غسلها مرة واحدة وغلب
على ظنه انها قد زالت اجزاء لانها اذا لم تكن مربية فالمعتبر فيها غلبة الظن وانما قدره بال
لسان الغالبين الا ان لا تحصل بها وفي المجند غير المرة يغسل حتى يطهر ولا وقت في غسلها
ووقتها سكن قلبه اليه وفي البدايع بالثلث ليس بلام بل هو مفوض الى راءه واكثر

واكثر طه وهو اختيار مشايخ العراق ثم المصنف المثلثة سنة متفادته فالاول اذا احاب
شيا يطهر بالمثلث والباقي بالمثلث بالواحدة ولو احاب الثوب نجاسة وخفى
مكانها ولا يدري في اي موضع منه اصابته يغسل جميع الثوب وكذا اذا اصابته النجاسة
احد الكمين ولا يدري ايها هو غسلهما جميعا احتياطا ولو كان الثوب طاهرا وشك
في نجاسته جاز ان يغسل فيه وكذا اذا كان عنده ما طاهر وشك في وقوع النجاسة فيه جاز
الوضوء فيه ولو وجد في ثوبه اثر الاحتلام ولا يدري من اصابه فانه يغسل ويعيد ما يصل
من الصلوات من اقرب النور اليه فلو صلى وخرج من صلوته قراي على يدته او ثوبه
نجاسة او بياض مصلاه فان كان قد علم بها قبل الصلوة ثم نسيها لم ضلته وان لم يكن
يعلم بها نظرت فان كان يجوز ان يكون وقعت قبل الصلوة لزمته الاعادة على الاصح وان
كان يجوز ان يكون وقعت بعد الصلوة فلا اعادة عليه لان الاصل عدمها الا ان المسخ
ان يعيد لجواز ان يكون حصلت في الصلوة سنة اعلم ان النجاسة لا يخلو اما ان يكون فيما
ينعم كالثوب وشبهه او فيما لا ينعم كالبدن والحصى وغيرها فان كانت فيما ينعم فلا يخلو
من اربعة اقسام اما ان يغسل في ما جار به وغدير عظيم او صب الماء على النجاسة صبا او يغسل
في اجانة فان غس الثوب في ما جار حتى يجر عليه الماء طهر وكذا ما لا ينعم ولا يشترط
العصر فيما ينعم ولا التخفيف فيما لا ينعم ولا يشترط تكرار الغسل وكذا الاثنا الخمس اذا
جعل في النهر فصلاؤه وخرج منه طهر ولو نجست يده بسمن نجس نفسه في الماء الجاري
وحرب عليها طهرت ولا يضره بقاء اثر الدهن لانه طاهر في نفسه واعا ينجر بحجارة
النجاسة بخلاف ما اذا كان الدهن رديك مبيته فانه يجب عليه ازالته انزه واما حكر
العدبر فان غس الثوب فيه سدا قلنا بقول البلخي سنة وهو المختار فقد روي عن
ابي حفص الكبير انه يطهر وان لم يعصر وقال بعضهم يشترط العصر في كل مرة وعن ابي نصر
الصفار يكفي العصر مرة واحدة واما حكم الصب فانه اذا صب الماء على الثوب الخمس
ان اكثر الصب بحيث يخرج ما احاب الثوب من الماء بخلافه غيره بلنا فقد ظهر لان الجريان
بمنزلة التكرار والعصر والمعتبر فيه غلبة الظن هذا هو الصحيح وقال بعضهم يشترط

يشترط العصر في المرة الاخيرة وقال بعضهم يجب الماء ما ويعصر في كل مرة وعن ابي يوسف
ان كانت النجاسة رطبة لا يشترط العصر وان كانت يابسة فلا بد منه وهذا هو
المختار واما حكم الغسل في الاجانة فانه يشترط العصر في كل مرة هو الصحيح وقال ابو
يوسف لا يطهر الا بالصب فعندهما يجوز ازاله النجاسة بالغسل والصب وعند ابو
يوسف لا يطهر الا بالصب وروي انه فرق بين الثوب والبدن فقال في الثوب الاحتياج
الى الصب وفي البدن لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية وعن محمد اذا غسل ملنا
وعصر في البالية يطهر كذا في النهاية والخلاف فيما يمكن صب الماء عليه اما ما لا يمكن كذا
خل الانف والعم واشباه ذلك فانه يطهر بالغسل ثلثا اجماعا وعند مشايخ العراق الطهارة
في هذه المسئلة موقوفة على غلبة الظن وهو الذي صرح به الشيخ وعند البخاريين
موقوفة على الغسل ملنا والظاهر مذهب العراقيين ان لم يكن موسوسا وان كان في
مذهب البخاريين وقال الصريفي المختار مذهب البخاريين سدا اذا شرطنا العصر
فالمعتبر فيه طافة المكلف الذي ينشئ به دون غيره خصر ما على قول او حنفية رحمه الله
ان قدرة الغير غير معتبرة وعليه الفتوى فلو كانت قوته اكثر من ذلك الا انه لم يبالج
في العصر صيانة للثوب عن التمزيق لوقته قال بعضهم لا يطهر وقال بعضهم يطهر لمكان
الضرورة وهو الاظهر واما ما لا يمكن عصره كالعصير وشبهه فان كان في الماء الجاري
فحكمه حكم ما ينعم وان صب عليه الماء ملنا وقلنا لا يشترط العصر كان حكمه مثل ايضا
وان قلنا يشترط العصر في الثوب كان على قول محمد لا يطهر وعند ابي يوسف يغسل ملنا
بجفف في كل مرة واصل الخلاف ان ما لا ينعم وليس بصلب اذا غسل في غير الماء الجاري
فانه لا يطهر عند محمد لعدم العصر وعند ابي يوسف يطهر وان غسل في الخدير العظيم
ان قلنا لا يشترط العصر في الثوب طهر بالاجماع وان قلنا يشترط لم يطهر عند محمد
وعند ابي يوسف يغسل ملنا بجفف في كل مرة وان غسل في الاجانة كذا في التناور
ان العصر اذا اصابته نجاسة ان كانت يابسة لا بد من ذلك وان كانت رطبة
فاجر عليها الماء ملنا طهر وفي الكرخي يجوز ازاله النجاسة بالغسل والصب عندهما

قال بعضهم نعم فعل هذا لا يقدر بالمرات بل يستعمل الماخذ يذهب العين والرايحة
وقال بعضهم لا يشترط بل يستعمل حتى يغلب على ظنه انه قد طهر وقدره بالثلاث
وكيفية الاستنجاء بالما ان يغسل يديه سلا ثم يرفع اصبعه الوسطى على سائر الاصابع
قليل او يغسل بالظفر ولا يدخل اصبعه ويستخرج كذا الاستنجاء اذا لم يكن صابغا ويستنجي
بالرفق لا بالعنف ويدلك برفق ويستنجي بعرض ثلاث اصابع رابروسيها ويغسل
حيث يطمين انه قد طهر فاذا فرغ ذلك اصبعه الذي استنجى بها على حابط او على الارض
ان كان المكان طاهرا لم يغسلها سلا وان لم يكن المكان طاهرا غسلها سلا وقال عامة
المشايخ يكفيه الغسل بكفه من غير ان يرفع اصبعه وكيفية استنجاء المرأة قال عامة
المشايخ تجلس منفرجة وتغسل ما ظهر بكفها ولا تدخل اصبعها في الحلق فاذ الاستنجي
بالما سلا كان الما نجسا ان النجاسة زالت به فاشتغلت اليه فان استعمل الما في موضع
الاستنجاء بعد الانتقاء صار مستعملا لانه استعمله على طريق القرية ويبدا الاستنجاء
بالقبول كي لا يلوث يده وان خرجت مفعدته في حالة الاستنجاء وهو صائم يغسله ولا
يقوم حتى ينشفه خرقة قبل رده فان رجع قبل التنشيف والتنشيف مبلولا فطر
قوله فان تجاوزت النجاسة مخرجها لم يخرج فيها الا الما في بعض النسخ الما بعد ذلك
الاستنجاء الاعلى قولهما اما عند محمد فلا يجوز الا الما فان كان المتجاوز اكثر من قدر الدرهم
وجب ان الله بالما اجماعا وان كان اقل فعندهما الاجب بالما والمخرجه الحجر وعند محمد المخرجه
الحجر وقيل لا خلاف بينهم في انها اذا تجاوزت المخرج وجب ان تنها هو الصحيح واذا
الخلاف هل يجوز بالحجر فعند ابي حنيفة واوسو رحمهما الله يجوز لانه مخصوص
بالحجر وعند محمد لا بد من الغسل وفي الفتاوى اذا تعدت النجاسة عن موضع الاستنجاء
دعي اكثر من قدر الدرهم يجب ان تنها فان اقل ولكن اذا ضم مع موضع الاستنجاء
اكثر من قدر الدرهم ايضا عندهما وقال محمد يضم فعل هذا اذا لم يستنجي بحجر ولا غيره
وكانت النجاسة لم يتجاوز مخرجها جازت صلوته اذا لم يكن على بدنه نجاسة با
الاجماع وان كان على بدنه نجاسة قدر الدرهم الا غير ان لم يستنجي لا يجوز صلوته

قبله

لا يجوز صلوته لان على بدنه اكثر من قدر الدرهم وان استنجى جازت صلوته سوا
استنجى بالحجر او الما ولو لم يستنجى ولكن مسح ما على بدنه بالحجارة لم يجز ان النجاسة
على البدن لا يجوز ان تنها بالحجر هذا حكم الغايط اذا تجاوز واما البول اذا تجاوز
عن راسه لا حليل اكثر من قدر الدرهم فالظاهر انه يجوز فيه الحجر عند ابي حنيفة
وعند محمد المخرجه الحجر اذا كان اقل من قدر الدرهم **قال** رحمه الله والاستنجي
بعظم ولا بروت ولا بر جميع ولا بطعام ولا بيمينه اعلم انه بكرة الاستنجاء سله
عشر شيئا العظم والروت والرجيع والطعام والفحير والزجاج والورق والخرق
والقصب والشعر والفطن والخزقة وعلف الحيوان مثل الحشيش وغيره فان
استنجى بها اجزاه مع الكراهة لحصول المقصود اما العظم والروت فلقوله
عليه السلام من استنجى بعظم او روت فقد برئت منه ذمة محمد صلى الله عليه
وسلم وان العظم زاد الجن والروت علفه وابهر فان ارتكب النهر واستنجى
بذلك لم يلزمه ان يستجمر بغيره وعند المشافعي لا يعتدله بما فعله والاعمال
ان الروث نجس فكيف يزول النجاسة فقال ان الروث اليابس لا ينفصل
منه شئ وهو يخفف ما على البدن من النجاسة الرطبة واما الرجيع فلا انه نجس
وهو العذرة اليابسة وقيل الحجر الذي قد استنجى به ويروي ان جن تصدق
سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم المتاع فمنعهم بكرة عظم وروثه وبعره
فقالوا نقدر الناس علينا فنهر عليه السلام عن الاستنجاء بذلك وروى انه عليه
السلام قال انا في وفد جن نصيبين وهم نعم الجن فسألوني الزاد فدعوت الله بهم
ان لا يمسروا العظم ولا بروتهم الا وجدوا عليه طعاما قال انهم لا يجدون
عظما الا وجدوا عليه لحمه يوم الحلا والاروثه الا وفيها حيا يوم اكلت واما
الورق فقبل انه ورق الكسابة وقيل ورق السج وارب ذلك كان ناه مكرهه
واما الطعام فانه اسراف واهانه واما الخرق والزجاج والفحير فانه بضر
بالمفعدة واما باليمين فلان النبي صلى الله عليه وسلم نهر عن ذكره فان كان

فان كان بالسر عذر يمتنع الاستنجاء بها جاز ان تستنجي بمحمية من غير
كراهة واما باقي هذه الاشياء فقليل انما نورت الفقر والله اعلم **فصل**
اذا اراد الانسان دخول الخلا وهو بيت النعوط يستحب له ان يدخل بثوب
غير ثوبه الذي يصلي فيه ان كان له ذلك والا فيجتنبه في حفظ ثوبه عن اصابة
النجاسة واما المستحل ويدخل مستورا للرأس ويقول عند دخوله بسم الله اللهم
انني اعوذ بك من الخبث والخبائث واهود بك من الرجس الخبيث الخبيث
الشیطان الرجيم يروي الخبث والخبث يسكون اليها وضمها فيمن سكنها فعن
الشئ ومن ضمها فخرج الخبيث وهو الذكر من الشياطين والخبائث جمع الخبيث
وهو الانثى من الشياطين والخللا بالمد وتفتح الخا موضع الغايط ويكره ان يدخل
الخللا ومعه خاتم عليه اسم الله او شئ من القرآن ثم اذا دخل الخللا يجدا برجله اليسرى
ويغتر ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين رجله ويميل على اليسرى ولا يتكلم
على الخللا فان الله غفقت على ذلك والمفتة هو البخير ولا يذكر الله ولا يجحد اعطس
ولا يشمت عاطسا ولا يرد السلا ولا يحب المودن فان سلم عليه رجل وهو عا لم
انه على الخللا يستحق جوابا فان عطس محمد الله في نفسه بقلبه ولا يحرك لسانه ولا
ينظر الى عورته الحاجة ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يبزق ولا يتخبط ولا يتنحج
ولا يكثر الالفاظ ولا يعبت ببدنه ولا يرفع يده الى السماء ولا يطيل الفغود على
البول والغايط قال لقن طول الفغود على الحاجة ينفع منه الكبد وياخذ منه الباء
سور فاذا فرغ قام ويقول غفر الله الذير اذهب عن الاذير وعافا في اربابا
شئ من الطعام لانه لو خرج كله هلك فقد كان عليه السلام يقول ذلك وسببه ان الانسان
اذا جلس على الخللا يترك ذكر الله فيستغفر لاجل ذلك ويكره البول والغايط في الماسوا كان
جاري او راكبا او يكره على طرف نهر او ينزل او حوض او عين او تحت شجرة او في زرع
او في ظل ينفتح به بالجلوس فيه ويكره بحسب المساجد ومصل العبد في المقابر
وبين الدواب وفي طريق المسلمين ومستقبل القبلة ومستديرها سو كان في الصحرا

في الصحرا وفي البنيان عندنا وقال الشافعي لا يكره في البنيان لنا قوله عليه السلام اذا
ايسر الغايط فعطس قبله الله ولا يستقبلوها ولا يستبرأوا ولا يكره شربها او غرأوا لهر
بفصل بين البنيان وغيره وقبل في استبرأوا وانما حنيفة احديهما الاجوز لظاهر
الخبر والماتية يجوز لما روي عن عمر قال لطلعت علي احار حفصة فرايت النهر عليه السلام
يفتر حاجته قاعد على البنيان مستدير القبلة الا حار السطح فان قيل كيف جاز لابن عمر
ان ينظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذكر الحال قلنا لا يحتمل انه فاجاهه النظرة من غير فصل
او يحتمل انه راى ظهره وفيه الشهادة اذا كان ذيل ساقه على الارض لا باس ان يستبرأه وان كان مر
تفعا كره وهذا تزييف بين الروايتين وقيل انما ينظر النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستدبار
مطلقا في حق اهل المدينة لا نعم اذا استبرأوا واستقبلوا بيت المقدس فيكره فان جلس
مستقبل القبلة ناسيا ثم ذكر بعد ذلك ان امكنه الاخر اني اخرج وان لم يمكنه فلا باس وكذا
يكره للمرأة ان تمسك ولدها للبول والنعوط نحو القبلة لان في ذلك ترك التعظيم واختلوا
في الاستقبال للتعظيم فاخترنا ان نقرأ ان لا يكره وكذا يكره استقبال الشمس والقمر
لانها من ايات الله الباهرة وتبذل لاجل الملايكة الذين معهم ويكره ان يغتر في اسفل
الارض ويبول الى اعلاها وان يبول في مهب الريح وان يبول في حفرة او حية او غل او ثقب
او سرب قال قتادة الحجر مساكن الجوز وقد خرج عليه من الحجر ما يمسحه او يرد عليه بوله
ويكره ان يبول قايما او مضطجعا او متجذا من ثوبه من غير عذر فان كان لعذر فلا باس
لان النهر صلى الله عليه وسلم بان قايما الوجه في عابضيه والماء يضر ما تحت الركبة فاذا اراد
ان يبول وكانت الارض صلبة دفقا حجر او حفرة حرة لا يترك شئ من عليه البول ويحذر
من ان يصب يده او ثيابه شئ من البول والغايط فقد قال عليه السلام استنزهوا الابواب
فان عامة عذاب القبر منه ويكره ان يبول في موضع وينتوضا فيه او يغتسل فيه لقوله
عليه السلام لا يبولن احدكم في مسجده فان عامة الوسواس منه والله اعلم بالصواب
كتاب الصلاة الصلوة في الحقة هو الدعاء قال الله تعالى وصل على محمد وآله بالصلاة
لهي ومنه الصلوة على الميت اي الدعاء له قوله تعالى ان صلواتك سكن لغيري دعاك

دعا واستغفار كطائفة لهم في ان الله تعالى قبل ثوبهم قال الاعشى وصهبا طاز يهود
وابرزها وعلبها ختم وباكرها النفس في دبرها وصلي على دنها وارنسم صلي اي كبر ودعا
وارنسم اي اعلم بعلامه تعرف بها نقصده من اراد السراب والرسم في اللغة العلامة
ومنه رسوم الدار اي علاماتها ويروي ايضا ارتنم بالسين المعجمة وهو لغة فيه
وباكرها عدا اليها بكرة والقتر يفتح الفاق ريس النصارى في علمهم ودينهم قال
بن الاعرابي يقال للرجل اذا راسه اصابه هذا راس الدير والدير هو الصومعة موضع
منعبد هير والذن انا الخ وقال ليبد بقول بني وقد قريت مرثلا يارب جنب الي
الاوهاب والوجع عليك مثل الدير صليت فاعتصم يوما فان بحنب المر مضطجعا وبروي
فاعتصم يوما اي عليك مثل الدير دعوت ومعناه انها دعوت له عند حضور وفاته بالغايه
والاوهاب الامر اخر ومعنى قوله قربت مرثلا الارحال الي القبر واعلم انه يحتاج الي
تفسير الصلوة لغة وشتر عا سبب وجوبها وركنها وشروطها وحكمها لان الشئ يعرف
الاباسمه والجبب الاسببه ولا يوجد الا بركنه ولا يصح الا بشرطه ولا يفعل الا بحكمه اما
تفسيرها لغة فقد ذكرناه واما شتر عا فعبارة عن افعال واذكار متغايرة تتلوا بعضها
بعضا وهي القيام والقراءة والركوع والسجود واما سبب وجوبها فاقاؤها بالوجوب في
الذمة شرعا علق بهذا الاوقات بالامر والامر طلب ما وجب في الذمة بسبب الوقت
قال الله تعالى افتم الصلوة لدلوك الشمس لان اللام في هذا الموضع انما يذكر للتعليل كما
قوله عليه السلام صوم الرويئة وتقال تظم الصلوة اي اجليها واما شتر بطها فتنة
طهارة الحدث وطهارة النجس وسنن العورة والاستقبال والوقت والنية واما ار
كانها فاربعة القيام والقراءة والركوع والسجود واما الفعدة الاخيرة ففرض وليست
بركن واما النخبة فتشترط عندهما فرض عند محمد علي ما ياتي من بيانها في موضعها ان
شأن الله واما حكمها فسقوط الواجب عن ذمته بالاداية الدنيا ونيل الثواب في الآخرة
واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله صلوا خمسكم الي ان قال تدخلوا الجنة ربكم ويقال
ان اوقات الصلوة اسباب من حيث ان الصلوة لا يجوز قبلها وشروط من حيث ان الادا

ان الادا لا يصح بعدها وانما تكون قضا وطرد للمودري من حيث انه يجوز فيها اذا
التفد وغيره بخلاف وقت الصوم في شهر رمضان فانه هناك معيار حتى لا يجوز فيه
التفد والصلوة من الله الرحمة ومن الملايكة الطاعة والاستغفار ومن المؤمنين
فعل الحسنات والعبادة نوعان موقته وغير موقته فالهوقته انواع منها ما يكون
الوقت ظرا للمودري وسببا للوجوب وشتر طلالا كوقت الصلوة وهو سبب نفس الوجوب
الاسبب وجوب الادا اذ سببه الخطاب ومنها ما يكون الوقت معيارا لا يتسع لغيره
كوقت الصور شتر السبب جز من الوقت وهو السويعة اللطيفة فتبيل الادا فلهذا
بذا بذكر الاوقات لان الاسباب يتقدم على المسبب وكان من جهة ان يبدأ بالصلوة
لانها تاتية الايمان وتاليته فالله تعالى فان تابوا وقاموا الصلوة اي فان تابوا
من الشرك الا ان الطهارة شتر طها فتقدم لان الشتر مقدم على المسترط **قال** رحمه الله
اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الباي في قدم الفجر انه وقت ليرختلف في اوله ولا يخرجه وسمى
الفجر في الانه فجر الظلام **قوله** وهو البياض المعترض من الافق فينبى بالمعترض احراز
عن المستطيل وهو الفجر الاول يبدو اظوا ثم يعقبه الظلام ويسمى الفجر الكادب والافق
واحد الافاق وهو اطار السماء ويسمى الفجر الباي في الجمع اي ما لانه مجمع بياض وحمرة يقال
للذئب عليه بياض وحمرة اصبح وقال عليه السلام الفجر في ان فجر يحل فيه الطحار ويجرم
فيه الصلوة ويجرم فيه الطحار ويحل فيه الصلوة وقال عليه السلام ليس الفجر الا بياض
المستطيل ولكنه الاحمر المعترض **قوله** واخر وقتها ما لم يطلع الشمس اي الوقت الذي
قبل طلوع الشمس **قوله** واول وقت الظهر اذا زالت الشمس اي زالت من الارتفاع
الى الاخطاط وسمى ظم لانه اول وقت الظم في الاسلام وقيل لانه عقيب وقت الظهيرة
ولا خلا في اول وقت الظهر والاصل فيه قوله تعالى افتم الصلوة لدلوك الشمس
قال من عباس رضي الله عنه دلوكها زوالها قال بن مسعود رضي الله عنه غروبها وروى
عن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دلوك الشمس زوالها ومعرفة الزوال
ان يغرب خشيبة في ارض مستوية ويحيط على راس الظل خطا فاعاد الظل ينقص فم

ينفطر فمحرز له وان استوي الظل فهو وقت قيام الظهيرة وان اخذ في الطول
وتجاوز الخط فقد زالت ودخل الوقت فخط على راس الظل خطا فيكون من ذلك الخط
الى اصل العمود في الزوال فاذا صار ظل العمود مثليه من راس الخط لامن العمود خرج
وقت الظهر ودخل وقت العصر وعن محمد ان حد الزوال ان يقوم الرجل مستقبل القبلة
فاذا زالت الشمس عن يساره فهو الزوال وهذا في بلاد همدان وبلاد ما عن يمينه
قوله واخر وقتها عند اوج حيفه اذا صار ظل كل شئ مثليه سور في الزوال يعني
سور الظل الاصل الذي ذكرناه والقي في اللغة اسم للظل بعد الزوال سمي فيا
لانه فامر جهة المغرب الى جهة المشرق ومنه قوله تعالى حنثي الى امر الله ان
ترجع ولا يقال لما قبل الزوال في داغما يقال له ظل فحسب قال الشاعر فلا الظل من بعد
الضحى مستطيه ولا الف من برد العشي يد وقيل يسمى ما بعد الزوال ظلا ايضا والاسم
ما قبل الزوال فيا اصلا **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا صار ظل كل شئ مثله
وهو رواية ابي حنيفة رحمه الله وبه قال زفر والشافعي رحمهما الله قال الطحاوي وبه
ناخذ وروى اسد الحسن عن ابي حنيفة اذا صار ظل كل شئ مثله خرج وقت الظهر
ولم يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شئ مثليه وبينهما وقت مهمل ليس بوقت
للمفروض كما بين طلوع الشمس وزوالها هو اختيار ابي الحسن الكرخ وذكر شيخ الاسلام
ان الا حياط ان لا تؤخر الظهر الى المثل وان لا يصلي العصر حتى يبلغ المثلين ليكون
موديا للصلوتين في وقتها بالاجماع **قوله** اول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر
على القولين ابر على اختلاف القولين عند ابي حنيفة بعد المثلين وعندهما بعد المثل
وذكر في الاصل عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اذا زاد على المثل دخل وقت العصر
فاستمر الزيادة على المثل وعن ابي يوسف ان الزيادة لا يشترط بل اذا بلغ المثل دخل
وقت العصر وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله اذا صار ظل كل شئ مثليه دخل وقت
العصر من غير شرط زيادة ومن جهة ابي حنيفة ان الوقت شرع للاداء الا انه شرع
وايداع على فعل الاداء توسعة واذا كان كذلك فحاجة الظهر الى الاداء اكثر من حاجة

من حاجة العصر لان قبلها اربعاً موكدة فيكون وقت الظهر اوسع وبعدها ركعتان
موكدتان وليس قبل العصر ولا بعده سنة موكدة فيكون وقت الظهر اوسع وما هو الا ان
ان يكون على قول ابي حنيفة الا بربان وقت العشاء كما كان الاداء فيه اكثر من المغرب كان
الطول وقتاً سنة كذا في النهاية **قوله** واخر وقتها ما لم تغرب الشمس وقال الثوري ما لم
يتغير لنا قوله عليه السلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان يغيب الشمس فقد اركها
مسألة اذا اسلم الكافر او بلغ الصبية وقت العصر وقد بلغ من الوقت ما يمكنه ان يفتخ
فيه الصلوة لزمه الفرض عندنا وقال الشافعي لا يلزمه حتى يدرك ما يمكنه ان يصلي فيه
ركعة فصاعد او الخاضع اذا ظهرت في هذه الحالة ان كان لعشرة ايام كان الحكم كذلك وان
كان لدونها فلا بد لها من ادائه وقت يفرض فيه على الاعتساف والخبرية **قوله** اول
وقت المغرب اذا غربت الشمس وهذا اخلاف فيه **قوله** واخر وقتها ما لم يغيب الشفق
واختلف اصحابنا في الشفق فقال ابو حنيفة هو البياض الذي في الافق بعد الحمرة لان
الشفق عبارة عن الرقة ومنه الشفقة وهي رقة القلب والبياض رقة من الحمرة وهو مذهب
ابي بكر الصديق رضي الله عنه واختار المبرد من اهل اللغة ولانه احوط من الحمرة
الا الاصل في الصلوة ان لا يثبت منها ركن ولا شرط الا بيقين **قوله** وقال ابو يوسف
سعد ومحمد رحمهما الله هو الحمرة وهو مذهب علي كرم الله وجهه وهو رواية عن ابي حنيفة
وهو اختيار الاصحاب والخطيب من اهل اللغة ولان الغوارب ملية الشمس والشفقان
وكذا الطوالح ملية ايضا الفجر ان الشمس تشر المتعلق بالطوالح من دخول الوقت
وخرج الوقت هو اوسط الطوالح فكذا الغوارب يجب ان يتعلو دخول الوقت
وخرجه باوسطها وهي الحمرة ومجاوب ابي حنيفة ان البياض في الفجر اذا كان معزضا
سنة حكم الحمرة وكذا بياض الشفق فتقولهما اوسع للناس وقول ابي حنيفة احوط
قوله اول وقت العشاء اذا غاب الشفق على القولين ابر على اختلاف القولين عند
اذا غاب البياض وعندهما اذا غابت الحمرة **قوله** واخر وقتها ما لم تطلع الفجر الثانية
وتذكر الله تعالى اوقات الصلوة كلها في القرآن بحمله فقال تعالى افمر الصلوة طرفا

طريقاً النهار يعني الفجر والعصر وزلفا من الليل يعني المغرب والعشاء وقال تعالى
افتر الصلوة لذلك الشمس ابرز والها وهو الظهور وقال في موضع اخر فسبحان
الله حين تمسون وحين تصبحون ابر فصلوا الله حين تمسون يعني المغرب والعشاء
وحين تصبحون يعني الفجر وعشيا يعني العصر وحين تظهرون يعني الظهر وقال
لعل وسمي محمد ركب قبل طلوع الشمس يعني الفجر وقبل الغروب يعني العصر ومن
الليل فسمي به يعني المغرب والعشاء وسميت الصلوة تسبيحا لما فيها من التسيب
سبحان ربنا الاعلى وسبحا ربه العظيم وسبحا انكر الله ومحمد ك وقوله تعالى وادبار
الشمس يعني ركعتي الفجر وقوله وادبار السجود يعني ركعتي المغرب وقيل الوتر
قوله والي وقت الوتر بعد العشاء هذا عندنا هما وقال ابو حنيفة وقته وقت
العشاء يعني اذا غاب الشفق الا ان فعلها مرتب على فعل العشاء فلا تقدم عليها عند
المذكر والاختلاف في وقتها فروع على الاختلاف في صفتها فعنده الوتر واجبا اذا
كان واجبا صار مع العشاء كصلوة الوقت والغايبة وعندها سنة مؤكدة واذا كان
سنة شرع بعد العشاء ركعتي العشاء وفايدة الخلاف اذا صلى العشاء بغير وضوء ناسيا
وصلى الوتر بوضوء ثم تذكر وصلى العشاء في ثوب والوتر في ثوب اخر فليبين ان الذي
صلى فيه العشاء نجس فانه يعيد العشاء دون الوتر عنده الا ان من اصله انهما صلاتان
واجبتان جميعهما وقت واحد كما المغرب والعشاء بالمزدلفة وكالغايبة مع الوقتية
اذا صلى الغايبة على غير وضوء ناسيا ثم الوقتية بوضوء فانه يعيد الغايبة ولا يعيد
الوقتية كذلك الوتر مع العشاء وقال ابو نويرة ومحمد رحمهم الله يعيد العشاء والوتر الا ان
من اصلهما ان الوتر سنة لانها بعد العشاء على طريق التبع فلا يثبت حكمها
قبل العشاء فاذا اعاد العشاء اعادها هو تبع لها كالركعتين بعد العشاء في الغايبة
لوا وتر قبل العشاء من غير اعادها بلا خلاف وان اوتر ناسيا للعشاء او صلى العشاء
على غير وضوء ثم ناهى وضوءا او ترغى ثم تذكر فعنده لا يعيد الوتر وعندها يعيدها
في الحالين لانها سنة في سنن العشاء ركعتيها فكما لا يجزئ ركعتي العشاء قبلها

العشاء قبلها سواء كان ناسيا او اذا كرا فكذا الوتر وعندنا يعيد حالة التذكر
ولا يعيد حالة النسيان لان الترتيب يسقط بالنسيان ولو صلى العشاء ركعتيها
ثم نسي ان له فسادا في العشاء وعدها اعادها واعاد الركعتين اجماعا لانها بائنا
عليها **قال** رحمه الله عليه وبسبب الاسفار بالبحر الذي تقدم من ذكر الاوقات
هو اوقات الجواز والآن شرع في اوقات الاستحباب وانما استحب الاسفار لغزله عليه
السلام اسفروا بالبحر فانه اعظم الاجور وقال اسفروا بالبحر يغفر لكم ذنوبكم والشافعي التعليل
افضل قال ابراهيم النخعي ما اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كما
اجمعوا على التبرير بالبحر وحده الاسفار ان يدخل متغسلا وبطول القراءة ويجتمع بالاسفار
وقال الحلواني والنسفي رحمهما الله يبدأ بالاسفار ويختم به وهو الظاهر وقيل جدا الاسفار
ان يصلي في النصف الثانية وقيل هو ان يصلي في وقت لو صلى بقراءة مستوتة مرتلة فاذا
فرغ لو ظهر سهوله في طهارته امكنه الرضوء والاعادة قبل طلوع الشمس وهذا كله في
السفر والحضر في الارض منه كلها الا يوم الخميس بمزدلفة للحاج ولا يؤخرها عن اذيق
له المشك في طلوع الشمس لان ذلك يفسد الصلوة **قوله** والابراد بالظهر في الصيف
وحده انه يصليها قبل المثل وانما يستحب الابراد بثلاثة شرائط احدها ان يصلي الصلوة
بجماعة في مسجد جماعة والثانية ان يكون في البلاد الحارة والثالثة ان يكون ذكر في شدة
الحرق والشافعي ان صلى في بيته تدمها وان كان في المسجد في جماعة اخرها تفسير
والدليل على استحباب الابراد قوله عليه السلام اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة فان
شدت الحر من فيج جهنم وقال عليه السلام لمعاذ حين وجعت الى اليمن اذا كان العيش فصل
الظهر اذا افالق وغرقت الرياح فان الناس يقبلون فامسهم حين يذكرونها **قوله** وقد
يتمها في الشتاء لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
الظهر في الشتاء وما توري ما ذهب من النهار اكثر ام ما بقي وروي جابر بن سمرة قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر في الشتاء حين تزيغ الشمس في قاصريه
تكمول في مرفة الصيف والشتاء قال بعضهم الشتاء لا يكون فيه على الا شجار ورق

من الغائبين ابر من المصلين وقوله تعالى امن هو قانت انا الليل ساجدا وقائما
وسماها ركوعا في قوله تعالى واركعوا مع الراكعين وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ار
كعوا واسجدوا اي صلوا وسماها قناتا بقوله تعالى ان قران الفجر كان مشهودا اي صلوة
الفجر وسماها تسبيحا بقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي وصلوا
وسماها ذكر الله في قوله تعالى اذكروا الله ذكرا كثيرا قال الكلبي يعني بالذكر الكثير الصلوات
الحسنة وكذا قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها
بالخروج والاصالة اي يصل الله فيها ومنها ان جميع الاعضاء تستعمل فيها اما لا يستعمل في غيرها
ومنها انما شريعت لها التاذين والصقوف والامام والجماعات والمساجد ومنها ان الله تعالى
ذكرها في مائة موضع وموضعين في القران العظيم واما الذي يتذكر به في كل شئ منها
فانه يتذكر بالاذان قوله تعالى يوم ينادي المتنادين وبالكبير قوله تعالى لمن الملك اليوم
لله الواحد القهار وعند رفع اليدين فاما من اوتي كتابه بيمينه واما من اوتي كتابه
بشماله وعند القيام يوم تقوم الناس لرب العالمين وعند القراءة اقرأ كتابك وعند الركوع
ولونزير اذا المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم وعند السجود يوم يكشف عن ساق ويد
عون الى السجود فلا يستطيعون وعند الفجود ونزير كلامه جاثية وعند السلام عن
اليمين والشمات هو لا اله الا الله وهو لا اله الا الله في النار ولا اله الا الله في الجنة
للمنفقين في الجنة وفي رواية السعير سال الله العاقبة في الدارين والله اعلم
باب الاذان قد مر ذكر الاوقات على الاذان لان الاوقات اسباب والسبب
مقدم على الاعلام اذا الاعلام اخبار عن وجود المعلم فلا بد للاخبار من سابقه وجود
المخبر به ولان اثر الاوقات في حق الخواص وهم العلماء والاذان اعلام في حق العوام
والخاص مقدم على العام والزيادة مرتبة العلماء امام بدر الدين الكردي
حقيق المسلم ان يفتي بالوقت فان لم يفتي بالوقت فليفتي بالاذان والكلام في الاذان
في تفسيره لغة وشرعا وسببه وصفه وكيفيته وسننه والمحل الذي شرع فيه وفيما
يجب على السامعين عند الاذان اما تفسيره لغة فالاعلام قال الله تعالى واذا ناصب

71
واذان من الله ورسوله اي اعلام واما شرعا فهو اعلام مخصوص في اوقات مخصوصة واما
سببه فنوعان سبب في الابدان وهو سبب الثبوت وسبب في البقا سبب الثبوت حديث
عبد الله بن زيد بن عبد الله بن عبد ربه الخرجي الانصاري وهو من بني لحي بن خزيمة
شهد بدرا وحديثه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع اصحابه وشاورهم فيما يبد
عوايه الناس الى الصلوة فقال بعضهم نعم فقالوا من هو للانصار يوقا
بعضهم الشهور وهو البرق فقال هو لليهود وقال بعضهم نضرب الدق فقال هو للروم
وقال بعضهم يوقد النار فقال ذلك للمجوس وقال بعضهم نصب راية فاذا راها الناس
اعلم بعضهم بعضا فلم يجبه ذلك فلم تنفق اراة فخرج على شئ مقام رسول الله صلى الله
عليه وسلم مهتما قال عبد الله بن زيد فبنت مهتما باهتاما رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبينما اناب بين النائم واليقظان اذا ثابته آت وعليه ثوبان اخضران فقال على جزم
المخاطب وفي يده ناقوس فقلت له اي تبغني هذا فقال ما تصنع به قلت نظريه عند
صلواتنا قال افلا اذكر على ما هو خير منه قلت بلي فاستقبل القبلة قائما وقال الله اكبر
الله اكبر حتى ختم الاذان ثم مكث هنيهة ثم قار فقال مثل مقالته الاولى وزاد في
اخره قد قامت الصلوة مرتين قال عبد الله بن زيد فضيت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاخبرته بذلك فقال روي احو او روي اصدق القها على بلال فانه اندر منك
صوتا فالقيتها عليه فقار على السطح كان اعلى سطوح المدينة وجعل يودن فسمعه
عمر رضي الله عنه وهو يهوي بجنبه فاقبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ازاره يهوي
معالي رسول الله والذين بهتكم بالحق لقد رايت مثل ما راى الا انه سبقني فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهذا اثبت قلله الحمد على ذكره وروى ان سبعة من الصحابة راوه
تلك الرواية ليلة واحدة وكان ابو جعفر يقول كيف يحدون الى ما هو من معالي الذين
فيقولون ثبت بالرواية فالاذان اجل من يثبت بالرواية وانما ثبت ذلك بما روي عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليلة اسرى في جمعة في النبيون واذن جبريل
عليه السلام واقام وصليت بهم فصلى خلف الملائكة وارواح الانبياء عليهم

عليهم السلام واحاسبه في البقاء فيك قد خول الوقت واما صفته فقل انه واجب
لما روي عن محمد انه قال لو اجتمع اهل بلدة من بلاد الاسلام على ترك الاذان والاقامة
وجب على الامام قتالهم واغايقا تل على ترك الواجب وعامة المشايخ قالوا هما ستان
موكدتان وقال عطاء من نسي الاقامة اعاد الصلوة وقال الاوزاعي يعيد مادام الوقت
لنا انه ذكر المحبة في النافلة فلا يجب في الغريضة بخلاف القراءة والذي روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم والمالك بن الحويرث ومنعه له اذا سافر غما فاذنا واقبما المراد
به الاستحباب وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله في قوم صلوا في مسجد جماعة
الظهر والعصر بغير اذان ولا اقامة فقد اخطوا السنة وخالفوا واثنوا وان اذنوا
ولم يقيموا فقد اساءوا ولا يقاتلهم الامام على ترك الاذان عند ابي يوسف وهو الاصح
خلافا لجمهور لان السنن لا يجب القتال بتركها لان من صفة السنة ان يستحق قاعلمها
الثواب ولا يستحق نازكها العقاب واما محمد فقال ان شئ محذور بترك السنن اذا
ذكر الى ترك الواجبات واما كيفية فهو ان يقول الله اكبر الله اكبر والآخره واما سننه
فتوعان سنن في تفسير الاذان وسنن في صفات المؤذن اما الترتيب في تفسير الاذان فاما
لنرسل فيه والحد في الاقامة والجموع بها الا ان الاقامة اخفض والفصل بين كل من
الاذان بسكنة وتطويلها من غير تطريب والاستقبال بها القبلة الا في الجعلين
واما السنن في صفات المؤذن فينبغي ان يكون رجلا عاقلا ثقة تقيا عالما بالسنة
واوقات الصلوة واما الاذان الصبر ان كان يعقل فصحيح من غير كراهة في ظاهر
الرواية الا ان اذان البالغ افضل وان كان لا يعقل لا يجوز وبعاد وكذا المجنون
والسكران والمرأة وبحول وجهه في الجعلتين ومنهم من قال اذا كان يصلي وحده
لا يحول لعدم الحاجة الى الاعلام وهو قول الحلواني والصحيح انه يحول لانه من سنة
الاذان فلا يجزئ بشرطها حتى قالوا في الذين يؤذن للموحد ينبغي ان يحول واما بيان
ما يجب على السامعين عنده فانه يجب عليهم الاجابة فيقولون مثل ما يقول المؤذن الا
في الجعلتين فانهم يحولون لان اعادة ذلك يشبه الاستهزاء واذا قال الصلوة

او المغرب

رفع بخزانة الدرر في الارزهر

الصلوة خير من النور يقولون صدقت وبررت وقيل يقولون ما شاء الله لا قوة الا بالله
وينبغي للسامع ان لا يتكلم في الاذان والاقامة ولا يشتغل بشئ من الاعمال سوى الاجابة
وان كان في المسجد اكثر من مؤذن اذنوا واحدا بعد واحد فالحرمة للاول وعن الحلواني
لو اجاب باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيبا وان كان في المسجد ولم يجب لم يكن
اثما واذا سمع الاذان قال لا افضل ان يمسك ويسمع النداء وقيل اذا سمع وهو في المسجد
يمض على قرائته لانه قد اجابه بالحضور **قال** رحمه الله الاذان سنة للمصلوات
الخمس والجمعة الاصل في الاذان الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى
اذ انادي للصلاة واذا ناديت الى الصلوة واما السنة فحديث عبد الله بن زيد الذي
ذكرناه حتى قال عليه السلام فتر يا بلال فانظر ماذا امرك به عبد الله بن زيد ففعله
انما امره بالشيء صلى الله عليه وسلم عبد الله بن زيد ان يؤذن لانه كان يومئذ مريضا
واما الاجماع فقد اجتمعت الامة على انه مشروع للمصلوات وروي ابن عمر رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اذن اثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة وكنت به
بكل اذان ستون حسنة وبكل اقامة مئتون حسنة وقال عليه السلام المؤذنون
اطول الناس اعناقا يوم القيمة ولهذا الخبر خمس تاويلات احدها اطول الناس رجلا
لانه يقال طال عنق الى وعدك اي رجاء وقيل معناه اكثر الناس انباعا يوم القيمة
لانهم يتبعهم كل من يصلي باذانهم فقال جليله عنق من الناس ايرجماعة وقيل اذا عا
قهر تطول حتى لا يلجم العرق يوم القيمة لانه روي العرق يلجم الناس يوم القيمة
وقيل معناه اعناقهم بكسر الهمزة ايرشد الناس سراعا في السير وهذا الاذان افضل
ام الامامة قال بعضهم هو افضل من الامامة لقوله عليه السلام الامة ضمنا
والمؤذنون امناء فاشهد الله الامة وغفر للمؤذنين والامين احسن حالا من الضمن
والله دعا الامة بالرشد والمؤذنين بالمغفرة والعفوان افضل من الرشاد ومعنى
قوله امناء اي على الاوقات فلا يؤذنون قبل دخول الوقت وقيل لانهم مشرفون
على مواضع عالية فيكونون امناء على العورات وقال بعضهم الامام افضل لان النبي

ان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا ائمة ولم يكونوا مؤذنين وهم
لا يختارون من الامور الا افضلها وادب بعضهم **قوله** سنة السنة نوعان
سنة الهدى وتركها يوجب الاساءة وسنة الزاد ايد وتركها لا يوجب الاساءة كسنة
النبي صلى الله عليه وسلم في تقويمه وقيامه وباسه واكله وشربه واكتفاله ولهائه
وغير ذلك والاذان من سنن الهدى وهو سنة مؤكدة **قوله** والجمعة فان قيل هي
داخله في الخمس فلم افرد بها بالذكر قيل لا يهايد عن الظاهر عندنا فلا يكون اصلا
وما كان بدلا لا يشترط فيه الاذان كالفضا فربما يظن ظان انه لا يؤذن لها
فلذلك افرد بها بالذكر لا زالة هذا الظن وقيل خصها بالذكر لان لها اذنين
ولبتيميز عن صلوة العيود وصلوة الجنازة لانها يشبه العيود من حيث اشتراط
الامام والمصرف ذكرها ليلال يظن ظان انها كالعيود **قوله** دون ما سواها كالوتر
والنزاوح والجنائز والعيود والكسوف والاستسقاء والسماء والافضل
للمنفرد ان يؤذن ويقم لان الاذان مشروع لتخصيص الثواب بكلماته **قوله**
وصية الاذان الله اكبر الله اكبر الى اخره معناه الله اكبر من كل ما اشتغلتم به
وطاعته اوجب فاشتغلوا بطاعته واتركوا اعمال الدنيا وكان السلف اذا سمعوا
الاذان تركوا كل شئ كانوا فيه **قوله** اشهد ان لا اله الا الله اعلموا اني غير مخالف
لكم فيما دعوتكم اليه ومنه قوله تعالى حاكيا عن شعيب عليه السلام وما يريد ان
اخالفكم الى ما انها كبر عند بعض ومن اشهد اعلم وانيقن واسمن ان لا اله الا الله
ومنه قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو اي سن واعلم وقض ومن ذلك شهد
الشاهد عند الحاكم اي بين الحاكم واعلم الخبر واختلف اهل اللغة واهل النحو
في معنى الله اكبر فقال اهل اللغة اكبر بمعنى كبير ومنه قوله تعالى وهو اهو عليه
اي هيمن اذ ليس شئ اهو على الله من شئ قال الفرزدق ان الذي سمك السما بالنايينا
دعاه اعز واطول اي عز برة طويلة وقال اخر عن رجال ان اموت وان امت
فتلك سبيل است فيها با وحدا اي بر احد وقال الخويزي معناه اكبر من كل شئ

من كل شئ قال الشاعر اذا ما سئور البيت اربعين لم يكن سراج لنا الا وجعل انور
اي انور من غيره وقال اخر فما بلغت كذا من متناول من الحمد الا حيث ما نلت اطول
اي اطول من غيرك وقالوا في قوله تعالى وهو اهو عليه اي عند كبر ايها المخاطبون
ان الاعادة عند كبر اسم سهل من الابتداء لان الابتداء يكون نطفة ثم علقته ثم
مضغه ثم وعى والاعادة في بقوله كن فيكون ثم الاذان سمع موقفا لا عاب له وحكي ان
ابا العباس كان يقول الله اكبر الله اكبر بفتح الراء الاولى وكان الاصل اسكانها ففعلت
فتحة الالف من اسم الله الى الراء التي قبلها كما في قوله تعالى الحمد لله الا هو وكان
الاصل اسكان الميم كساير الحروف المتقطعة **قوله** اشهد ان محمدا رسول الله محمد
اسم عربي مستغرق في جميع الحما مد والرسولة باللغة هو الذي يتابع اخبار الذئب
بعثته ما خوذ من قول العرب جات الابل رسلا اي متتابعة ومن العرب من يسميه
وبجمعه ومنهم من يوحد في المدة والجمع وقد جازى القرآن كقوله انما رسول ربكم
وانا رسول رب العالمين وقال يونس وحده هناك في معنى الرسالة كانه قال
انا رساله رب العالمين وقال الشاعر فابدا يا بكر رسول لا شريفه فها لك ريا من
الخصم وما لنا اراد رساله واعلم ان ذكر الله تعالى بسمه ذكر نبيه عليه السلام
بالله تعالى للمني صلى الله عليه وسلم ورفعنا لك ذكرك اي لا اذكرا الا ونذكر مع
فهو يذكرك في الشهادتين وفي الاذان والاقامة والخطبة والفتنة ولوان رجلا
عبد الله وسد في كل شئ ولم يشهد ان محمدا رسول الله لم يفتخ بشئ وكان كافرا
وقال حسان بن ثابت مدح النبي صلى الله عليه وسلم اخر عليه للنبوة خاتم من الله
مشهود بلوح ويشهد وضم الاله اسم النبي مع اسمه اذ قال في الحسن المؤذن اشهد
وسؤله من اسمه ليحمله فدو العرش محمود وهذا محمدا قوله ولا ترجع فيه هذا عندنا
وقال الشافعي مرجع وهو ان مرجع المؤذن بعد قوله في المرة الثانية اشهد ان محمدا
رسول الله سرا الى قوله في المرة الاولى اشهد ان لا اله الا الله را فعا صوته قال لان
النبي صلى الله عليه وسلم اخرا با محذوره بذكر ولنا حديث عبد الله بن زيد وهو

وهو الاصل وليس فيه ذكر الترجع **قوله** حي الصلوة اي هلموا اليها **قوله** حي
علي الفلاح اي هلموا الي صافيه فلاحكم ونجاتكم والفلاح هو النجاة والبقا قال الله تعالى
اوليهم المفلحون اي الناجون **قوله** ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير
من النور مرتين وذلك لما روي ان بلالا لما اذن للفجر جاء الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم نودته بالصلوة فقيل له انه نائم فقال بلال الصلوة خير من النور فسمعه
النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما احسن هذا اجعله في اذانك للفجر فان قيل المجاورة
والمفاصلة يكون بين متساويين في الخلقة ولا حدهما مزية ولا شأوي بين
الصلوة والنور في اصل التجربة قيل النور قد يكون فيه خيرا اذا كان وسيلة الى تحصيل
طاعة او ترك معصية ولان النور راحة في الدنيا والصلوة راحة في الآخرة فيكون
الراحة في الآخرة افضل من راحة الدنيا وهذا مذكور في القرآن قال الله تعالى
وجعلنا نومكم سباتا اي راحة لا بد انكم فان قيل قوله الصلوة خير من النور لا يجب
اختصاص الفجر به لان النور موجود في العشا ايضا لان السنة فيه تاخير صلوة العشا
الى ثلث الليل ومن الناس من ينام فيها فلم لا يقال في اذانها الصلوة خير من النور
كما في اذان الفجر قيل المعنى الذي في الفجر معدوم في العشا لان الناس لا ينامون قبل
اداء العشا الغالب وانما ينامون بعده بخلاف الفجر ولان النور قبل العشا مذكور
لان النبي صلى الله عليه وسلم نشر عنه بخلاف الفجر **قوله** والاقامة مثل الاذان
وقال مالك والساقى فرادى **قوله** الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة
مرتين وقال مالك مرة واحدة ويستحب متابعة المؤذن فيما يقول الا في الجملتين
فانه يقول لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول من معصية الله ولا قوة على طاعة الله
الا بالله والصلوة من الطاعات وفي قوله الصلوة خير من النور ما شأنا الله لا قوة الا
بالله وقيل يقول صدقت وبررت فان كان يقرأ القرآن يتابع وفي قراءة الفقه لا يتابع
لان في الاول لا يفوت وقال بعضهم الاجابة بالقدر لا باللسان حتى لو اجاب بال
اللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد حيث يسمع المؤذن فليس

فليس عليه اجابة بلسانه وفي الغوايد لو سمع الاذان وهو في المسجد يقرأ بعض على
قرايته وكذلك في بيته اذا لم يكن في مسجد حبه وينبغي لسماع الاذان ان لا يتكلم
في حال الاذان والاقامة ولا يشتغل بشئ من الاعمال سوى الاجابة وحكي بعض
العلماء ان رايث ابا منصور الامام في المنام يقول لي ان الله غفر لامرأة لم تنطق
قلت ثم قال باستماع الاذان واجابة المؤذن **قوله** وترسل في الاذان الترسل
ان يفصل بين كلمات الاذان من غير لغز ولا نظير من قولهم على رسولك امير علي
رفقك وترسل في القراءة اي تسهل فيها وقيل الترسل ان يفصل بين الكلمتين
قوله ويحد في الاقامة الحد والوصل والسرعة والجمع بين كل كلمتين وفي
الغوايد الترسل الحالة كلمات الاذان والحد قصرها والجارها فان ترسل فيها
او حذر فيها او حذر في الاذان وترسل في الاقامة اجزاء ويكره الشغل في الاذان
والنظر والتطويل بل يحدن التكبير ولا يطول لانه اذا طوله دخل في حد الا
استقام وروي ان رجلا قال لابن عمر والله اية لا حكر في الله فقال له واية والله
لا يفضرك الله قال ولير قال لا شكر تنفع باذا شكر وروي ان مؤذنا اذن فطرب
في اذنه فقال له عمر بن عبد العزيز مؤذنا اذا ناسحا والافاعتزلنا **قوله** ويستقبل
بهما القبلة اي بالاذان والاقامة حديث عبد الله بن زيد لو ترك الاستقبال جاز
ويكره لان المقصود منه الاعلام وذكر يوجد وان استدير القبلة الا انه يكره لان
الاستقبال من سنة الاذان **قوله** فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح حول وجهه يمينا
وشمالا يعني الصلوة في اليمين والفلاح في اليسار ويكون فيه صيغة التثنية والفتحة
وهل حول قدسية قال في الكرخي الحول قدسية الا اذا كان على منارة فاراد ان يخرج
راسه من نواحيها لم يفره ان حول قدسية فيها الا انه لا يستدير القبلة والمخض با
لتحويل اعلام الناس وهم في الاربع الجهات فكان ينبغي ان يحول قدماء ووراء لكن ترك
التحويل الى ورايه لما فيه من استدبار القبلة ومن قد حصل الاعلام بالتكبير
والشهادتين وهل تحول في الاقامة قيل لا لانها اعلام للمحاضرين بخلاف الاذان فانه

فانه اعلام للعايدين وقيل يجوز اذا كان الموضع منفسحا ويلبغ للمؤذن ان يتكلم في
الاذان والاقامة ولا يرد السلام لان ذلك محل للاعلام ويجعل المؤذن اصبغ في اذنيه
من الاذان والاقامة لان بلا الفعل ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ينظر اليه وان
تركه لم يضره ويؤذن قايما فان اذن فاعدا اجزا مع الكراهة يعني اذا كان الحاجة
اما اذا اذن لنفسه فاعدا فلا بأس لانه ليس المقصود به الاعلام وانما المقصود به سنة الصلاة
وعن الحسن ان ذلك ليس من السنة ايضا ولو اذن المسافر اذنا فلا بأس من غير كراهة ويترك
للاقامة ويخفى ان يؤذن المؤذن في مكان يكون اسمع للجيران ويرفع صوته ولا يجهد نفسه
لقوله عليه السلام تسجد للمؤذن كل ما يسمع صوته ولا يجهد نفسه فيضرب ذلك فقد روي
ان عمر سمع مؤذنا يجهد نفسه فقال اما خشيت ان يقطع موطأه وهو عرق بين السرة
والعانة وقيل هو جلد رقيق تحت السرة ويكره للمؤذن ان يتخفف في الاذان من غير عذر
فان كان لعذر فلا بأس وان اغتر عليه في الاذان والاقامة او مات او اضر او احدث في الاذان
فذهب يتوضأ فالمستحب ان يستقبل غيره الاذان من اوله لا الاذان ذكر منظوم وذكر محل به
ولو قدم بعض كلمات الاذان على بعض فانه يحيد الكلمة المتأخرة ولو جعل الاذان والاقامة
اعاد الاذان وان جعل الاقامة اذنا لا يعيد لان تكرار الاذان مشروع دون الاقامة ولو
اذن واحد واقام اخر فلا بأس وعن ابي يوسف كراهية ذلك وهو قول مالك والنزوي
والشافعي ويصح الاذان بالغارسيه اذا علم انه اذان واشارته في شريحه والكوش الى ان
الاذان بالغارسيه لا يصح وهو الاظهر والاصح ويكره للامام والمؤذن طلب الاجرة على
الاذان والاقامة عندنا قال الشافعيون لنا ما روي عن عثمان بن العاص السقي انه قال اخر
ما عهد الي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اهل بالقوم صلوة اضعفهم فان فيهم الصغير
والكبير ودوا الحاجة وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان اجر فان عرف القوم حاجته
فاعطوه شيئا بغير طلبه جاز وكل ذلك حسن والمستحب ان يدعو بين الاذان والاقامة
لقوله عليه السلام الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد ولو اخذ المؤذن في الاقامة ودخل
رجل المسجد فانه يتقدم الي ان يقوم الامام في مصلاه فان قيل متى يقوم القوم الى الصلوة

الى الصلوة قيل ان كان المؤذن غير الامام والامام في المسجد فانه يقوم حين يقول المؤذن
في الاقامة حين يعل الفلاح وان كان الامام خارج المسجد ان دخل من وراء الصفوف يقومون
حين يرونه وقيل اذا اختلط بهم قاموا وقيل كلما جاوز صفقا قاموا ذكر الصف والي هذا حال
الحلواني والسرخسي وخوارزمي وان كان دخل من قدامهم قاموا حين راوه واما اذا
كان الامام هو المؤذن فان اقام في المسجد لا يقومون حتى يفرغ من اقامة وان اقام خارج
المسجد لا يقومون ما لم يدخل المسجد ان كان المؤذن هو الامام وبد بالاقامة في موضع
قال ابو يوسف يتمها فيه وقيل اذا انتشر الى قد قامت الصلوة يسكت ويمشي فاذا
وصل الى مكان الصلاة اتمها فيه وقال الامام خوارزمي انه هو بالخيار ان شاء اتمها
في المكان الذي بداها فيه وان شاء اتمها ما شاء وان كان المؤذن غير الامام اتمها
في موضع البدايه من غير خلاف وقال ابو الليث ان شاء اتمها مكانه وان شاء اتمها
ما شاء اما ما كان او غيره وبني الجندري اذا قام المؤذن في الاقامة حين يعل الفلاح
قام الامام والقوم فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الامام والقوم عندهما وقال
ابو يوسف لا يكبر حتى يفرغ من الاقامة وقال زفر اذا قال قد قامت الصلوة مرة
واحدة قام الامام والقوم فاذا قال لها مرة اخرى كبر وكبروا ولو كبر كبر عندهما
حتى فرغ من الاقامة كلها فلا بأس والكلام في الاستحباب هذا اذا كان الامام
حاضرا في المسجد اما اذا كان غائبا او هو المؤذن فانه لا يقوم حتى جاوزهم الامام
وكل صف جاوزهم قام اهل صفه فان دخل من غير جانب الصفوف فلا يقومون حتى يبلغ
المحراب والمستحب ان يكون المؤذن عالما بالسنة والاحكام الشرعية لان للاذان سنا
واذا بان فلا بد من العلم بها وقال عليه السلام يومكم اخروا كبر ويؤذن لكم خيارا كبر
وقال عمر رضي الله عنه لو اطيع الاذان مع الخلف اذنت وروي ان ابا حنيفة
كان يباشر الاذان والاقامة بنفسه وروي عنه بن عامر قال كنت مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس اذن بنفسه واقام وصل الظهر ويجوز
ان يؤذن الاعراب والعبد والزناع عن ابي حنيفة قال يكره ان يكون المؤذن

القوم

المؤذن فاجرا فان صلوا باذان هو لا اجزا هو لان المقصود الاعلام وقد حصل باذان شهر
واما الصبر الذي لم يخل فانه يجوز اذانه لان الاعلام يحصل به ويكره لانه دعا الي
الصلوة وهو ليس من اهلها وانما اجزا هو اذانه لانه من اهل الجماعة وان لم يكن من
اهل الغرض فصارك من صلى فرضه ثم اذن لقوم فانه محرم واما المرأة فتكره اذانها
وتعاد لانها منهي عن رفع صوتها فان رفعت صوتها فقد فعلت ما لا يجوز وان لم
ترفع صوتها فقد فعلت الاذان على غير سنته واما اذا لم يجده فكلما صلى بغير
اذان فلهذا كان عليه اعادته وليس كذلك اذان الصبي الذي يعتدل فانهم لا
يجيدونه لانه من اهل الجماعة والمرأة ليست من اهل الجماعة ويعاد اذان اربعة
المجنون والجنب والسكران والمرأة وكذا اذان الصبي الذي لا يعتدل ولو اراد المؤذن
لا يعاد اذانه فان اعيد فهو افضل قال محمد والمؤذن البصير احب الي من الاعمال ان
البصير يعرف الاوقات بنفسه والاعمى لا يعرفها بنفسه وقال بن مسعود الاحب
ان يكون مؤذناكم عريانكم والذي روي ان بن ام مكتوم كان يؤذن لرسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو اعرج فلان بلالا كان يؤذن قبله فاذا نزل سعد بن ام مكتوم فرفق
الوقت باذان بلال واسم بن ام مكتوم مكتوم عبد الله بن زائده وقيل اسمه عمر بن
قيس بن زائده بن الاصم وهو من قريش وهو من خال خديجة بنت خويلد ام المؤمنين
لان امها فاطمة بنت زائده من الاصم وهذا الاعرج هو المذكور في قوله تعالى عيسى
وتولي ان جاءه الاعرج وليس على النساء اذان ولا اقامة وقال الشافعي نقيم المرأة ولا تؤذن
لنماروت اسماء بنت زيد قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس على
النساء اذان ولا اقامة ولا اذان من سنة الجماعة وهي ليست من اهلها ولا من
سنة الاذان رفع الصوت ومن منهي عن ذلك وينبغي للمؤذن ان يفصل بين الاذان
والاقامة بفقرة بصلوة الا المغرب في قول اية فانه لا يفصل بينهما فيها مجلسه
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجلس بينهما جلست خفيفة وروي عن محمد انه
قال احب الي ان يقوم بينهما ولا يقعد ولم يذكر الكراهة وروي الحسن عن ابي حنيفة

ينبغي

عن ابي حنيفة رحمه الله قال ينبغي ان يجعل بين اذان المغرب واقامته قدر
ما يقرأ ثلث ايات قصار او اية طويلة او قدر ما يخطو ثلث خطوات لانه ما
مور بتعجيل المغرب وينبغي اذان للمغربان مجلس قدر ما يقرأ القاري عشرين
اية ثم يثوب وان صلى ركعتي الفجر بين الاذان والاثواب فحسن وفي الظاهر يصل
بين الاذان والاقامة اربع ركعات يقرأ في كل ركعة نحو عشرين ايات وبين اذان
العصر واقامته مقدار ركعتين في كل ركعة نحو عشرين ايات وبين اذان العشاء
واقامتها مثل وان لم يصل فليجلس قدر ذلك كذا في الكرخي وفي المحند
يصل المؤذن بين الاذان والاقامة ان شاء لقوله عليه السلام بين الاذان
والاقامة صلوة لمن وان لم يصل مكث مقدار ما يصل اربع ركعات الا في
المغرب فانه لا يصل بينهما ولكنه يقيم عقيب الاذان لانه ما مور بتعجيلها
والاثواب لا يكون الا في الفجر خاصة ويكره في غيرها لان الفجر يرفع في حال
نوم غفلة وروي ان عليا كرم الله وجهه راي مؤذنا يثوب في العشاء فقال
اخرجوا هذا المبتدع من المسجد وقال مجاهد دخلت مع بن عمر مسجد ليصل
فيه الظهر فسمع المؤذن يثوب فغضب وقال قم بنا نخرج من هذا المبتدع فما
كان التثويب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في الفجر وفي الحساء لم ير
مثايلنا اليوم باسا بالتثويب في سائر الصلوات التخيير احوال الناس
وفي الهداية والمناخرون استحسنوه في الصلوات كلها الطهور الثواب
في الامور الدينية وفي الكرخي لا بأس به في سائر الصلوات عن ابي يوسف قال
ابو يوسف لا بأس به باسا بان يقول المؤذن للمامير في الصلوات كلها السلام
عليكم ايها الامير ورحمة الله وبركاته حي على الصلوة حي على الفلاح يرحمكم الله
لا يستعمله با مور المسلمين وهذا اذا كان مشغولا بمصالح المسلمين اما اذا
كان مشغولا بالنظم والفسق فلا يجوز للمؤذن المرور على بابيه وكره هذا
محمد وقال انا لا ينفك حين خصر الامر بالذكر وانما قال ابو يوسف ذلك في امر

ينبغي

ذكر في امرنا زمانه لانهم كانوا مشغولين بامور الرعية ولا كذا كذا زماننا
وعلى هذا القضاة والمفتون ومن يعمل عمال المسلمين واما اذا اشتغلوا ذلك
فلا الاعلى سبيل الامر بالمعروف وصلة الشؤب كان في الابتداء الصلوة خير
من النوم مرتين ثم احدث الناس حتى على الصلوة حتى على الصلوة حتى على الفلاح
حتى على الفلاح بين الاذان والاقامة وقيل في كل بلد ما يتعارفونه اما بقوله
الصلوة الصلوة او قامت الصلوة قامت الصلوة كذا في النهاية وقيل لا ينبغي
لاحد ان يقول لمن فوقه في العلم جازت الصلوة سوي المودن لانه استفصال
وروي في عمر حنين حج اياه مودن مكة يؤذن بالصلوة فانتهره وقال البريكن في
اذا انكر ما يكفينا قلا في الهداية والافضل للمودن ان يجعل اصبعه في اذنيه بذلك
امد النبي صلى الله عليه وسلم بلا الا لانه ابلغ في الاعلام وان لم يفعل فحسن لانها
ليست بسنة اصلية يعني لم يذكر في ادان عبد الله بن زيد وانما كان ذلك ابلغ
في الاعلام لان الصوت يندو من مخارج التفسير فاذا سدا اذنيه اجتمع النفس
في الفم فخرج الصوت عاليا من غير ضرورة وقول صاحب الهداية فحسن معناه الاذان
حسن لا ترك سدا الاذنين لان سدا هما وان لم يكن من السنة الاصلية فقد امر به
رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا الا ولا يليف ان يوصف تركه بالمحسن لانه فعل
بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لما لم يكن من السنن الاصلية لم يثبت
زواله في زوال الحسن المتكهن في نفس الاذان الذي هو من سنن الهدى فكان
معناه ان الاذان بذلك الفعل احسن والاذان ايضا مع تركه حسن لانه من سنن
الهدى كذا في النهاية **قال** رحمه الله ويؤذن للفايتة ويقم لان النبي صلى الله عليه
وسلم تاجر هو واصحابه بالواد بر الي ان ايقظهم حر الشمس فلما انشبه قال قوموا واشد
امر بلا الا فاذن فصل ركعتي الفجر وامره فاقام فصل الفجر قال المجتهد وجهر الامام
بالقراءة ان كانت صلوة جهر فيها وان كانت ظهرا او عصر خافت فيها ويصلونها
كما فانت **قوله** فان كانت صلوات اذان الاولى واقام وكان مخيرا في الثانية ان

ان شئنا اذن واقام وان شئنا فنصر على الاقامة لان الاذان للاستحضار وهم حضور
وهذا اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجالس يشترط كلاهما كذا في
المستصيف وكل صلوة نسيها ثم تذكرها فان عليه ان يؤذن لها ويقم ان كان في سفر
وان كان في حضر فليس عليه ذلك وقال الثوري ليس في الفوايت اذان ولا اقامة
وقال مالك والشافعي رضي الله عنهما اقامة اقامة **قوله** ويؤذن للفايتة احترا
من الوقفية فانه اذا صلاها في بيته بغير اذان ولا اقامة لم يكره ذلك وان فعل
فحسن ليكون الاداء على هبة الجماعة وقدر روي عن بن مسعود رضي الله عنه صلى في
بيته بعلمة والاسود بغير اذان ولا اقامة فقال له لا تؤذن وتقيم فقال جزينا
اقامة المقيمين حولنا ولا ان اذان الناس واقامتهم في المساجد وقد وقع لهذه
الصلوة وان دخل مسجد ليصل فانه لا يؤذن ولا يقيم وعن ابي يوسف في قوم صلوا
في مصر في منزل فاخبروا باذان الناس واقامتهم اجزا هو وقد اساءوا في تركها
لان الاذان لم يرفع لكل جماعة وليس كذلك صلوة الواحد لان الجماعة اذان
لا افراد الناس وان اذن في مسجد جماعة وصلوا يكره لغيرهم ان يؤذوا ويعيدوا
الجماعة ولكن يصلون وحدها وعند الشافعي لا بأس بذلك وان صل فيه غير اهله
فلا بأس اهله بتكرار الجماعة وان كان المسجد على الطريق فلا بأس ان يؤذوا فيه
ويقيموا مرة بعد مرة وعن ابي يوسف انه لم يربا سا بالصلوة في المسجد مرة بعد
اخرى اذ لم يغير الامام في موضع الامام الاول ولكن يصل في ناحية من المسجد كذا
في الكرخي ولوان رجلا طاهرا دخل مسجد اذن فيه وهو لم يصل تلك الصلوة التي
اذن لها فانه يكره له ان يخرج من غير ان يصليها فان كان قد صلاها فلا بأس
بالخروج ما لم يخذوا في الاقامة في الصلوات كلها فان اخذوا في الاقامة قبل
الخروج ان كان في الظهر والعشاء فانه يصل معهم ولا يخرج وما صلاه معهم نافلة
وله ان يخرج في العصر والمغرب والفجر لكرهه التطوع بعد الفجر والعصر واما المغرب
فلانه اذا دخل معه لم يخل من احدي كراهيتين اما ان يسلم معه فينصرف في

مطل
وان رجلا طاهرا
دخل المسجد

فإنه في النطوع عن وتره ويقوم فيصلي آخر فيكون مخالفا امامه فلو انه
دخل معه في المغرب فلا يسلم معه بل يقوم فيضيف اليها ركعة فان لم يقم وسلم
معه لزمه قضا اربع ركعات لانه بالنزوع اوجب لما نطوعا من اوجب
على نفسه ثلث ركعات تطوعا لزمه اربع وعند فرث ثلثان وكذا لو اوجب على
نفسه ركعة يلزمه ركعتان لان النطوع ان يكون وتره عند فرث لا يلزمه شئ
والمسافر يؤذن ويقيم وقال مالك الاذان الا في مسجد جماعة لنا قوله عليه السلام
لما لك من الحورث ومن محبة اذا سافر عما قاذنا واقما وليوكمما اخذكم اذ قال
عليه السلام من اذن وصلى في ارض فلان صلى معه صف من الملايكه لا يليخ طرفاه
قلا محروان اقام المسافر ولم يؤذن اجزاه ويكره له ترك الاقامة لان الاذان
لا يستحضر الغائبين والرفقة خاخرة والاقامة لاعلام الماخزين بالافتتاح
وهم اليه محتاجون **قوله** وينبغي ان يؤذن ويقيم على وضوء فان ترك الوضوء في الاذان
لا يكره وهو الصحيح انه ذكر وليس بصلوة فكان الوضوء استخبايا كما في الغزاة
والانه قد حصل المقصود وهو الاعلام وفي رواية الحسن يكره **قوله** فاذا اذن على
غير وضوء اجزى بعض الاعلام ولان قراءة القرآن افضل من الاذان وهي يجوز مع الحدث
فالاذان اولى **قوله** ويكره ان يقيم على غير وضوء في الروايتين جميعا لما فيه من الفصل
بين الاقامة والصلوة **قوله** ولا يؤذن وهو جنب ويعاد اذانه لان النقص
بالجناية نقص كبير فيمنع من الاعتداد به ولانه الاذان اخذ شيها من الصلوة
من حيث تعلقه بالوقت والاستقبال كما يشترط في الصلوة ويفارق الصلوة من
حيث انه يلغى فيه يمينا وشمالا ولا يخرج في صلاة فشرطت فيه الطهارة
عن اغلظ الحديثين اعتبارا للشابهة وليس بشرط عن اخف الحديثين اعتبارا
للمصادقة **قوله** ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها فان فعل اعاد في الوقت وان
الاذان للاعلام وهو قبل الوقت تحصيل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤذن
مؤمن وفي الاذان قبل الوقت اطهارا لحياثة فيما او عن عليه وهذا اخلاف

الاخلاف فيه في غير الفجر واما في الفجر ففيه خلاف فعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
لا يجوز الاذان لها قبل الوقت وقال ابو يوسف يجوز في النصف الاخير من الليل
لتوارث اهل الحرمين ولها قوله عليه السلام لبلال لا يؤذن حتى يستبين لك
الفجر هكذا ومديده عرضا وعن الحسن البصري انه كان يقول اذا سمع من يؤذن
قبل طلوع الفجر لواء ركعتي الفجر فان قيل فقد جلت الحدت لا يغير تكرار ان
بلال فانه يؤذن بليل فعلم بهذا انه كان يؤذن قبل الوقت قلنا هو حجة ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله حيث لم يعتبره النبي صلى الله عليه وسلم وامر الناس ان لا يعتبروا به
وان لا يعتبروه مثل اعتبارهم بالاذان في الوقت فانه عليه السلام قال انه يؤذن
بليل لينتصر ما يكره ويقوم ما يكره فكلوا واشربوا حتى يؤذن بن ام مكتوم وكما
ان الاعمي لا يؤذن حتى يسمع الناس يقولون اجمعت اجمعت فان قيل البصير احب
ان يؤذن من الاعمي فكيف جعله النبي صلى الله عليه وسلم مؤذنا وغيره اولى منه
لان غيره اعلم بالموافقت وكان مع بن ام مكتوم من يحفظ عليه اوقات الصلوة ومتى
كان مع الاعمي قيل انما يكون غيره اولى منه من يحفظ عليه اوقات الصلوة يكون حينئذ
تأذينه وتأذنين البصير سوا كذا في النهاية والله اعلم **باب شروط الصلوة**
التي يتقدمها الشرطية اللغة هو العلامة واشراط الساعة علاماتها وفي الشرع
عبارة عما تقدم الشرط ولا حجة له الا به ويعتبر استدامته ويقال الشرط ما
يتوقف عليه اعتبار الشرط ولا يكون الشرط بدونه والركن ما يتوقف عليه وجود
الشرط ويكون جزا منه كذا في الفوايد فان قيل ما معنى قوله يتقدمها واي شرط
لها لا يتقدمها حتى يحترق بهذا الفيد منه قيل عنه ثلثة اجوبة احدها ان الشرط
ثلثة انواع عقلية وجعلية وشرعية فالعقلية الالهي واللذة مع الحيوة والجعلية
ما جعلها العباد شرطا والافقية نفسها ليست بشرط وهو ما جعل شرطا لوقوع
الطلاق والعناق عند دخول الدار مع التعليق والشرعية وهي التي نحن فيها
كالصلوة مع الطهارة فقيده بعد القيد بسما على ان المراد هذه الشروط

الشروط الشرعية المختصة بالصلوة لا غيرها من الشروط العقلية والجعلية
والباقي ان نقول هذه صفة مقدرة لا مميزة ولا احتراز فيها من غيرها ومثل
هذا موجود في القرآن حيث يقتيد النش بصفة والتفصيل غير مراد بل المراد مطلق
الصفة الثانية فيه كقول تعالى يا ايها النبي انا احللنا لك ان واجدك الى ان قال
وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك الا انك لا تجوز معك
واحد بنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك غير موقوف الى
المهاجرة معه وكذا قوله تعالى حكم بها النبيون الذين اسلموا ولكن تعمي القلوب
النز في الصدر حيث لا يوجد من غير مسلم ولا قلوب ليست في الصدر والبا
لث احتراز عن شروط تكون فيها كالقعدة الاخيرة قبل ان يشرط الخروج من
الصلوة مثل التخرجة فانها شرط الدخول وكثير تيب انما الصلوة كترتيب
الركوع على القراءة والسجود على الركوع فان رعايته شرط الجواز الصلوة حتى لو قدم
الركوع على القراءة لا يجوز وكذا امرأه تقدم الامام على المقتدر وعدم تذكر
قايته قبلها وعدم محاذاة امرأة في صلوة مشتركة فان هذه شروط جواز
الصلوة التي لا يتقدمها حتى لو تقدم المقتدر على الامام او تذكر قايته او حاذت
امرأة تفسد صلوته ثم الشروط متنوعة الى سبعة انواع شرط الانعقاد لا غير
كالنية والتحرمة والوقت والخطبة وشروط الدوام كالطهارة وسنن العورة
واستقبال القبلة والمالب ما شرط وجوده حالة البقاء لا بشرط فيه
التقدم ولا المقارنة وهو القراءة وانما تقدم ذكر الاوقات على الشروط لان
الاوقات من علة الوجوب فكان لها زيادة قوة على هذا الشروط والشروط
علة الحكم والحكم هو الصلوة وعلة الوجوب مثل البلوغ والعقل والوقت
قال رحمه الله يجب على المصلح ان يقدم الطهارة من الاحداث والنجاس
على ما قدمنا من بيان الطهارتين اما طهارة الاحداث فلقوله عليه
السلام لا صلوة الا بطهور وهو الماء عند وجوده والنزاع عند عدمه

عند عدمه ويجب استصحاب الطهارة الى اخر الصلوة فحتى فقدت في
اثنا بها بطلت الآية موضع الاستحسان وهو ما اذا سبقه الحدث في
الصلوة على ما ياتي بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى واما طهارة النجاس
فلقوله تعالى وثيابك فطهر وقوله عليه السلام لا سيما في دم الحبيض حتى تم
اقرضيه عم اغسله بالماء اما طهارة البدن فلا بد من ازالة النجاسة عنه واما طهارة المكان فلنهيته
من غير المصلوة فهو اولى بازالة النجاسة عنه واما طهارة المكان فلنهيته
عليه السلام عن الصلوة في المزيل والمقبرة والمحجرة لانه لا يوم من من
كون النجاسة في هذه المواضع قال في الدخيرة اذا كان موضع احد رجليه
طاهرا وموضع الرجل الاخر نجسا فوضع قدميه قال الصفار يجوز على
الاصح فان رفع القدم التي موضعها نجس واصلح جاز واما اذا كانت النجاسة
في موضع يديه وركبتيه واحدا بطيه ومدره جازة صلوته ان الوضوء
على النجاسة كلا وضع والسجود على البدن والركبتين غير واجب فكانه لم
يسجد عليها ولو ترك السجود على اليدين والركبتين لم يثر في صلوته فكذا
اذا وضعها على موضع نجس وهذا في ظاهر الرواية واختار ابو الليث ان صلوته
تفسد وصحة في العيون وقد بينا هذه المسئلة في باب النجاس وبنينا ايضا
اذا كانت النجاسة في موضع سجوده **قوله** ويستتر عورته بعن بثوب
صفيق لا يوصف ما تحته اما اذا وصف ما تحته لا يجوز والاصل في وجوب الستر
قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اي عند كل صلوة وهذا من طريق اطلاق
اسم المحل على الحال كذا في المستصفى والزينة ما توارى العورة فان قلت
ستر العورة ليس بخصوص بالصلوة بل لاجل الناس قلنا لو كان لاجل الناس
فالناس في الاسواق اكثر منهم في المساجد فلو كان لاجل الناس لقال عند
كل سوق فعلم انه لاجل الصلوة فان قيل الآية وردت في شأن الطواف فكان
الطواف سببا فلا يكون حجة في وجوب الستر في الصلوة قيل العبرة لعموم

لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وهذا محرم في اللفظ لانه قال عند كل مسجد
وكل للعمود وهذا مما يمنع الفطر على المسجد الحرام وهل الستر شرط في حق
نفسه او في حق غيره قال عامة المشايخ في حق غيره لا عن نفسه وبعضهم اورد
جبهه في حق نفسه وغيره وفائدة اذ اصل في قميص غير ازار وكان اذا نظر
راي عورته من زيقه وهو ما احاط بالعنق فعند من قال في حق نفسه تنفس
وعند عامة المشايخ النفس وهو الصحيح وان صلى في بيت مظلم عريان وله ثوب
ظاهر يجوز صلوته بالاجماع وفي منية المصلي على قول من جعل الستر شرطا
في حق نفسه لو كان كثيف اللحية جاز وان كان خفيف اللحية لا يجوز وفي شرح
بن ابي عوف اذ صلى في قميص غير ازار فعليه ان يزره لما روي عن سلمة ابن
الاكوع قال قلت ليرسول الله صلى الله عليه وسلم في قميص واحد قال زره عليك ولو بشوكه
والقدر الذي يستبر به عورته ثوب واحد لما روي ان رجلا سال النبي صلى الله
عليه وسلم ايصل الرجل في ثوب واحد فقال او كل كبير يجد ثوبين وان صلى في ثوبين
فهو افضل لما روي عن عمر رضي الله عنه سئل عن الصلوة في الثوب الواحد فقال وسعوا
على انفسكم وسع الله عليكم وراي ابن عمر رجلا يصلي في ثوب واحد فقال ارايت
لو ارسلتكم في حاجة اكنث من ثوب واحد قال لا فانه احق ان يثمن
له وفي الوجيز المستحب ان يصلي في ثوب واحد قميص وعامة ويكون هذه الثياب
سائمة الخروق ولا يكشف وسط عمامته وفي فتاوى ابي الليث صابو بكر
الصديق رضي الله عنه في ثوب واحد فقالت له ابنته اسماء اتصلي في ثوب
واحد وثيابك موضوعة فقال يا بنتاه بنتاه اخر صلوة صلاه رسول الله صلى الله
عليه وسلم خلف في ثوب واحد فان صلى في ثوب واحد قال لا ولي ان يعقظ فيه
على رقبته لما روي عباد بن الصامت قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم في شملة قد نوشح بها قد عقد هابين كنفه وانه بعد من الخلال
المودى الى كشف العورة وان اثار بها جاز لان المقصود ستر العورة وقد وجد

وقد وجد وسوا حصل ستر العورة بثوب او جلد او غير ذلك وان صلى في الخاء كان
كذلك صحت صلوته وان كان صافيا يمكن روية عورته لا يصح ونكره الصلوة
في الثوب الخبز وعليه لانه يحرم عليه لبسه في غير الصلوة ففيها ادلي فان صلى
فيه صحت صلوته لان النهي لا يختص بالصلوة وان صلى في ثوب مغضوب او نوا
بما مغضوب او في ارض مغضوبه فصلوته في ذلك كله صحيحة وامانوا بها قال الله
ويكره اشتمال الصما لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عنها وصفنها ان يشتمل
بثوب واحد فتخلل به جسده ولا يرفع منه جانبا يخرج منه يده وانما سميت
صما لانه سد على يديه المنافذ كالصخرة الصما ليس فيها صدع وقيل هي ان
يشتمل الرجل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من احد جانبيه فيضعه على
منكبه فتبذوا منه عورته **قوله** والعورة من الرجل ما تحت السرة الى الركبة
العورة على وجهين غليظة كالقفل والدبر وخفيفة وهي ما عداهما وقيل
انكشف العورة لا يمنع الصلوة والكثير يمنع وحد المانع ربع عضو فما زاد عند
ايضا حسه ومحمد رحمه الله فان انكشف اقل من الربع لا يمنع وكذا اذا كان
في اعضا متفرقة فان كان ذلك كله لوجع يبلغ ربع عضو منع وان كان اقل لا يمنع
وعند ابي يوسف المانع النصف فما زاد فان كان اقل من النصف لا يمنع وقيل له
في النصف روايتان في رواية جعله في حد القلة وفي رواية جعله في حد الكثرة
والعضو كاللبطن والفخذ والساق والراس والشر النازل من الراس للمرأة وكذا
لكر الاذنان حتى لو انكشف ربع كل واحد من هذه الاشياء على الافراد منع جواز
الصلوة والذكر بانفراده والاسنان بانفرادهما والدبر بانفراده والاليتان
بانفرادهما والركبة هل يلحق بالفخذ او تفرد قال بعضهم هي تتبع للفخذ فيمنع الفخذ
عضو واحد وقال بعضهم يعتبر عضو اعم احدة وثدي المرأة ان كان ناهدة تتبع
للصدر وان تدلي كان بانفراده ثم افرق بين العورة الغليظة والخفيفة في اعتبار
الربع على الصحيح خلافا للكرخي ومن تابعه فانهم يقولون الخلاف في العورة الخفيفة

الخفيفة اذا انكشف من العورة الغليظة اكثر من قدر الدرهم منح الصلوة
واعبروها بالجاسة المغلظة والصحيح ان الاختلاف فيهما جميعا واحدا وما ذكره
الكرخي ويحرم انه قصد بهذا التغليظة في العورة الغليظة وهون في الحقيقة
تخفيف لانه اعتبر في الدرهم وهو لا يكون اكثر منه فهذا يعني جواز
الصلوة وان كان جميعه مكشورا وهذا كله عندنا وقال الشافعي القليل والكثير
في كشف العورة سواء كانا في قليل الجاسة وفي الفناوير اختلف المشايخ في
الدبر انه عورة مع الالبنتين جميعا او كلا اليه منها عورة والدبر بالسهم من غير
من قال كل ذلك عورة واحدة فعمل هذا من بلغ المنكشف ربع الجملة يفسد الصلوة
والا فلا ومنهم من قال كل اليه عورة على حدة والدبر بالسهم فعمل هذا اذا بلغ المنكشف
ربع احدهما كان مانعا واختلفوا ايضا في الخصيتين فبعضهم اعتبرهما مع الذكر
حين يعتبر ربع المجموع وبعضهم اعتبرهما على الانفراد اعتبارا بالدية **قوله** والبر
كبة من العورة وقال الشافعي ليست من العورة قال في النهاية واختلفوا في البر
كبة مع الفخذ فمنهم من جعل كل واحد منهما عضوا على حدة فعمل هذا يعتبر انكشاف
ربعهما على الانفراد ومنهم من جعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا فيعتبر حينئذ
انكشاف ربع الكل حتى لو صلح والركبة مكشوفة والفخذ مغطا جازت صلواته لان
نفس الركبة من الفخذ فعمل هذين القولين اختلفوا في من هل هي بيانه
او تبعية فعمل الاول بيانه وعلى الثانية تبعية وانما حرر للنظر اليها
من الرجال لعدم التخيير واما السرة فليست من العورة عندنا وقال الشافعي
هي عورة كالركبة بل اولى لانها في معنى الاثنتها فوق الركبة ولنا ما روي عن
عمر رضي الله عنهما انه كان اذا انزرا يدري عن سرته وقال ابو هريرة رضي الله
عنه للحسن بن علي رضي الله عنه ادب الموضع الذي كان يقبله رسول الله صلى الله عليه
وسلم منك فاسد بر عن سرته فقبلها ابو هريرة رضي الله عنه كذا في النهاية ولو انكشف
مما بين سرته وعانته قدر ربع ما حول ذلك نفس صلواته كذا في الوجيز وكان محمد

وكان محمد بن الفضل يقول من السرقة الى مع موضع نبات شعر العانة ليس بعورة
لتعامل الحال في ابداء ذلك الموضع عند الايزار وفي سرة نوع حرج وهذا القول
ضعيف لان التعامل بخلاف النضر لا يعتبر كذا في الفناوير وحكم العورة في الركبة
اخف منها في الفخذ حتى لو راى القاض غيره مكشوف السرة امره الركبة ينكر عليه
مرفقا ولا يبارعه ان الحج وان راى مكشوف السرة امره بستر العورة وان راى مكشوف
الفخذ انكر عليه بعنف ولا يوبده ان الحج راد به على ذلك ان الحج كذا في الفناوير الصغير
جد الا يكون له عورة ولا بأس بالنظر اليها دمسها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يقبل ذكر ر الحسن والحسين في صغرهما وكان ياخذ من احدهما ذلك ويحمله والصبي
يضحك كذا في الفناوير ايضا **قوله** وبدن المرأة الحرة كلة عورة الا وجهها وكفيها
فيه اشارة الى ان القدم عورة وفيه خلاف في الهداية الاصح انه ليس بعورة وقيل
الصحيح انه عورة في حق النظر والمسد وليس بعورة في حق الصلوة والمنش والمراد
من الكف باطنه اما ظاهره فعورة ولو انكشف ربع قدم المرأة على من جعله عورة
منع اداء الصلوة وانكشاف ذراعيها كان كشفا بطرفها في ظاهر الرواية وان صلت
وربع ساقيها مكشوف تغيد الصلوة عند اية حنيفه ومحمد رحمهما الله وان كان
اقل من الربع لا تغيد وقال ابو يوسف لا تغيد اذا كان اقل من النصف وفي النصف
عنه روايتان في رواية الجامع الصغير جعله في حد القليل وفي رواية الاصل
جعل في حد الكثير والحكم في الشعر والبطن والظهر والفخذ على هذا الاختلاف لانه
كل واحد عضو على حدة والمراد بالشعر النازل من الراس هو الصحيح وهو اختيار
اي الليث واختار الصدر الشهيد وهو ما على الراس واما المسترسل ففيه
روايتان والاحوط انه عورة ولا يلزم منه جواز النظر الى صدره الاجنبية وذلك
يؤدى الى الفتنة وروى انه ليس بعورة في حق الصلوة لكن مع هذا حرر النظر اليه
لانه عورة بل لان النظر عن شهوة الى شعوره من فتنة كالنظر الى وجه المرأة
الشابة او الى شعور الاما عن شهوة فذلك حرام ولو انكشف ربع اذنيها لا يجوز

لا يجوز صلاتها هو الصحيح قال محمد بن الجايع الصغير فان صلت وملت ساقها
او ربعه مكشون تعيد الصلوة وان كان اقل لا تعيد فان قيل لم يرد اجماع محمد
بين الملت والرابع وذكر الرابع معني عن ذكر الملت فالجواب عنه من وجوه احدها
ان الرابع مانع قياسا والملت مانع استحسانا فاورد على القياس والاستحسان
والبلية ان الرابع مانع مع القدم والملت مانع مع القدم والثالث ان محمد
لم يثبت القول في الرابع بالكثرة لانه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
الرابع كثير وقدره عن ان الملت كثير في الوصية حين قال والملت كثير على
ما بينه في الوصية ان شئ الله تعالى ولكن قد دل الدليل على ان الرابع كثير كما
في خلق الراس ومسحه فرد بين الملت والرابع كي لا يكون قاطعا في ماله نرد
والرابع ان ابا حنيفة سئل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاورد بها مجدية كتابة
كذلك وان صلت في ثوب متخرق وهي يقدر على الثوب الجديد فانكشف من شعرها
شي ومن فخذها شي ومن ساقها شي ولو جمع ذلك تبلغ ربع الساق لا يجوز صلاتها
قال الامام النعماني شي كل عضو هو عورة من المرأة اذا انفصل عنها لا يجوز صلاتها
هل يجوز النظر اليه فيه روايتان احدهما يجوز كما يجوز النظر الي رقبتهما
ودمهما والى الثانية لا يجوز وهو الاصح وكذا الذكر المقطوع من الرجل وشعر عانة
اذا خلق على هذا والاصح انه لا يجوز النظر اليهما وروى انه يجوز لانه اذا
انفصل عنه سقطت حرمة **قوله** وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة
وبطنها وظاهرها عورة وكذلك المدبرة وام الولد والمكائبة ومن في رقبتهما
من الرق معن الامة والمستسعاة بمنزلة المكائبة عند ابي حنيفة وذلك
لان المرأة ادخلت في العورة من الرجل فكونه من الامة اولى واما بطنها وظاهرها
فعورة لان ذلك محل محل الفرج بدليل انه اذا شبه امراته بظهر ذات محارمه
او بطنها كان مطاها كما لو شبهها بفرجها والظهر هو ما تابد البطن من
تحت الصدر الى السرة **قوله** وما سوي ذلك من بدنهما فليس بعورة لانها

79
لانها فارقت الحرة من حيث انها مال ثباع وتشتري بفارقتهما في الستر
ولانها تخرج في حوايج مولاها في ثياب مهنتها عادة فاعتبر حالها بذوات المحارم
في حق جميع الرجال سوى مولاها فالحرج المهنة بفتح الميم وكسر هاء الخدمة
والابتداء من قولهم مهنا القوم اي خدمهم وانكر الاصحى الكسر كذا في النها
وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه راى امه منجحة فرمى بخمارها وقال يا كاع
لا تشبهي بالحرير والهدا اذا صلت الامة ورأسها مكشون فصلاتها جائزة
لان رأسها ليس بعورة كالرجل فان اعنقت وهي في الصلوة لزمها ان تأخذ
القناع في صلاتها ولا تبطل ذلك صلاتها لان الفرض لزمها في الحال بخلاف العريان
اذا وجد ثوبا وهو في الصلوة فانه يفسد صلوته لان العريان توجه عليه الخطاب
قبل ذلك بخلاف الامة ثم اذا كان مشيها ملت خطوات فمادونها لا يفسد صلاتها
وان كان اكثر فسدت وان لم تتفتتح او تفتحت وقد أدت ركنها فسدت صلاتها
وفي الفتاوى ان اخذت قناعها بعلم قليل وتفتحت به قبل ان تؤدي ركنها انفسد
صلاتها والقليل ان تأخذه بيد واحدة وان كان بعد ادا ركن مع العلم بالعنق تفسد
صلاتها وكذا المصلي اذا سقط عنه ازاره فانكشف عورته فسترها من ساعته وكذا
اذا اتى على المصلي ثوب **بخمس فرما** من ساعته لم يفسد صلوته وان لم يرد ركنها ولكن
مكث مقدار ما يودير ركنها شرا ستر فسدت صلوته عند ابي يوسف خلافا لمحمد
وكذا اذا سقط للمزاحمة فوق في صف النساء او وقع قدام الامام فهو على هذا
الخلاا الخنش المشكل اذا كان رفيقا فعورته عورة الامة وان كان حرا امرناه
ان يستر جميع بدنه لجواز ان يكون امرأة فان ستر ما بين سترته الى ركبته وصل
فالعنق يلزمه الاعادة لجواز ان يكون امرأة وقال بعضهم لا يلزمه الاعادة
لجواز ان يكون رجلا واما عورة الصبي والصبييه مادام لم تشبهها فالقبل والوبر
ثمن غلط بعد ذلك الى عشر سنين ثم يكون كعورة البالغين لان ذلك زمان
يمكن بلوغ المرأة فيه **قوله** ومن لم يجد ما يستره النجاسة صل معها لم يعد

ولم يعد قال في الهداية هذا على وجهين ان كان ربح الثوب او اكثر منه طاهرا
يصل فيه ولو صل عريانا لا يجوز لان ربح الثوب يقوم مقام كله وان كان الطاهر اقل
من الربع فكذلك عند محمد يصل فيه ولا يصل عريانا لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد
وهو ترك استحسان النجاسة وفي الصلوة عريانا ترك الفروض يعني القيام والركوع
والسجود وعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يتخير بين ان يصل عريانا وبين
ان يصل فيه قال في الهداية وهو افضل لان كل واحد منهما يعني الانكشاف
والنجاسة مانع جواز الصلوة حالة الاختيار ويستويان في حق المقدار فيستويان
في حكم الصلوة وهو الجواز والفساد ومعنى قوله ويستويان في حق المقدار ان
انكشاف العورة والنجاسة مستويان ان كل مقدار من النجاسة هو مانع جواز
الصلوة فذكر المقدار من الانكشاف مانع ايضا والا فلا فلما كان كذلك
ثبتت المساواة بينهما فيختار ايهما نشاء او يقول ويستويان في مقدار
الربح فان المانع من النجاسة الحقيقية مقدار بالربح ولذلك المانع
من العورة الحقيقية مقدار بالربح فلما استويا في المانع في المقدار استوي
اختيار المصل في ان يصل فيه او يصل عريانا كذا في النهاية ثم قوله ومن
لم يجد ما يزيل به النجاسة عم كلمة ما يعني لم يجد شيئا يزيل به النجا
سة من اي مانع كان وهو بالطلاقة قولهما خلافا لحمد على ما عرف وحده
عدم الوجود انه يكون منه وبين المأميل فصاعدا **قوله** صل معها نزع
بانه يجب ان يصل في الثوب النجس عند عدم غيره وعدم المانع المزيل وانما
يكون كذلك اذا كان ربحه طاهرا اما اذا كان كله نجسا او اكثر من ثلثه
ارباعه نجس فانه مخير بين الصلوة فيه وبين الصلوة عريانا عندهما
وعند محمد يصل فيه لا غير فان صل فيه صل بركوعه وسجوده وان صل عريانا
صل بالايما قال في النهاية اذا كان الطاهر اقل من الربع او كان الثوب
كله مبلوذا ما فعندهما يتخير بين ان يصل عريانا وبين ان يصل فيه

ان يصل فيه وهو افضل يعني الصلوة فيه وقال محمد لا يجزى به الصلوة
الا فيه لان الصلوة في الثوب النجس اقرب الى الجواز من الصلوة
عريانا في حالة الاختيار لانه اذا صل عريانا كان تارك الفروض منها
سترا العورة ومنها القيام والركوع والسجود واذا صل فيه كان تاركا
فرضا واحدا وهو طهارة الثوب وهذا الجانب اهون وفي الاسرار ان
خطاب التطهير ساقط عند عدم المانع من هذا الثوب وليس عليه
خطاب التطهير فيه وثوب طاهر بمنزله واحدة ولان ربح الثوب
لو كان طاهرا لم يجز الا ان يصل فيه فكذا هنا لان نجاسة ثلثة
ارباعه في فساد الصلوة فيه ونجاسة الكدر سوا في حالة الاختيار
فكذا ايضا هما سوا في حالة الاضرار في ان لا يفسدها الا ان ابا حنيفة
وابا يوسف رحمهما الله يقولان خطاب الست بسبب النجاسة ساقط في
حق الصلوة لان الله تعالى ما خاطب بالستر للصلوة الا بالطاهر فلما سقط الخطأ
بالستر عنه صار حال الحري كحال الست باعتبار ان خطاب الست عنه ساقط
فلما استويا كان مخيرا بينهما واما اذا كان ربح الثوب طاهرا فقد ترجحه عليه
الخطاب بقدر الطاهر ان سقط قدر النجس فرجحنا جهة الوجوب لان الباب في
باب العبادة وانما قدر بالربح لانه حد الكثير الفاحش في باب العورة والنجا
سة الخفيفة قال في الاسرار وقوله محمد احسن كذا في النهاية **قوله** ولم يعد احترا
عن قول الشافعي فانه يعيد ولو كان مسافرا معه ثوب نجس نجاسة اكثر من قدر
الدرهم وهو محدث ومعه مايكفي احدهما فانه يغسل به النجاسة ثم يتيمم فان
بدا بالتيمم او لا ثم غسل النجاسة لم يجز تيممه لانه واحد لما يلزمه عادة
التيمم ولو لم يجد الا جلدة مية غير مدبوغ لا يجوز ان يستتر به عورته ولم يجز
صلوته فيه بخلاف الثوب النجس بالبول والدم وغير ذلك لان النجاسة البول
يزول بالماء ونجاسة جلدة الميتة لا يزيلها الماء كانت اغلظ **قوله** ومن لم

ومن لم يجد ثوبا صلى عن يمينه بالركوع والسجود المراد بالوجود القدرة
 فان ايجله هو يلزمه استعماله الاصح بحجبه عليه استعماله وتدينه في التيميم
 وعن مجريه العرب ان يعده صاحبه ان يعطيه الثوب اذا صلى فانه يندثره ولا يصلي
 عربا نادوا خاف فوت الوقت كذا في الفتاوى وفي المجر اذا صلى رجلا في ثوب واحد
 واستتر كل واحد منهما بطرف منه اجزاه وكذا الوالفي احد طرفيه على قائم اجزاه
 وفي قوله ثوبا اشارة الى انه من اي ثوب كان من حريرا وغيره وقوله قاعد ايومي
 انما خلا قال زفر فانه يقول الجربه الا ان يصلي قائما يركع ويسجد وبه قال
 الشافعي وصفه القعود ان يقعد ما دارجليه الى القبلة ليكون استنزل
قوله فان صلى قائما اجزاه يعني بركوع وسجود لان في القعود ستر العورة الغليظة
 وفي القيام اذا الركوع والسجود فيميل ابهاما **قوله** والاول افضل يعني صلواته
 قاعد ايومي بالركوع والسجود وانما كان افضل لان الستر رجب لحق الصلوة وحق
 الناس ولانه لا خلف له ولا يما خلف عن الاركان ولان ستر العورة فرض والقيام
 في الصلوة فرض وقد اضطر الى ترك احدهما فوجب عليه اكد هما وهو الستر لانه
 لا يسقط في حال من احوال الصلوة مع القدرة عليه والقيام يسقط في النافلة
 مع القدرة عليه فكان الستر اولى وفعله على ما ذكرنا استنزله فكان اولى ولان
 صلوة النافلة على الدابة بالايما ولا يجوز بدون الستر حالة القدرة وذكر
 في ملثقا البهار ان العرب ان شاحل بركوع وسجود او موحيا بهما اما قاعدا
 واما قائما والقعود افضل ولو وجد من الستر ما يستتر به بعض عورته ستره
 السيليين فان لم يجد الا ما يستتر به احدهما قال بعضهم يستتر به الدبر لا الخش
 في حالة الركوع والسجود وقال بعضهم يستتر به القبلة لانه يستقبل به القبلة
 ولانه لا يستتر بغيره والدبر يستتر باليدين والله اعلم **مسألة** قال في
 خزائن الاكمل اذا لم يكن للمراة الا ثوب صغير يبدوا منه من سابقها من كل واحد
 ربعة صلت قاعدة اما لو بدت من كل ساق اقل من ربعة صلت قائمه ما لم يبلغا

بحوز

ما لم يبلغا ربعة ساق واحد فان بلغ ذلك صلت قاعدة وان وجدت قدر ما يغطي
 ربعة راسها لم يجز لها ان تغطي حرة تغطي ذلك الربع وان كان يغطي اقل من ربعة فلها
 ان تغطي بدون ستره لكن الافضل لغطيته **قال** رحمه الله وينوي الصلوة التي
 يدخر فيها بنيتها لا يفصل بينها وبين التيميم بعلم ولا غيره النية هي العلم
 السابق بالعمل باللاحق ويجوز تقديرهما على التكبير اذا لم يوجد ما يقطعها وهو
 عمل اليليف بالصلوة ولا معتبر بالمناخلة عن التيميم لان ما مضى لا يقع عبادة
 لعدم النية وعند الكرخي يجوز بنيتها مناخلة عن التيميم واختلغا على قوله الي
 من قال بعضهم الامتناع التثاقل قال بعضهم الى التعمد ولا معتبر بقول الكرخي لان
 النية بعد التشرع يودر الي وقوع التشرع خاليا عنها فان قلت الصور يجوز
 بنيتها مناخلة عن وقت التشرع قيل وقت التشرع فيه وهو وقت انفجار الفجر
 وقت يوم وعنده فلو شرطت النية حينئذ لصاق الامر على الناس فلهذا جاز تاخيرها
 واما الصلوة فوق التشرع فيها وقت انبهاه وبقطة فيمكنه تحصيلها حال التشرع
 بلا مشقة فلا يجوز تاخيرها وانما شرطت النية لقوله تعالى وما امر الا لعبدا
 الله مخلصين له الدين والا خلاصه هو النية وما عليه السلام الاعمال بالنيات
 ولان ابتداء الصلوة بالقيام وهو متردد عن العادة والعبادة فلا يقع التيميم
 الا بالنية **قوله** لا يفصل بينها وبين التيميم بعمل يعني عملا لا يلبق بالصلوة
 وقال الطحاوي والمقارن شرطه به قال الشافعي والشرط فيها ان يعلم بقلبه اي
 صلوة يصلي فان كانت فرضا فلا بد من التعيين ولا يكفي نية الفرض لان الفرض
 انواع فلا بد من التعيين واذا نوي فرض الوقت جاز الاية الجامعة لان العلماء
 اختلفوا في فرض الوقت في هذا اليوم ولولم ينو فرض الوقت في غير الجمعة لكن نوي
 الظهر يجوز لان هذا الوقت كما يقبل ظهر اليوم يقبل ظهر اخر لانه ربما يكون
 عليه ظهر فانيته فلا بد ان يقترن به ظهر اليوم او ظهر الوقت او فرض الوقت
 وقيل يجوز وهو الصحيح كذا في الفتاوى قال ان الوقت متعين له قال في النهاية

في النهاية وانما يجزئ ان ينوي فرض الوقت اذا كان يصلح في الوقت اما بعد خروجه
الوقت اذا اصل وهو لا يعلم بخروجه فنوي فرض الوقت فانه لا يجوز ان بعد خروجه
وقت الظاهر كان فرض الوقت هو العصر فاذا نوي فرض الوقت كان ناديا للعصر
وصلوة الظهر لا يجوز بنية العصر وان نوي ظهر اليوم جاز ولو خرج الوقت ولو قال
نويت الفرض لا يجزئ لان الفرائض متنوعة ظهر وعصر وغيرهما فلا بد من التعمين
فيجب ان ينوي فرض الوقت فخر اعلم ان النية لا يتادي باللسان لانها ارادة والارادة
عمل القلب لا عمل اللسان لان عمل اللسان يسمى كلاما لا ارادة الا ان الذكر باللسان
مع عمل القلب سنة وقال الشافعي لا بد من الذكر باللسان وفي الهداية اما الذكر
باللسان فلا محضه ونحو ذلك لا اجتماع عزيمة والاحوط ان يقول نويت ظهر
الوقت او فرض الوقت اذا كان في الوقت والاولى ان يشتغل قلبه بالنية ولسانه
بالذكر ويده بالرفع واما اذا كان الصلوة نفلا فانه يكفي مطلق النية اي نية
الصلوة وكذا التراويح وسائر السنن وفيه منية المصلح اختلف المتقدمون في التراويح
والاصح عندهم انها لا تجوز الا بالنية التراويح وقال المتأخرون يجوز التراويح
والسنن بنية الصلوة المطلقة الا ان الاختيار في التراويح ان ينوي التراويح
او سنة الوقت او ثيام الليل وفي السنة ان ينوي السنة وفي الوتر ينوي صلوة الوتر
وكذا صلوة العيدين والجمعة وفي صلوة الجنائز ينوي الصلوة لله والدعاء للميت
سنة قال في الرافعات رجل صلى سنين ولم يعرف الفريضة من النافلة فان كان
يظن ان كلهما فريضة اجزاه ماصلا لان النقل يتادي بنية الفرض واما الفرض فلا
يتادي بنية النقل فاحتاج الامام والمنفرد الى ثلاث نيات نية الصلوة اي
صلوة هي ونية الاخلاص لله تعالى ونية استئبال القبلة وقيل ان كان يصلي في
المحارب المنصوبة لا يشترط نية القبلة وفي الصحيح يشترط واحتاج المومنين
الى هذه المثلث ونية المتابعة فيكون محتاجا الى اربع نيات وان نوي صلوة الامام
اجزاه وذكر شيخ الاسلام اذا قال نويت صلوة الامام لا يجزئ الا ان هذا

وعنه بخلافه الدمع من بالازهر

ان هذا تعيين لصلوة الامام وليس باقتداء به وكانه قارا اصل الصلوة التي يصليها
الامام ومنهم من قال حتى انتظر تكبير الامام فتكبر بعده كفاه ذلك عن نية الاقتداء
بالامام ان انتظاره لتكبير الامام قصد منه للاقتداء به الى ان الصحيح لا بد من نية
الاقتداء بالامام لان الانتظار متكرر وقد يكون للاقتداء وقد يكون لخبره فالحق
يقصد الاقتداء بالامام لا يصير مقتدا بما يحمد الانتظار في فتاوى قاض خان الاحسن
ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصلح الامام وقيل ان نوي صلوة الامام اجزاه وقام
مقام تعيين كذا في النهاية واما الامام فانه ينوي للصلوة ولا يحتاج الى نية العلم
الا ان كان خلفه نسا فانه لا يصح امامته لهن الا بالنية عندنا وقال في ربيع امامة
الرجل للمرأة من غير نية الامامة كما يصح في الرجل كذا في المحمدي واختلف اصحابنا
فيمن دخل في الصلوة بنوي الظهور ركعتين تطوعا فقال ابو جريحه عن الفرض
خاصة وبطل التطوع لان الذي يحتاج اليه في صحة الدخول في التطوع هو نية
الصلوة فحسب وليس يفتقر في صحته الى نية التطوع وصلوة الفرض لا بد فيها
من وجود نية الفرض فوقه عنه ويسقط التطوع وقال محمد لا يجزئ الصلوة ولا يكون
دخلا فيها لا تطوعا ولا فريضة لان افتتاح كل واحدة من الصلواتين يوجب
الخروج من الاخرى لو كان فيها الا نوي ان لو كان في صلوة الفرض واحرم بالتطوع
خرج من صلوة الفرض وكذا لو كان في التطوع واحرم بالفرض خرج من التطوع فاذا
كان حكم النبيين يتنافيان لم يكن دخلا بواحدة منهما عند اجتماعهما كمن
دخل في صلاة فرض ولو نوي في الصوم الكفارة وقضار رمضان كان عن القضاء وقال
محمد يكون تطوعا وان نوي كفارة الظهار وكفارة اليمين يجعله عن انهما شاذان
محمد يكون تطوعا ولو نوي الزكوة والتطوع يكون عن الزكوة وكفارة الظهار وعند
محمد عن التطوع ولو نوي عن الزكوة وكفارة اليمين فهو عن الزكوة ولو نوي الزكوة
وكفارة الظهار جعله عن انهما شاذان محمد يكون تطوعا وانما ذكرنا هذه المسائل
لانها من جنسها كذا في الفتاوى ولو نوي مكتوبة وصلوة جنازة فهو عن المكتوبة

عن المكتوبة ولو نوي نافلة وجنابة فهو نافلة ولو نوي الظهر والعصر لم يصح ولو
نوي الظهر والعصر وصل عليه فهو من الاول منها وان نوي الظهر والفجر وعليه
الفجر من يومه فان كان في اول وقت الظهر فهو من الفجر وان كان في آخر وقت الظهر
فهو من الظهر ولو افتتح المكتوبة نيتا نيتا تطوع وصل على نية المتطوع حتى فرغ
فهو المكتوبة وان كبر ينوي تطوعا ثم كبر ينوي الفرض يصير شارعا في الفرض وان صل
ركعة من الظهر ثم افتتح العصر والتطوع بتكبيره اخري فقد يقض الظهر وصح
شروعه فيما كبر وكذا اذا شرع في المكتوبة ثم كبر ينوي الشروع في النافلة او كان
منفردا فكبر ينوي الاقتداء بالامام يصير شارعا فيما كبر ولو نوي مكتوبين فحين
للمن دخل وقتها ولو نوي فائتين فله الاول منها ولو نوي فائتة ووقتية في
للفائتة الا ان يكون في آخر الوقت وان نوي الاقتداء بالامام ولم ينحط بماله
من هو صح اقتداؤه وان اقتدى بالامام بطلت زيدا فاذا هو عمر وصح ايضا الا
ان ينوي الاقتداء بزيد فاذا هو عمر وقامه لا يصح لانه نوي الاقتداء بغير امام
والافضل ان ينوي الاقتداء بجد ما كبر الامام للخروج ليصير مقتديا بمن هو
في الصلوة وان نوي الاقتداء حين وقف الامام موقفه جاز ولو نوي الشروع في
صلوة الامام وكبر على طرائقه قد شرع ولم يشرع لم يجزه **مسألة** رجل لم يعلم
ان الصلوات الخمس فرض على العباد الا انه كان يصليها في مواقيتها لا يجزيه عليه
قضاؤها لانه لم ينوي الفرض وكذا لو علم ان منها فريضة ومنها **مسألة** ولو يعرف
الفريضة من السنة فان نوي الفريضة في كل اجزائه **قوله** ويستقبل القبلة
اعلم انه لا يجوز لاحد ان فريضة لنافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلوة جنازة الا
مترجعا الى القبلة فالذي نية المصل اذا صل احد الى غير جهة القبلة متحدا
من غير عذر كفر وقد كانت القبلة في اول الاسلام الى بيت المقدس وقد استقبلها
النبي صلى الله عليه وسلم مدة اقامته بمكة قبل الهجرة وكان يجب الترجع الى
الكعبة لانها قبله ابايد ابراهيم واسماعيل واسحق وكان من شدة حبه لذلك

مسألة

لذكر يصل من ناحية الصفا يستقبل الكعبة ويميت المقدس فلما تحول الى المدينة
نحو رعليه ذكر لان من استقبل بيت المقدس استقبل الكعبة فاقام النبي صلى الله
عليه وسلم يصل بالمدينة الى بيت المقدس ستة عشر شهرا او سبعة عشر شهرا
و. سال الله تعالى ان يحول قبلته الى الكعبة فنزل جبريل عليه السلام فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم اني احب ان استقبل الكعبة فقال له جبريل انما اعبر
مثلك تخرج جبريل الى السما والنبي صلى الله عليه وسلم يتبعه بصره ويقلب طرفه
نحو السما ينتظر نزل الوحي فنزل قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السما الاية
والمسجد الحرام هذا الكعبة قال الله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس
اي مقامها لصلواتهم ومولاه تعالى شطر المسجد الحرام اي نحو وشفاه ثم من كان
بمكة ففرضه اصابه عينها ومن كان ناياعنها ففرضه جھنمها وهو الصحيح وهو
قول الكرخي وابو بكر الرازي وقال الجرجاني اهله عينها نايابا ايضا ففرضه وفائدة
الحلاو اشتراط لنية عين الكعبة لئلا يعل قولهما لا يشترط وعلى قول الجرجاني في شطر
والصحيح ان يشترط نية الجهة لا غير ولو نوي محراب مسجد لا يجوز ثم الكعبة اسم للبقعة
دون المحيطان فان المحيطان لو وضعت في موضع اخر وصلى اليها لم يجز ولو كانت الكعبة
بمكة جاز له ان يصل اليها واراد بها استخدام المحيطان غير انه يكره اطلاق لفظ
الهدم عليها ولو صل على موضعها او على سطحها جاز الى حيث ما توجه لان الذي
بين يديه قبله وعند الشافعي لا يجوز على سطحها ولو صل الى الحطيم لم يجز وان نوي
مقام ابراهيم ولم ينو الكعبة لم يجز ولو نوي المسجد الحرام لم يجز ايضا وسيل ابو
احمد العياض عن من نوي مقام ابراهيم فقال ان كان هذا الريات مكة اجزاه
لان عنده ان مقام ابراهيم عليه السلام والبيت واحد وان اية مكة لم يجز
كذا في المجتهد وكذا اذا الريات مكة وكان يعلم ان مقام ابراهيم خارج عن
الكعبة لم يجزه كمن قدا في مكة ومن كان بالمدينة فان فرضه الحين لانه يقول
على اصابتهما بمقيمين لان قبلة المدينة ثبتت من جهة مدح حيث النصر وسائر

وساير البقاع بالاجتهاد **قوله** الا ان يكون خائفا فيصلي الى اير جهة قدر
سواء كان الخوف من عدو او قاطع طريق او كان على خشية في البحر نحو ان يخرج
الى القبله ان يعرف او المريض اذا لم يجد من يحمله الى القبله او يجد الا انه يتضرر
بالخوف ولو كانوا ركبا لا يقدرون على النزول خوفا من عدو او سبع او ردة اجرام
ان يصلوا على دوابهم بالايام ويجعلون السجود اخفض من الركوع مستقبلين القبلة
لانه لا ضرر في الاستقبال ههنا فلهذا لا استقبال قاله الفتاوى اذا كانوا في طين
او ردة صلو الى القبلة اذا كانت دوابهم واقفة وقال غيره يصلون الى القبلة ولو كانت
دوابهم سايرة وقال محمد اذا اوامروا بالدواب يسير لم يخرجهم اذا قدروا ان يوقفوها
كذلك في الكرخي قال في الصحيح الردعه بالخروج الى الطين والوحل الشديد وكذا الردعه
بالسكين ايضا والجمع ردع ورداع والوحل بالخروج الى الطين الرقيق **قوله** فان
اشتبهت عليه القبلة وليس تحضرته من يساله عنها اجتهد وصلى الاجتهاد بذلك
المجهود لتبيل المقصود فان لم يقع اجتهاده على متن من الجهات قبل يوتر الصلوة
وقبل يصلي كل صلوة الى الجهات الاربع والمسئلة على ملئ او جهاما ان لا يشك ولا
يختر وجوابه ان صلوته على الجواز الا ان يتبين له الخطا الما في ان يشك ولا يختر
وجوابه ان صلوته على الفساد الا ان يتبين له الصواب فان تبين له الصواب ابر
علم انه اصاب القبلة بعد الفراغ لا يعيد وان علم في الصلوة انه اصاب القبلة
استأنف ولا يجوز له البناء والمالت ان يشك ويختر وهي مسئلة الكتاب وجوابه
ان الصلوة على الجواز ولو تبين له الخطا وهذا اذا كانت السما مستقيمة اجماعا
فان كانت مصححة قال بعضهم يجوز ولا فرق بين الخيم والمصود ظاهر كلام الشيخ
يسير اليد واد بعضهم انما يجوز اذا كانت مستقيمة اما اذا كانت مصححة لا يجوز لانه
يجب عليه معرفة القبلة بالدلائل فاذا اضطر لم يكن الجهد عذرا ومن الطريق
اولي معرفتها لاهل اليمن القطب وفي الفتاوى رجل صلى بالخبر الى جهة في
مغارة والسمي مصححة لكنه لا يعرف الخور فتبين له انه اخطا القبلة قال

قال استاذنا يجوز صلوته وقال غيره لا يجوز لانه لا عذر الا عذر الجهد بالادلة الظاه
المعتادة نحو الشمس والقمر وغيرها **قوله** تحضرته حد الخطر هنا ان يكون بحيث
لو صاح به سمعه وفيه اشارة الى انه لا يجب عليه طلب من يساله وفيه اشارة
الى انه اذا وجد من يساله وجوب عليه سؤاله والاخذ بقوله ولو خالف رايه اذا كان
المخبر من اهل ذلك الموضع وكان مقبول الشهادة وكذا لا عذر الا عذر اذا لم يجد وقت المشروعي
من يساله واخطا جاز وان وجد من يساله ولم يساله لا يجوز صلوته كذا في الدخيرة
وان كان المخبر بالقبلة ليس من اهل ذلك الموضع وهو لا يعلم القبلة لا يترك مخبره بخبر
وفي التجليل يسر رجل بالمغارة اشتبهت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة
الى هذا الجانب ووقع اجتهاده الى موضع اخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما
مسافران مثله لم يلتفت الى قولهما لانهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده
بالاجتهاد غيره ويجوز التخبر في سجدة التلاوة كما يجوز في الصلوة ولو اجتهاد
وتحضرته من يساله فاصاب القبلة وجب ان لا يجوز على قولهما خلافا لابي يوسف
وفي المجتهد يجوز اذا اصاب القبلة **قوله** فان علم انه اخطا بعد ما صلى فلا اعادة
عليه وقال الشافعي يعيد اذا استدبرها لانه ليس في رصده الا التوجه الى جهة الخبر
والنكليف مقيد بالوسع **قوله** وان علم ذلك وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبني
لان فرضه تعيين عليه حين علم بالقبلة فلزمه الاستدارة اليها وان اهل قبا
لما سمعوا بخول اهل القبلة استداروا كمنتهى واستحسنه النبي صلى الله عليه
وسلم قال في الصحيح قبا محدودة تذكر وتثبت وكذا اذا تحول رايه الى جهة اخرى
توجه اليها ولو ترك من يساله تحضرته فاصاب القبلة لم يخرج صلوته لانه ترك فرضا
من فروضها وقال ابو يوسف يجوز اذا اصاب القبلة ولو سال قوما تحضرته فلم
يخبروه حتى صلى بالخبر ثم اخبروه بعد فراغه منها فصلوته جائزة وان اخبروه
انه لم يصل اليها فلا اعادة عليه وان اشتبهت عليه القبلة ولم يخرج فخرج
وعلى الجوز صلوته وان علم انه اصاب استقبال الصلوة ولو نور ان قبلته محراب

محراب مسجد لا يجوز لانه علامة وليس بقبلة ومن امر قوما في ليلة مظلمة فتحرر
القبلة وصل الى المشرق وتحرر من خلفه فصلا كل واحد منهما الى جهة وكلهم
جهله لا يعلمون ما صنع الامام اجزا هير لوجود التوجه الى جهة التحري وهذه
المخالفة غير مانعة كما في جواز الكعبة ومن علم منه في حال امامه بقصد صلوته
لانه اعتقد ان امامه على الخطا سوا علم قبل الاقتداء وبعده وكذا لو كان متقدما
عليه لتركه فرض القيام المقام وذكر في التخييس رجل تحرر القبلة فاخطا فدخل
في الصلوة وهو لا يعلم ثم علم وحول وجهه الى القبلة ثم اقتدير به رجل وقد علم
حالة الاول لا يجوز صلوة الداخل لانه دخل وقد علم ان الامام كان على الخطا في اول
صلوته فلا محذور في حال دخوله كذا في النهاية واذا اداه اجتهاده الى جهة فصل
الى غير هاتين فاسدة ولو اصاب القبلة عندهما وقال ابو يوسف يجوز اذا
اصاب لان المقصود قد حصل كما في الاول اذا تحرر وتوضا لغير ما ادرك اليه اجتهاده
ثم تبين انه كان مصيبا وهما يقولان الجهة التزاده اجتهاده اليها هي القبلة
في هذه الحالة لانه لا وسع له الا هذا فكان التكليف به الا غير وتركه صار اعراضا
عن القبلة بخلاف الاول لانه ما استعمله بترك منزله الظاهر الا نرا انه يلزمه
الاعادة اذا توضا بما دبر اليها اجتهاده اذا ظهر خطاه وفي الفتاوى اذا صلى
ركعة بالتحري ثم تحول رايه الى ناحية اخرى فانه يتحول الى تلك الناحية ويتم
الصلوة بخلاف ما اذا تحرر في التبيين فصلا في احدهما ثم تحول تحريه الى ثوب
اخر وكل صلوة صلاحها في الاول جايزه دون الماية وفي المجتهد اذا تحرر وشرع
في صلوته ثم تبين خطاه وهو في صلوته حول وجهه الى القبلة وانما لا يجب عليه
الاستقبال لان القبلة في حالة الاشتباه هي الجهة التي وقع اجتهاده عليها
لفعله تعالى فاي نما تورا فتم وجه الله اي قبلة الله وهو في حالة الاشتباه ولو
صل الى جهة من غير ان يشكر في القبلة ثم شكر بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم
بالتيقين فساد ما عليه في إعادة حينئذ فان علم في الصلوة استقبال القبلة

القبلة وان علم بعد الفراغ عاد ولو صل بالتحري وخلفه نائم ومسبوق فبعد
فراغ الامام تحول رايه الى جهة اخرى فالمسبوق يتحول الى الجهة التي وقع تحريه
عليها واللاحق تفسد صلاته كذا في الفتاوى ولو صل الاخير ركعة واخطا القبلة
فجارجل وسواه يحضر على صلوته ولا يقدر في ذلك الرجل به قال في الفتاوى وهذا
فيما اذا لم يجد احدا يساله اما اذا وجد فلم يساله فصلاته فاسدة **مسألة** ذكر في
خزانة الاكمل انه يبكره ان يتوجه في صلوته وقبله تنوير يوحى او مستوقدا اما اذا
كان قبله قتيلا او سراجا لم يبكره ولو ان رجلا صلى وفي ظنه ان على ثوبه نجاسة
اكثر من قدر الدرهم فصلا ثم ظهر انها اقذر ولم تكن فان صلوته جايضة ولو صل
الوقتية وعنده ان عليه فابسته ثم علم انها لم تكن تحريه ولو كان عنده انه محدث
او جنب ثم ظهر بخلافه لا يحز به ويخشى عليه الكفر والفرق ان الصلوة مع النجاسة
او مع فابسته يجوز عند بعض العلماء امام الحدث والنجاسة فلا يجوز عند اخرين
يوسف انه يحز به لحصول المقصود وهو الطهارة كذا في الفتاوى ولو صل وعنده
ان الشمس لم تنزل ثم تبين له انه صلى بعد ما زالت لم تحز صلوته ولم يذكر رواية
اي يوسف ويحتمل انه يجوز كذا في الفتاوى ايضا والله اعلم **باب منه الصلوة**
وما يفسد وما لا يفسد من كلام وتسيحة وقراءة ودعاء بما شاع في ذكر التوا
بع المقدمة التي هي مقدمة الصلوة لكونها مشروطا واسعا با شرع الان في بيان
المستوعر كقيسته وهو الصلوة بصفاتها وهذا الباب من قبيل اضافة الجزاء
الكلام ان كل صفة من هذه الصفات جز الصلوة اذ هذه الاوصاف او صاف
ذاتية لما ان عند تمام هذه الاوصاف يتم الصلوة ويقال ان هذا الباب من باب
اضافة الشر الى نفسه لان هذه الصفات المذكورة هي الصلوة بعينها ثم الوصف
هو كلام الوصف والصفة هي المعنى القائم بذات الموصوف فنقول القابل
زيد عالم وصف لزيد لا صفة له والعلم به القائم به صفة او صفة وحاصله
ان قيام الوصف بالواصف وقيام الصفة بالموصوف والوصف والصفة مصدران

مصدر ان كما لو عدد والعدة شرعا علم انه يشترط لثبوت النية ستة اشياء العين
وهي ما هيية الشر والركن وهو جزا الماهية والحكم وهو الاثر الثابت بالنية
ومحدد لشر وشركه وسببه فلا يكون الشر ثابتا الا بوجود هذه الاشياء الستة
فالعين ههنا الصلوة والركن القيام والقراءة والركوع والسجود والمحدد
للشر هو الادب المكلف والشرط هو ما تقدم من الطهارة وغيرها والحكم
جواز الشر ونساده وتوابعه والسبب الاوقات ومخفى صفة الصلوة اي
ما هيية الصلوة **قال** رحمه الله فرايض الصلوة سنة اي فرايض نفس
الصلوة والقياس تحت بدون اليها لان الفرايض جمع فريضة لكنه قال على
تاويل الغرض والالتزام في قوله الصلوة المحمود اي الصلوة المفروضة
ان القيام في النافلة ليس بفرض من الفروض على نوعين فرض كفايه وفرض
عين فرض العين ما اذا قام بها البعض سقط عن الباقي كالصلوة
الخبر والزكاة والصوم والحج والاعتسالة من الجنابة واما فرض الكفايه
فهو ما اذا قام به البعض سقط عن الباقي كرسد السلام والجهاد
اذا لم يكن النفي عاما اما اذا كان فهو فرض عين كالصلوة وغسل الموتى
والصلوة عليهم ودفنهم وغير ذلك **قوله** التحريم يعني تكبير
الاحرام عدها من الفروض لا اتصالها بالصلوة لانها منزهة الباب
للدار فالباب وان كان غيرها بعد منها وسميت تحريم لانها تحرم
الاشياء المباحة قبل الشروع من الكلام والالتفات والاكل والشرب
 وغير ذلك والتحريم شرط عندهما وفرض عند محمد وفايدة الخلاف فيما اذا
فسدت الفريضة ينقلب نفلا عندهما وعنده لا وفيما اذا شرع في
النظر قبل الزوال فلما فرغ من التحريم زالت الشمس فعندهما يجوز
وعندهما يجوز فان قلت فقد صارت الشرط سبعة والفروض خمسة
وهو خلاف ما ذكرته من العدد فالجواب ان نقول الطهارة بانواعها

بانواعها واحد والسادس التحريم والفروض الخمسة المذكورة والسادس
الخروج من الصلوة عند اي حنيقه رحمه الله والطهارة نية على قوله اي
يوسف والانتقال من ركن الى ركن عندهم ويسمى الموالاة فان قيل كيف
عد التحريم من الفرايض وهي شرط عندهما قيل لانها متصلة بالصلوة كما
لباب للدار والباب وان لم يكن من الدار فهو متصل بها معدود منها
بحيث لا يمكن ان يفصل منها ولا يتصور وجود الصلوة بدونها وجوب
التحريم ثابت بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى وربك
فكبر والمراد به تكبيرة الافتتاح لانه التكبير لا يجب خارج الصلوة
وعليه اجماع اهل التفسير وكذلك قوله تعالى وذكر اسم ربك فصل نزلت هذه
الاية في التكبيرة الاولى واما السنة فلعله عليه السلام غررها التكبير
وقوله عليه السلام لا يتعد الله صلوة امرأ حتى يضع الطهور مواضعه
ويستقبل القبلة ويقول الله اكبر وعليه اجماع الامة فان الاصم والثوري
وان خالفونا في القراءة فقد وافقونا في ان التكبيرة فرض كذا في النهاية
قوله والقيام يعني في صلوة الفرض والنذر وحد القيام ان يكون بحيث
اذا احد بيديه لا يخال ركبتيه ويكره القيام على احدي القدمين في الصلوة
من غير عذر ويجوز الصلوة وللعز لا يكره كذا في الفتاوى والدليل على
فرضية القيام قوله تعالى وقوموا لله قانتين اي مطيعين وقال
عليه السلام صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنبك
نومي ايما **قوله** والقراءة لقوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن نزل
في شأن الصلوة بدليل سياق الاية وان الامر للوجوب والقراءة لا
يجب في غير الصلوة فنثبت انها في الصلوة وسياق الاية علم ان سيكون
منكبر مرض لا يقدرون على قراءة السور الطوال **قوله** والركوع والسجود
لعوله تعالى اركعوا واسجدوا والركوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض

هو الخفاض **قوله** والقعدة في آخر الصلوة مقدار التشهد اي من
قوله التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح حتى لو فرغ المقتدي قبل
فراغ الامام فتكلم فصلوته تامه وقال في المحيط لو فرغ المقتدي قبل فراغ
الامام فنكلا وتكلم فصلوته تامه قال في النهاية القعدة الاخيرة
فرض وليست بركن والفرق بين الركن والفرض ان ركن الشئ ما يفسر به
ذكر الشئ وتفسير الصلوة لا يفتح الا بالقعدة وانما يفتح بالقيام والقراءة
والركوع والسجود ودرجة القراءة في الركنية احط من غيرها ولهذا
لو حلف لا يصل فقام وقرا وركع وسجد تحنت ولو كانت القعدة من
الاركان لتوقف الحنت عليها اذا الحنت في اليمين لا يتحقق الا بعد
وجود ذلك الشرط كان الفقه في انعدام الركنية في القعدة ان الصلوة
فعل هو تعظيم واصل التعظيم في القيام ويزداد بالركوع وينشأ من
السجود فاما القعدة فللمحوج فكانت معتبرة لغيرها لا لحيث فاعلم
يكن ركناء وانما فرق بين القعدتين لان النبي صلى الله عليه وسلم سجد به
في الاولى فلم يرجع وسجد به في الثانية فرجع فدل على اختلاف حكمهما
وما زاد على ذلك فهو سنة اطلق اسم السنة وفيها واجبات مثل قراءة
العائنه وضم السورة اليها ومراعات الترتيب فيما شرع مكررا
في ركعه واحدة كالسجود وقايدته انه لو ترك السجدة الثانية من
الركعة الاولى ساهيا وقام وحل تمام صلوته ثم تذكر فعليه ان يسجد
المتروكة ويسجد للسجدة لترك الترتيب فيما شرع مكررا في ركعة
ومن الواجبات ايضا القعدة الاولى وقراءة التشهد في القعدة الاخيرة
والقنوت وتكبيرات العبد بين الجهر في الجهر فيه والخافت في الخافت
فيه ولهذا يجب السهو بتركها في الصحيح وانما سمى سنة لانه ثبت
وجوبها بالسنة واما قراءة التشهد في القعدة الاولى وتعديل الاركان

وتعديل الاركان فنقد قيل انهما واجب وهو الاصح وقال بعضهم سنة وهذا
عندهما وقال ابو يوسف تعديل الاركان واجب واما قراءة التشهد في
القعدة الاولى فنقله فيه كقولهما وحكم الواجبات في الصلوة انها يجوز
بدونها ويجب السهو بتركها ساهيا والسنة ما فعله النبي صلى الله عليه
وسلم على سبيل الحواظية ولم يتركها الا لعذر نحو النسيان والتخوف وتكبيرات
الركوع والسجود والصلوة ادا ب وهي ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة
او مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسيحات في الركوع والسجود على المثلث
والزيادة على القراءة المسنونة فالواجبات شرعت اكمالا للمفروض والسنن
لاكمال الواجبات والاداب لا اكمال السنن كذا في النهاية **قوله** واذا دخل
الرجل في صلوته كبرا يراى اذا اراد الدخول كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ
بالله من الشيطان الرجيم وقوله اذا دخلت على السلطان فتزين وقوله كبر
اي عظم والمراد به التخرع وهي شرط عندنا وليست بركن حتى ان محرم للفرض
كان له ان يودع بها التطوع لكنه يكره لتركه التخلل عن الفرض بالوجه للشرع
وهو التسليم وصورة بنا النفل على تحريمه الفرض هو ان يحرم بالفرض فلما فرغ منه
ولم يبق الا السلام شرع في النفل قبل التسليم من غير تحريم جديدة فهذا
جائز عندنا وقال المشافعي لا يجوز لنا انه قد وجدت التحريم فلا يشترط وجوبها
قصد اكماله ان من نظر للفرض جاز ان يودع بها النفل وكذا من لبس الثوب ليؤدي
به الفرض جاز ان يودع به النفل واما بنا الفرض على تحريمه فرضا فلا يجوز اجماعا
كما لو كان عليه نوايت فصل النظر ثم قام منه الى العصر من غير تكبيرة الافتتاح لم يهر
شراعية العصر لان احرام النظر لا ينظر العصر وكذا بنا الفرض على تحريمه النفل لا يجوز
لانه بنى قوير على ضعف فان قيل هذا يجوز بنا النفل على الفرض وبنى الفرض على الفرض
فيلد ذكر الامام طهبر الدين انه لا يجوز بنا الفرض على الفرض وقال الامام ابو زيد
يجوز بنا النفل على النفل ولا يجوز بنا الفرض على الفرض كذا في النهاية واصل الخلاف

واصل الخلاف بين أصحابنا وبين الشافعي ان النحرمة عندنا بشرط كالطهارة وسنن
العورة وليست بركن وعنده هو ركن حتى لا يتأدى بر النفل بنحرمة الفرض عنده واحتج
الشافعي على كونها ركنا بأنه يشترط لها ما يشترط للاركان من الطهارة والستر
والاستقبال والنية والوقت ولا انها ركن مفروض شرعي في حالة القيام فكانت
ركنا كالقراءة ولنا قوله تعالى وذكر اسم ربك فصل نزل في النحرمة فقد عطف الصلوة
عليها ولو كانت ركنا في الصلوة كانت من الصلوة فلا يستقيم عطف الصلوة عليها
ان المثنى انما يعطف على غيره لا يقال زيد فزيد وانما يقال زيد فزيد ولا انها لو
كانت ركنا كانت يتكرر في كل ركعة كالركوع والسجود والقراءة فان قيل والقراءة
ركنا عندكم ومع ذلك لا يتكرر في كل ركعة قلنا يتكرر في السابعة بالاجماع وفي
المالئة والرابعة على اصلك والتكبير لم يتكرر في السابعة بالاجماع ثم انما يتكرر
القراءة عندنا في المالئة والرابعة فرضا لانها ليست بركن اصلي بل هي ركن زائد
لانها قول ومبنى الصلوة على الافعال دون الاقوال لا تترى ان العاجز عن القول
والقراءة على الفعل مخاطب بالصلوة فلما انحطت درجاتها عن درجة سائر الاركان
قلنا الاجل كونها ركنا تكررت في السابعة كالقيام وغيره ولا جدا انها ليست بركن
من كل وجه لم يتكرر في المالئة والرابعة واما قوله يشترط لها ما يشترط للاركان
فان تلك الشروط لم يشترط للنحرمة وحدها وانما شرطت للقيام الذي هو ركن
لكن النحرمة متصلة بالقيام فاشتراطت في القيام المتصل بالنحرمة لا بالنحرمة
نفسها فان قيل فلو تكررت النحرمة شرط حتى ان من نحر للفرج جاز ان يودب بها التطوع
كما لو ظهر للفرج او لبس الثوب لصلوة الفرض ان يودب به التطوع ثم قلتم واما بنا
الفرض على النحرمة فرضا اخر لا يجوز وكذا بنا الفرض على نحرمة النفل لا يجوز ايضا واعتبار
كم النحرمة بالطهارة والستر يقتضي جواز الكلدان من تطهر للمنفذ جاز ان يودب
بها الفرض ومن تطهر للفرض جاز ان يودب بها فرضا اخر والجواب ان النحرمة مع كونها
شرطا فمعه على الاداء كحفدة الاجارة على ادائها في مقابلة اخر لا ينتظر عملا اخر

عملا اخر والحفدة على الفرض يتضمن النفل لانه صلوة كالنفل وزيادة فمن حيث انه
صلوة فالباب واحد فيجوز له الزيادة كمن شرع في النفل بنور ركعتين فله ان
يزيد ما شاكر في النهاية **قوله** ورفع يديه مع التكبيرة ورفع سنة لان
النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه وقوله مع التكبيرة اسارة الى اشتراط المقارنة
وهو المدور عن ابي يوسف والاصح انه يرفع او لا فاذا استقرت في موضع المحاذاة
كبر لان الرفع بمنزلة المنى كانه يبدل ما سوب الله وراطره فاليد اليمنى كالخفة
واليسرى كالدينار لان في الرفع نفس الكبرياء عن غير الله وقوله الله اكبر بمنزلة
اثبات الكبرياء لله تعالى والمنى مقدم على الاثبات كما في كلمة الشهادة وهي لا اله
الا الله وفي النهاية اختلف المتأخرون في افضلية وقت الرفع وما اختار
شيخ الاسلام وقاضي خان وصاحب النخبة المقارنة فيرفع يديه مقارنة للتكبيرة
ولا يفرده عليها لانه سنتها فانه شرع فيها الزيادة الاعلام فيكون تبعاً
لها كالخبر بها واذ كان الرفع من سنة التكبيرة كان تبعاً لها وانما يتحقق
النتيجة اذا وجد الرفع مع التكبيرة فوجب ان يكون الرفع مقارنة لها كتكبيرات
الركوع والسجود والقيام فان هناك من سنة المقارنة فكذا هنا **حكر** ان
ابي يوسف سأل رجلا بامر شريفتي الصلوة بالفرض ام بالسنة فذهب ظن الرجل
الى التكبيرة فقال بالفرض قال اخطأت فقال بالسنة يعجز بالرفع قال اخطأت
انما تفتتح بهما جميعا وهذا يدل على المقارنة لا يتقدم احداهما صاحبه
وقال شمس الائمة واكثر المشايخ انه يرفع او لا يديه فاذا استقرت في موضع
المحاذاة كبر وقد بينا وجهه ولا يتكلف التعريف بين الاصابع عند رفع اليد
والذي روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كبرنا شرا اصابعه معناه ما شرا الصا
عن طبعها ان لم يرفع قايضا الاصابع الى الكف وقال شيخ الاسلام من الناس من
ظن انه اراد ينشر الاصابع ان يفرج بين الاصابع تغريحا وهو غلط ولكن اراد
الفشر عن الطر كما يكون في الثوب ان لا يرفع يديه مع مومنين بل يرفعهما

بل يرفعهما من فوق مئين حتى يكون الاصاب مع الكف مستقبل القبلة وقال
الفقيه ابو جعفر الهندواني اذا رفع يديه لا يضم اصابعه كذا يضم ولا يفرجها
كل التفريج بل بينهما يتركهما على ما عليه اصابعه بين الضم والتفريج كذا
في النهاية قال في الفتاوى من اداب الصلوة اخرج الكفين من الكمين عند
التكبير **مسألة** لا يصح تكبيرة الاحرام الا في حال القيام اما اذا احاطت به فترك
ان كان الى القيام اقرب يصح وان كان الى الركوع اقرب لا يصح ثم اذا رفع يديه
وستقرت في موضع المحاذاة كبر وحذف التكبير حذفاً ولا يمحطه قال ابو يوسف
سالت ابا حنيفة رحمه الله عن التكبير فقال احذفه واجزمه ولا انه اذا طوله دخل
في حد الاستفهام والنمط هو ان يقول اكبرك فيزيد الفاي بعد الباء اذا قال
كذلك لا يجوز ولا يصير شارعاً وان قاله في خلال الصلوة فسدت صلاته لانه اسم
الشیطان وقيل انه جمع كبر وهو الطيل وكذا لا يمد الهزة لا يقول الله لانه
يصير استفهاماً فان قال ذلك لا يجزيه ولا يصير شارعاً وان قاله في خلال صلاته فسدت
عند الاكثرين لانه اذا مد الهزة فذلك خطأ في الدين وان مد في لفظ التكبير فذلك
خطأ في اللغة وكله غير جائز وقال بن مقاتل ان كان لا تميز بينهما لا يفسد صلوة
ولو كبر متعجباً من شيء لم يرد به التعظيم لا يجزيه ولا يصير شارعاً كذا في الفتاوى
قوله الله اكبر ليس معناه اكبر من غيره اذ ليس معه غيره حتى يقال هو اكبر منه
وانما معناه اكبر من ان ينال بالحواس وان يدرك جلاله بالعقل والقياس واکبر
من ان يدرك جلاله غيره **قوله** حتى يحاذي بابها مية شجمن اذنيه وعند الشا
فعي حذو منكبيه وعند ما لكر حذو راسه وقال طائفة من راسه واجمعوا كلهم
ان المرأة ترفع حذو منكبيه قال في الهداية هو الصحيح لانه استر لها واحترز
بقوله هو الصحيح عن قول صاحب الوجيز انها ترفع الى الثديين واحترز ايضا
عن رواية الحسن عن ابي حنيفة انها ترفع حذو اذنيها كالرجل وعلى هذا الخلاف
التكبير في القنوت والاعباد والجنائز ولان الرجل محتاج الى الاعلام من الامامة والرفع

والرفع الى الاذنين ابلغ فكان هو احوج الى زيادة الاعلام وهي تصل وحدها فلا
حاجة بها الى زيادة الاعلام واما الامه فذكر في الفتاوى انها كالرجل في الرفع
وكما الحرة في الركوع والسجود يعني انها تنضم بخلاف الرجل فانه يفتح ابطنه عند
السجود على ما يات ببيان ان شاء الله تعالى وانما سوريين المراه والرجل في الرفع
على رواية الحسن لان الرفع انما يكون بكيفية واحدة ليس بجورة منها فكانت هي
والرجل فيه سواء كذا في النهاية **قوله** فان قال بدلا من التكبير الله اجل و
اعظم والرحمن اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهل يكره الدخول بغير
لفظ التكبير عندهما قال السرخرس لا يكره وفي الدخيرة الصحيح انه يكره لقوله
عليه السلام تخرج بها التكبير وقوله بدلا من التكبير وفيه اشارة الى ان الاصل
الله اكبر وغيره بدلا منه وان قال الله اجل واعظم ساهيا لم يجب عليه السهر الا
في افتتاح صلوة العید فانه اذا قال ذلك ساهيا وجب عليه السهر كذا في المستصفى
وقوله اجزاء هذا اذا قرن اسم الله بهذه الصفة اما اذا قال ابتداء اجل واعظم
او اكبر ولم يزد عليه لم يصير شارعاً بالاجماع لان الاقتصار على الصفة دون الاسم لم
يكمل به التعظيم والتثنا واذا ذكر اسم الله من غير صفة فقال الله والرحمن او الرب
صح دخوله عند ابي حنيفة رحمه الله لان في هذا معنى التعظيم وقال محمد لا بد من
ذكر الصفة مع الاسم لان تمام التعظيم بذكر الاسم والصفة ولو افتتح الصلوة
بلا اله الا الله او بالحمد لله او سبحان الله او قال تبارك الله يصير شارعاً في الصلوة
عندهما سواء كان محض التكبير او لا وسواء كان يعرف ان الصلاة يفتتح بالتكبير
او لا وقال ابو يوسف اذا يحسن التكبير لم يحز الا بربعة الفا لله اكبر الله اكبر
الله اكبر الله الكبير لقوله عليه السلام مفتاح الصلوة الطهور وتخرج بها التكبير
فعلم انه لا تحرم بغيره ولهما قوله تعالى وذكر اسم ربك فعلى الصلوة بمطلق
ذكر اسمه تعالى كذا في النهاية ولوقال رحمه الله اكبر صح عندهما خلافاً لابي يوسف
ولو قال الرحمن هار شارعاً عند ابي حنيفة ولو قال الرحيم لا يصير شارعاً لانه

لانه من الاسماء المستتركة ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعا لانه
للتبرك فكانه قال اللهم بارك لي في هذا وعن محمد بن الفضل يجوز عند ابي حنيفة
والاولا صح والجوز لقوله ما شاء الله كان ولا بالحول قوة ولا بالاستعانة لانه دعا
وليس بشارع ولو افتتح بقوله اللهم ولم يزد عليه قال بعضهم يصير شارعا
والاصح انه لا يصير شارعا ولو قال اللهم اغفر لي او استغفر الله لا يصير شارعا اجماعا
ولو قال سبحانك اللهم يصير شارعا عندهما كذا في الفتاوى وهو مثل قوله سبحان
الله وفي منية المصلح يجوز بقوله اللهم ويا الله ولو قال اللهم ارزقني لا يصير شارعا
ولو كبر المقنن قبل الامام لا يصير شارعا في صلاة الاحام ولا في صلاة نفسه وقيل
يصير شارعا في صلاة نفسه والاولا صح لانه نوى الاقتداء بسبق الامامة في العيون
ان الامام اذا تكبیر وجزم من خلفه وفرغ قبله فانه يجوز عند ابي حنيفة
لانه اذا قال الله ولم يزد جاز وكذا اذا كان قوله اكبر قبل فرغ الامام بجوز اذا لم
يكن اول كلامه قبل الامام وفي منية المصلح اذا افتتح مع الامام وفرغ من قوله الله
قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير شارعا ولو قال الله مع الامام او بعده وفرغ
من قوله اكبر قبل فراغ الامام من اكبر لا يجوز ايضا لانه يصير شارعا بالكل فيقع
الكل فرضا وهذا بخلاف ما في العيون وروى خليف بن ايوب عن ابي يوسف اذا
مدا الامام التكبير وحدث من خلفه وفرغ منه قبل ان يفرغ الامام قال يعقوب والبخاري
ذكر كذا في الكرخي ولو انه كبر ثانيا ونوى الشرع والاقتداء يصير شارعا وقاطعا
لما قبله والافضل ان يكون تكبير المقنن مع تكبير الامام عند ابي حنيفة وعندهما
يكبر بعد تكبير الامام واذا شك المقنن هل كبر قبل الامام او بعده فانه يحكم باكبر
رايه فان استوي الظن فانه يحزبه حملا لامره على الصواب كذا في الفتاوى
قوله وقال ابو يوسف لا يحزبه الا ان يقول الله اكبر او الله الاكبر او الله الكبير
لقوله عليه السلام تحرمها التكبير وهذا اذا كان يحسن التكبير اما اذا كان
لا يحسنه جاز لانه لا يقدر عليه ولهما ان التكبير هو التعظيم قال الله تعالى فلما

فلما راينه اكبره اي اعظمه والتعظيم حافل بما قالاه وسوا عندهما ان كان يحسن
التكبير او لا يحسنه وعند الشافعي لا يجوز الا ان يقول الله اكبر او الله الاكبر وقال
مالك لا يجوز الا ان يقول الله اكبر لا غير لانه المنقول والاصل فيه التوقيف دون
التعليل قال عليه السلام لا يقبل الله صلوة امرئ حتى يسبح الوضوء ويستقبل
القبلة ويقول الله اكبر وقوله دون التعليل لان التعليل للتعديده وهو يبطل
حكم النص كما في الاذان ولهذا لا يقام السجود على الخدم مقام السجود على الجبهة
والجواب عنه ان التعظيم بالخذ لا يساري التعظيم بالوجه والاذان للاعلام وهو
لا يحصل الا بهذه الالفاظ والشافعي يقول ادخال الالف واللام ابلغ في التثاقف مقام
مقامه وابو يوسف يقول افعل وفعل في صفات الله تعالى سواء لانه لا يراد باكبر
اثبات الزيادة في صفات الله تعالى لانه لا يفسد ربه احدي اصل الكبر يا حنبل يكون
افعل للزيادة كما يكون افعل في صفات العباد فكان افعل معن فاعيل ولو افتتح
بالفارسية وهو بحسن العربية اجزاه عن ابي حنيفة مع الكراهة وعندهما لا يحزبه
الا اذا كان لا يحسن العربية وان قرأ بالفارسية جاز عند ابي حنيفة وان كان يحسن
العربية لقوله تعالى وانه في زبر الاولين ولم يكن فيها بعده اللغة ولانه عنده
اسم للنظم والمعنى الا انه يكون مسيا لمخالفة السنة المتواترة وعندهما لا يجوز
الا اذا كان لا يحسن العربية لانه اذا عجز عن اللفظ اتي بما يقدر عليه وهو المعنى
كمن عجز عن الركوع والسجود اتي بالايما وعند الشافعي لا يجوز بالفارسية اصلا
بل يكون اميا يصح بغير قراءة فان قرأ عنده بالفارسية لنفسه صلوته لانه من كلام
الناس ومشايج بل لا اخذوا في هذه المسئلة بقول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
وهو اختيار ابي الليث وقد روي رجوع ابي حنيفة الى قولهما وعليه الاعتماد
والراوي لرجوعه ابو بكر الرازي قال في النهاية والخلاف فيما اذا جرد على
لسانه من غير قصد اما من تعمد قراءة القرآن بالفارسية يكون زنديقا او مجنونا
فالمجنون يد اوى والزنديق يقتل والخطبة والنشهر على هذه الاختلاف وان

وان لبيا بالفارسية او سمي عند الذبيحة بالفارسية اجزاء وان كان بحسن
 العربية وكذا لو حلف لا يدعو فلانا فدعاه بالفارسية حنت اجماعا وان اذن بالفار
 سية لا يجوز ان الاذان للاعلام وهو لا يفتح الا بما يعرف حتى لو وقع فيه الحرف بالفار
 سية جاز وفي الهداية اما الكلام في الافتتاح فيجوز مع اي حنية وجهها الله في العربية
 حن جواز الافتتاح ومع اي يوسف في الفارسية ومع ذلك انه مع اي حنية في العربية
 حن جواز الافتتاح ثلثا عرسا بآير لفظ كان بعد ان كان عربيا ومع اي يوسف بالفار
 سية فلم يجوز الافتتاح بالفارسية لان لغة العرب لها مزية على غيرها لقوله عليه السلام
 انا عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة عربي **قال** رحمه الله ويعتمد بيده
 اليمين على اليسر قال شيخ الاسلام يجب ان يعلم ان في الاعتماد اربع مسائل احدها
 انه هل يعتمد في الصلوة ام لا الثانية كيف يعتمد والثالثة اين يضع والرابعة
 متى يضع اما الاولى فعندنا السنة ان يعتمد وقال مالك لم ير سديا يديه ارسالا وقال
 الاوزاعي هو خير من الاعتماد والارسال وكان يقول انما امر دابة اشتقا فاعلمهم
 لانهم كانوا يطيلون القيام وكان الدبر ينزل الي راسها بعضهم اذا ارسلوا قيل
 ليتم لو اعتمد سيرا اخرج عليكم والمذهب عندنا انه سنة واخطب عليه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقال انا معاشر الانبياء امرنا بان نأخذ شتما يلنا بايما تنال في الصلوة وقال
 علي رضي الله عنه من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في الصلوة واما
 كنفية الاعتماد وهي المسألة الثانية فعند محمد يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه
 اليسرى وعند اي يوسف ياخذ يمينه بسعة اليسرى قال الفقيه ابو جعفر قوله
 اي يوسف اجب الي وفي النهاية اما صفة الوضع ففي الحديث المرفوع لفظ الاخذ
 وهو قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء امرنا بان نأخذ شتما يلنا بايما تنال في الصلوة
 وفي حديث علي لفظ الوضع وهو قوله ان من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله
 تحت السرة في الصلوة فيجوز اخذ بلفظ الوضع وان يوسف بلفظ الاخذ قال الشيخ
 واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه

كف اليسرى وتخلق بالخنصر والابهام على الرسغ ليكون عاملا بالحد يثنين واما
 موضع الوضع وهي المسألة الثالثة فالأفضل عندنا تحت السرة لما روينا من حديث
 علي رضي الله عنه وعند الشافعي على الصدر واما دفت الوضع وهي المسألة الرابعة فيضع
 حين يشرع في التكبير عندهما وقال محمد لا يضع ما يشرع في القراءة فالاعتماد سنة
 القيام عندهما حتى لا يرسل يديه حالة الشا عند محمد هو سنة القراءة حتى انه
 عنده يرسل حالة الشا فاذا اخذ في القراءة اعتمد وقولهما هو ظاهر الرواية فانه المبدأ
 الاعتماد سنة القيام عند اي حنيفة واي يوسف حتى لا يرسل حالة الشا والاصل
 ان كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه وما لا فلا هو الصحيح فيجوز في حالة القنوت
 وفي صلوة الجنازة ويرسل في القنوت بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العبد
 وهذا اذا لم يطل القيام اما اذا طاله فيجوز ان يقول هو الصحيح بخبر عن قول اي
 جعفر الفضلي فانه يقول السنة في صلوة الجنازة وتكبيرات الحيد والقنوت التي بين
 الركوع والسجود والارسال وحدثنا ايضا عن قول الامام اي علي النسي والحاكم اي
 عبد الله الجرجاني فانهم يقولون السنة في هذه المواضع كلها الاعتماد وقالوا مذهب
 الروافض الارسل من اول الصلوة فنحن نعتقد مخالفه لهم **قوله** ثم يقول سبحانك
 اللهم ومحمدك سبحانك علم للنسب لا يتصرف ولا ينصرف وهو منصوب على المصدر
 والنسب هو تنزيه الله تعالى عما لا يليق بصفاته والتحميد اثبات الصفات
 الحميدة له وقيل ان سبحانك اسحب محض اي اعتقد نزهتك وقوله ومحمدك
 اي ومحمدك نسبك وفي المبسوط جامع الصحاح في تفسيره قوله تعالى وسبح محمدك
 حن نقود انه قول المصلي عند الافتتاح سبحانك اللهم ومحمدك **قوله** وتبارك اسمك
 اي دأرك والبركة الخير الكثير الذي قال صاحب الخواصر من بركة اسم الله تعالى
 انه اذا جلوت جلد امها ثاب لا عمر ذلك الجلد الا المظهر **قوله** وتعالى جرك اي
 عظمتك والجرك هو العظمة والجلال وفي الحديث ولا ينفذ الجرك الجداير لا ينفذ

اي حن

أمر لا ينفع ذا القرن غناه وأما ينفعه العمل بطاعتك **قوله** ولا اله غيرك فيه
وجهان والبناء على الفتح هو المشهور وقوله وجل ثنا وك لم يذكر في المشاهير
فلا يافدية الفريضة كذا في الهداية وعن أبي يوسف أنه يضم إليه وجهت
وجهي إلى آخره فإذا انتهى إلى قوله وأما أول المسلمين يقول وأما من المسلمين فإن
قال وأما أول المسلمين فقد صلواته لأنه كذب ومنهم من قال لا تغسل لانه يحمل
على أنه أراد به صلاة القرآن لا البناء بنفسه واحتج أبو يوسف بما روي أنه عليه
السلام كان يضم إلى الشا وجهت وجهي ولهما ما روي أن رسول الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلوة كبر وقرا سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره
ولا يزد عليه وما رواه محمود بن علي التميمي أن الأمر فيه أوسع لأنه من المؤاخذ وهي
مبنيه على التوسع فأما في الفريضة فلا يزد على الشا والاولي أن لا يأتي بقوله
وجهت وجهي قبل التكبير ليتصل النية بالتكبير هو الصحيح احتراز عن قول بعض
المناظرين أنه يقول لها قبل التكبير منهم الفقيه أبو الليث لأنه يبلغ في الحرمة
قوله في الكرخي اختار المناظرين الأثنان بها قبل تكبيرة الإحرام وعند الشافعي
يفتح بعد التكبير بقوله وجهت وجهي وقال مالك لا يفتح إلا الموم وأما الإمام
فيكبر ثم يقرأ ثم أعلم أنه إذا افتتح الموم الصلوة بعد ما شرع الإمام في القراءة
أي يأتي بالشا بل يستمع ويقتل لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا
وقيل يأتي بالشا عند سكناات الإمام كلمة كلمة **قوله** ويستعيد بالله من
الشیطان الرجيم أي ملجأ إلى الله تعالى يقال حدث بفلان أبر لحات إليه وسمى
الشیطان شیطانا لشطونه عن الخير أي بعده عنه والشیطان البعد والرجيم
محض المرحوم والكلام في التعمد في صلاة مواضع أحدها في الصلاة قال مالك
لا يتعمد في الصلوة لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وخلفاؤه يكرهون رضي الله عنهما فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين

رب العالمين ولم يقل بالتعمد ولأن التعمد شرع لقطع وسوسة الشيطان
وهو قد حصل بالصلوة لأن المصلح قائم بين يدي ربه فلا يكون للشیطان عليه
سبل وعندنا يتعمد لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان
الرجيم ولم يفصل وروي عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان إذا قام إلى الصلوة كبر وسبح وتعمد بالله من الشيطان الرجيم والحا
إلى قطع الوسوسة في الصلوة قاعدة والمأني في وقته قال علماءنا رحمهم الله
يتعمد بعد الشا قبل القراءة وما لبعض أصحابنا الظواهر والتجرب من سيرين
وحزمة المقر في يتعمد بعد القراءة لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله
من الشيطان الرجيم ذكرنا بالفا وهي للتصقيب قلنا هذا ليس بصحيح لأن الفا
للحار كما يقال إذا دخلت على السلطان فتأهب أي إذا اردت الدخول عليه
فكذا هنا معناه إذا اردت قراءة القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم
وقال عطاء الاستعاذة واجبة عند كل قراه في الصلوة وغيرها وهو مخالف
لإجماع السلف فقد كانوا يجمعين على أنها سنة وهو الصحيح والمال في لفظ
التعمد فاختار في عمر وعاصم ومن كثير أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
واختار حمزة استعید بالله وهو ابن سيرين وبكل ذلك قد ورد الأثر وقال
شيخ الإسلام المختار ما قال أبو جعفر الهندواني هو أن يقول استعید بالله
لأنه على موافقة القرآن وإن يتنازل قال أعوذ بالله لأنه قريب منه ولأنه
نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يزد على قول أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم وأما يتعمد المنفرد والإمام ما المقتدي لا يتعمد عندهما وقال
أبو يوسف يتعمد ومنشأ الخلاف أن التعمد تبع للقراءة عندهما لأنه شرع
لافتتاح القراءة فكان كالتشرط لها بشرط الشئ يتقدمه كالطهارة يتقدم
على الصلوة وقال أبو يوسف هو تبع للشا لأنه دعا فكان من جنسه فأيدة
الخلاف أنه لا يأتي به المقتدي عندهما لأنه لأثره عليه وعند أبي يوسف

عند أبي يوسف يأتي به وكذا في صلوة العيد يأتي به عند أبي يوسف عقيب
التثاقيل التكبيرات وعندهما بعد التكبيرات وكذا المسبوق إذا قام
إلى الفضل يأتي به عند أبي يوسف لأنه قد أتى به عقيب التثاقيل وعندهما
يأتي به لأنه يقرأ الآن واختار صدر الإسلام قول أبي يوسف **مسألة**
قال في منية المصل إذا أدرك الأمام في القعدة يكبر للأحرام ويقعد وقال
بعضهم يأتي بالتثاقيل ثم يقعد ولا يتعود إلا بعد ذلك **قوله** ويقرأ بسم الله
الرحمن الرحيم لما قال ويقرأ وفصلها عن التثاقيل على أنها من القرآن وأمره
بالمخافتة بها في صلوة الجهر دليل على أنها ليست من الفاتحة وهي آية
انزلت للفصل بين السورتين لا من أول المسورة ولهذا كتبت بخط
على حدة ولا يتأدى بها فرض القراءة وقال في البدائع يتأدى بها فرض القراءة
حتى قال محمد يكره للمجنب والحائض قرائتها على وجه قراءة القرآن وقال النافع
هي آية من أول الفاتحة قولاً واحداً وله في أوائل السور قولان وفي الهداية
ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم هكذا يتلى في المنابر احتراماً بهذا عن قول
مالك فإنه يقول لا يأتي المصلح بالبسملة إلا في الجهر الحديث عابشة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتتح القراءة بالحمد لله رب
العالمين ولما حدث أنس رضي الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله
عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمر وكانوا يفتتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم
وتأويل حديث عابشة أنه كان يحفظها وهو مذموم وهو قول علي وابن مسعود
وعند الشافعي يجهر بها الأمام في صلوة الجهر وهو قول ابن عباس رضي الله
عنه وأبو هريرة وهل يأتي بالبسملة في الركعة الثانية والثالثة والرابعة
قال الحارثي لا وقال محمد أحب إلي أن يأتي بها في كل سورة وقيل في ذلك ثلث
روايات عن أبي حنيفة رحمه الله روي عن أبي يوسف عنه أنه يقرأ أوها في كل ركعة
مرة ولا يعيدها في تلك الركعة وروي الحسن عنه أنه يقرأ أوها في أول ركعة

في أول ركعة عند ابتداء القراءة ولا يقرأ أوها بعد ذلك إلا أن يسلم وروي محمد
عنه أنه يقرأ أوها قبل الفاتحة وبعدها للسورة وهذا في صلوة المخافتة أما
الجهرية فلا يعيدها فيها والصحيح أنه يوتى بها في كل ركعة مرة ولا يوتى
بها بين السورة والفاتحة إلا عند محمد فإنه يأتي بها في صلوة المخافتة والمسبوق
إذا قام إلى الفضل لا يأتي بها في رواية الحسن وعن محمد بن عود ويأتي بها قال الكرخي
وبه نأخذ كذا في النبايع وفي النهاية ذكر أبو علي الدقاق أنه يقرأ بسم الله
الرحمن الرحيم قبل الفاتحة في كل ركعة قال في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة وهذا
أحوط لأن العلماء اختلفوا في البسملة أنها هل هي من الفاتحة أم لا وعليه إعادة
الفاتحة في كل ركعة فكان عليه إعادة البسملة في كل ركعة ليكون أبعده من
الخطأ وكذا في المحيط **قوله** ويسرها وقال النافع يجهر بها في صلوة الجهر
وقال مالك لا يقرأ أوها إلا في الجهر إلا في النزاهة فإنه يفتتح بها السورة
ولا يقرأ أوها في العاجلة **قوله** ثم يقرأ فاتحة الكتاب سميت الفاتحة لأنه
يفتح بها القراءة أي يبدأ ويسمي الوافية لأنها لا تنصف في الصلوة ويسمي
الكافية ويسمي السبع الحثافي لأنها يبنى في كل صلوة وقراءة الفاتحة لا يتعين
دكنا عندنا وكذا في السورة إليها خلافاً للشافعي في الفاتحة ولما ذكر فيهما
فإن عند مالك قراءة الفاتحة وسورة معها كلاهما فرض وعند الشافعي قراه الفاتحة
فرض حتى لو ترك منها حرفاً واحداً يجوز صلوته لقوله عليه السلام لا صلوة إلا بفاتحة
الكتاب وحجة مالك قوله عليه السلام لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها وعندنا
بحر أنه إن يقرأ ما تيسر عليه لقوله تعالى فافروا ما تيسر من القرآن والتعظيم في التيسير
ولأن الزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكننا نوجب به العمل دون الركنية فقلنا بوجوبها
وأما الركنية فلا يثبت إلا بدليل مقطوع به وخبر الواحد موجب للعمل دون العلم
فيتعين به الفاتحة واجبة حتى يكره له ترك قرائتها وكذا يجب ضم السورة إليها
بهذا الخبر لا الفريضة لأن ذلك زيادة على النص وهي تسحى فإن قيل لم قلتم أنه خبر واحد

انه خبر واحد بل هو خبر مشهور تلقته الامه بالقبول فيجوز الزيادة بمثله قيل انما يجوز
به الزيادة على الكتاب اذا كان المشهور محكما اما اذا كان محتملا فلا وهذا محتمل لانه
مثله يذكر في الجواز مثل لا صلوة الا بطهور ويذكر في الفضيحة مثل لا صلوة الجار
المسجد الا في المسجد ولا صلوة الا بسواك فلما كان لذلك حصار محتملا وبالمحتمل لا يجوز الزيادة
على الكتاب فان قيل الاية نزلت بحكمة ولم يكن الفاتحة نازلة يومئذ وانما نزلت بالمدينة
فلم يجب قراتها يوم نزلت هذه الاية فلما نزلت وجبت قراتها قيل الامر بقراءة ما نيسر باق
بعد نزول الفاتحة فيكون حكمه باقيا فلا يترك بخبر الواحد فان قيل هذه الاية مخصوصة
بمادون الاية ابر انما نيسر بنطلق على مادون الاية فلم قلتم لا يجوز الصلوة عند ابي حنيفة
بقراءة مادون الاية قيل هذه الاية لا يتناول مادون الاية لان قاري مادون الاية لا
يسمى قاريا عرفا ولهذا اختلفوا في جواز قراتها للمجنب بخلاف الاية فان قيل قوله تعالى
قا فزوا ما نيسر مطلق فلم عينتموه في الصلوة قيل الامر للموجب والقراءة ليست
بواجبة خارج الصلوة بالاجماع فتعينت في الصلوة **قوله** فاذا قال الامام والاضا
لين قال امين اي قال الامام امين خفيه وهذا في ظاهر الاية وروى الحسن عن
ابي حنيفة ان الامام يقولها كذا في الدخيرة لان الامام داع ويومن الموتى لانه
مستمع وانما يومن المستمع دون الداعي قال في الهداية والمد والقصص فيه وجهان
والتشديد خطأ فاحش والضالون هم النصارى والمعضوب عليهم هم اليهود **قوله**
ويقولها الموتى وتخفيها لقوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا وقال ما كذا لا يقولها
الامام لقوله عليه السلام اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا امين وهذه فسيمة قلنا
قال عليه السلام اخر الحديث فان الامام يقولها وهو ايضا حجة على الشافعي لانه لو
جعلها لكان مسموعا فحينئذ يستغفر عن قوله فان الامام يقولها ولا ان الثامن دعا
معناه اللهم استجب اربا امين استجب وهو اسم من اسماء الله تعالى والسنة في الاد
عنه الاخفا قال الله تعالى ادعوا ربكم تفرعا وخفيه وقيل معنى امين لا يخيب رجائا
والدليل على انها دعا قوله تعالى لموسى وهرون قد اجيبنا دعوتكما وكان هرون منا

وكان هرون مؤمنا وليست امين من الفاتحة لكن روى ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقولها ويا مريها ولا عليه السلام لقنن جبريل صلوات الله عليه
بعد فراغ من الفاتحة امين وقال لانها كالطابع على الكتاب كذا في تفسير عبد
الصمد فان قال امين يحدق البالي لا يفسد صلوته لانه مذكور في القرآن فان قال
امين من غير مد ينبغي ان يفسد لانه كلام ولو قال امين بتشديد الهم والممد
يفسد عندهما وقال ابو يوسف لا يفسد قال في الوقفات والفتوى على قول ابي
يوسف لانه موجود في القرآن قال الله تعالى ولا امين البيت الحرام وقال بعضهم
الفتوى على قولهما واذا سمع المقتدي من الامام ولا الضالين في صلوة المخافنة
كالظهر والعصر هل يومن قال بعضهم نعم لظاهر قوله عليه السلام اذا قال الامام ولا
الضالين فقولوا امين ولم يفصل وقال بعضهم لا يومن لان ذلك الجهر لخوف لا يتبع
وفي صلوة الجمعة والعيدين اذا سمع المقتدي من المقتدي الثامن هل يومن
المقتدي بنامين المقتدي قال الامام طهيري الدين يومن كذا في الفتاوى قال
في المبسوط نحفي الامام التتوؤ والتشهد والتسمية وامين **قوله** ثم يكبر وير
كعب وفي الجامع الصغير يكبر مع الاخطا في الاول يكبر في محضر القيام وهو
قول بعض المشايخ والساني يقتض مضاراة التكبير مع الاخطا وقال بعضهم
ينبغي ان يكون ابتدا تكبيرة عند اول الحزور والفراغ عند الاستئذان الركوع
لان هذا تكبير الانتقال فيوتى به بعد الانتقال وقول صاحب الهداية لان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع انما ذكره رد القول بعض الناس
قالوا انه لا يكبر حال ما يركع وانما يكبر حال ما يرفع راسه من الركوع قالوا
لان التكبير حال الانتقال ما شرع مقصود النفسه وانما شرع للاعلام
بدليل سنة الجهرية وانما محتاج الى الاعلام حالة رفع الرأس من الركوع
والسجود لان القوم لا يعاينون رفع الامام راسه عنهما فيحتاج الى الاعلام
بالتكبير فاما في حالة الخفض فانهم يعاينون خفضه فاستغنى عن الاعلام فاجنح

فأجبت صاحب الهداية عليهم بقوله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند
كل خفض ورفع وأما قولهم أنه لا يحتاج إلى الإعلال في حالة الخفض لأن القوم
يجابون خفضه قلنا قد يحتاج إليه لأنه قد يكون خلفه أعمى فلا يجاب ذلك
كذات النهاية ويحذف التكبير ولا يطوله لأن الحديث أوله خطأ من حيث
الدين لكونه استفهاماً وهو كقولنا في آخره نحن من حيث اللحن فالإني النهاية
تطويل التكبير لا يخلو إما أن يكون مفيداً وإما أن يكون خطأ لأنه إذا قال الله
بجد المهمة فهذا يفسد الصلوة وإن تعمد بكفر لأنه سب وإما إذا مد
آخره بأن خلا ألف بين اللام والها فهذا لا يفسد لأنه انشباع ولكن اللحن
أولاً وإما إذا مد المهمة من أكبر يفسد الصلوة أيضاً لمكان التشكر وإن مد ما
بين الباء والراء وسط الفاء بينهما وال بعضهم يفسد وقال بعضهم لا يفسد
وإنما قال نحن من حيث اللحن لأن أفعال التفضيل لا يعمل المد حتى قال منشا
يخالف المد بين الباء والراء في لفظ الخبر عند افتتاح الصلوة لا يصير شارحاً
في الصلوة بخلاف ما لو فعله المودن في إذائه حيث لا يجب إعادة الإذان وإن كان
خطأ منه لأن أمر الإذان أوسع وحاصله أنه لا يجد في كلمة الله تعالى ولا في كلمة
أكبر ومجزي الرأ من أكبر وإن كان أصله الرفع بالخبرية لأنه روي عن إبراهيم
الخشعي موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الإذان جزء
والأقامة جزء والتكبير جزء **قوله** ويعتمد بيديه على ركبتيه ويفرج بين
أصابعه لقوله عليه السلام لا تسأذ ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرج
بين أصابعك ولا يندب إلى التفرج إلا في هذه الحالة لأنه أمكن ولا إلى الضم
إلا في حالة السجود لأن اليد أقوى في الاعتماد عليهما وتزداد قوته عند الضم
وليقلع روبر الأصابع مواجهة للقبلة وما سوا ذلك يترك على عادته فلا يتكلف
للفهم ولا للتفريح لأنه لا حاجة اليهما فإني المبسوط وكان من مسعود وأصحابه
يقولون بالتطويق وهو أن يضم أحد الكفين إلى الآخر ويرسأهما بين يديه

فخديه وراسه سعيد بن أبي وقاسم ابنه يطبق فنيهاه فقال رأيت عبد الله
يفعل هكذا فقال رحم الله بن أم عبد الله كما أمرنا بهذا **قوله** لا يرفع
ويستظهره لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يستظهره **قوله** ولا يرفع
راسه ولا ينكسه أي يسوي راسه بعجزه فلا يرفع عجزه على راسه ولا راسه
على عجزه لأن النبي عليه السلام كان إذا ركع لم يرفع راسه ولم يصوبه ولكن بين
ذلك وروى أنه كان إذا ركع لا يصوب راسه ولا يقنعه أي يجعل ظهره معتدلاً سوا
بعض أفتق الرجل راسه أو رفعه أو شخض بصره وروى أنه عليه السلام كان يعتدل
في ركوعه بحيث لو وضع على ظهره قدح فيه ماء لم يهرق وقال عليه السلام إذا ركع
أحدكم فلا يذبح بذبح الحمار وليقم صلبه التذبح أن يرفع عجزه ويطأ
راسه ولو ركع المقنن قبل الإمام أن ركع بعد فراغ الإمام من القراءة ثم أدركه الإمام
يجوز أن ركع قبل أن يأخذ الإمام في القراءة ثم قرأ الإمام وركع والرجل ركع لا يجوز
أن ركع بعد ما قرأ الإمام ثلث آية ثم أتم القراءة وأدركه ركعاً كذا في الفتاوى
وإن رفع راسه قبل أن يركع الإمام لم يجزه الركوع ولو انتهى الإمام وهو ركع فكبر للأحرام
قائماً فرفع الإمام راسه قبل أن يركع لا يصير مدركاً لهذه الركعة ولو أنه لم ينته إلى
الإمام كبر للأحرام منحيماً استحيماً أن كان إلى الركوع أقرب فصلااته فاسدة لأن
تكبيره الأحرام لا يصح إلا في حالة القيام وأعلم أنه إذا ركع الرجل فطأ راسه قليلاً
أن كان إلى القيام أقرب منه إلى تمام الركوع لا يجوز أن كان إلى تمام الركوع أقرب منه
إلى القيام أجزاء كذا في الكرخ **مسألة** إذا كان الرجل أحدهم يبلغ حد وينتهى الركوع
يجب عليه أن يخفض راسه للركوع ولا يجزئه حد وينتهى عن الركوع لأنه كالقيام ولا يجوز لغيره
الاقتداء به على الصحيح وقد روي أن الركوع ما يتناوله الاسم بعد أن يبلغ إلى حده
وهو أن يكون بحيث إذا مد يديه زال ركبتيه والطمانينة في الركوع ليس بفرض **قوله**
وقال أبو يوسف فرض وكذا في السجود على هذا الخلاف ثم إذا خر المصلح ركعاً لا يرفع
يديه عندنا إلا في حالة الركوع وإلا في حالة الرفع منه وقال الشافعي يرفع يديه ثم يركع

مرفوع ويرفع يديه ايضا اذ رفع راسه من الركوع لتأويله عليه السلام لا ترفع الايدي
الا سبعة مواضع سبعة من الصلاة عند الافتتاح والقنوت وفي تكبيرات العيدين
واربعة في الحج عند استلام الحجر الى حجر من الاستلام لاجل الزحام وعلى الصفا والمروة
وبرفة وجمع وعند المعامير عند الحجرتين وفي الادوية والوسطى كذا في المجتهد وفي الكرخي
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا سبع مواضع عند افتتاح
الصلاة واستقبال البيت والصفي والمروة والموقفين والحجرتين والقنوت والعيدين وصفة
الرفع في الاربعة المواضع الحج احدها عند استلام الحجر اذا حجر عن تقبيله بجعل وجهه
نحو الحجر ويرفع يديه حد ومنكبيه ويجعل باطنهما نحو الحجر وظاههما نحو وجهه فيكبر ويهمل
ويحمد الله ويتنشق عليه ويصل على رسوله ويغسل كفيه والباقي على الصفا والمروة بجعل باطن
كفيه نحو السماء كما يفعل في الدعاء يستقبل القبلة ويدعو الله بحاجته رافعا يديه الى السماء
والمال في برفة وجمع اما برفة بعدما صلى الظهر والحصر مع الامام ووقف برفة ودعا الى
وقت الغروب ويجعل باطن كفيه نحو السماء فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا يوم
عرفة ما دأب يديه في حرة كالمستطعم المسكين واما بجمع بعدما صلى الفجر فجلس في اول يوم
الحج ووقف ودعا ويجعل باطن كفيه نحو السماء والرابع عند الحجرتين وهو الاولى والوسطى دون
الحقبة ويرفع يديه حد ومنكبيه ويجعل باطنهما نحو الكعبة في ظاهر الرواية وعن ابي
يوسف يجعل باطنهما نحو السماء كما في سائر الادعية وقد جمعت هذه السبعة في **نقص**
صحيح القائل افتتاح والقنوت والعيدين والعيدين استلام الحجر والصادق
والصفا والمروة والعيدين عرفات والجيم الحجرتين كذا في المستصحب **قوله** ويقول في ركوعه
سبحان ربّي العظيم لما ذكرناه اياه انا كمال الجمع او اياه في كمال السنة او اياه في كمال
التسبيح اياه في كمال الجواز والكمال ان يقولها عشرا وفي منية المصل اياه في تسبيحات
الركوع ثلث والاوسط خمس والاكمل سبع وفي النهاية وذكرناه اياه انا كمال الجمع
واما قال ادناه لان الزيادة على الثلث مستحبة وفي بعض النسخ اياه في كمال السنة
ولكن الاول ادني لانه لم يرد بهذا اللفظ ادني الجواز انما المراد ادني كمال وان للركوع

وان الركوع والسجود يجوز بدون هذا الذكر الا على قول ابو مطيع وليرد به ادني الجواز
لان الجواز ثابت بدون فان زاد على الثلث فهو افضل بعد ان يكون على وتر وهذا ايضا
المنفرد اما الامام فلا ينبغي ان يطول على القوم بل يقولها خمسا ان تمكن المقتدر من ثلث
والتسبيح في الركوع والسجود سنة وليس بواجب عندنا عند ابو مطيع لا يجوز صلواته
بدونه وعند الشافعي بالتسبيح لما يزيد عليه المهر لركعت ولك خشت ولك
اسلمت وبكر امنت وعليك توكلت وفي السجود وجه للذي خلقته وصورة وشق سمعه
وبصره تبارك الله احسن الخالقين **قوله** وذكرناه اياه اياه في لفظ الجمع فان قيل كيف
يعرف الضمير الى لفظ الجمع وهو غير مذكور قيل ان لم يذكر لفظا فقد ذكر دلاله وهو سبق
ذكر الثلث فلما جاز سبق الضمير الى معلوم غير مذكور اصطلاح قوله تعالى انا انزلناه في
ليلة القدر بحس القرآن فلا يجوز حصره الى معلوم مذكور دلاله ادني فكان هذا نظير
قوله عليه السلام من ثوبا يوم الجمعة فيها ونعت اير قبالة احد ونعت الخصلة
ولم يذكر السنة ولا الخصلة لفظا ولكن ذكرناه لانه لان التوضي للصلاة طريقة مستمرة
وخصله مرضية في الشريعة فكانه ذكرهما ورد الضمير اليهما بدلالة التوضي عليهما
فكذا هذا ان فان سجد مرة واحدة روي عن محمد بن ابي بكره ذكره قال ابو مطيع البلخي
تلميذ ابي حنيفة رحمه الله لو تقصر من ثلث تسبيحات في الركوع والسجود لم يجر صلواته
ذهب في ذلك الى ان الركوع والسجود ركعتان مشروعتان كالقيام فوجب ان يحلها ذكر
مفروض قياسا على القيام واصحابنا احتجوا بقوله تعالى اركعوا واسجدوا ليرام بها
للتسبيحات فيهما فمن شرطنا التسبيح للجواز فنقد رفعنا جواز ثبت بالنص بخبر الواحد
وهذا لا يجوز ولانه ذكر يخاف به على كل حال فيكون سنة كالتسبيح والتعوذ وهذا
لان مبني الغرض على الشجرة والاعلام ومبني التطوعات على الحقيقة والكتمان وليس
هو الغرض لانه لم يذكر بها كذا في النهاية ولورفع الامام راسه من الركوع والسجود قبل
ان يسبح المقتدر لما قال ابو الليث يرفع مع الامام ويترك ما بقى من التسبيح وهو الصحيح
ومال الامام طهيري الدين يتم الثلث لان من الناس من لا يجوز الا بذكر وهو ابو مطيع

ابو مطيع والاول اصح كذا في العياوي ولو كان الامام في الركوع فسمع من خلفه خفق
النعال هل ينتظرهم قال ابو حنيفة لا ينتظرهم وقال اخشى عليه امر اعظمما يعني
الرواية عن محمد ايضا انه كره انتظارهم زجر الهم عن التاخر عن الجماعة وقال بعضهم
ينتظر سيرا مقدار التسيحة والتسبيحين ولا ينتظرهم اكثر من ذلك وقيل يطول
التسبيحات ولا يزيد في العدد وقال بعضهم ان كان الداخل غنيا لم ينتظره وان كان فقيرا
جازا انتظاره وقال ابو الليث ان عرفه لم ينتظره وان لم يعرفه فلا بأس بانتظاره وقيل
ان كان عادته حضور المسجد وملازمة الجماعة جاز انتظاره والا فلا وعند الشافعي
لا بأس بانتظاره بل يستحب ذلك عنده ولو دخل وهو في التشهد قبل السلام في انتظاره
خلافاً لما سوي هذين الموضعين من الصلوة فلا ينتظره اصلاً **قوله** ترفع راسه
ويقول سمع الله لمن حمده وهذه القومة ليست بفرض في ظاهر الرواية وهو قولهما وقال
ابو يوسف فرض وبه قال الشافعي قياساً على الجلسة بين السجدين وقوله عليه السلام
للأعرابي ترفع راسك حتى تعتدل قائماً وقال عليه السلام لا يجوز ركل الرجل
فيها صلبه ولهما قوله تعالى اركعوا واسجدوا وظاهره يقتضيهما من غير قيام بينهما
ولان القيام ركن قبل الركوع فلا يتكرر في ركعة كالقراءة واما قوله عليه السلام لا يجوز
صلوة لا يقيم الرجل فيها صلبه فالمنشهور منه لا صلوة لمن لم يقيم صلبه وهو النفي
الفضيلة كقولك لا صلوة لرجل المسجد الا في المسجد وان خبر الاحاد لا يجوز به زيادة على
الكتاب والله تعالى قال اركعوا واسجدوا وان لم يذكر القيام من الركوع فكان زيادة تخبر
الواحد واما احتياجهم بالجلسة بين السجدين في كونها فرضاً قلنا الفرض هو الانتقال
ولا يمكنه الا به فلزمه لفرضه عدم امكان الانتقال الى السجدة الثانية اما في الركوع
فالا انتقال الى السجود ممكن من غير رفع فافتراقا في الجند والقومة بين الركوع والسجود
ليست بفرض في ظاهر الرواية فان تركها جازت صلواته ولكنه يكره اشتد الكراهة وعن
ابي يوسف انها فرض **قوله** سمع الله لمن حمده ايراجب الله لمن دعاه يقال سمع الامير كلام
فلان ايراجب وسمع القاضي السني اذ قبلها في تفسير عبد الصمد معناه قيل الله حمد

حمد من حمده وقال الشاعر دعوت الله حتى خفت ان لا يكون الله يسمع ما اقول اي بحبيب
قوله ويقول المومئ ربنا لك الحمد وفي المبسوط للشيخ ربنا لك الحمد وفي مذهب بن حنبل
ربنا ولك الحمد ويقول الامام عند ابي حنيفة رحمه الله لا عندهما نعم بقولها في نفسه بعد
ان يقول سمع الله لمن حمده لما روي ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يجمع بين الذكرين ولا نه حرز غيره فلا ينسب نفسه يعني لما قال سمع الله لمن حمده صار محمداً
على التخييد فكان عليه الامساك فيا في به مع التسميع كالمنفرد قلنا المنفرد لما حث عليه وليكن
معه من تمثيل تعبير عليه الامتنان وله قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده
فقلوا ربنا لك الحمد وهذه قسمة والقسمة ينالها الشكر ولهذا الايات في المومئ بالتسميع عندنا
حلالا للشافعي فان قيل فقد قال عليه السلام اذا قال الامام ولا الضالين فقلوا امين ولهم
يقتضون المشاركة اذا الامام ايضا بقولها قلنا طاهر القسمة يقتضون المشاركة الا ان المشاركة
هنا كبد ليد اخر وهو قوله عليه السلام اذا امن الامام قاموا ويقولون فان الامام يقولها وليس
هنا مثله لكونه لو كان الامام هنا يقولها لوقع تخييده بعد تخييد المأموم وهذا خلاف موضع
الامامة فكان مخالفة لا موافقة قال الحلواني كان شيخنا يحكي عن استاده انه كان يميل الى
قولهما في هذه المسئلة يعني ان الامام يجمع بينهما واما المنفرد فيجمع بينهما على الاصح كذا
في الهداية وقال شيخ الاسلام الاصمعي عتوا حنيفة ان المنفرد ياتي بالتسميع لا غير لان الامام
يكتفي به فكذا المنفرد لانه امام نفسه لان عليه القراءة كالا ما قال ابو يوسف سالت ابي
حنيفة عن الرجل يرفع راسه من الركوع انقول اللهم اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد ويسكت
فقد احسن ابو حنيفة في هذه العبادة حيث لم يمه عن الاستغفار من محاربه عن دلالة
حين امر بالتخييد والسكوت بعده وذكر الجند هذه المسئلة فقال ان كان اماما ياتي بالتسميع
ولا ياتي بالتخييد عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ياتي بهما جميعا وان كان منفرداً
اتي بالتخييد دون التسميع في قول اصحابنا جميعا وقال الشافعي ياتي بهما جميعا وان كان منفرداً
اتي بهما جميعا على الاصح وروي محلي عن ابي يوسف ان المنفرد يكتفي بالتسميع فعند الشافعي
يجمع بينهما الا ما هو المأموم والمنفرد وعندهما يجمع بينهما الامام والمنفرد ويكتفي المومئ

ويكتفى للمؤمن بالتخفيف وعند أبي حنيفة يجمع بينهما المنفرد ويكتفى بالإمام بالتشجيع والموافقة
بالتخفيف وفي الهداية الإمام بالدلالة عليه إن به محذور لأن الدال على الخير كفاعله لأنه
لما قال سمع الله من حمده فقد حضر غيره عليه ودلهم على الاتيان به فان قلت مثل هذه الدلالة
موجودة في حق المنفرد ايضا فانه يقول بالتشجيع فيجوز ان يكتفى به لهذا المحذور كالإمام قلت
لأن دليله على اكتفا المنفرد بالتشجيع من جهة الشارع عليه السلام بخلاف الإمام فانه قام
الدليل على ترك التخفيف في حق نفسه وهو قسمة الشارع وهو قوله عليه السلام إذا قال الإمام
سمع الله من حمده فقولوا ربنا كرم المجدول لأن الدلالة من الإمام تقع موقعها فيجعل كالتفاهل
ولا يكون ناسيا لنفسه فان خلفه قوما يعملون بها ولا كذلك المنفرد كذا في النهاية **قوله**
فإذا استوي قائما كبر ولم يرفع يديه أما الاستواء قائما فليس بفرض وكذا الجلوس بين السجود
بين والطمانينة في الركوع والسجود وهذا عندهما وقال أبو يوسف والمشافعي يفترض ذلك
لعموله عليه السلام للأعرابي أخذ الصلوة فتر فصل ولهما أن الركوع هو الانحناء والسجود
هو الانخفاض لحنه فيتحلق الركنية بالأداء في منهما وكذا في الاشتغال اذ هو غير مقصود
لنفسه وإنما المقصود به غيره وهو مكان إذا ركن آخر وفي آخر ما روي من حديث الأعرابي
بشتميته إياه صلوة حيث قال وما نقصت منها شيئا فقد نقصت من صلواتي كذا
في الهداية وفي النهاية ذكر شيخ الإسلام أنه إذا لم يأت بالطمانينة ولكن كما
انحنأ ظهره رفع رأسه وسجد فانه بحرية ويكون مسيا وهذا عندهما خلافا لأبي يوسف
وأما حديث الأعرابي فهو شاهد لنا لأن النبي عليه السلام ترك الأعرابي حذر فرغ من صلواته
ولو كان ما ذكر من الطمانينة ركنا لفقدت صلاته وكان المضرب بعد ذلك من الأعرابي
عيبا لو كان لا يتركه النبي صلى الله عليه وسلم فلما تركه كان ذلك دلاله على أن صلاته جائزة
الأنه ترك الأكمال فأمروه بالاعادة زجر له عن هذه العادة والدليل على ذلك أنه قال
في آخر الحديث وما نقصت منها شيئا فقد نقصت من صلواتي فقد وصف صلواته بما
لنقصان دون الفساد وذلك يقتضي وجود أصل الفعل فوصفهم لصلوة بالفساد خلاف
الخبر نثر الطمانينة في الركوع والسجود هل هي سنة أم واجبة على قول أبي حنيفة

قوله إلى حمده رحمه الله اختلف فيه المشايخ قال أبو الحسن الكرخي واجبة عند أبي حنيفة
حتى لو تركها ساهبا وجب عليه السهو وقال أبو عبد الله الجرجاني سنة حتى لو تركها
ساهبا لا سهو عليه وهذا المخلو بين الكرخي والجرجاني أغا هو في طمانينة الركوع
والسجود أما الطمانينة في الاشتغال وهي القومة بين الركوع والسجود والجلوس بين
السجودتين فانفعا على أنها سنة وليست بواجبة على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله **قوله** وليس يريديه وعند الشافعي يرفع يديه وقوله كبر وسجد وفي الخبر يركب
حالة الانحناء **قوله** ويعتمد يديه على الأرض يعني في حال سجوده لأن النبي عليه
السلام سجد وأدغم على راحته ورفع يديه أدم أي أركب وأعتد عليهما **قوله** ووضح
وجهه بين كفيه ويديه خذا اذ نية لأن النبي عليه السلام فعل ذلك ولأن آخر الركعة معتبر
بأولها فكما أن جعل رأسه بين يديه في أول الركعة عند تكبيرة الاحرام فكذا في آخرها كذا
في النهاية ويوجد أصابع يديه نحو القبلة في سجوده ناشرا أصابعه لما روت عائشة رضي الله
عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع يديه تجاه القبلة وعن ابن عمر رضي
عنه أنه رأى رجلا ساجدا قد عدل بيديه عن القبلة فقال استقبل بها القبلة فأنهما سجدا
مع الوجه **قوله** وسجد على أنفه وجهته هذا هو السنة وإن وضع وجهه وحدها دون
الأنف جاز عند أصحابنا جميعا وكذا لو وضع أنفه وبالجبهة عذرة أنه يجوز ولا يكره لأجل
الحذر فإن لم يكن بالجبهة عذرة جاز عند أبي حنيفة ويكره وعندهما لا يجوز ومنشأ
المخلو أن الجبهة والأنف عضوران عندهما عضوان قال نصير بن يحيى ما زال يقول
أبي حنيفة مشكلا على حررايت حججة آدمي ترايت الأنف والجبهة عضوا واحدا كذا
في المستنصر وفي الخفة إذا وضع الجبهة وحدها من غير عذر يجوز عند أبي حنيفة وفي
الأنف وحده يجوز مع الكراهة والمسحب الجمع بينهما في حالة الاختيار لأن النبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه لم يذكروا أن يسجد على الخد أو دقنه لا يجوز إلا في حالة العذر ولا في غيره
إلا أنه في حالة العذر يوسا بما روي يسجد على الخد لأن الشرع عمن الأنف والجبهة
للوضع لأنها مما يتأني مع استقبال القبلة ووضع الخد لا يتأني إلا بالآخر وعن القبلة

عن القبلة فتعينت الجبهة والانف للسجود شرعا لان السجود على الذن لم يعرف
تعلما والصلوة انما شرعت بانها تعرف تعظيما واما قوله تعالى يخرجون للاذقان
سجدا فصحا به يقفون على وجوههم سجدا والمراد بالاذقان الوجوه كذا قال ابن عباس
ولو وضع جبهة على حجر صغير ان وقع اكثر جهته على الارض يجوز والا فلا وكان ينبغي
اذا اوضح من الجبهة بمقدار الانف ان يجوز عند اي حنيقة كما اذا اوضح الانف الا ان
تقرب من الانف انما يجوز لانه عضو كامل فصا كالجبهة واما هذا القدر من الجبهة فليس
بحضو كامل ولا باكثر فلا يجوز واما السجود على اليدين والركبتين فليس بواجب
عندنا خلافا لفرق الشافعي وقال الفقيه ابو الليث السجود على الركبتين فرض وعلى اليدين
ليس بفرض وجه قول الفرقة الشافعية قوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضا
يعني الجبهة واليدين والركبتين والقدمين والناقله عليه السلام مثل الذي يصلي
وهو عاقر شعره كمثل الذي يصلي وهو مكشوف فاليدين يدان على نقي الكمال دون
الجواز لان الصلوة العاقر جازية بالاجماع ولان اختصاص اسم السجود بتعلق بالوجه
فانه يوضع الجبهة يسمى ساجدا ثم اذا اراد السجود ينبغي ان يكون اول ما يقع على
الارض ركبتاه ثم يديه ثم وجهه قال بعضهم يضع انفه ثم جبهته وقال بعضهم
جبهته ثم انفه واذا اراد القيام منه يرفع راسه اول ثم يديه ثم ركبتيه ومعرفة
ذلك انه اذا اراد السجود يضع اول ما كان اقرب الى الارض اذا اراد القيام يرفع
اول ما كان اقرب الى السماء وان كان لا يمكنه وضع الركبتين قبل اليدين باكان
داخفا فانه يضع يديه اول او يقدم اليمنى على اليسرى **قوله** وسجد على انفه وجبهته
فان قلت لم تقدم ذكر الانف على الجبهة مع ان وضع الجبهة اقرب لاداء الفرض
عند وضعها بالاجماع اصحابنا السلفه بخلاف الانف قلت لانه يوضع اوله على الارض
ما كان اقرب الى الارض عند السجود والانف اقرب اليها من الجبهة فلها تقدم
ذكره على ذكر الجبهة ومن شرط جواز السجود ان لا يرفع قدميه فيه فان
رفعهما في حال سجوده لا يجزئ السجود وان رفع احدي قدميه قال في المرتبة

99
في المرتبة الصغرى يجزيه مع الكراهة ولو صلى على الدكان واذا في رجله عن
الدكان عند السجود يجوز وكذا على السرير اذا ادلى رجله عنها لا يجوز وفي
النهاية اذا سجد ورفع اصابع رجله عن الارض لا يجوز وذكر الترمذي ان
لم يرفع القدمين جاز سجوده وفي المبسوط بشيخ الاسلام ما يدل على ان ما سوى
وضع الجبهة والانف ليس بفرض وضعه في السجود فالجبهة واليدان والقدم
مبين فقد ذكر القدمين رجاء الله انه فريضة في السجود ولو كان موضع السجود
ارفع من موضع القدمين قال الحلواني ان كان التفاوت مقدار اللبنة او ا
للبنين يجوز وان كان اكثر لا يجوز وارااد اللبنة المنصوبة لا المفروشة وحده
اللبنة ربع ذراع **قوله** فان اقتصر على احدهما جاز عند اي حنيقة انما يجوز
الاقتصار على الانف اذا سجد على ما صلب منه اما اذا سجد على ما لان منه وهو
الارنبه لا يجوز اجماعا كذا في المصنف **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
لا يجوز الاقتصار على الانف الا من عذر وهو رواية عن اي حنيقة لقوله عليه السلام
امرت ان اسجد على سبعة اعضا وعدمها الجبهة دون الانف ولاي حنيقة
ان السجود يتحقق بوضع بعض الوجه والمشهور في الخبر الوجه الجبهة فيكون
الانف مع الجبهة داخلين في الوجه على السواء لو اكتفى بالجبهة يجوز فكذا
لو اكتفى بالانف ولان الانف لا يخلو اما ان يكون محلا للفرض او لا ولا يجوز ان يكون
محلا له لان الفرض ينتقل اليه بالاجماع اذا كان بالجبهة عذرو لو كان غير محلا
لما صار محلا له عند العذر كالذنن والشيخ الاسلام مشي عن السجود على
ما عين محلا للسجود سقط عنه السجود وينتقل فرض السجود الى الايمان كما اذا
كان العذر رخصا جيبا فانه يصلح بالاجماع لو كانت الجبهة متعينة للسجود
لا غير دون الانف كان يجب ان يقال بانه اذا عجز عن وضع الجبهة يسقط
وينتقل الحكم الى الايمان لما وجب هناك وضع الانف تعيين كونه محلا للسجود
كالجبهة فان قيل كيف يتم الاستدلال لابي يوسف ومحمد رحمهما الله بالحديث

بالحديث الذي استدلاله مع انه لو ترك وضع اليدين والركبتين جازت
سجدة بالاجماع وهذه الاعضاء الاربعة من تلك السبعة التزام بالسجود
عليها فيستقيم حينئذ لا في حنيقة انه يحج عليهما بجواز ترك الجبهة بهذا
الحديث كما جاز ترك هذه الاعضاء الاربعة لان كلا منهما في كونه مأمور به
سواء اراد الحديث لبيان ان هذه الاعضاء هي محال للسجدة لا غيرها لا
لبيان ان وضع هذه الاعضاء السبعة كلها لازم لا محاله والاتفق غير هذه الا
عضا المذكورة فيجب ان لا يتأدى الغرض بوضع الاتف مجردا كما هو وضع الدفن
مجردا لان نص الحديث لم يتناول فلم يكن محال للسجدة قال في مجمع البحرين
ويروى عن ابي حنيفة مثل قولهما وعليه الفتور ولا يفتر شر ذراعيه حال
سجوده لقوله عليه السلام اذا سجد احدكم فلا يفتر شراييه افترا شر الكلب
وعن جابر قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعتدل في السجود ولا
يسجد احدا بنا سطا ذراعيه على الارض كالكلب **قوله** فان سجد على كور عمامته
او فاضل ثوبه اجزاه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته كور عمامته
دورها يقال كور عمامته اذا دار بها على راسه ويقال هذه العمامة عشرة اكوار
ومنه قوله تعالى يكور الليل على النهار اي يدبر احدهما على الآخر ويدخل كل
واحد منهما على الآخر ويزيد من ساعات احدهما في ساعات الآخر وقد
يسمى الزيادة لورا كما في الدعاء اللهم اني اعوذ بك من الجور بعد الكور اي
من النقصان بعد الزيادة ثم اذا سجد على كور عمامته قال محمد بن ووجد
صلابة الارض اجزاه والافلاوي الدخيرة اذا صلى على اللبد او القطن المحلوج
ان وجد صلابة الارض في سجوده اجزاه والافلاوي الذي الخشيش بعرضه على
بعض وسجد عليه ان وجد حجم الارض جاز والافلاوي اذا سجد على الثبن وان
سجد على الخنطة او الشجير جاز وان سجد على الدرة والجاورس او الدخن او الارز
لا يجوز وان كان الارز والجاورس او الدرة او الدخن او المحلوج في الجوالق جاز

وقد ختمت الدهر في الارض

جاز كذا في منية المصل وان وضع كفيه على الارض وسجد عليهما جاز كذا في
عمدة المفتي وهو الاصح وعند بعضهم لا يجوز وان بسط كفيه على النجاسة وسجد
عليه لا يجوز فهو الصحيح لان الملبوس المتصل بالبدن له حكم البدن وان سجد على
ظهر من هو يصلح في صلاته في حاله الزحام جاز لو ضرورة وعلى الظاهر من يصلح صلوة
اخرى او ليس في الصلوة لا يجوز لعدم الضرورة ولو سجد على فخذه نفسه لا يجوز على
المختار الا اذا كان لعذر وان سجد على ركبتيه لا يجوز لعذر او لغير عذر كذا في النهاية
واما اذا سجد على فاضل ثوبه فانه يجوز ولا يكره ان كان لدفع الازم وان لم يكن كذلك
يكره بالاجماع ويروى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد تنقي بفضله حر
الارض وبردها كذا في النهاية وان سجد على كفه ليق وجهه عن التراب جاز ويكره
وتنقي عمامته عن التراب لا يكره كذا في الوجيز ويروى ان ابا حنيفة وضع بين يديه
خرقة فسجد عليها يتنقي بها الحرف فبه رجل فقال يا شيخ لا تفعل هذا فانه مكروه
فقال له ابو حنيفة من اين انت قال من خوارزم فقال له جالتكبير من وراء الصف
اي من الصف الاخير ومراد العلم محل من اليكم لانكم اليانتم قال له املي مسجدا كبر
خشيش قال بلي قال يجوز السجود على الخشيش والافلاوي الخنز كذا في الفتاوى
قوله ويبدى ضبعيه اي يظهرهما والضع بالسكرن العضد كذا في المغرب
وقال بعضهم بالضم ايضا العتان وفي الصحاح والديوان بالسكرن لا غير وهذا
اذا لم يرد احدا اما اذا كان في الصف او الصف لا يفعل وهذا ايضا اذا كان رجلا
اما المرأة فلا تفعل بل يتلصق بطنها بفخذها في السجود وتفعل ما هو اسهل لها في الصلوة
والامة كالحرقة في الركوع والسجود والوقوف وامانة رفع اليدين عند الاحرام فمما كره
لذا في الفتاوى وليس على المصلي كشف يديه في حالة السجود لانها عضوان من
اعضاء السجود فلم يجب كشفهما كالقدمين وللشافعية ذكر قولان **قوله** ويجا في
بطنه عن تحذيره اي يباعده ومنه قوله تعالى تنجي جنوبهم عن المضاجع اي يتباعده
وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاني بطنه حتى ان يهجم لوارثات ان تمر

ان تمر بين يديه لموت والبسملة هي الصغيرة من اولاد الغنم واما المرأة فتخفض
ولا يفتصب وتلزم بطنها بفخذها وامرأة مخالفا للرجل في عشرة مواضع ترفع يديها
في الاحرام الى منكبيها وتضع عينيها على شمالها تحت شديها ولا تجلي بطنها من فخذها
ولا تبدي فصيها في السجود وتجلس متورك في التشهد ولا يفرج اصابعها في الركوع
ولا تقوم الرجال ويكره جماعتهم ويقف الامامة وسطهم ولا يجهر في موضع الجهر والامامة
كالخوف في جميع ذلك الا في رفع اليدين عند الافتتاح فانها كالرجل **قوله** وبوجه اصا
بع رجله نحو القبلة لحديث عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا سجد وضع اصابع رجله تجاه القبلة وكذلك ايضا يوجه اصابع يديه
نحو القبلة لقوله عليه السلام اذا سجد المومن سجد معه كل عضو فليوجه من اعضاءه
القبلة ما استطاع وراي بن عمر رجلا ساجدا قد عدل بيديه عن القبلة فقل له
استقبل بها القبلة فانها يسجدان مع الوجه ويعتدل في سجود ولا يفتش
ذراعيه ويضم فخذيه لقوله عليه السلام اعتدل في السجود احذ كبر ذراعيه افتش
الكلب وليضم فخذيه **قوله** ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى كلما ذكر ادناه
لقوله عليه السلام اذا سجد كبر قلبي في سجوده سبحان الاعلى كلما ذكر ادناه
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ركع يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم كلما
واذا سجد قال سبحان ربّي الاعلى كلما نزل قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في سجودكم ولما نزل قوله تعالى فسبح باسم ربك
العظيم قال اجعلوها في ركوعكم **قوله** وذكر ادناه ايراد في تسبيحات السجود او ادنى
كمال الجمع او ادنى كمال السنة والاوسط خمس والاكمل سبع ويستحب ان يزيد على الثلث
بعد ان يختم على وتر وان كان اما لا يزيد على وجه عمل القوم حتى لا يورد في التفسير
قال الثوري يستحب للامام ان يقولها خمساً يمكن المقتدر من ثلث فان نقص عن الثلث
او تركه اصلا فانه يكره ويجوز صلوته وقال مالك وابو مطيع يلحق لا يجوز صلاته لان
تسبيحات الركوع والسجود عندهما فرض والصحيح الاول قال في الهداية تسبيحات

تسبيحات الركوع والسجود سنة لان النهر تناولهما دون تسبيحا ثمهما فلا يزداد علي
النس **قوله** تحريفه راسه ويكبر لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض
ورفع ومقدار الجلوس عندنا بين السجدين مقدار تسبيحة والسنة فيه انه يرفع
راسه حتى يستوي جالساً لقوله عليه السلام في حديث الاعرابي ثرا رفع راسك حتى
تستوي جالساً ولو لم يستوي جالساً وسجد اخر يب اجزاه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
لان الطمانينة عندهما ليست بفرض خلافا لابي يوسف وقد بينا ذلك وتكلموا في
مقدار هذا الرفع فروى الحسن عن ابي حنيفة انه اذا رفع مقدار ما يمر بالرجح بين يمين
الارض اجزاه وقال محمد بن مسلمة اذا رفع راسه بحيث لا يشك على الناظر انه رافع راسه
اجزاه واما اذا لم يرفع مقدار ما يقع عند الناظر انه رافع راسه لا يجزئه في الهداية
الاصح انه اذا كان الى حال السجود اقرب لا يجوز لانه يعد ساجدا وان كان الى الجلوس اقرب
جاز لانه يعد جالسا فيتحقق السجدة الثانية في المحيط الاصح اذا رفع مقدار
ما يسمى رفع اجزاه في النهاية هذا الرفع ليس بركن وانما الركن هو الانتفال لانه
لا يمكنه اذا السجدة الثانية الا بعد رفع الراس فلزمه رفع الراس ضرورة امکان
الانتفال الى غيره حتى لو امكنه الانتفال من غير رفع الراس بان سجد على وسادة
فان ثلث الوسادة حيز وقعت جميعته على الارض اجزاه وان لم يوجد الرفع كذا ذكره
القندوري في البحر بدو ليس بين السجدين ذكر مسنون عندنا وقال الشافعي يقول
اللهم اعف عني وارحمي وارحمي وارزقي **قوله** فاذا اطمان جالساً كبر وسجد الطمانينة
في سائر الاركان واجبة عندهما وقال ابو يوسف فرض وهو قول الشافعي بعد
رواية الكرخي وروى الجرجاني ان الطمانينة سنة عندهما فائدة الخلاف بين قول
الكرخي والجرجاني ان على قول الكرخي اذا ترك الطمانينة تساهيا يجب عليه السهو
عندهما وعلى رواية الجرجاني لا يجب وتكلموا في تكرار السجود فقال اكثر المشايخ هذا
لوقيف وانما للشرع من غير ان يفعل له معز وقد حددنا به وان لم يفعل معناه
تحقيقا لا ابتلا فيفعل كما امرنا ومنهم من قال ان السجدة الاولى تنكر النعمة الايمان

النعمه الايمان والاخرية شكر البقاء الايمان وقيل الاولى اشارة الى انه خلق من الارض
 والمانية اشارة الى انه يعاد فيها كما قال الله تعالى عنها خلقناكم وفيها نعيدكم
 ونقال ايضا ان الركوع مرتين كالسجود لا تكاد ارفعك راسك من الركوع ثم انحطت
 الى السجود فقد حصل بالانحطاط ركوع ثان ويقال انها كان السجود مثل ترغما
 للشيطان فانه امر سجده فلم يفعل ففخ سجد مرتين ترغما له واليه اشار
 النبي عليه السلام بقوله في سجدي السهو هما يرغمان الشيطان ويقال لان الله
 تعالى قال واسجد واقترب فالسجدة الاولى بقوله واسجد والمانية بقوله واقترب **قوله**
 ما ذا اطمان ساجدا كبيرا استور قايما على صدره وقدميه معتمدا بيديه على ركبتيه **قوله**
 ولا يتعد ولا يعتد بيديه على الارض وبه قائلانك واحد والثاني مجلس جلسة خفيفة
 ويعتمد بيديه على الارض فيقوم معتمدا على الارض لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك
 ولنا حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينحصر في الصلوة
 على صدره وقدميه سريعا كانه على الرصف والرصف الحجارة المجاه وما رواه الشافعي
 محمول على حالة الكبر بدليل انه عليه السلام قال لا صحابه لا يباشر في الركوع والسجود
 فاني قد بدت ايركبت وضعفت ولان هذه قعدة استراحة والصلوة ما وضعت لها
 معار بدن الرجل بالشد يد اذا السن وبدن بالتحفيف ان سمن وضخم وفي النهاية
 الخلاف لما بين الشافعي في هذه المسألة في موضعين احدهما في اعتقاد اليدين
 فعندنا يعتمد بهما على ركبتيه وعنده يعتمد بهما على الارض والساق في الجلسة وما رواه
 محمول على حالة الكبر والضعف وما رواه محمول على حالة القدرة فوفق الخبرين من هذا
 الوجه او بتركهما للتعارض ويعمل بالقياس وهو ان هذه قعدة استراحة والصلوة
 ما وضعت لها وانما قلنا انها للاستراحة لانه لا يروق بها للفصل فان الفصل بالقعدة
 اعان شرعا ما بين السجدين او بين الشفيعين لا غير فلما لم تكن هذه القعدة للفصل
 كانت للاستراحة ولانه اعتمد بيديه على غيره في صلوته من غير حاجة ولا عذر فنصار
 كما لو تكا على بطن او عصا بخلاف ما لو اعتمد على ركبتيه لانا قلنا على غيره وهي الارض وكسر

وذكر الحلو في ان الخلاف بيننا وبينه في الافضلية حتى لو فعل كما هو مذهبنا
 لا بأس به عند الشافعي ولو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عندنا **قوله** ويقال
 في الركعة الثانية من فعل في الاولى يعز من القيام والقراءة والركوع والسجود **قوله**
 الا انه لا يستفتح ولا يتعوز لان ذلك لم يشر في الامرة واحدة **قوله** ولا يرفع يديه الا
 في التكبيرة الاولى وقال الشافعي يرفع عند الركوع وعند الرفع منه فلورفع عندنا لا
 عند صلوته على الصحيح وروى محمول النسي عن ابي حنيفة انها تقصد والدليل
 على انه لا يرفع قوله عليه السلام لا ترفع الا يديرا لا في سبع مواطن وقد ذكرنا هذا المراد
 بها البقاء فلا بد ان سبعة بالها وما رواه من الرفع محمول على الاشد اذا انفصل عن ابي
 الزبير فان عبد الله بن الزبير راى رجلا يصلي في المسجد الحرام فكان يرفع يديه عند
 الركوع وعند رفع الراس منه فلما فرغ من صلوته قال له لا تفعل فان هذا شئ فعله
 النبي صلى الله عليه وسلم نثر نكره ويدل على هذا ايضا ما رواه عن بن مسعود رضي الله عنه
 انه قال رفع النبي صلى الله عليه وسلم فرفعنا وترك النبي صلى الله عليه وسلم وتركنا وبرور ان
 الاوزاعي قال لا يجزئ حنيفة ما بال اهل العراق لا يرفعون ايديهم عند الركوع وعند
 رفع الراس منه وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الراس منه فقال له ابو حنيفة حدثني حماد عن ابراهيم
 عن علي بن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان النبي كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح
 ثم يعود فقال عجبا من ابي حنيفة احدثه حديث الزهري عن سالم وهو يحدثن
 عن حماد عن ابراهيم كانه روى حديث الزهري عن سالم لعلوا اسناده فقال ابو حنيفة
 اما حماد فكان افتق من الزهري وابراهيم كان افتق من سالم ولو لا سبق بن عمر لقلت بان
 علي بن علقمة افتق منه واما عبد الله فعبد الله فسكت الاوزاعي فوجه ابو حنيفة حديثه
 لفقته رواه والخرجي جميع بفقته الرواة لا يعلوا الاسناد فالشافعي اعتمد حديث بن عمر
 ولنا ان الاقارب اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجعت الى قوله المشهور
 وهو قول عليه السلام لا ترفع الا يديرا لا في سبع مواطن بل في الصلوة واربعة في الحج

هذا هو المذهب
 في صلاة ركعتين

في الحج والتمتع فيه خارج عن السبع وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم راى قوما يرفعون
ايديهم في الصلوة عند الركوع وعند رفع الرأس منه فقال ما لي اراكم رافعي ايديكم كأنها
أذناب خيل شمس اسكنوا في الصلوة وفي رواية كفوا ايديكم في الصلوة ولان هذا تكبير
يؤتى في حالة الانتقال فلا يسن رفع اليد عنه كتكبير السجود ولان المقصود من رفع
اليدين اعلام الاصل الذي خلفه وهذا انما يحتاج اليه في التكبيرات التي يؤتى بها في حالة
الاستمرار كتكبيرات العيدين وتكبيرات القنوت ولا حاجة اليه فيما يؤتى به في حالة
الانتقال فان الاصل سواه حين ينحط للركوع فلا حاجة الى الاستدلال برفع اليد **قوله** فاذا
رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها
ونصب اليمنى وقال ما كن في الفعدة بين جميعا المسنون فيهما التورك وهو ان يخرج
رجله من جانب ويفض بالبتة الى الارض والشافعي يقول في الفعدة الاولى مثل قولنا لا نه
لا تطول وهو يحتاج الى القيام فالغعود بهذه الصفة اقرب الى الاستعداد للقيام وفي
الفعدة الثانية كقولنا لا نه اطول والحاجة الى القيام فينزع ان يكون مستقرا على الارض
ولنا حديث عائشة رضي الله عنها انها وصفت غعود رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة
بمثل ما قلنا وكذلك روى عن حماد بن عمار ان امرأة جلست على ايثار اليسرى واخرجت رجلها
من الجانب الايمن انه اسر لها قال بن شجاع تضم فخذيها وتجعل الساق الايمن على الساق الايسر
وقال مالك غودها كغود الرجل لانا ان النبي صلى الله عليه وسلم مر على امرأتين يصليان فلما
قضتا صلواتهما دعاهما وقال لهما اذا سجدا فمضما بعض اللحم الى اللحم فان المرأة ليست في ذلك
كالرجل ولان السنن واجب فكان حفظه اولى من الغعود المسنون **قوله** ووجه اصابعها نحو
القبلة يعني اصابع رجله اليمنى لان ما يمكنه ان يوجهه الى القبلة فهو اولى **قوله** ووضع
يديه على فخذيها لانه اسلم من العبث في الصلوة **قوله** وبسط اصابعها نحو القبلة ويفرق بين
اصابعه ثم هذه الفعدة سنة ولو تركها جازت صلاته وبكره ان يتركها متعمدا وان تركها
ساهيا وجب عليه سجود السهو وفي الكرخي هذه الفعدة مسنونة لان النبي صلى الله عليه
وسلم قام الى الثالثة فسبح به فلم يرجع ولو كانت واجبة لم يتركها والصحيح انها واجبة

انها واجبة لان يتركها ساهيا يجب السهو وهو لا يجب الا بترك واجب **قوله** وشهد هذا
من قبيل اطلاق اسم البعض على الكل واختلفوا في هذا التشهد فقيل انه واجب كالفعدة
وقيل سنة والصحيح انه واجب ولا خلاف في التشهد في الفعدة الثانية انه واجب
وذكر بن ابي عوف في شرحه ان التشهد مسنون في الفعدة الاولى والثانية وقال الشافعي
مسنون في الفعدة الاولى فرض في الثانية لنا قوله عليه السلام اذا رفع الامام رأسه
في اخر السجدة وقعد ثم احدث فقد تمت صلوته وقال عليه السلام لابن مسعود اذا
قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك **قوله** والتشهد النخيات لله والصلوات
والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الى اخره وهذا التشهد عبد
بن مسعود رضي الله عنه فانه قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدى وعلمنى
التشهد كما يعلمن سورة من القرآن وقال قل النخيات لله الى اخره والاخذ به عننا
اوى من الاخذ يشهد بن عباس وهو قوله النخيات المباركات الصلوات الطيبات
لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله لانه فيه الامر واقله الاستحباب
والالف واللام وهما للاستخفاف وزيادة الواو هو لتحديد الكلام كماله القسم وتاكيد
التعلم فقوله كماله القسم اي اذا قال والله الرحمن الرحيم فهذا قسم واحد واذا قال
والله والرحمن والرحيم فهذا الله اقسام لان الواو للتحديد ومعنى النخيات لله الملك
لله والبقا لله وهي العبادات القولية والصلوات يعنى الصلوات الخمس وهي العبادات
البدنية كالصلوة والصوم والطيبات العبادات المالية كالزكاة وقيل الطيبات
شهادته ان لا اله الا الله بعنى الواحدانية لله ورحمته وبركاته اي رضوان الله
لك ورحمته وبركاته عليك وعلى اهل بيتك وهى يشير بالمسبحة في الشهادة او لا
من مثابنا من قال لا لان فيه زيادة رفع لا يحتاج اليه فالتدرك اولى لان مبنى
الصلوة على السكينة وقال بعضهم يشير بالمسبحة لان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يفعل ذلك وكيفيته ان يقبض اصبعه الخنصر والى يدها وحلق

وخلق الواسطي بالابهام ويشير بسبابته هكذا روى ابو جعفر الهندواني
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا وكانه اراد يقبض الاصابع الاربع واذا
المسبحة وحدها تحقيق معنى التوحيد كذا في النجاة **قوله** السلام عليكم ايها
النبي ورحمة الله وبركاته اير ذكر السلام الذي سلمه الله عليكم ليلة المعراج فهذا
حكايته عن ذكر السلام لا ابتداء سلام على النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى السلام
اير السلام من الاقارب وسميت الجنة دار السلام لهذا وسمي الله به لتنزهه
عن النقائص والسلام ان كان مصدرا كالوداع فمعناه انه لكر وان كان اسم الله
فمعناه حفظ عليكم واصل التشهد انه لما اسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم ليلة
المعراج وانتهى الى حيث نشأ الله قال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم سلم على ربك
فقال النجيات لله والصلوات والطيبات فقال الله تعالى السلام عليك ايها النبي
ورحمته وبركاته قال النبي صلى الله عليه وسلم فاجبت ان يكون لامن حظي السلام
فقلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جبريل واهل السموات كلهم
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله **قوله** وعلى عباد الله الصا
لحين الصالح هو القائم بحقوق الله وحقوق العباد والصالح ضد الفساد وفي المجند
الصالح من كان في غيبة الرفع وهذا التشهد هو تشهد عبد الله بن مسعود
وهو المختار عندنا قال عبد الله بن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي
وعلمني التشهد كما يعلمني سورة من القرآن وقال قل النجيات لله والصلوات
والطيبات الى اخره وقالوا اذ قلت هذا او فعلت هذا تمت صلواتك فعلق به تمام
الصلوة ووافق ابن مسعود على ذلك ابو بكر وعائشة ومعوية وجابر وقال الشافعي
المختار تشهد بن عباس النجيات المباركات والصلوات الطيبات لله سلام عليك
ايها النبي ومالك المختار تشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه النجيات لله الزا
كيات لله الطيبات لله والصلوات لله ومذهبنا محمد بن حنبل في التشهد مثل
مذهبنا وقال الشافعي اخذ تشهد بن عباس اولى لوجه اربعة احدها ان فيه

ان فيه زيادة المباركات والمافي موافقة القرآن ما لا ينفك عنه من عند الله
مباركة والمالت ذكر السلام بغير الف واللام واكثر تسليمات القرآن كذكر كثر له
تعالى سلام عليكم طيبتم قالوا سلاما وسلام عليه يوم ولد واشرف الكلام ما وافق
القرآن والرابع انه متأخر عن خبر بن مسعود لان بن عباس كان صغير السن فكان
ينقل ما ناخر من الشرع واصحابنا قالوا لاخذ تشهد بن مسعود اولى لوجه
عشرة الاول للتعليم باخذ اليد قال بن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
بيدي فعلمني التشهد وقال قل النجيات لله الى اخره وهذا امر والاخذ باليد
يوجب تركيدا فيما يعلمه وقال اذ قلت هذا فقد تمت صلواتك والساني الامر
والثالث تعليق النجاة به والرابع انه احسنها اسنادا والخامس ان عامة
الصحابة اخذوا به والسادس ان فيه الزيادة واوالعطف فيكون كل كلام ثنا
على حدة لان المعطوف وغيره المعطوف عليه وبغير الواو يصير الكل ثنا واحدا بعضه
صفه لبعض والسادس السلام بالالف واللام وهو ابلغ لانها لا تستغراق المجلس
وسلام بكرة والامن تقديم اسم الله فاذا قدم عليه الحمد ورح في ابتداء الكلام
واذا اخر كان محتملا وان الله الاحتمال باول الكلام وكان اولى والتاسع ان قوله
النجيات عام يتناول كل قرية الصلوة وغيرها فاذا قال الصلوات بغير الواو صار
تخصيصا ومتى ذكره مع الواو بقى الاول عاما فيكون ابلغ في الثناء والعلم ان
ما قلناه اوفق للقياس لانه ذكر مصدر مشروعي في احد طرفي الصلوة فيكون الواو
من سنن كالا ستفناح اعتبار الاخذ المذكورين بالاخر فاما ما قاله ان فيه زيادة
كلمة قلنا لو ترجح بالزيادة لترجح بتشهد جابر فان فيه بسم الله الرحمن الرحيم
النجيات لله والان في خبرنا زيادة الواوات وزيادة الالف واللام وزيادة كلمة
في الشهادة وهو قوله عبده ورسوله واما قوله يوافق القرآن لان فيه المباركات
قلنا موافقة للقرآن لا يجعله اولى لان قراءة القرآن بكرة في الفعدة فكيف
يستحب ما يوافق ولا ان الله تعالى ذكر تحية مباركة في خطاب الادميين وادكار

وادكار الصلوة كلما بعدت عن خطاب الادميين كان اوليها ما قول اكثر التسليمات
 بغير لف واللام فاحد الجوابين ما ذكرنا والساني ان الله تعالى ذكر الالف واللام ايضا
 فقال والصلوة على من اتبع الهدى والصلوة على يوم ولدت وكذلك السلام المحلل مشروعي
 بالالف واللام واما قوله ان خبر بن عباس مشاخر بن عباس بن مريه اخر السنين
 لصفر فلاحقة فبذلك ان احدهم يرجح رواية اصغر الصحابة على اكابرهم اذا كان
 المهاجرون الاولون ولا بن مسعود وان تقدمت هجرته فقد دامت صحبته الي ان
 قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اخذنا بن مسعود بن مسعود لحسن ضبطه ونقله
 فان ابا حنيفة رحمه الله قال اخذ حمار بيدى وقال احدا اخذ علقمة بيدى وقال علقمة
 اخذ بن مسعود بيدى وقال بن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدى
 وعلمنى التشهد كما علمنى سورة من القرآن وحكى ان اعرابا دخل على ابي حنيفة وهو
 جالس بين اصحابه به فقال له في الصلوة واو او او ان فقال واو ان فقال بارك الله فى
 في الاول ان لم يعلم احد سوا السائل والاجواب ابي حنيفة فسأله عن ذلك فقال سألني بها
 التشهد واو او او ان فقلت واو ان فدعاني بالبركة كما بارك في الشجرة الزيتون لا
 شريقه ولا غريمه كذا في الميسر وبكره ان يزيد في التشهد حرفا او يندري نحو قبل هذا
 قال ابو حنيفة ولو نقر من تشهده او زاد فيه كان مكرها لان اذكار الصلوة محصورة
 فلا يزداد فيها وليس كذلك التلبية لان اذكارها الحجة غير محصورة وقيل لا فرق بينهما
 لانه يكره ايضا ان يزيد في خلال تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا او يندري
 بغيرها وانما يزيد بعدها كالتشهد **قوله** ولا يزيد على هذا في الفعدة الاولى فان زاد
 ان كان عامدا كره له وان كان ساهيا فعليه السهو واختلفوا في الزيادة الموجبة
 للسهو فروى عن ابي حنيفة رحمه الله ان اذا زاد حرفا واحدا وجب عليه السهو وعليه اكثر
 المشايخ وقيل اذا زاد اللهم صلى على محمد وقيل لا يجب حتى يقول صلى على محمد وقال الشافعي يزيد
 في التشهد الاول الصلوة على النبي وذلك عنده سنة ولا يسرف فيه عنده الصلوة على الله
 ولا الدعاء قال مالك صلى على النبي ويدعووا واختلفوا اصحابنا في المسبوق اذا تقدم مع الامام

الا

كما

قوله ان كان عامدا
 كرهه ان يكثر بها

مع الامام في الفعدة الاخيرة قال بعضهم لا يزيد على هذا وقيل يدعو او قيل يكرر التشهد
 الى عبده ورسوله مرة بعد اخرى الى ان يسلم الامام والصحيح انه يدعو اذ كره قاض خان
 وفي النهاية المختار انه ياتي بالتشهد وبالصلوة على النبي والدعوات وروى بن رستم عن محمد
 انه يدعو بالدعوات النبوية القرآن وان كان على المصلي سجدة السهو وبلغ الى عبده ورسوله هل
 يصل على النبي ويدعو اذ قال الكر حتى لا يزيد على عبده ورسوله ويسلم ويأتي بالصلوة على النبي
 والدعوات في تشهد سجدة السهو وعلى قبا من قول الطحاوي ياتي به ايضا قبل سجدة السهو
قوله وبقرائة الركعتين الاخريين فانها الكتاب خاصه وبكره الزيادة على ذلك نعم عليه
 في شرح المختار الحديث ابو قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الاخرتين فاتحة الكتاب
 وحدها وذلك سنة على الظاهر وفي الهداية هو بيان الافضل هو الصحيح احترز عمار وبن
 المحسن عن ابو حنيفة ان القراءة في الاخرتين واجبة حتى لو تركها ساهيا لم يكره السهو لكن
 الصحيح من الروايات انه اذا تركها ساهيا لا يلزمه السهو **قوله** فاذا جلس في اخر
 صلوته جلس كما يجلس في الاولى هذا احتراز عن قول الشافعي فانه يجلس عنده في هذه الفعدة
 متوركاه وان خرج رجليه من وركه اليمن ويضع رجله اليسرى وينصب اليمن **قوله**
 و تشهد وهو واجب عندنا عينا التشهد اما الجلوس ففي فرض **قوله** ويصل على النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا يبطل الصلوة بتركها عندنا وقال الشافعي قراءة التشهد والصلاة
 صلى الله عليه وسلم فرضان حتى لو تركها لا يجوز صلاة عنده واحتج في قراءة التشهد بحديث
 بن مسعود انه قال كنا قبل ان يفرض التشهد نقول السلام على الله السلام على جبريل
 وميكائيل فقال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا التحيات لله الي ان قال في اخره اذا قلت
 هذا او فعلت هذا تمت صلوتك والاستدلال بهذا من ثلثة اوجه احدها انه قال فبيل
 ان يفرض التشهد فكذا أطلق اسم الفرض على التشهد والساني انه قال قولوا الامر للموجود
 والسالت انه علق الحمار به فدل على انه لا يتم بدونه واحتج اصحابنا بقوله عليه السلام
 لبن مسعود بعد ما علمه التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت الصلاة فدل على ان
 التمام باحد الامر من واجبتا على ان التمام يعلق بالفعل فانه اذا ترك الفعدة لم يخرج صلوته

لم يحز صلوته فلا يتعلق بالماضي ليحقق التأخير فان موجب التخيير بين الشئين
الاثنيان باحدهما والان عدا ذكر مخافته به في عموم الاحوال فلا يكون فرضا قياسا على
تسبيحات الركوع والسجود والفتوت والنامين والتمجيد والتحميد والاستفتاح والتوبة
ولان الفرائض مثبتت على السمعة والاعلان والواجبات والسنن بنيت على الخفية والكتان
بخلاف القراءة فانه يحضر بها في اكثر الاوقات ولان التشهد لو كان فرضا لم يكن مشروعا
في فعل غير فرض كقراءة السورة وقد شرع التشهد في القعدة الاولى وهو غير فرض الا
انه واجب في القعدة الثانية وليس يفرض لانه شبه بالسورة في قولنا علمنا التشهد
كما علمنا السورة وقراءة السورة واجبة وليست بفرضه فكذلك التشهد واما قوله قبل
ان يفرض التشهد فمعناه قبل ان يقدر فالغرض في اللغة هو التقدير قال الله تعالى فنصف
ما فرغتم ان يقدرتم وكذا الامرا عما امرهم على سبيل التعليم والامر على سبيل التعليم
والنهي لا يكون فرضا واجبا في الشافعي في الصلوة على النبي بظاهر قوله تعالى صلوا
عليه وسلموا والامر للموجب ولا وجوب خارج الصلوة فدل على انها واجبة في الصلوة
واجب اصحابنا بقوله عليه السلام لابن مسعود بعد ما علمه التشهد اذ اقلت هذا
او فعلت هذا فقد تمت صلوتكم فيمن علق باحدهما فمن علق بالصلوة على النبي فقد زاد
على النضر ولانه ذكر مخافته به في جميع الاحوال فيكون سنة قياسا على تسبيحات الركوع
والسجود واما الجواب عن الآية انه امر بالصلاة على النبي عليه السلام فليس فيه دليل
على ان الاجابة في الصلوة ام خارجها بل الصلوة على النبي واجبة على الانسان فان شافعيها
في الصلوة او خارجها يدل عليه ما روي عن كعب بن عجرة قال يرسل الله كيف الصلوة عليك
قال فقولوا اللهم صلى على محمد وعلى محمد فال النبي عليه السلام لم يعلمه حتى سألوه ولو كان من
اركان الصلوة لبيده ليعلم قبل السؤال كسائر الاركان وحين علم الاعرابي اركان الصلوة
لم يذكر له الصلوة عليه واما قوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يمسح على راسه في صلوته لنف الكمال
المنع الجواز كقوله لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد وبه نقول والاية تدل على ان الصلوة على
النبي واجبة على الانسان مرة واحدة لان مطلق الامر لا يقتضئ التكرار وهو قول ابي

وهو قول ابي الحسن الكرخي لكن المستحب عنده ان يكثر الانسان من الصلوة عليه في مقابلة
حقه عليه وقال المحاور يجب الصلوة عليه كلما ذكر قال في قاض خان وهو الاصح لما روي ان
جبريل عليه السلام قال للنبي صلى الله عليه وسلم من ذكرت عنده فلم يصل عليك فلا عذر الله له
وقال بعضهم يجب عليه في كل مجلس مرة بمنزلة سجدة التلاوة واما كيفية الصلوة على النبي صلى
الله عليه وسلم فذكر عيسى بن ابان ان محمدا سئل عن ذلك فقال يقول اللهم صلى على محمد وعلى محمد
كما صليت على ابراهيم وعلى ابراهيم انك مجيد وكان بن عباس روي هريزة يزيد ان علي هذا واهم
محمد وال محمد كما ترجمت على ابراهيم وعلى ابراهيم انك مجيد مجيد وكره بعضهم هذه الزيادة
لما فيه من الظن بتفسير الانبياء فان احدا لا يستحق الترحم الا بانبياء ما يلامر عليه ونحن
امرنا بتعظيم الانبياء وتوقيرهم ولهذا اذا ذكر النبي لا يقال رحمه الله ولكن يصلى عليه وقال
الشيخ خسر الباسري لان الاثر ورد به من طريق هريزة وهو انه عنه ولا عيب على من اتبع الاثر
ولان احدا لا يستغفر عن رحمة الله وقال بعضهم معز واهم محمد ارحم امته فهو راجع الى الامنة
وهذا كمن جنا جنابه وللجاني اب شيخ كبير فاردوا ان يقيموا العقوبة على الجاني قال الناس
يقولون للذي يعاقبه ارحم هذا الشيخ الكبير وذكر الترحم راجع الى الابن كذا في النهاية
وقال بعضهم الافضل ان يقول اللهم صلى على محمد عبدك ورسولك وعلى محمد واهله وذريته
كما صليت على ابراهيم وعلى ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى محمد واهله وذريته
كما باركت على ابراهيم وعلى ابراهيم انك مجيد مجيد واليقول في العالمين لانه غير مشهور
ولو قاله الباسري كذا في منية المصلي ومعنى قوله انك حميد مجيد الحميد المحمود والمجيد لما
جد وهو الكريم الذير يتندر بالنعمة قبل الاستحقاق والمجد الكرم **قوله** ودعاها
شأن قوله عليه السلام لابن مسعود لما علمه التشهد ثم اخبر من الدعاء طيبه والعجب اليك
وانما بدا بالصلوة على النبي عليه السلام ليكون اقرب الى الاجابة **قوله** مما يشبه الفاظ
القرآن لم يرد به حقيقة التشبيه لان كلام العباد لا يشبه كلام الله ولكنه اراد الدعوات
المذكورة في القرآن ربنا اثننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اذ يات
بعضها مثل اللهم عافني واعف عني واصلح امري واهرني عن شر كل ذي شر اللهم استعملن بطاعتك

بطاعتك وطاعة رسولك وادعني يا ارحم الراحمين وكره بعض المتأخرين اطلاق اسم اللفظ على
القرآن بان يقال فلان تلفظ بالقرآن لان اللفظ هو اللفظ ولان التزئيف ورد بالفتاوى
والقرآن لا باللفظ الموهوم لحناء الموضوع له **قوله** والادعية الماثورة الادعية بالنصب والحذف
فالنصب عطفا على الفاظ والحذف عطفا على القرآن والماثورة المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم
اللهم لك الحمد كله ولك الملك كله وببيدك الخير كله والييد يرجع الامور كله اسالك من الخير
كله واعوذ بك من الشر كله يا ذا الجلال والاكرام ورد من ابي بكر رضي الله عنه انه قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم عا دعو ابي سلا في فقال مثل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب
الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم **قوله** ولا يدعوا بها
يشبه كلام الناس وكلامهم لا يستحيل سؤاله منهم مثل اللهم زدني فضلا اللهم اكسني
شرا اللفظ الذير لا يسأل الا من الله لا يغنى عن مثل اللهم اغفر لي وادخلني الجنة ونجني من النار
وما يتصور سؤاله من العباد يغنى عن مثل اللهم ارزقني لان العباد يستعملونه فيما بينهم
يقال رزق الامير الجيوش وفي الواحات اذا مال اللهم ارزقني الحج لا يغنى عن صلواته لانه لا
يشبه كلام الناس وان قال اللهم اقض ديني يغنى عنه لانه يشبه كلامهم لانه لا يستحيل سؤاله
عنه ولو قال اللهم اغفر لوالدي ولا يغنى عنه لانه في القرآن كذا فعل عن محمد بن الفضل قال
كل دعاء في القرآن اذا دعا به المصل لا تغنى عنه صلواته ولو قال اللهم اغفر لامي او لابني او
لعمري او لفلان يغنى عنه ولو قال اللهم اغفر لي لامي لا يغنى عنه ولو قال اللهم اغفر لامي
بغلي او قنابي او قومها وعدسها وبغليها لا يغنى عنه ولو قال اللهم ارزقني بطلا وقتنا و قوما
وعدسا وبغلا يغنى عنه كذا في النهاية وهذا كله عندنا وقال الشافعي ما سأل الدعاء به خارج
الصلوة لا تغنى عنها لقوله عليه السلام لا بن مسعود شرا خسر من الدعاء بحمد البكر ولا يغنى
قلنا هو محمول على الدعاء الذير لا يشبه كلام الناس ولنا قولنا عليه السلام ان صلاتنا هذه لا
يصلح فيها شئ من كلام الناس انما هي التوسيل والتفصيل وقراءة القرآن فكان ما سأل هذه
الاشياء من الذكر منها عندنا في الهداية ولا يدعوا بها يشبه كلام الناس غيرنا عن الفساد
عالية المهابة ابرئنا عن فساد الجز والملاية لكلام الناس لا جميع الصلوة بالاتفاق لانه حصل

انه حصل بعد فواته من التشهد والذير يشبه كلام الناس انما يغنى عن الصلوة اذا كان قبل
تمامها ايضا اما اذا كان بعد التشهد لا يغنى عنها الا نرى ان حقيقة كلام الناس بهذا
التشهد لا يغنى عنها فكيف يغنى عنها ما يشبه هذا عندنا ظاهر وكذا عند ابي حنيفة
لان كلام الناس منه فيتم صلواته لوجود الصنع فكان بهذا الدعاء الذير يشبه كلام الناس
خارجا عن الصلوة لا يغنى عنها ولا يمكن ان يجاب عن قول صاحب الهداية انه يتحقق الفساد
بان يقال هذا على اعتبار انه نفس سجدة صلبية لانه لا يمكن ان ياتي بها بعد ان يدعوا بها
يشبه كلام الناس لان صلواته قد فسدت بخلاف السلام **قوله** فترى يسلم عن عيته فيقول السلام
عليكم ورحمة الله ولا يقول وبركاته كذا في المحيط **قوله** ويسلم عن يساره مثله ذلك السنة ان تكون
المانية اخفض من الاولى فان قال السلام عليكم ولم يزد عليه اجزاه وان قال السلام ولم يقل عليكم
لم يجرئ ثيا بالسنة ولو قال سلام لم يكن انثيا بالسنة ايضا وكذا اذا مال عليكم السلام لم يكن
انثيا بالسنة ويكره له ذلك والمصنف بالسلام ان من احرى بالصلوة فكانه غاب عن الناس لا يكلمهم
ولا يكلمونه وعند الفراغ كانه جمع اليهم فيسلم ولو سلم اولاه عن يساره ناسيا او ذا كبر ايسلم عن عيته
وليس عليه ان يعيده على يساره وليس عليه سجود السهو ان فعله ساهيا ولو سلم تلقا وجهه
فانه يسلم عن يساره ولو سلم عن عيته ونسب ان يسلم عن يساره خذ نام فانه يرجع ويقعد ويسلم
ما لم ينكلم او يخرج من المسجد كذا في المنتقى والتسليم الاول للمخرج من الصلوة والمانية
للتسوية وترك الجفاء والتسليم ثانيا قول جمهور العلماء اكبار الصحابة عمر وعلي بن مسعود
وما لا يدري سلم تسليمة واحدة تلقا وجهه وهكذا روت عابشة وسهل بن سعد الساعدي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان الاخذ برواية اكبر الصحابة ابي فانه يقرأ تسليمة تسليمة
عليه السلام كما قال سهل بن مسعود او لا الا سلام والنساء اما عابشة فكانت في صف النساء وسهل
بن سعد من جملة الصحابة فيحتمل انهما لم يسمعا التسليمة الثانية لبعدهم على ما روي
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم ثمانية اخفض من الاولى ولانه سلم على احد جانيه فيسلم
على الجانب الاخر لان الجانيين في حق السلام على السوا فكان فيما قلنا تعميم وفيما قاله
تخصيص البعض دون البعض فكان التعميم اولى الا نرى انه في الدعاء بعد السلام الخاض

لا يخلص البعض دون البعض ولو فتح مكان التسليم لم يكن عليه وضوء ولو سلم الامام
قبلا ان يفرغ المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد وان يغني عليه من الدعوات
او الصلوة على النبي عليه السلام فانه يسلم وهو يصير المقتدي خارجا من الصلوة بعد
انجام التشهد بسلام الامام عندهما لا وعند محمد يصير خارجا ولو تكلم الامام قبل ان يفرغ
المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد وان احدث الامام متعمدا الا يتم المقتدي
التشهد كذا في الفتاوى وفي المحيط ان المقتدي اذا فرغ من التشهد قبل فراغ الامام
فتكلم او تكلم فصلوته نامة وذكر في الخفة لو اقتدي به انسان بعد قوله السلام
قبل قوله عليكم لا يصير داخلا وهو قول عامة المتأخرين وقيل لا يخرج من الصلوة الا بالسلا
مين حتى لو ادرك الامام بعد الاول قبل الثانية فقد ادرك الامام معه **فان قلت** متى
يسلم المقتدي فاعلم ان في ذلك روايتين عن ابي حنيفة رحمه الله احديهما يسلم مع
الامام كالنكبة وفي الثانية بعد الامام والفرق بينه وبين التكبير على هذا ان مقدار
التكبير شرعه الى العبادة وفي مقارنة التسليم شرعه الى الخروج عنها وبقاؤه في حرمة
الصلوة اولى من الخروج وقال ابو جعفر يصير المقتدي خارجا عن الصلوة بسلام الامام فيسلم
مع الامام حتى يصير خارجا بسلام نفسه فيكون مقيما للسنة قال في الجامع الصغير وينوي
بالسلام من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظه وكذلك في التسليم الثانية لان الا
عمال بالنيات قال في النهاية لان السلام سنة فيكون بالنية بناء على سائر السنن
وهكذا يفعل خارج الصلوة اذا سلم ينوي السنة ايضا كذا في المبسوط قال شمس الائمة
ينويهم لانه يستقبلهم بوجهه ويخاطبهم بلسانه فينويهم بقلبه فان الكلام يصير
عزيمة بالنية قال في المبسوط تقدم في النية الحفظه لفضلهم وفي الجامع الصغير
يقدم بن ادم لمشاهدتهم ولا ينوي الهلايكة عددا محصورا لانه اختلف في عددهم
قال ابن عباس مع كل مومن خمسة من الحفظه واحد عن يمينه يكتب الحسنات واخر
عن يساره يكتب السيئات واخر من امامه يلقنه الخيرات واخر وراه يدفع عنه
المكاره واخر عندنا صيته يكتب ما يصلي على النبي عليه السلام ويبلغه اليه وفي

اليه وفي بعض الاخبار وكذا بالعبد سنون ملكا وفيل اكثر من ذلك يدعون عنه ولو
سدوا كل لبرايتموهم على كل سهل وجبل كلهم باسط يده فاعرفاه ولو وكذا العبد الى
نفسه طرفه عين لا خنطفته الشياطين فاذا كان لذلك ينويهم كبر ما كانوا من غير
حصر قال في الهداية ولا ينوي النفسانية زمانا ولا من لا يشركه في صلوته وهو الصحيح
لان الخطاب حظ الحاضرين واحترز بقوله هو الصحيح عن قول الحاكم الشهيد فانه يقول
ينوي بالتسليم جميع المومنين والمومنات ومن شاركه في الصلوة ومن لا يشاركه ولا يد
للمقتدي من نية امامه فان كان الامام في الجانب الايمن نواه فيهم وان كان في الجانب الايسر نواه
فيهم وان كان يحداه ثواب في التسليم الاولي عند ابي يوسف ترجيحاً للجانب الايمن
وعند محمد وهي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله فيهما جميعا لانه ذو حظ من الجانبين
وللقدر ينوي الحفظه لا غير لانه ليس معه سواهم قال في الهداية والامام ينوي با
لتسليمين هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعضهم فانهم قالوا ينوي الامام في التسليم
الاولي والاصح انه ينوي في التسليمين كذا ذكر قاضي خان وقال صدر الاسلام يجب ان
الامام لا ينوي لانه يحجر بالسلام وينتبه اليهم وهو فوق النية فلا حاجة الى النية
فما صاب لفظ السلام واجبة عندنا وليس يفرض خلافه للشافعي هو يتمسك بما روي
ابو سعيد الخدري ان النبي عليه السلام قال مفتاح الصلوة الطهور وخرجها التكبير
وتحليلها التسليم والالف واللام يدخلان لا يستغراق الجنس ولتعريف المعهود ولهم
يسبق هنا معهود حتى ينصرف اليه فكان لا يستغراق الجنس فقد جعل جميع اجناس التحليل
بالسلام فمن اثبت به غيره فقد خالف النص ولنا حديث عبد الله بن مسعود ان النبي
عليه السلام لما علمه التشهد قال له اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك
فان شئت ان تغفر فضع وان شئت ان تغفر فاعد قال النبي عليه السلام حكم بتمام
صلوته قبل السلام وخيره بين القعود والقيام وهذا يبق بقاؤه عليه ولان
النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ساهيا ولم يروا انه اعادها ولو كان احابه
لفظ السلام فرضا لكان لا يجزئ به الصلوة اذا قيد الخامسة بالمسجدة كما لو كان المترك

المزك سجدة صليبة او يقول ان هذا ترك تسليما مشروعا في الصلوة فيجزئه
صلوته قياسا على التسليمة الثانية وذلك انها لما شرعت للخروج كان المقصود
هو الخروج والخروج كما يحصل بالسلام يحصل بكلام اخر لان الخروج به يعتبر للاكمال
لانه موافق للسنة كما قال ابو حنيفة في التيمم انه يحصل بلفظ اخر واما تعلفه
محدث الحدري ان التحليل يقع بالتسليم فانه ليس فيه ان التحليل لا يقع بغيره
فهو مسكوت عنه فنقول بالتسليم يقع الخروج بالنصر وبغيره بالقياس قال في الهداية
ومثله لا يثبت الغرض به يعني ان قوله عليه السلام وتحليلها التسليم من
اخبار الاحاد فلا يثبت به الفرضية كذا في الاسرار فاذا سلم الامام في الجانبين
ان كانت صلوة يتنفل بعدها فانه يقول ويخوض عن مكانه اما يمينه او يسره او
يتاخر الى خلفه قالت عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ
من الصلوة لا يمكث في مكانه الا مقدار ان يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
تباركت يا ذا الجلال والاكرام ويروى ان الجلوس في هذه الحالة مستقبل القبلة
مدعه فلان مكثه بوجهه الى اخلاته في الصلوة فيقتد به وان كانت صلوة
لا يتنفل بعدها فيقع مكانه وان شا الخرف يمينا او شمالا وان شا استقبالهم
بوجهه الا ان يكون محاذيه احد يصلي فينبذ لا يستقبله بوجهه لان النبي عليه
السلام نهى عن استقبال الصورة في الصلوة وروى عن عمر رضي الله عنه راى رجلا
يصلي الى وجه رجل فعلاهما بالذرة وقال للمصل استقبال الصورة في صلواتك
والمقاعد استقبال المصل بوجهك وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم
من الصلوة يقول بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد
الحى وميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير ولا تغربوا الا اياه
وله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن ثم يستغفر لنا ويقول اللهم انت السلام
ومنك السلام واليك يعود السلا تباركت يا ذا الجلال والاكرام ويروى انه كان
يقول سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

رب العالمين فاذا فرغ القوم من صلواتهم ثم شكوا في الاثم لم يثبت
الى ذلك فان ثبت واحد بالاثم وواحد بالنقصان وشكوا في القوم فلا اعادة
الاعلى الذي يثبت النقصان وكذا اذا كان اثنان واثنان فان كان الامام متيقنا
لنقصان واحد من القوم متيقنا بالاثم اقدير القوم بالامام وعن محمد بن
امر قوما فلما سلم قال له عدلان انك لم تنم الصلوة اعاد ولو كنت انا لاعدتها بقول
الواحد الحدري استحسن ذلك وعن محمد بن ام قوما شتموا شرا قال كان في ثوبه
فانهم يعيدون الا ان يكون ما جفا فلا يصدق كذا في المتن المجهول ان لا يبالى
الانسان ما صنع كذا في الصحاح **مسألة** الافضل للمصل ان يكون منتهيا بصره
اذا كان قائما الى موضع سجوده وفي حال ركوعه الى قدميه وفي حال سجوده الى انفسه
وفي حال قعوده الى حجره وهذا اقرب الى المشورة وقد مدح الله الخاشعين في الصلوة
قوله ويجهر بالقراءة في الفجر والركعتين الاولى من المغرب والعشاء ان
كان اماما هذا هو المأثور المتواتر وانما بدأ بذكر الجهر دون القدر وكان
القياس يقتضي ان يذكر قدر القراءة او لا لان القدر معني راجع الى الذات
والجهر والمخافتة معني راجع الى الصفة والذات مقدمه على الصفة الا ان
الاصل في شرعية الصلوة ادائها لهذا ابدا كما اذا كان الا اذا هو الاصل
والجهر والمخافتة من صفات الاداء الكامل والقاصر لا من صفة القراءة فكان
الا بذكر صفة مختص بالاداء الكامل الذي هو الاصل في شرعية الصلوة اولى
من ذكر القدر لان القدر ليس من صفة الاداء وانما هو ركن مداه على حدة وليس
هو صفة بغيره **قوله** وان كان منفردا فهو مخير ان شا جهر واسمع نفسه لانه
امام في حق نفسه وان شا خافت لانه ليس خلفه من يسمعه والافضل هو الجهر ليكون
الاداء على هيئة الجماعة كذا في الهداية فتقوله امام في حق نفسه هذا دليل على انه يجهر
وعلى انه يكتفي باداء الجهر في الامام انما يجهر لاسماع القوم ليستدبروا في قرآنه فيحصل
لهم احضار القلب وهو لما كان امام نفسه احتاج الى اسماعها ليكون اقرب في التفكير

في التفكير واحضار القلب فيجهر ويكنف بادناه اذ المقصود يحصل به وفي النهاية انما
قال واسمع نفسه لمعنيين احدهما جواب سوال مقدر وهو انه لما عالت ان شاحجه
فاورد عليه ان يقال يجب ان لا يجهر لما ان فايده الجهر الاسماع وليس معه احد يسمعه
فقال جوابا له بهذا ان فايده الجهر حاصله هي هنا ايضا بقدرها وهو اسماعه نفسه
فيجهر لذلك والسابق لبيان الحكم وهو ما ذكر في الاسلام في حيسوط فقال الجهر لكن لا يجهر كل
الجهر لانه ليس معه احد يسمعه بل ياتي بادني الجهر فكان معناه على هذا ان شاحجه واسمع
نفسه ولا يسمع غيره لما ان تخصصه في الرواية يدل على نفي ما عداه في الغالب وذلك انما
يحصل اذا لم يجهر كل الجهر فان قيل شرعية الجهر جازت للاجتهاد لما جازت لاسماع غيرهم
والمنفرد لا يحتاج الى اسماع غيره فلا يشرع الجهر في حقه قيل المنفرد امام في حق نفسه
فيجهر لاسماع نفسه فان قيل اذا اعتبر اماما في حق نفسه لما اذا جازت المخافة في حقه قيل
الفرقة له دون غيره فكانت مخافته كجهره كذا في النهاية وقوله واسمع نفسه طاهر
ان حد الجهر ان يسمع نفسه ويكون حد المخافة تصحيح الحروف وهذا قولنا الحسن الكرخي
فان ادني الجهر عنده ان يسمع نفسه واقضاه ان يسمع غيره وحد المخافة تصحيح الحروف
بان اذا عاها وجهها ولم يسمع اذنه ولكن يقع له العلم بتحريك اللسان وخروج الحروف
من مخارجها ووجهه ان القراءة فعل اللسان دون الصياح وقال ابو جعفر الهذلي في
الجهر ان يسمع غيره والمخافة ان يسمع نفسه وهو الصحيح لان مجرد حركة اللسان لا تسمع
قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستيلاء
فان قلت ما القايضة في قوله واسمع نفسه بعد قوله جهر معلوم ان من جهر اسمع نفسه
ولنت هذا جواب سوال مقدر وهو ان يقول يجب ان لا يجهر لان فايده الجهر الاسماع وليس معه
احد يسمعه فقال فايده الجهر حاصله هي هنا ايضا بقدرها وهو اسماع نفسه فيجهر لذلك ادني
الجهر وهو ان يسمع نفسه دون غيره **قوله** وان شاحخت لانه ليس خلفه من يسمعه لكن
هذا التعليل انما يستقيم على قول من قال حد الجهر اسماع الغير وهو قول الصدوق فيكون
التقدير ان شاحجه واسمع نفسه وغيره وان شاحخت واسمع نفسه لا غير لانه ليس خلفه

وقف فيه تعالى بالازالة خزانة الرحمن روي
ليس خلفه من يسمعه فيستقيم التعليل واما الصلوة التي لا يجهر فيها فان المنفرد
لا يجهر فيها بل يخافت خزانة اذ ان ادعي قدر ما يسمع اذنيه فقد اساكذا لا يجهر المنفرد
والمتقديري بالتكبيرات وكذا الامام اذا جهر فوق حاجة الناس فقد اساكذا في شرح المنار لان
الامام انما يجهر لاستماع القوم لينتد برواية قرأته ليحصل لغير احضار القلب فيكنف بما ذكر
بتخصيل المقصود منه وفي النهاية اذا جهر المنفرد فيما يخافت فيه لم يترك واجبا عليه لان
المخافة انما وجبت لتفعل الطه وانما يحتاج الى ذكر في صلوة يودير بالشبهة والمنفرد يودير
على سبيل الخفية فلم يكن المخافة واجبة عليه واما الاذكار في الصلوة سوى القراءة فكل
ذكر واجب وجب للصلوة فان الجهر يجوز ان يتعلق به مثل تكبيرة الافتتاح وما ليس بواجب
فعلى ضربين ما وضع للعامة يجهر به كتكبيرات الاشتغال عند كل خفض ورفع اذا كان اماما
اما المنفرد والمتقديري فلا يجهر به وان كان يختص ببعض الصلوات كتكبيرات العيدين يجهر به
وكذا القنوت في مذهب العراقيين واختار صاحب الهداية الاخفا به على ما ياتي بيانه في
موضعه ان شانه قال ابو جعفر البخاري صليت مع محمد بن النوفلي سمع احدا يجهر بالقنوت
واما ما سوي ذكر فلا يجهر به مثل الشهود وامين والتسبيحات لانها اذكار لا يفصل بها الصلاة
قوله ويحكي الامام القراءة في الظهر والعصر ان كان بعرفة لقوله عليه السلام صلوة النهار
عجاوية رواية صما اري ليست فيها قراءة مسموعة في عرفه خذوا ما لكم والجمعة عليه ما رويها
كذا في الهداية قال في النهاية صلوة النهار عجا اري ليس فيها قراءة مسموعة انما يسمع هذا
احترافه عن قول بن عباس فانه يقول لا تراه في هاتين الصلوتين لقوله عليه السلام صلوة
النهار عجا اري ليس فيها قراءة ولنا قوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وقيل لحباب بن
الارث شمر عن قراءته رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر قال باضطراب بحيث
وقال ابو قتادة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمعنا الآية والابتنين في الظهر احيانا
ويجهر في الجمعة والعيدين وان كانت صلوة النهار عجا لورود النقل المستفيض بالجهر
فيهما وكان القياس ان يجهر في الصلوات كلها لان القراءة ركن من اركان الصلوة فيجب
اظهارها في الصلوات كلها كساير الاركان ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر في

بجهر في الامتداع الصلوات كلها الا ان الكفار لما سمعوا القراءة منه في الظلم والعصر كانوا
يلغون فيه ويغلطونه فترك الجهر فيها وذلك ان كفار قريش قالوا لا تبايعهم لا يسمعون
لهذا القرآن الذي يقرءون عليه محمد واذا سمعتموه يقرءون فاحذروا اصواتكم بالاشعار
والاراجير والخطوات بالهكاه والصغير وقابلوه بكلام الخوض تغلبوه فيسكت وصلوة
الجمعة **الجمعة** بالمدنية وكانت القلعة للمسلمين فجر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيها فثبتت كذلك وكذلك العيدان وفي التطوع بالنهار خافت وفي الليل بخير اعتبارا بالقرآن
في حق المنفرد والجهر افضل كذا في المبسوط قال في الهداية في اعتبار المنفرد بالقرآن يكمله
فيكون تنبعا والحكم في المتنوع حكم في التبع فيما يصلح تنبعا كالجند يقيم في السفر باقامة
احامه وقولنا فيها يصلح تنبعا لاحترازه عن حكم الجواز والفساد فانه اذا صلى الاربع قبل
الظلمة شرعية الظلمة وافسدها لا يبرئ ذلك الفساد الى السنة قبلها وان كانت شرعية
لتكميل القرآن ايضا لما ان كل واحد منهما مخرجة مبتدأة غير مبنيه احديهما على الاخر
وقولنا غير مبنيه احتراز عن صلوة المقتدر حيث يفسد بفساد صلوة الا مقرر ان كانت لصلوة
كل واحد منهما مخرجة مبتدأة وانما كان التطوع مكمل للقرآن لان صلى القرآن لا يجزئ من
تقصير وغفلة وغير ذلك وفي معنى التكميل وجهان احدهما انه مكمل للصلاة وكانت من القرآن
على ما ورد ان اول ما يحاسب على الصلوة فان ترك منها شيئا يقول الله تعالى انظر الى عبد رب
هل يجدون له نافذة فان وجدت كملت القرآن منها وادخل الجنة والسابق انما مكمله
لما دخلها من التقصير بالشهر والغفلة وترك سننها واجبا تنبعا وترك الخشوع فيها وهذا
تكميل لبعض الصفات دون العدد الاصل وفي الحواشي على التطوعات بعد القرآن شرعت لجهر
النعمان وتبديل القرآن قطعا لطبع الشيطان فان الشيطان يقول من لم يطعن في ترك ما لم
يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه وانما كان الجهر في التطوع للبدل افضل من الخافت
لما ورد عن عابثه رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سجدة يوسس اليقظان
ولا يوقظ الا بوسنانه وكانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع من خارج
الحجرة في صلوة الليل وكانت قراءه من مسجود رضي الله عنه تسمع من خارج الدار وهو يصل

وهو يصل وفي النهاية من النبي عليه السلام باليكر وهو يتجهر ويخفي القراءة وهو يجهر
بالقراءة وبسلا وهو ينقل من سورة الى سورة فلما اجتمعوا سال كل واحد منهم فقال ابو بكر
رضي الله عنه كنت اسمع من انا جبريل قال رضي الله عنه كنت اوقظ الوسمان والحد الشيطان
وقال بلال كنت انتقل من بستان الى بستان فقال لا يكر ارفع من صوتك قليلا وقال عمر اخفض
من صوتك قليلا وقال بلال اذا انتد ان سورة فاتتها على نحوها **وسنانه** العشا مصلاتها
بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قضا الفجر غداة
ليلة التعر يسر جماعة وان صلى وحده خافت حتما ولا يتخير هو الصحيح لان الجهر يخفف الجماعة
حتم او بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير وهو يوجد احدهما كذا في الهداية وانما قال هو
الصحيح احتراز عن قول بعضهم انه يتخير بين الجهر والخافت والجهر افضل كما في الوقت الاول
هو الصحيح لان الجهر في حق المنفرد انما شرع لانه يحتمل ان يقتدر به فيه وهذا الاحتمال
خارج الوقت نادر فلا يكون معتبرا وانما ما رايه قضا العشا مصلاتها بعد طلوع الشمس ولم يطل
بعد طلوع الفجر وان كانت فابينة في الوقتين لبيان ان المعتبر في الجهر والمخافة حاله الا اذا
حاله القضا وحاله الاد العشا حاله الجهر لانها من صلوة الليل وبعد طلوع الشمس حاله
المخافة بخلاف ما اذا طلع الفجر فانه حاله الجهر ولو سجد رجل يوم الجمعة بركعة شرعا لم يقض
ما فاتته كان بالحياء وانما جهر وانما خافت كالمفرد في صلوة الجهر قارة الهداية ومن فرغ
العشا في الاوليس السورة ولم يقرأ الفاتحة لم يقض الفاتحة في الاخر بين وان قرا الفاتحة
ولم يزد عليها قرا في الاخر من الفاتحة والسورة وجهر بالكل وهذا عندها وقال ابو يوسف
لا يقض واحد منهما لان الواجب اذا فات من وقت لا يقض الا بدليل ولا دليل هنا لانه
ليس في الاخر من قرآن سورة مشروعة والفاتحة لم يشرع الامرة واحدة فبايننا الى
خلد ولانه قد اقي من القراءة بما يجوز به الصلوة وفي النهاية لا يقض واحدة منهما عند
ابي يوسف اما الفاتحة فلانها لم يشرع الامرة واما السورة فلانها سنة في الاوليين وما
كانت سنة في وقتها كانت بدعة في غير وقتها فلا يقض ولها وهو الفرق بين الوجهين
ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه يفتح بها القراءة ويترتب عليها السورة فلو قضاها

فلو قضاها في الاخرين ثبنت الفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع بخلاف ما اذا
ترك السورة لانه امكن قضاؤها على الوجه المسترود ثم ذكر هنا ما يدل على الوجوب وهو قوله
قرا في الاخرين السورة والفاتحة وذكر في الاصل بلفظه الاستحباب فقال احب الي ان يقرأ
في الاخرين السورة والفاتحة لانها وان كانت مؤخره فغير موصوله بالفاتحة فلم يكن مرا
عاة موضوعها من كل وجه ويجوز بها جميعا هو الصحيح لان الجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة
واحدة سمع وتغير النفل وهو الفاتحة اولى لان النفل قابل للمعسر الا ترى ان من شرع
في النفل خلوا ما يصل الظاهر في ركعتين بلزمه اربع وكذا الوقت الذي في المغرب على الرجا
لان النفل بالثبوت غير مشروع وانما يجهر بالفاتحة ومن سننها الاخف في الاخرين لان قرائتها
في الاخرين سنة والسورة واجبة لكونها قضا فكان مراعاة صفة الواجب اولى فاذا جهر
بالسورة جهر بالفاتحة تبعها حتى لا يختل وصفة القراءة في قيام واحد وان شئت قلت
يجهر بها تبعاً للسورة وان كان لا يجهر بها قصد انكم من شئ يثبت ضمناً ولا يثبت قصد اكبر
الشرع والطريق عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجهر بها جميعاً تغليباً للفاتحة وسبقها
وكونها في محلها ومنه من قال يجهر بالسورة خاصة وهو رواية عن ابي حنيفة لانه في الفاتحة
مود في راعى صفة ادائها في السورة قاض في جهر بها كالا فلا يكون بهذا اجماعاً بين الجهر
والمخافتة في ركعة تقديره لان القضا يلحق بمحل الاداء وقال عيسى بن ابان ينبغي ان ترك
للفاتحة يقضها في الاخرين وان ترك السورة لا يقضها لان قراءة الفاتحة واجبة وقراءة السورة
غير واجبة والراجح اولى بالقضا الا ان الظاهر ما ذكرنا لان قراءة السورة مع الفاتحة واجبة
ايضا حتى لو ترك احديهما ساقياً وجب عليه سجود السهو **قوله** والنوتر بثلث ركعات لا يفضل
بينهم بسلام وبه قال احمد وقال مالك والشافعي رحمهم الله هو مخير ان شاء او تر بركعة او بثلث
الى احد عشر ولا يزيد على ذلك وقال الزهري والنوتر في رمضان بثلث وفي غيره ركعة لئلا يمارت
عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يوتر بثلث وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي
عليه السلام او تر بثلث وقتت قبل الركوع وقال عليه السلام وتر الليل بثلث كوتر النهار صلوة
المغرب وانه لو جاز الاكتفاء بركعة لدخل الفجر في الفجر وان الوتر ان كان واجبا لم يخير في عدده

لم يخير في عدده كساير الواجبات وان كان سنة فالسنن الراضية لا يخير فيها ايضاً واما صفة
النوتر فواجب عند ابي حنيفة دون الغرض وفوق السنة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي ومالك
رضي الله عنهم سنة مؤكدة لظهور اثار السنن فيه من حيث انه لا يكفر جاحده ولا يؤذن
له وجب القراءة في الركعة الثالثة منه وروى يوسف بن خالد السلمي انها واجبة حتى
لو تركها ناسياً او عامداً يجب قضاؤها وان طالت المدة وانها لا يؤدى على الواحدة من غير
عذر وانها لا يجوز الا بنية النوتر ولو كانت سنة لما احتج الى هذه الشرايط وروى حماد
بن زيد عن ابي حنيفة انها فريضة وهو قول زفر واختاره صاحب المنظومة تحت قال والنوتر
فرض ويرى بذكره في فخر فساد فرضه والدليل على وجوبها قوله عليه السلام ان الله
تعالى زادكم صلوة الى صلواتكم الا وهي النوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر والامر
للو جوب ولهذا يجب قضاؤها بالاجماع وانما لم يكفر جاحدها لان وجوبها ثبت بالسنة
وانما لم يؤذن لها لانها تؤدى في وقت العشاء فكتفت باذانه واقامته فان قيل فالنوتر
عليه السلام علم الاعرابي الصلوة في اليوم واللييلة خمس صلوات فقال هو على غيرهن
قال لا الا ان تشطوع وفي القرآن ما يدل على ذلك ايضاً قال الله تعالى والصلوة الوسطى ولن
يتحقق الوسطى الا اذا كانت خمساً واجبة وجوبه ملنا وجه وجوبه قوله عليه السلام ان
الله تعالى زادكم صلوة الى صلواتكم فاضاف الزيادة الى الله لا الى نفسه والسنن يضاف الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا الزيادة انما يتحقق اذا كانت من جنس المزيد عليه
لا يقال زاد في ثمنه اذا وهب هبة مبتدأة ولا يقال زاد على الهبة اذا باع والمزيد عليه
واجب فكذا الزيادة ثم قال عليه السلام الا وهي النوتر على سبيل التعريف وفي هذا دليل على
انه كان معلوماً عندهم وزياؤه التعريف بزيادة قصد لا زيادة اصل وهو الوجوب ولانه
امر بادائها والامر للوجوب ولانها صلوة موقته مقضية فيكون واجبة قياساً على المغرب
وانما قلنا موقته لان افضل الوقت للنوتر وقت السحر ويكره اذا العشاء في ذلك الوقت
اشد الكراهة ولو كان النوتر تبعاً للعشاء سنة له كركعتي العشاء كان وقته المستحب
وقت العشاء وانما قلنا مقضية لانه لا خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه في انها يقصر

في انها بعد ذهاب الوقت ولا نعلم من الله عند ما اصر بصلوة التراويح وروى تذيير
 اعداد ركعاتها باعداد الفرائض ولن يبلغ عشرين ركعة الا بالنوتر الا ان وجوب
 النوتر بدليل موجب للمحل غير موجب علم التفتين فلهذا المخطت رتبته عن ساير
 المكتوبات فلا يسمى فرضا مطلقا اما الفرض المطلق فالصلوات الخمس وحكي عن الحسن
 البصري اجماع المسلمين على ان النوتر واجب فان قيل الاجماع كالكتاب يكفر جاحده
 قلنا هذا اجماع ثبت بالاحاد فهو كالخبر الصحيح ثبت به الحكم ولا يكفر جاحده فابو
 حنيفة الحوز النوتر والفرائض وهما الخفاء بالسنة وفائدة في مسلمين احديهما
 اذا صلى الفجر وهوذا كرا ن عليه النوتر فصوله الفجر فاسدة عنده وما لا هي صحيحة ويقض
 النوتر بعدها الثانية اذا صلى النوتر على ظن انه صلى العشاء ثم تبين انه لم يصل العشاء او
 انه صلاها بغير طهارة فعنده يعيد العشاء خاصة وعندهما يعيد العشاء والنوتر
 جلا صلى ركعتي العشاء على ظن انه صلى العشاء ثم تبين انه لم يصل العشاء او صلاها
 بغير طهارة فانه يصل العشاء ويعيد ركعتي العشاء كذا في الجند **قوله** لا يفصل
 بينهما بسلام وعن الشافعي ان او تر ثلاث نوتر بسلامين وبه قال مالك لانا انها
 صلاة كصلوات المغربية الفقيه يجوز الاقتداء بالشافعية في النوتر بسلامه لا يخرج
 من الصلاة لانه بمنزلة السلام ما يعي او قال في شرح الارشاد لا يجوز الا بتدبير
 في النوتر باجماع اصحابنا لانه امتداد المفترض بالمتنزل وهذا يشك بالاعتقاد في القيد
 فانه سنة عنده وواجب عندنا وان لم يرد فيه خلاف قال صاحب النهاية وهذا الذي
 ذكره من امتداد المفترض بالمقتض لا يستقيم لان الصلاة متحدة وان اختلف الاعتقاد
 لحقيقتها لان الحقيقة لا يجعل عليه اعتقاد الفرضية فاستويا ولكن العلة الصحيحة
 المانعة من الاقتداء انه يخرج بالسلام من الصلاة فلا يجوز الاقتداء به لاحد ذلك
قوله ويقنت في الثالثة قبل الركوع في القنوت واجب على الصحيح حتى يجب بتركه
 ساهيا سجود السهو وقدره مقدار سورة الانشقاق او البرج وهل يجزئ ارجاء
 ما في النهاية المختار فيه الاخفا لانه دعاء من سنة الادعية الاخفا والاشكال

ونوتر

والاشكال في المنفرد انه بخافت واما اذا كان اماما فقد اختلف فيه المشايخ قال
 بعضهم بخافت واليه ذهب محمد بن الفضل وابو حفص الكبير ومنهم من قال بجهره لانه
 له شبهة بالقرآن وفيه الميسر والاختيار فيه الاخفاء عن الامام والقوم لقوله عليه
 السلام خير الدعاء الخفي وعن ابو يوسف ان الامام يجهر والقوم يرمضون على قياس الدعاء
 خارج الصلاة وفي الجند اذا كان اماما يجهر ويكون ذلك الجند دون الجهر بالقراءة وفي
 الصلاة والمؤمن بالخيار ان شاحجر وان شاحفت وقيل ان كان الخائف في القوم انهم
 لا يعلمون دعاء القنوت جهر ليعلما والاختاف وقيل انهم اختلفوا هل ياتي به المقتضي
 امر لا يفتد اي يوسف ياتي به وعند محمد يسكت او يؤمن وقول ابو يوسف ايج وقيل
 وقيل ان القوم يتابعونه الى قوله ان عذا بك بالكفار ملحق ابي لاحق موثر في
 الحوا وبكسر هاء الكسرا صح فاذا دعا الامام بعد ذلك تابعه القوم وقراوه عند اي
 يوسف وعند محمد يؤمنون ولا يقرؤنه وفي الفتاوى اذا قنت الامام قنت المأموم معه
 ان الامام يقنت مخافتة فيمكن المقتدر ان يقنت معه وهل يرسل يديه او يجتهد
 قال الكرخي والطحاوي يرسلهما وقال ابو بكر الاسكان بجهره وهو قول ابو حنيفة
 ومحمد رحمهما الله وهل يصل على النبي عليه السلام قال ابو الليث نعم لان القنوت دعاء
 فالأفضل ان يكون فيه الصلاة على النبي عليه السلام وقال ابو القاسم الصفار لا
 ياتي به لان هذا ليس موضع الصلاة على النبي واما موضعه في الفقرة الاخيرة
 كذا في الفتاوى وسورة القنوت اللهم اننا نستعينك ونستجير بك ونستكفيك
 ونستمر بك ونستغفرك ونؤمن بك ونشركك عليك ونقرن عليك الخير كله نشكر
 ولا نكفرك نخلع ونترك من يفجرك اله الحق اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد
 واليك نسعى ونجتد نرجو رحمتك ونخش عذابك الجدا ان عذا بك بالكفار ملحق
 اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما
 اعطيت وقنا برحمتك شر ما قضيت انك تقض ولا يقض عليك انه لا يعجز عن عادين
 ولا يلد من واليت لك الحمد على ما قضيت والشكر على ما اوديت نستغفرك اللهم

اللهم ونسألك التوبة البكر وصل الله على سيدنا محمد النبي الأمي الذي من النار
نجيت وإلى الجنة هديت وعلى الله وسلم ولو صل خلف من يقنت بعد الركوع تابعه
فيه وكذا لو اقتدي بمن يركع سجود السهو قبل السلام وكذا بمن يرب زيادة
تكبير العبد ما لم يخرج عن حد الاجتهاد ولو ركع الإمام في الوتر قبل أن يفرغ
المقتدي من القنوت فإنه يتابع الإمام فيركع معه ولا يقنت كذا في الفارب ولو أن
رجلا فاته الأوبار فقصاها فإنه يقنت فيها كما في حالة الأداة الأصل ولو أن
رجلا إذا كان لا يحسن القنوت فإنه يقول اللهم اغفر لي ويكرره كلما أو أكثر في الد
خبرة يقول ربنا انتاي الدنيا حنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ولو أنه في
الركعة الثالثة قنت ونسى القراءة حتى ركع ثم تذكر فإنه يرفع رأسه ويقرأ ويعيد
القنوت والركوع ويسجد للسهو فإن قرأ الفاتحة وترك السورة فإنه يرفع رأسه
ويقرأ القنوت ويعيد الركوع ويسجد للسهو وكذا إذا قرأ السورة وترك الفاتحة
فإنه يقرأ الفاتحة ويعيد السورة والقنوت ويعيد الركوع ولو أنه لم يعد الركوع
أجزأه لأنه حصل بعد القراءة والترتيب في أفعال الصلوة ليس بشرط وقال
زفر لا يجزيه وإن قرأ الفاتحة والسورة ونسى القنوت فركع أن تذكر بعد رفع
رأسه بمضرة صلوته ولا يعود ويسجد للسهو وإن تذكر في الركوع فعن أبي حنيفة
روايتان والصحة منهما لا يعود ولكن يسجد للسهو في الوجهين وهذا بخلاف
ما إذا تذكر القراءة فإنه يعود ويقرأ ما لم يقيد الركعة بالسجود فإذا قيدها
فإنه لا يعود وفي الكرخي إذا نسي القنوت حتى ركع ثم ذكر مض على ركوعه ولا يرفع
رأسه للقنوت لأن هذه السنة من حكمها أن يفعل حال القيام فإذا ركع فأت
موضعها والسنن إذا كانت لم يفيض ولو ترك القراءة في الركعة الثانية من الوتر
تقصد عندهما وكذا إذا أعاد حنيفة استحسننا وإن شك أنه في الثانية أو الثالثة
من الوتر يقنت مرتين وفي الدخيرة إذا قنت في الأولى والثانية ساهيا لم
يقنت في الثالثة ^{والمسند} يقنت مع الإمام ولا يقنت بعد ذلك فيما يقضى

فبما يقضى **قوله** في جميع السنة هذا قولنا وبه قال الإمام أحمد وقال مالك
والشافعي يقنت في النصف الأخير من رمضان لأن عمر رضي الله عنه أمر أنيابا
لقنوت في النصف الأخير من رمضان قلنا المراد بالقنوت طول القيام لا القنوت
في الوتر ولنا قوله عليه السلام للحسن حين علمه دعا القنوت اجعل هذا في
وترك من غير فصل **قوله** ويقنت في الثالثة قبل الركوع وما لا الشافعي بعد لما روى
أنه عليه السلام قنت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولنا أن عليا وابن مسعود
وبن عباس روي أن النبي عليه السلام قنت قبل الركوع ولأنه ذكرنا أنه كان يحمله
قبل الركوع لتكبير العبد وما روي من القنوت في آخر الوتر قلنا ما زاد على نصف
النسب فهو آخر **قوله** ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة أما
عندهما وظاهره لأنه نقل فيجب القراءة في جميعه وأما على قول أبي حنيفة فلأنه
يحتمل أن يكون نقله لكن رجحت جهة الفرضية بدليل فيه شبهة فكان ألا
حنيا طأ فيه وجوب القراءة في الكل ولا يقرأ فيه سورة معينة لقوله تعالى
فاقرأوا ما تيسر من القرآن والتعيين على الدوام يقتضيان يعتقده بعض
الناس واجبا فإن قرأ ما وردت به السنة أحيانا كان حسنا ولا يواظب عليه
فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأولى الفاتحة ويسبح اسم
ربك الأعلى وفي الثانية الفاتحة وتقرأ بها الكافرون وفي الثالثة الفاتحة وتقرأ
هو الله أحد **قوله** فإذا أراد أن يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت وقد بينا
سورة القنوت أما التكبير فلأن الحالة قد اختلفت لأفعال من حقيقة القراءة
التي شبهتها فإن قلت التكبيرات شرعت عند اختلاف الحالات من حيث
الأفعال كالحضر والرفع لا من حيث الأقوال وهو القياس بخلاف صلوة العبد
لأن تلك مخصوصة فيها بالآثار حتى أنه لا يكبر عند الانشغال من دعا الاستفتاح
أو قراءة القرآن فإن اختلفت الحالة من الشغل إلى قراءة القرآن قلت شرع رفع
اليدين فهذه الحالة بالحديث وهو قوله عليه السلام لا ترفع اليدين إلا

الايدى سبع مواطن وذكر منها القنوت ورفع اليد ليرتفع في الصلوة
بدون التكبير كقصة تكبيرة الافتتاح وتكبيرات العبد والمعلن فيه ان التكبير
مع رفع اليد فيه اعلام للمعذورين من الاصم والاعمى لما ذكرنا في تكبيرة الا
فتتاح وذلك المعز موجود هنا ان الاستماع والانصات واجب عند القراءة
وليس بواجب حالة الدعاء فان المقتدر يدعوا ايضا كما يدعوا الامام ولا يحصل
ذلك الا بتكبير لاعلام الاعمي كما شرع لاعلام الاصم رفع اليد بخلاف دعا الا
ستفتاح فان قدره معلوم لقلته فلا يحتاج الى زيادة الاعلام يعني لا انتقال منه
الى القراءة فان قلت قوله عليه السلام لا يرفع الا يدي الى سبع مواطن يقتصر
المحصر رفع الايدي على هذه السبعة فيبقى ما دراهم تحت عموم الحرمة لانه ذكر
حرمة الرفع عاما ثم استثنى هذه السبعة فيبقى ما عداها حراما حتى ان اصحابنا
استدلوا بهذا على حرمة رفع اليدين عند الركوع ثم علمت الامة على خلاف هذا فانهم
يرفعون ايديهم في مواضع الادعية كلها وان لم يكن هي من المواضع السبعة فما وجه
قلت ذكر الامام ابو عاصم السمرقندي ان اداب الدعاء عشرة حزن قال الثالث منها
ان يدعوا مستقبل القبلة ويرفع يديه حتى يري ماضا بطيه والبره عليه عليه
وسلم ان ربكم حي كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه ان يردهما صفا وكذا ذكره
الاسلام محمد بن ابي بكر المفسر في فصل سنن الدعاء بعد ما ذكر خمسة شرائط فقال ويبدا
بالدعا لنفسه ويرفع يديه الى المنكبين ويجعل باطن كفيه محايلى وجهه وفي الجسوط في
باب الاستسقاء الى يوسف ان شارفع يديه في الدعاء وان شارب باصبعه لان رفع
اليدين عند الدعاء سنة والاستسقاء ليس من المراض السبعة تعلم ان رفع الايدي في غير
تلك المواضع جائز ويروجه ما ذكر في الحديث من الانحصار انه على وجه السنن الاصلية
التي هي سنة النبي واما الاستدلال على حرمة رفع اليدين عند الركوع لما انه لم يكن من الموا
ضع السبعة فلما لم يكن منها كان من الزوايد والصلوة مظنة لتفعل ما هو من الزوايد
لان بناها على السكينة والوقار **قوله** ولا يقنت في صلوة غيرها وقال الشافعي يقنت

يقنت في الفجر قال الطحاوي لا يقنت في الفجر عندنا في غير بابه فان وقعت بلبه فلا
به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت فيها شبرا يدعوا على وقيل وذكر ان
وبن الحبان ثم تركه كذا في الملتقط ولو اقتدر بوجع قنت في الفجر قال ابو حنيفة ومحمد
رحمهما الله يسكت المقتدر ولا يتابعه وقال ابو يوسف يتابعه لانه تبع لامامه
وهو مجتهد فيه ثم عندهما اذا التزم يتابعه يقف قائما ليتابعه فيما يجب متابعتهم وعلى
هذا اذا كبر الامام خمس في الجنازة فعندهما الا يتابعه في الخامسة واذا التزم يتابعه
قال بعضهم يسكت كي لا يصير مخالفا لامامه فيما هو مشروع وهو السلام وقال بعضهم
يسلم قبله لان الامام استقل بالبدعة فلا ينبغي له ولا يصح ان يسكت وبهذا المسائل
استدل اصحابنا على جواز الاقتداء بمن خالفنا في مذهب وفي الوجيز الصلوة خلف امام
شافعي جاز اذا كان يحاط في موضع الخلاف بان كان يحدد الموضوع عند القصد والحجامة
ويقتدر ثوبه من المني ولا يقطع وتروى لم يكن منعصبا ولا يشوة في الما القليل
ويراعى الترتيب في الفوايت ويمسح راسه وذكر الحداد وغير هذه المسائل
المذكورة نلمس واحد منهم اذا لم يكن منعصبا ويراعى الترتيب في الفوايت
ويمسح راسه وذكر التمرناشي اذا لم يعلم هذه الاشياء تبيين يجوز الاقتدا
به واما اذا شاهد احتجامة ولم يترضا او هذه الاشياء التي ذكرناها فالصحيح
انه يجوز الاقتداء به وقد ذكرنا الفساد الرابع الى زعم المقتدر وفي الذب يرجع
الى زعم الامام فسقوا اذا شاهد امامه الشافعي صراوة او سر ذكره ولم يترضا
ثم اقتدر به فاكتر متابعا قالوا يجوز وما الصند وان لا يجوز وقول الصند لما
اقبيل لما ان زعم الامام ان صلوة ليست بصلوة فكان لا اقتداء به حينئذ بنا الطو جود
على المحدث وفي زعم الامام وهو الاصل فلا يصح الاقتداء كذا في النهاية **قوله** وليس
في من الصلوات قراه سورة بعينها لا يجزئ غيرها يعني ان الصلوة لا يقف صحتها
على سورة مخصوصة بل يقرأ ما ينس من القرآن لقوله تعالى فاقروا ما ينسى من القرآن
قوله وبكره ان يتخذ سورة بعينها للصلوة لا يقرأ غيرها لما فيه من هجر الباطل واجام

الباقية واسما للتعجيل ويعز بذلك ما سوي الفاتحة وذلك بان يعين سورة الخ
وهذا في ليوم الجمعة وهذا اذا راى ذلك حتما واجبا لا يجوز غيره اما اذا علم انه
يجوز باي سورة قراها ولكن يقرأها بين السورتين تنبؤا بقراءة رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يكره لكن بشرط ان يقرأ غيرهما احيا نالكي لا يظن جاهلا انه لا يجوز غيرهما
ولانه ايضا توهم هجران الباقية في المجدد لما يكره ان يتخذ سورة معينة اذا لم يعتد
الجواز بغيرها اما اذا اعتد به لكن يقرأ هذه السورة لانها ايسر عليه فلا يكره وعلى هذا
كره اصحابنا ان ينحصر لنفسه موضوعا من المسمى بجمع فيه **قوله** وادى ما يجوز من القراءة
في الصلوة ما يتناول اسم القراءة عند اي حنية يريد ما دون الآية مثل قوله تعالى
لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد من القرآن لا يجوز عن القراءة لانه لا يسمى قارا
ولا ناليا قال في المحيط القراءة في الصلوة على خمسة اوجه فرض واجب وسنة ومسح ومكروه
فالفرض ما يتعلق به الجواز وهو اية ثامة عند اي حنية فان كانت الآية كلمتين يجوز
لقوله تعالى ثم نظروا ان كانت كلمة واحدة مثل مداهم ثمان او حرفا واحدا مثل حرف
ون فيه اختلاف المشايخ والاصح انه لا يجوز وفي المجدد يجوز لقوله مداهم ثمان لانه
اية قصيرة والواجب قراءة الفاتحة والسورة والمسنون ان يقرأ في الفجر والظهر بطوال
المفصل وهو من الجرات الى البروج وقيل في الظهر دون الفجر لانه وقت شغل مجوزا عن
الملازمة العصر والعشاء باوسطة وهو من البروج الى الميركن وفي المغرب بتصاره وهو
من اذان لزلت الى اخره والمسح ان يقرأ في الفجر اذا مضى في الركعة الاولى قدر ثلثين اية
او اربعين اية سوي الفاتحة وفي الثانية قدر عشرين الى ثلثين سوي الفاتحة وعن ابي
حسنة رحمه الله يقرأ في الاولى والذاريات وشبههما وفي الثانية هلالي والمرسلات
والمكروه ان يقرأ الفاتحة وحدها او الفاتحة ومعها اية او اثنتان او يقرأ السورة بغير
الفاتحة ولو قرأ في الركعة الاولى سورة وفي الاخر سورة فوترها يكره فاذا قرأ في الاولى
قل اعوذ برب الناس يقرأ في الثانية قل اعوذ برب الناس ايضا على هذا فقرأه الايات اذا قرأ
في الركعة الاولى اية فانه يكره ان يقرأ في الاخر اية من سورة فوترها ولو قرأ الفجر السورة

بعض السورة في الركعة الاولى وبعضها في الركعة الثانية لا يكره في الصحيح وقال بعضهم
يكره وهذا القراءة في الركعتين من اخر السورة افضل ام سورة بتمامها ايهما كان
اكثر فهو افضل لكن ينبغي ان يقرأ في الركعتين اخر سورة واحدة لا اخر سورتين ولو قرأ
في الركعتين من وسط السورة او من اخرها لا بأس به وان استقل من اية الى اية وبينهما
آيات يكره وان جمع بين سورتين وبينهما سورة او سور يكره في ركعة اما في ركعتين
ان كان بينهما سورة يكره وقيل لا يكره كذا في الفتاوى وقال محمد في كتاب الصلوة يقرأ
في الفجر باربعين اية سوي الفاتحة وفي الجامع الصغير خمسين او ستين وقيل ان كان الوقت
وقت شغل كما يامر الصبي يقرأ اربعين وان كان وقت فراغ كما يامر العشاء يقرأ مائتين
الى مائة وان كان فيما بينهما يقرأ الخمسين الى ستين وقيل ان كان حسن الصوت يقرأ مائة
وان لم يكن حسن الصوت يقرأ اربعين وروى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ
في الفجر بقاؤه ونحوها وقيل كان يقرأ في الفجر بالواقعة ونحوها وروى ابو داود ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة بتمبارك دعاء على الانسان وروى انه كان يقرأ في
الفجر يوم الجمعة بالبرتنزيل وهذا في على الانسان واما ما روى عن عمر انه قرأ في الفجر في الركعة
الاولى سورة يوسف وفي الثانية النجم وسجد ثم قارن فقرأ اذا زلزلت وركع وروى انه قرأ
الكهف فيحتمل انه يكون لبيان الوقت واما في الظهر فمن ابي حنيفة يقرأ في الاولى عبس او
اذا الشمس كورت وفي الثانية لا اقسم او الشمس وضحاها وفي خبر جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الظهر والعصر والسموات البروج والسموات الطارق وروى ابو سعيد الخدري
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في كل ركعة قدر ثلثين اية او قال نصف ذلك وعن
انس بن مالك في ذلك بالمرسلات وعمر بن الخطاب واما العصر فقال محمد يقرأ فيها بقدر عشرين
اية سوي الفاتحة وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العصر في كل ركعة قدر خمسة عشر اية
واما المغرب فيقرأ في كل ركعة سورة نجره قدر خمس ايات او ست ايات سوي الفاتحة وعن
ابي حنيفة رحمه الله يقرأ فيها مثل العصر وروى انه عليه السلام قرأ في المغرب بالمعوذتين
وقيل قرأ في المغرب بالثنتين وقيل باذان لزلت ولان تاخير المغرب مكرره فيجب ان يخففها

ان يحفظها والذير روي ان النبي عليه السلام قرأ فيها الاعراف فهو لبيان الوقت واما العشاء
فقال في الاصل يقرأ فيها مائة وعشرين اية الفاتحة كالحجر وعنه جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال طعاد اقرا في صلاة العشاء سبع اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى والشمس وضحاها واما
في الوتر فقال محمد ما قرأه فيه فهو حسن وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قرأ في الوتر في
الاولي سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد هكذا
روي عن عمار رضي الله عنه وفي النهاية اذا قرأ اية طويلة في ركعتين نحو اية الكرسي واية
الدين قرأ بعضهما في ركعة وبعضهما في ركعة اختلفوا فيه المستخرج على قول ابي حنيفة قال
بعضهم لا يجزئ لانه ما قرأ اية واحدة في كل ركعة وعامة من علم انه يجوز لان بعض هذه الايات
يزيد على ثلث ايات قصار او تحذف فلا يكون قراءة اية اذ في من قرأ ثلث ايات قصار
قوله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجزئ اقل من ثلث ايات قصار واية طويلة
كاية الكرسي واية الدين لانه لا يسمى قاريا بدون ذكر فاشبه قراءة مادون الاية ولا يجزئ
حنيفة قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن من غير فصل الاي مادون الاية خارج ولاية ليست
في معنى مادون الاية لوقوع الفرق بينهما في الحكم وهو ان الاية محرم قرائتها على الجنب
والحائض ومادونها لا محرم قرائتها عليهما وقوله في القراءة احتياط والاحتياط في العبادات
امر حسن وفي السجدة يقرأها بفاتحة الكتاب واية سورة شالحا روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
قرأ في صلاة الفجر سفر بالمعزذبين ولان السفر اثر في استكمال شرط الصلوة فلان يوتر في
تخفيف القراءة اوله وهذا اذا كان على محمل من السير فان كان في اثناء وقرا اية في الفجر
نحو السجدة ذات البروج واذا انشئت لانه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف فان قيل
اذا كان في اثناء وقرا في السفر كان هو المقيم سواي انه لا يستق في عليه في مراعاة سنة
القراءة بالتطويل والمقيم يقرأ اربعين الي ستين في صلاة الفجر فلم يخط حال المسافر في قدر
القدرة من الحال المقيم مع تساويهما في الامن والقرار قيل ان المسافر وان كان في امن وقرار
فقيام السفر معه اوجب التخفيف عليه والحكم بدور مع العلة لا مع الحكم الا ان روي انه يباح
له الفطر مع ذلك الا من القرار لوجود علة التخفيف تالية الهداية ويقرأ في الحضرة الفجر

في الفجر اربعين اية او خمسين سورة الفاتحة وروي عن اربعين الي ستين وروي عن ستين
الي مائة وبكل ذلك ورد الاثر ووجه التوفيق انه يقرأ من اربعين مائة وبكسب اربعين
وبالاولى ما بين خمسين الي ستين وقيل ينظر في طول الليالي وقصرها او في كثرة الا
شغال وقلة في الشايق اية وفي الصيف اربعين وفي الخريف والربيع خمسين
او ستين وان كانت الليالي قصار اية اربعين وان كانت طوالا يقرأ ما بين ستين الي مائة
وان كان نياما بين ذلك يقرأ خمسين او ستين وقيل يعتبر حال نفسه ان كان حسن الصوت يقرأ
مائة ولم يكن يقرأ اربعين وقيل ان كان لا يقرأ الا يقرأ اربعين كما في سورة المائدة وخمسين
الي ستين اذا كانت وسطا وما بين ستين الي مائة اذا كانت قصار اكسورة الحديث وعمر
يتسألون ويروون ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قرأ في الفجر سورة البقرة فلما فرغ قال له
عمر كادت الشمس تطلع يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لو طلعت لم يجدنا
عنا فلين وعمر رضي الله عنه قرأ في الفجر سورة يوسف فلما بلغ الى قوله انما اشكركم بنبي وحزفي
الى الله حنفته العبرة فركم ثم قرأ في يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجزئ اقل من ثلث ايات
قصار فلو قرأ اية قصيرة ثلث مرات اختلفوا فيه على قولهما قال بعضهم لا يجوز وقال
بعضهم يجوز وفي الفتاوى لو قرأ نصف اية مرتين او ركعة من اية واحدة مرارا حتى يبلغ
اية ثمانية لم يجزه وان كان لا يحسن الا قول الحمد لله فانه يقرأها مرة واحدة ولا يلزمه
تكراره كذا عمن ابي يوسف واعلم ان المستحب في الصلوات كلها ما خلى الفجر التسوية يراى
كعتين في القراءة عندهما وقال محمد احد الي ان يطول الاولي على الثانية في الصلوات كلها
لان التسوية بينهما اخرج في الترجيح والدليل على ذلك ما روي ابو قتادة ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يطويل الركعة الاولي على الثانية في الصلوات كلها الا انهما قالاهذا
محمول على الاطالة من حيث الشد والتعود وحينئذ ان الركعتين استويا في السجدة
الفقرة يعز ان القراءة فيهما فخر فلما استويا في الفرضية استويا في المقدار وقد صح
ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الجمعة في الركعة الاولي بالجمعة وفي الثانية اذا
جاك المنافقون وكل واحد منهما احدى عشرة اية واما في صلاة الفجر فيستحب تطويل

تطويلا الاولي على الثانية بالاجماع لانها في وقت نوم وغفلة ولهذا اختصت بالثنويين
بخلاف سائر الاوقات لانها وقت علم ويغفلون غفلة غير الغفلة التي يتخافون بها
شغل دنياهم وذلك مضاد الى تقصيرهم واما غفلتهم بالنوم فليست باختيارهم
فيستحب فيها التطويل الاولي على الثانية بالاجماع اعانة لهم على ادراك الجماعة ولا يعتبر
في التطويل والنقصان بمعادون سلت ايات لعدم امكان الاحتراز عنه من غير حرج قال
المرغبيني في التطويل يعتبر من حيث الايمان كان بينهما مقارنته فان كانت الايات متفارقة
من حيث الطول والقصر فانه يعتبر الكلمات والحروف واما اطالة الثانية على الاولى فمكروه
بالاجماع في الصلوات كلها يحسن في الفرائض اما في السنن والنوافل فلا يكره كذا في الفتاوى
وهذا كله ايضا اذا كان منفردا او اما شائلا لان على الامام ان يراعي حتى القدر
في القراءة ولو كثر رايه في التطويل لا يكره وفي الفرائض يكره كذا في الفتاوى **قوله** ولا
يقرا الموتر خلف الامام اربعة صلوة الجهر والمخافتة وهو قولهما وقال محمد استحسن
قراءة الفاتحة في صلوة المخافتة احتياطية في الهداية لا يقرأ الموتر خلف الامام خلافا للثناوية
في الفاتحة فانه يقرأها في كل صلوة لكنه في صلوة الجهر يسكت حتى يقرأ الامام من الفاتحة
تزييفا للفاتحة بعد فراغ الامام منها قال لان الفاتحة ركن من اركان الصلوة فلا يسقط
بالافتداء كالركوع والسجود بخلاف ما اذا ادرك الامام ركعا لان تلك حالة ضرورة وبسبب
الضرورة يسقط بعض الاركان الاثرين ان القيام ركن وقد سقط فلذلك هذا وقال مالك
يقرا الموتر في صلوة المخافتة وحجة اصحابنا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
واصبروا قال اكثر المفسرين هذا خطاب للمقشرين وقال عليه السلام من كان له امام
فقرأه الامام له قراءة وهو ركن مشترك بينهما لكن حظ المقترين بالانصات في حال المخافتة
والاستماع في حال الجهر وقال عليه السلام اذا قرأ الامام فانصتوا ولا حجة لعدم قوله
عليه السلام لا صلوة الا بقراءة فانها صلوة الا بقراءة فانها صلوة بقراءة لان قراءة الامام
له قراءة ولانه اذا ادرك الامام ركعا سقطت عنه القراءة ولو كانت ركعا لما سقطت
كالركوع والسجود ولا يقال ان القيام ركن وقد سقط ايضا فيقول لا بد ان يكبر قايما

في الصلاة

ان يكبر قايما وفرض القيام يتأديب بادنا يتناول الاسم فيصير انبياء ولا يقال الا
ستماع للتدبر والتفكير وهو ايضا يحصل في صلوة الجهر واما في المخافتة فلا فائدة
في الاستماع فتقول المأمور به شيان الاستماع والانصات فاذا لم يكن الاستماع والا
ممكنا بدونه وفي المحيط القراءة حاسقت عن المقترين لاجل الاستماع والانصات
وانما سقطت لان قراءة الامام جعلت له قراءة من شارك الامام في القيام الذي هو
محل قراءة الامام ولو قرأ الامام اية ترغيبا وترهيب فلا يدعوا المقترين ولكن يستمع
ويصت وان كان للمصل منفرد ان كان في التطويل فيحسن له الدعاء الحديث حديثه قال
صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل فقام رايه فيها ذكر الجنة الاوقف
وسال الله الجنة وما مر رايه فيها ذكر النار الاوقف ونغوذ من النار وان كان في الغرض يكره
له ذلك لانه لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه فعل ذلك ولا عن الائمة بعده وكان
محمد ثابرا لا مورا محدثا بها ولو كان ماموما في التطويل لا يفعل ايضا في النهاية اذا قرأ
الامام اية ترغيبا وترهيب لا يدعوا المقترين لانه مأمور بالاستماع والانصات قال الله
تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا امرين هما والامر للوجوب والدعاء بخلاف الاستماع
والانصات فلا يجوز ولانه يحصل له بالاستماع والانصات ما هو المقصود لان الله تعالى
وعدهم بالرحمة فقال لعلمكم ترجون وكذا في الخطبة يلزم بالاستماع والانصات لقوله
عليه السلام من قال لصاحب الامام خطيب انصت فقد لغا ومن لغا فلا حجة له وكذا
الخطيب لا يتكلم بشر غير الخطبة الا اذا ذكر منظوم فالتكليم سائلا خلا لها يبطله كما اذا
تكلم الموزون في خلال الاذان وكذا التسميت ورد السلام بخلاف الاستماع فلا
يافيهما الا في رواية رويت عن ابي جعفر انه قال رد السلام فرض والاستماع
الخطبة سنة لكننا نقول رد السلام انما يكون فرضا اذا كان السلام مشروعا وفي
حالة الخطبة السلام مهنوع منه فلا يكون الجواب فيه فرضا كما في حالة الصلوة
وكذا لو كان يقرأ القرآن فسلم عليه لا يرد الجواب وكذا اذا سلم على المدرس في
حالة تدريسه له ان لا يرد وكذا المخدوم اذا سلم لا يجيب الرد عليه لان مقصوده

لان مقصود الطلب دون افتنا السلام وفي الهداية اذا قرأ الخطيب يا ايها
الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما يصل السامع على النبي في نفسه وكذا اذا
صل الخطيب على النبي خطبته لفرضه الاستماع وروى عن ابن عمر رضي الله عنه انه
سمع رجلا يقول لصاحبه والامام تخطب من خرج القافلة فقال له صاحبه انت
فلما فرغ من صلوة قال للذي قال انت اما انت فلا صلوة لك واما صاحبك فحار
ولانه قد حرم الكلام عما هو امر بالمعروف من قوله انت وغيره وان كان الامر بالمعروف
فرضا فلان بحر ما هو من كلام الناس ولي واختلفوا في التأييد عن المنبر والاحوط
لهم السكوت اقامة لفرض الانصات فان قيل فهل ذكره الكتابة كما يكره القراءة
قلت ذكره في الفتاوى انه اذا كتب وهو قريب من المنبر قال بعض مشايخنا ان كان يكتب
عن ظهر القلب يكره وان كان من الكتاب لا يكره وبعضهم قالوا يكره على كل حال وهو
الصحيح لانه يشتغل به عن فرض الاستماع والانصات وكذا الخطيب لا يرد السلام
ولا يثمت العاطس **فصل قوله** ومن اراد الدخول في صلوة غيره احتاج الى اثنتين
نية الصلوة ونية المتابعة اما نية الصلوة فلقوله تعالى وما امرنا الا لعباد الله
مخلصين له الدين والاخلأمره نية وقال عليه السلام الاعمال بالنيات ولان ابتداء
الصلوة بالقيام وهو متردد بين العادة والعبادة ولا يقع التمييز الا بالنية ولا يعتبر
بالنية المتأخرة عن الترخمة لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية وعند الكرخي يجوز
بنية متأخرة عن الترخمة او منتهى التثا واما نية المتابعة فلان المأموم لما كان يلحقه
الفساد في صلوة بفساد صلوة الامام لم يكن دأخلا معه ما لم ينو الدخول معه ولهذا
قال اصحابنا ان المرأة لا يكون داخل في صلوة الامام ما لم تنوها والافضل ان ينوي
المأموم المتابعة بعد قول الامام اكبر حتى يصير مقتديا ولو نوى حين وقف الامام
موقف الامام جاز عند عامة العلماء كذا في الفتاوى وقال ابو سهل لا يجوز ويكبر للمأموم
مقارنا مع تكبير الامام عند اي حنيفة وعندهما عقيب تكبير الامام وعن ابي يوسف
اذا كبر مقارنا لتكبير الامام لا يصير شارعا في صلوة الامام الى حنيفة ان مبني

ان مبني الاقتداء على الموافقة والاحتراز عن المخالفة وذلك انما يتحقق بان تكبر مع
الامام ونما يقول ان كذلك الا ان الاقتداء بدون المقتدي به محال فلا بد ان يكون تكبير
الامام سابقا لتكبير المقتدي بالمقارنة على قوله كمتقارنه حركة الخاتم والاصبع
وعندهما ان يوصل المقتدي همزة الله براكبر وفائدة في ادراك فضيلة التكبير
فعنده لا يدركها ما لم يكبر مع الامام وعندهما يدركها اذا كبر في وقت الشاوي في الفتاوى
كان نشدا يقول اذا كان المأموم حاضرا وادراك فضيلة تكبير الاحرام ينبغي
ان يشترع في صلوة الامام قبل ان يقرأ آيات وان كان غائبا فقد قرأ سبع آيات
وقال بعضهم اذا ادرك الامام في الركعة الاولى يصير مدركا فضيلة تكبير الافتتاح ولو
نوى الترويح في صلوة الامام اجزاه عن اثنتين عن نية فرض الوقت والمتابعة فان نوى
فرض الوقت يجوز الا في الجمعة والمربوب فرض الوقت في غير الجمعة بل نوى الظهر
لا يجوز لان هذا الوقت كما قبل ظهري اليوم قبل ظهري يوم اخر وقيل يجوز وهو الصحيح
لان الوقت متعين له وهذا اذا كان موديا اما اذا كان قاضيا فان صل بعد خروج الوقت
وهو لا يعلم بخروجه فنوى الظهر لا يجوز **ولو اشته** عليه الوقت ينوي اول صلوة ولو نوى
فرض الوقت لا يجوز وقيل يجوز وهو الصحيح كذا في الفتاوى وينوي الصلوة التي عليه
فان كانت وقتية فهو عليه وان كانت قضا فهو عليه وفي النهاية قوله نية الصلوة كالظهر
مثلا وهذا اذا قرأ بلفظ الظهر اليوم او الوقت اذا كان في الوقت واما اذا نوى الظهر
او الفجر او غيرهما ولم ينو ظهر الوقت فنصهم من قال بحزبه ومنهم من قال بحزبه ولو قال
نويت الفرض لا يكفي لانه فرد من مستوعدة ولو نوى فرض الوقت ولم ينو عدد الركعات
جاز وهذا اذا كان يصلي في الوقت اما اذا كان يصلي بعد ما خرج الوقت وهو لا يعلم بخروجه
فنوى فرض الوقت لا يجوز والا في ان ينوي ظهري اليوم فانه يجوز سواء كان الوقت خارجا
او باقيا ثم اذا كانت الصلوة فرضا فانه محتاج الى اثنتين وان كانت نفلا فيكفيه مطلق
نية والتلفظ بها مسح واذا نوى الاقتداء بالامام ولم يعلم من هو صح الاقتداء ان
نوى الاقتداء به يظنه زيدا فاذا هو عمر صح ايضا وان قال اقتديت بزيدا فاذا هو عمر ولا يصح

ولا يصح لانه انما ابرجل لبس هوية الصلوة **قوله** والجماعة سنة مؤكدة اي
قوية من الواجب وفي الخلف واجبه لقوله تعالى واركعوا مع الرাকعين وهذا يدل
على وجوبها وانما قلنا انها سنة مؤكدة لقوله عليه السلام الجماعة من سنن العباد
لا يتخلل عنها الا مضاف وعن ابي در قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صلاة
في قرية لا يؤذن فيها فيصير ولا يقام فيها الصلوة الا قد استحوذ عليهم الشيطان عليك يا
الجماعة فانما ياخذ الذنب الغارة استحوذ اي استولى عليهم ويمكن عنهم وقال ابن
حبيل والاداعي ودار الجماعة فرض عين لقوله عليه السلام من سمع النداء فلم يأت
فلا صلوة له الا من عذر وقال عليه السلام لقد هممت ان امر رجلا يصلي بالناس فشر
اعمد الي فزعم تخلفوا عن الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم ولو كانت سنة مما استحق تاركها
هذا الوعيد الا ان عامة الحل اخذوا بظاهر قوله تعالى اقيموا الصلوة ومن لم يجد
فقد اتمامها وما لا عليه السلام صلوة الرجل بجماعة تفضل على صلوته وحده بخمس وعشرين
درجة ولير صلوته وحده فاسدة فالصلاة عليه السلام اتمها الجماعة للفضيلة لا للجواز
فدل على انها سنة الا انها مؤكدة لانها من سنن ابراهيم واسمه الحديث الذي ارجوا
به فانه قال يتخللوا عن الصلوة ولا يقل عن الجماعة والصلوة فربحية وتارك الغرض
يستحق الوعيد ولا يرتل بخلوا عن الجماعة لا يدل على الغزبية ايضا لانه من اخبار الا
حداد فلا يزداد به على الكتاب ولان الجماعة لو وجبت في الاداء لوجب في القضا كسائر شروط
الصلوة والذي يقول هي من فرض الاعيان اذا صلى وحده وهو يمكنه الا اذا الجماعة لا يجوز
صلوته لقوله عليه السلام لا صلوة لجوار المسجد الا في المسجد قلنا هذا الذي للفضيلة
والكمال لا للنجاسة للصحة والجواز كقوله عليه السلام لا صلوة للجد الابن ولا للمرأة الناف
شتر واذا ثبت الجماعة سنة مؤكدة فهي يسقط في حال العذر لان الاعذار يسقط الفروض
فالاولى ان يسقط السنن ومن الاعذار المسقط لها المسجد للتخلف عنها المحذور في
في الليلة المظلمة واما بالنسبة فليست الزجج عذرا وكذا اذا كان سدا في الاخبثين
او احدهما او كان اذا خرج خان ان يجلسه غربة في الدين او كان بخان المظلمة او يريد

او يريد سزا واقامت الصلوة فحشر ان تقوته القافلة او يكون فيما تضرع او يخاف
ضيا ماله وكذا اذا حضر العشاء واقامت صلوة العشاء ونفسه تنوق اليه وكذا اذا حضر
الطعام في غير وقت العشاء ونفسه تنوق اليه وكذا الاخير لا يجب عليه حضور الجماعة
عند ابي حنيفة وان وجد قايما عند نهارها جازا او وجد قايما او لا يجب على مقعد ولا على
مقطوع اليد والرجل من خلان ولا المفلوج الذي لا يستطيع المشي ولا مقطوع الرجل ولا
ولا الشبيح الكبير الذي لا يستطيع المشي ليس عليه الجماعة ولا الجماعة وانما الجماعة اثان
لقوله عليه السلام اثان فيهما فوتهما جماعة ولو صلى معه صبي يعجز الصلوة كانت الجماعة
والذي القادر اذا حلز لا يصلح الجماعة وادرسيا يعجز الصلوة حشر في يمنه ولو صلى ما بينه
بزوجته او جارية او ولده فقد اتي بفضيلة الجماعة ولو نام او سهر او شغل عن الجماعة
فالمستحب ان يحج اهله في منزله فيصلي بغير **قوله** ان البصر صلى الله عليه وسلم خرج ليصل
بين حيين من المغرب فقد مر الناس عبد الرحمن بن عوف فصل بغير في البصر صلى الله عليه وسلم
فقال الي بيته فخرج باهله وهذا يدل على تأكيد الجماعة قال عليه السلام من صلى اربعين
يوما في جماعة يدرك التكبير الاولي كمن له برائة من النار وبراءة من النار
قوله وادى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة اي بما يصلح الصلوة وتفسدها بعد
ان يكون حافظا لما يجوز به الصلوة من القرآن والحديث بالسنة هذا الترخية وعن ابي يوسف
اقرأوه لكتاب الله اولى لان القراءة لا بد منها والحاجة الى العلم اذا كانت تامة
الا ان يقول القراءة مفتقر اليها الركن واحد والعلم لسائر الاركان **قوله** ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال يوم القيوم اقرأوه لكتاب الله تعالى فان كانوا في القراءة سواها
فأعلمهم بالسنة وانما بدا بالقاري لان القاري في ذلك الوقت كان يتعلم القرآن
باحكامه وتفسيره وكان من كثرة قرأته في ذلك الوقت كان اعلم لهذا وقيل ان عمر رضي
الله عنه تعلم البقرة في اثنتي عشرة سنة واما ما لنا بالقاري يقتصر على تعلم القرآن
من غير تفسير فيكون ما هو في القراءة ولا حظ له في العلم فيكون العالم بالسنة اولى منه
الا ان يكون ممن طعن عليه في دينه فينفذ لا يقدرون لان الناس لا يرغبون في الاقتداء به

في الافتدابه قال في الواقع اذا تعلم الرجل بعض القرآن فانه وجد فراغا كان تعلم
بآية القرآن افضل من صلوة التطوع وتعلم الفقه اولى من ذلك لان تعلم جميع القرآن
فرض كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين وقد قال اصحابنا ان العالم بالسنة
اذا كان غيره اورد منه ان تقديم العالم اولى من الاورد اذا كان يجتنب الفواحش
الظاهرة لان الامام موثمن في الصلوة والعالم بالسنة اقدر على حفظ الامانة من غير
العالم **قوله** فان تساوا فافترادهم لكتاب الله يعني اذا تساوى في العلم واحد منهم قار
قدم القارئ لان فيه زيادة فكان اولى **قوله** فان تساوا ووافرهم لان معه زيادة
الورع والورع درجة فوق الثور لان الثور اجتناب المحارم والورع اجتناب الشبهات
ولان الناس يعتقدون تعظيم الورع فكان اولى بتقديم **قوله** فان تساوا فاستمر ابي
الكبرهم سنا قال عليه السلام لا بن ابي مليكة ادنا واثما وليومكها الكبر كما سنا ولان
في تقديم الاسن تكثيرة الجماعة لان الرغبة الناس في الافتدابه اكثر فان تساوى في
السن فاحسنهم خلقا فان تساوا فاحسنهم خلقا وفي المحيط الاسن اولى من الورع اذا
لم يكن فيه فسق الظاهر لان الكبير اخشع وتقدم الوالي على الجميع وعلى امام المسجد
وصاحب البيت المستاجر اولى من المالك لانه احق بمنافعه وكذا المستجير اولى من المجير
وانما كان صاحب البيت اولى بالامامة في بيته لقوله عليه السلام لا يوم الرجل في بيته
ولا يجلس على تكريمته الا باذنه والمكرمة المائدة وقيل البساط والفرش قالوا الا ان
يكون مع صاحب البيت سلطان او قاض لان ولاية السلطان عامة فكان اولى من غيره
وامام المسجد الراتب فيه احق من غيره وان كان غيره افقه منه اقرا رجلا في الفقه
والصلاح سوا الا ان احدهما اقرا تقدم اهل المسجد غير الاقرا فقد اساءوا وان اختار
بعضهم الاقرا واختار بعضهم غيره فالعبرة للاكثر ولو كان في جواره مسجد وبالجملة مسجد
الترجمة من مسجد حيه فصلوته في مسجد حيه افضل **قوله** ويكره تقدم العبد والا
عراي اما العبد فلانه مستحقه الناس وينفرون عنه ولا سقره للعلم فان
قدمه جاز **لما روي** عن ابي سعيد مولى اسيد قال اعزست واثا عبد فدعوت رهطا

11
يهطأ من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ابو ذر فحضرت الصلوة فاراد
ابو ذر ان يوم القوم فقالوا له انوار وانت في بيت غيرك فقد موني فصلبت بهم وفي هذه
المسألة خلافا للشافعي فانه يقول لا يخرج الحر على العبد اذا استويا في العلم والقرأة والورع
لقوله عليه السلام اسمعوا واطيعوا ولولي عليكم حبشي اجدع ولان امامة الصلوة
من امور الدين فيستوي فيها الحر والعبد اذا استويا في شرائط الامامة قياسا على رواية
الاخبار والتمهات بروية الهلال ولنا ان تقديم العبد يوجب الي تغليل الجماعة وتقديم
الحر الي تكبيرها فكان الحر اولى كما قلنا في تقديم الاكبر عن الاصغر واما الجواب عن الحديث
والمراد منه ولاية الامر والحث على الطاعة دون التقديم في الصلوة خلفه جارية عندنا
ولكن الكلام في افضل عند وجود غيره وليس في الحديث بيان ذلك ولا شكر ان الحر افضل
لانه يصلح لكثير من امور الدين لا يصلح العبد لها صحتها حضور الجمعة وجوب الزكاة
واشبه ذلك الاثر بان النسخ اعثر الترجيح بكبر السن اذا استويا في القرأة والعلم
والورع فلان يعتبر الترجيح بالحرية اولى واما الاعراب وهو الذي يسكن البوادي فلان
الجهل في الاعراب غالب قال الله تعالى فيهم واحد ان يعلموا حدود ما انزل الله على رسوله
ولان الناس يكرهون امامته **قوله** والقاسق لانه لا يهتم بامر دينه فان كان اماما
وعجز القوم عن منعه فانه يقتدر به في الجمعة واما في غير الجمعة فيمكن التحول الي
مسجد اخر غير مسجده **قوله** وولد الزنى لانه ليس له اب يفقهه فيعلم عليه الجهل لا تعام
الاب المتعفف وان الناس يستحقونه وينفر عنه **قوله** والاعمى لانه لا يجتنب النجاسة
وربما لا يستدر للقبلة الا بغيره وفي المحيط اذا لم يكن غيره من البصر افضل منه فهو اولى
ولان في تقديم هو لا تنفير الجماعة **قوله** فان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف
كذب وفاجر وقال مالك لا يجوز الاقتدا بالقاسق لنا ما قد منا من الحديث ولان بر عمر
وانس بن مالك وغيرهما من الصحابة والنابيعين رضي الله عنهم كانوا يصلون خلف الحجاج
مع انه كان افسق اهل زمانه حتى قال عمر بن عبد العزيز لو جات كلمة تخنايتها
وجينا بابي محمد لغلبناهم يعني الحجاج وروي ان الحجاج كان يخطب يوم الجمعة فاطال

فأطال الخطبة حتى كاد يدخل وقت العصر وقام بن عمر فقال انصت يا مكثار الزمك الله الما
 تركها الزم منبر فلما فرغ من خطبته دعا بابين عمر فقال له اما تخشع ان يسلطن
 الله عليك ما لك تأخذ او على دمك ما هربته فقال بن عمر اما يكفيني اني صليت خلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وخلف ابي بكر وعمر الان اصلي خلفك وانت افسد الناس فصح ان امامة
 الفاسق جائزة فان قلت فما الا فضل ان يصلي خلف هؤلاء الا انفراد تبارك ما بين حق الناس
 قال صلوة خلفه اولى فانه ذكر في الضاوي انه الرجل اذا صلى خلفه يجوز ثواب الجماعة لكن
 لا ينال ثواب من يصلي خلفه في جماعة الاخرى فمن كان لا يكون الا انفراد اولى لجلهم بشرط
 الصلوة ويمكن ان يكون ثوابه قياسا لصلوة خلف الفاسق والفضل ان يصلي خلف غير مصر
 ان الناس تركه امامهم وقد قال عليه السلام من ام ثوبا ومهرله كارهون فلا صلوة له
 وفي رواية لعن الله من ام ثوبا ومهرله كارهون ولو كان الامام صاحب هوى او بدعة يكره
 الصلوة خلفه في الضاوي لا يجوز الصلوة خلفه الا في الضرورة والجمعة ويكره الصلوة
 خلف من ارب الخواطر والربا ولا بأس بالصلوة خلف الامام الجاهل لان بعض الصحابة صلوا
 خلف الحجاج **قوله** وينبغي للامام ان لا يطول بغير الصلوة يعني بعد الغد والمسنون لما روي
 ان معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراوي
 فما رايت في موعظة استمر عنه في تلك الموعظة قال له افئنان انت يا معاذ قالها بلما بين
 انت من الدنيا والطارق والشمس وضحاها وروايته قال له ان يريد ان يكون فئانا افرا
 بسبح اسم ربك الاعلى وهذا انك حديث الغاشية وروايته قال صلى الله عليه وسلم اضعفهم
 فان فيهم المريض والكبير وذو الحاجة وذكر في المصاحح ان معاذ اصلي بقومة العشا
 فافتتحها بسورة البقرة فاعرف منهم رجل فسلم ثم صلى وحده فقال معاذ انه منافق فذكر
 الرجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله انما قرئت على يدينا ونسئ منها
 ضحنا وان معاذ صلى بنا البقرة فقرأ البقرة فمحررت عنه فزعم ابي منافق فقال عليه السلام
 يا معاذ افئنان انت قالها بلما افتراد الشمس وضحاها او سبح اسم ربك الاعلى وخوها وقال
 ان من اصليته خلف احدكم واخفى ما صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وروايته

انه عليه السلام قد ابا بالمعوزتين في الصلوة الفجر فلما فرغ قالوا او جرت من رسول الله
 قال سمعت بكاحبي فخشيت على امه فذكر على ان الامام ينبغي له ان يراعي حال قومه **قوله**
 ويكره للنساء ان يصلين وحدهن جماعة يعني بغير رجال لانه لا يخلوا عن ارتكاب محرم
 وهو قيام الامام وسط الصف او يتقدمهن وفي التقدم زيادة الكشف وفي المتوسط ترك
 مقام الامام وذلك كله حرام اما زيادة الكشف فلهن لعل ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر
 منها واما ترك مقام الامامة فلهن ترك التشبه من كل وجه لانه لم يجعل به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولا احد من اصحابه وسوا ذلك الفريضة والمواظلة والتراخي في كراهة صلا
 تهن جماعة واما في صلوة الجماعة فذكر في النهاية انه لا يكره لهن ان يصلن بها
 بجماعة ويومر الامامة وسطهن فان قيل من اين وقفت المفارقة بين صلوة الجماعة
 وبين سائر الصلوات قيل ان الجماعة في المكتوبات سنة وفي التراخي سنة ايضا
 ولا يتوصلن الى اقامة هذه السنة الا بارتكاب المكروه فكان ترك السنة
 اولى من ارتكاب المكروه والبدعة فاما صلوة الجماعة ففريضة وقيام الامامة
 وسطهن مكروه محصل بين شيئين من ترك الفرض يجوز اعذار ارتكاب المكروه
 وبين اقامة الفرض مع ارتكاب المكروه فكان اقامة الفرض مع ارتكاب المكروه
 اولى ولا نهن اذا صلين بجماعة وقامت الامامة وسطهن كان فيه ارتكاب
 مكروه مع اقامة الفرض لان الصلوة من الكليات فيجب فرضها اذا صليتم فمما ادر
 حتى لا يورد الى ارتكاب المكروه اذ يذكر في نفوس الصلوة على البعض ان الفرض
 يسقط باء الواحدة فقد يتقن فراغ الواحد قبل فراغ الباقيات فيكون الصلوة
 من الباقيات تسقط بالتفريط بصلوة الجماعة غير مشروعة **قوله** فان فعلت وقفت
 الامامة وسطهن وبقيامها وسطهن لا يزول الكراهة وانما ارشد الشيخ الى
 ذلك لانه اقل كراهية من التقدم فان قلت تعارضت هناك كراهتان زيادة
 الكشف في التقدم وترك مقام الامام فلم رجحت زيادة الكشف قلت لان
 الاحترار عن الكشف فرض والاحترار عن ترك مقام الامام سنة والفرض اقوى

قوله انما
 وقفت الامامة
 في المكتوبات

والفرض ان يور من السنة فان صليين بجماعة صليين بلا اذان ولا اقامة وان
تقدمت امامتهن عليهن جازت صلواتهن ولم تقصد لاجتماع من ابط
الجواز **قوله** وسطهن باسكان السنين ولا يجوز فتحها والاصل فيه ان كل
موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون ويكون وسط طرفا لقولك جلست
وسط القوم اي بينهم وكل موضع لا يصلح فيه بين فهو وسط بخلاف السنين
ويكون وسط اسما لا طرفا لقولك جلست وسط الدار ولو ان قوما عرا ارادوا
الصلوة الافضل ان يصلوا وحدا تفردا بالايمان ويتباعد بعضهم عن بعض كي
لا يقع بصر بعضهم على عورة بعض فان صلو اجماعة وقف الامام وسطهم كالنساء
وصلواتهم بجماعة مكروهة لان الجماعة سنة فهم لا يتوصلون اليها الا بالار
تكاب ما هو حرام وترك ما هو سنة اولي من ارتكاب ما هو حرام **قوله** ومن صلح
مع واحد اقامه عن عيئه ان كان قبل المشرق وفي الصلوة فظاهر وان كان بعد
شرع ان اشار اليه بيده لحديث بن عباس رضي الله عنه قال ثبت عنه خالي ميمونه
لا اقبل صلوة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فانه يهد وقد ناعت العيون وغابت
الخيوط وبقي الحي القيوم ثم قرأ اخر سورة العنكبوت اني اخلق السموات والارض الى
اخرها ثم اقام الى سن معلق فتوضا منه ثم افتح الصلوة فقامت وتوضا وتوفقت
خلفه فاخذ يادني واقام من عن يمينه فعدت الى مكاني فاعادني ثانيا وثالثا
فلما فرغ قال منعك ان يثبت في الموضع الذي اوقفته فيه قلت يا رسول الله لا
يثبت لاحد ان يساويكم في المنزلة فقال عليه السلام اللهم فقهه في الدين وعلمه
التاويل فاعادة النبي صلى الله عليه وسلم اياه الى الجانب الايمن دليل عدائه
المختار اذا كان مع الامام رجل واحد ولا يتاخر عن الامام وعن محل بضع اصابعه
عند غيب الامام والاول هو الظاهر فان كان وقوفه مساويا للامام وسجوده
يتقدم على الامام لا يضره لان العبرة لموضع الوقوف يتقدم سجوده لطوله ولو
صلح خلفه او على يساره جاز لان الجواز متعلق بالاركان وقد وجدت الا انه يكون

انه يكون مسيما لمخالفته السنة وتبديل ان وقف خلفه لا يكون مسيما لانه قد عمل
ما علم به واحد من الصحابة ولم ينص بفعوله رد من جهة النبي صلى الله عليه وسلم
بل دعاه بالعلم والفقه وان وقف عن يساره كان مسيما لما روينا حديثه فاعلم
به رد من جهة السر عليه السلام فصار به ثار كالسنة من كل وجه فكان مسيما ولو كان
معه امرأة فانها يقف خلفه وان كان رجل وامرأة اقام الرجل عن يمينه والمرأة
خلفه ولو جاز رجل والصف ملا ان ينظر حتى يجي اخر فان خان فوت الركعة جديب واحد من
الصف ان علم انه لا يربذه وان صلى مقتديا خلف الصفوف جاز كذا في الفتاوى **قوله**
فان كان اثنين تقدم عليهما وكذا اذا كان احدهما صبيا وعن ابي يوسف ينسبهما
لما روينا ان بن مسعود رضي الله عنه صلى بعلمة والاسود فقام وسطهما ولما ان النبي
صلى الله عليه وسلم تقدم على النبي صلى الله عليه وسلم حين صلى بجماد البيهيم اخوانه واسمه
عمير وقيل ضميره قال انس اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم والبيهيم وراه وام سليم
خلفنا ولان النبي عليه السلام قال الاثنان فما فوقتهما جماعة والاصطفاف خلق الامام
من حكم اذا الصلوة بجماعة وقد وجدت الجماعة حقيقة وحكما اما حقيقة فلا تنهك
مع الامام اما حكما فلان الامام من القوم لان اذ هذه الصلوة يجوز يدور الامام فلا ذلك
امكانا ان يعد الامام في حكم الاصطفاف من القوم فاذا اعدتهم فقد حصل اداء الصلاة
بجماعة بخلاف الجمعة لان الامام هناك شرط على حدة والجماعة شرط على حدة **واما ما روينا**
عن بن مسعود رضي الله عنه انه قام وسطهما فان ابراهيم التيمي قال كان ذلك للبيعة البيت
والاصح ان هذا كان مذهب بن مسعود وابو يوسف يقول الاثنان ليسا بجماعة حقيقة
وحكما اما حقيقة فلا يطلق عليهما اسم الجماعة وهو الرجال وانما يقال رجلان واما حكما
فان الجماعة لا تشترط بهما وان كان القوم كثيرا وقام الامام وسط الصف او في يمينه
الصف او في يساره من طرف الصف فله صلا نعم صحيحة تامه وقد اساء اما صلوة الامام
فلا يلهي كالمفرد فيما يصلح اما صلوة المؤمنين فانهم لم يتقدموا الامام لان الامام مسمى
الانه ترك السنة لغيره فكان محال ان ياتوا الاثر ان المحل يجب ما نصبت الا في وسط

الاية وسط المساجد وهو قد عيبت لمقام الامام كذا في المبسوط وينبغي للفقهاء ان يفتوا
 في الصف ان يقرأوا ويسجدوا والحمد لله يسروا بين مناكبهم **قوله** عليه السلام ترا
 صورا والصفوا المناكب بالمناكب والكعاب بالكعاب والسنة ان يقرأوا الامام متقدما
 وسط الصف ان المحارب منسوبة في وسط المساجد وهي لمقام الامام ولا بأس ان يكون
 مقام الامام في المسجد وسجوده في الطاق وهو المحراب ويكره ان يكون في الطاق لانه
 يشبه صنع اهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمكان بخلاف ما اذا كان قدماه خارجين
 عن الطاق وسجوده فيه فانه لا بأس به اجماعا قال في الحواشي وانما يكره قيامه في الطاق اذا
 كان المسجد متسعا اما اذا ضاقت عن خلق الامام فلا بأس به وفي المبسوط اذا احتلف لا يصح في
 المسجد نص في الطاق لا يثبت وينبغي لمن جاء الي الصلوة انه يجي وعليه السكينة والوقار لقوله
 عليه السلام اذا ايتتم الصلوة فلا تقرأوها وانتم تسبحون ايؤها وعليكم السكينة والوقار
 فيها اذ ركنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا السكينة في القلب وهي التواضع والوقار في الاعضا
 وهو ان لا يلتفت يمينا ولا شمالا في الصلوة وفي الكرخي قال محمد في رجل دخل المسجد والامام
 راكم قال احب الي ان لا يركع حتى يصل الصف وان خاف الفتوى ويكره للرجل ان يركع دون
 الصف كما يكره ان يصلي وحده خلف الصف **قوله** ان ابا بكر رضي الله عنه دخل والسنن
 صلى الله عليه وسلم راكم ثم مشى الى الصف فلما فرغ السن عليه السلام قال له اذكر الله حرصا
 ولا تعد **قوله** ولا يجوز للرجال ان يتقدموا بامرأة ولا يصبرها المرأة فلقوله عليه السلام
 اخرهن من حيث اخرهن الله فلا يجوز تقدميها اي كما اخرهن الله في الشهادة والاثار
 والسلطنة وجميع الولايات وهذا ينفع في التخرجة اذا ائتدبر بها ان علم انها امرأة لا
 ينفع رواية واحدة وان لم يعلم فغيبه اختلاف المشايخ وفي الامة اذ لم تعلم شرع لم ينفع
 رواية واحدة وفي الاقنعة بالرجال لا ينفع اصلا اما الصبي فلا يجوز امامته للبا
 لغيب عننا لانه مشغل وعند الشافعي يجوز بناء على ان عنده يجوز اقنعة المعتز بها
 لمنقل وفي الهداية لا يجوز اقنعة البالغ به وفي النزاهة والسنن مختلف في بعض الموكدة
 جوزه مشايخ بلخ ولم يجوز مشايخنا قال في النهاية السنن مطلقة في الراوي

وقف بخيرته المهر ركب

هو الراوي ثبت المشقة قبل الفريض وبعد ما وصلوة العبد والوتر عندهما وصلوة الكسوف
 والخسوف والاستسقاء عندهما جوزه مشايخ بلخ وقاسوه على المظنون ومنعهم من حلق
 الخلاق بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في النفل المطلق فقالوا لا يجوز الاقتداء بالصبر
 فيه عند ابي يوسف ويجوز عند محمد والمختار انه لا يجوز في الصلوات كلها قال في الخلاصة
 انما تركنا قول محمد في هذا لان الابتداء بالنفل غير مضمون قصد غير مشروع وانما شرع
 غير مضمون في حق الصبر لقصور عمله ونقصان عزيمته فكان قد دون نقل البالغ حيث
 لا يلزمه القضا بالانسان بالاجماع فلا يبين القوي على الضعيف قال في الهداية بخلاف
 المظنون لانه مجتهد فيه فاعتبر العارض عما ايرسحق المقتدر فتولده مجتهد فيه لان
 عند فرج حجة القضا على الظان والعارض هو الظن لانه عارض غيره مستعرض بعد ان لم يكن
 وصورة المظنون ان يدخل في صلوة على انها عليه ثم يبين انها ليست عليه وقد اقتدر به
 رجل في ذلك يجوز اقتداره نفلا فلو خرج الظان منها لرجب عليه قضاؤها بالخروج عند
 اصحابنا الثلاثة ويجب على المقتدر القضا وهذا مع قوله بخلاف المظنون لانه مجتهد
 في وجوب قضائه ايرجى على الظان قضاؤه عند فرجه فتولده فاعتبر العارض عما اير اعتبر
 الظن عما في حق المقتدر قال الشمر ثاشي ولان سقوط الضمان عن الامام ينظر عارض
 فحذر كان للضمان غير ساقط في حق المقتدر فيقتضيه اقتداء صام من بضا من واما الصبر فليس
 من اهل الضمان فلا يمكن ان يجعل صامنا في حق المقتدر فيقتضيه اقتداء صام من بغير صام فكان
 فيه بنا القوي على الضعيف والممن بقوله بخلاف المظنون اير لا يحترض بالمظنون فيقال
 هو اضيق من النفل وتجاوز اقتداء المقتدر بالظان فكذا بالصبر فاجاب عنه بان المظنون
 مجتهد فيه واما اقتداء الصبر بالصبر فجاز لان الصلوة مخدة فالاية النهاية والاختلاف
 راجع الى ان صلوة الصبر هل هي صلوة ام لا قيل ليست بصلوة وانما يومر بها بخلاف دليله
 لو صلت المرأة بغير قناع جاز وقيل هي صلوة ودليله لو تفققت فيها امرت بالضر
واعلم ان امامة الرجل بالرجل جائزة سوى نور الامام امامته او لم يمت وامامته
 المرأة بالنساء جائزة وامامة المرأة بالرجل لا يجوز حتى لو اقتدر بها الرجل ثم انفسها

شرا فسد بها لا يلزمه الغض ولا يكون تطوعا وامامة الرجل بالمراة جايزة اذا توريها
منها وهذا اذا لم يكن في الخلوة اما اذا كان في الخلوة ان كان محرما لها او محرما لبعض
النساء المقتديات فانه يجوز ولا يكره وان لم يكن فانه يجوز ويكره وعند فرجوز امامة
الرجل بالنساء سواء توريها منهن او لا وقال الحسن بن زياد ان قامت بجنب الرجل لم يجز
اقتداؤها به ما لم ينزل امامتها وان قامت خلفه صح اقتداؤها بها تورا ولم ينزل اذا
اقتداؤها به فقامت بجنبه انسدت عليه صلوته واذا انسدت صلوته تسدت صلوة القوم
جميعا وان تقدمت على الامام لا يصح اقتداؤها ولا صلوته وامامة الخنثى المشكك للنساء
جايزة الا انه يتقدم ولا يقود وسط الصف حز لا يقصد صلوته المحاذاة لجواز ان يكون
رجلا وامامة الخنثى المشكك للرجال لا يجوز لجواز ان يكون امرأة وامامته لمثله لا يجوز
لجواز ان يكون الامام امرأة والمقتدر رجلا وصلوة الامام تامة لانه يصلي صلوة نفسه
وصلوة المقتدر فاسد **قوله** ويصف الرجال ثمر الصبيان ثمر النساء لقوله عليه السلام
ليبلغن منكم اولوا الاحلام والنساء وليس في هذا الحديث تكرار كما ظن بعضهم ان الاحلام من
الحق بل المعنى ليلين منكم البالغون اولوا العقول والحال هو البالغ لمرور ان البير مولي
الله عليه وسلم امر محادا ان ياخذ من كل حال مردينا اير من كل بالغ وثنت الحلم سوا الحلم
او لم يحلم ومعه ليلين اير التعريب من فان كان معهم خفاف وصبيان جعل الرجال محاييلي
الامام ثمر الصبيان بعد ثمر الخنثى ثمر النساء ثمر الصبيان وكذا اذا اجتمع الجنائز وفيها
جنازة رجل وصبر وخنثى وانش وصبية وضعت جنازة الرجل ما يلي الامام والصبر خلفه
والخنثى خلف الصبر والانش خلف الخنثى والصبية خلفها وكذا في الدفن في قبر واحد للعزير
يجعل الرجال محاييلي قبله ثمر الصبر ثمر الخنثى ثمر الانثى ثمر الصبية ويجعل بين كل اثنين
حاجز من تراب او غيره **قوله** فان تامت امرأة الى جانب رجل وهما مشتركان في صلوة واحدة
انسدت عليه صلوته والمحارم كالاجانب وهذا اذا توري الامام امامتها والغياس ان لا
تسد لاصلوته وتقول الشافعي اعتبارا بصلاتها حيث لا يفسد لان المحاذاة لما لم
يوجب فساد صلاتها لم يوجب فساد صلوة الرجل لان المحاذاة فعل مشترك بينهما لوجودها

120
لوجودها في الصلوة ولكنهما ليسا بمشتركين فيها كما في صلوة الجنائز وفي الصلوة
غير المشتركة ولنا قوله عليه السلام اخرون من حيث اخر من الله وهذا امر فيقتدر فيه
تقديم مقامها فاذا احاذته في ذلك ترك فرض ترتيب المقام فيفسد الصلوة كما اذا تقدم
المقتدر على امامه لان تأخير المرأة فرض على الرجل في صلوة المسكران فيها كما يفرض عليه
ان يتاخر امامه قال في البداية وهو الخطاب ودنا فيكون هذا التارك الغرض المقام فيفسد
صلوته دون صلاتها كالمأمور اذا تقدم على الامام وفي الكرخ المرأة منهيبة عن التقدم على الرجل
منه عن التأخر عنها فان تأخر فسدت صلوته وان تقدمت لم يفسد صلوتها لان الشيخ يأن
الرجل مختص بصلوته والشيخ في جنس المرأة غير مختص بها بل لانه ان كل واحد منهما منهي ودنا
خصر السر عليه السلام الرجل بالخطاب فقال اخرون ولم يخاطب طبعنا بالتأخير وفي الدخيرة
اذا جات المرأة بعد ما شرع الرجل في الصلوة وتوري امامتها واقترنت به فلم يمكن التقدّم
عليها خطوة او خطوتين لكراهة ذكر في الصلوة او لغير المكان فانه يورخها بالاثارة
باليد فان فعل ذلك فقد جحد منه التأخير فان لم يتاخر المرأة بذلك فقد تركت فرضا فيفسد صلوتها
لا صلوته وهذه مسألة عجبية وفي النهاية تأخير المرأة في صلوة يشتركان فيها فرض ثابت بد
الله الاجماع وذكر لانا اجعنا على عدم اقتدا الرجل بالمراة مع اتحاد فرضهما والشافعي وانفتا
على ذلك وعدم اقتدا الرجل بالمراة لا خلوا اما ان يكون ليقضان حالها كما في امامة الصبي
او لعدم صلاحيتها للامامة كما في الامي او لغوا بشرط من شرط الصلوة كما في القاري
خلوا الامي او لغوات فرض ترتيب المقام كما في امامة المتأخر اما نقصان الحال مطلقا فغير
ما نزل الله الاقتدا الجواز امامة العبد والناسوت والا عني مع نقصان احوالهم بالرزق والله
والفسق والجماد انما لا يصح امامة الصبي لاسباب حاله مطلقا بل لانه غير مكلف للفرض
وما اتوبه يقع فعلا نلو قلنا يجوز الاقتدا به يلزم اقتدا المقتدر بالمنقذر بخلاف المرأة فان
عليها فرض الصلوة كالرجل واما عدم الصلوة فغير مسلم بل لها صلاحية بدليل جواز
امامتها للنساء متقدمة ومتوسطة واما شروط الصلوة من الطهارة والاستقبال
والستر وغيرها فغير ثابت فلم يبق الا ان يكون عدم جواز الاقتدا بها لاجل فوت فرض ترتيب

فرض ترتيب المقام البات لقوله عليه السلام اخر من من حيث اخر من الله فلما عد
هذا الحديث هناك في حق الاقتداء احسن اذ عدم الجواز فيه لا لعدم التأخير بالاجماع
فيقيد هنا ايضا عدم جواز صلاة الرجل عند المحاذاة لعدم التأخير فان هناك الجواز
صلوة الرجل ويجوز صلوة المرأة فكذا هنا يجب ان لا يجوز صلوة الرجل ويجوز صلوة المرأة لان
الخطاب للرجال دون النساء وهذا الخطاب هناك معمولا به بالاجماع فيجب ان يكون معمولا به
هنا ايضا وهذا معنى يلزم المخالف لا محالة فان قلت لا يلزم من عدم جواز صلوة الرجل عند
الاقتداء بها عدم جواز صلوته عند محاذاتها لا تتران اقتداء الرجل بالمرأة في صلوة الجنازة لا
يجوز ولا يفسد صلوته فيها عند المحاذاة لها قلت جوابه ياتي في بيان حد المحاذاة ان شاء الله
فان قيل لما كان ورد الحديث في حق الصلوة وجب ان يكون المحاذاة مفسدة لصلو الرجل عند
قيامها بخداية في الصلوة التي هي غير مشتركة لان الحديث لم يفصل في مراعاة الترتيب
في المقام انما يجب في صلوة يودى بالجماعة ولا يجب في صلوة يودى منفردا كذا هنا فان قيل
لما كان هو مأمورا بالتأخير كانت هي مأمورة بالتأخير ضرورة فيجب ان يفسد صلوتها ايضا
قبل الضرورة غير مسلمة لما انه يمكن الرجل تأخيرها بان يتقدم عليها خطوة او خطوتين
فلما لم يثبت الضرورة في تأخيرها لم يثبت تأخير خطاب الرجال او يؤول مع مأمورة بالتأخير
لناخر ضمننا لا قصد والتايب ضمنا يحط ويثبت عن البات قصد اطرا الامر بالتأخير في
حقها لاجل الحق الاثم وفي حقه بالفساد اظهار المنفرقة بين البات ضمننا وبين البات
قصد لان تأخيرها لما ثبت في ضمن التأخير لا يكون مع مأمورة بالتأخير اذ لم يوجد منه التأخير
خير لان التضمن انما يوجد عند وجود الاصل واعلم انه اذا لم ينو امامتها لم يفرض محاذاتها
ولا يجوز صلوتها لان الاشتراك لا يثبت بدون ان ينويها عندنا خلافا لغيره لا تتران
يلزم رعايته ترتيب مقامه بان يؤخرها او يتقدمها فلها لا بد من نية امامتها الصلوة
اقتداء بها الا انما صححنا اقتداها بغير نية قدرت كراهة على افساد صلوته من ثبات بان
يقدر به فيقف الى جنبه ويشترط نية الامامة وقت شروع الامام ولا يشترط حضوره
عند النية في رواية ويشترط في اخرى وهذا كما لعندي لما كان فساد صلوته بحر من قبل امامة

من قبل امامه لم يبرح اقتداوه بدون ان ينوي المتابعة فكذا هنا لما كان وهو فساد
صلوة الامام من جانبها بسبب المحاذاة ليزيح اشتراكها في صلوته بدون التزامه
بالنية وانما يشترط فيه امامتها اذا ايتت محاذية باء اقتدرت به محاذية له او
للحق قدر ولو وقعت بجنب الامام ولم ينو امامتها كانت صلوتها فاسدة وصلوته تامة
وان وقعت خلفه ان لم يكن بجنبها وجل في رواية لا يصح اقتداؤها ان لم ينو الامام
امامتها لانه لما وقع احتمال الفساد من جهتها بان يمشي اليه فيحاذيه لوقف على اختياره
وفي رواية يصح لا ذلك لا يفسد صلوته لكن بشرط ان لا يلزمه فساد فاذا احاذته فالتشرط
في بطل اقتداؤها وان كان بجنبها وجل فالصحيح انه لا يصح اقتداؤها الا بالنية لان الامام
وان لم يلزمه فساد لكن يلزم الذي بجنبها ولا يجوز ان يلزم الذي بجنبها فساد من غير رضاه
لانه هو عليه من جهة امامة فيوقف ما يلزمه على التزام امامه وروي الحسن عن ابي
حنيفة رحمه الله انها وقعت خلف الامام جازا اقتداؤها وان لم ينو امامتها تراءت او وقعت
الى جنبه فسدت صلاتها لصلوته وان كان نوي امامتها فسدت صلاته ووجه ذلك انها
اذا وقعت خلفه فقصدها اذا الصلاة لا فساد صلاته فلا يشترط نية الامامة واذا
وقعت الى جنبه فقد قصدت افساد صلوته فيرد قصدتها اليها بافساد صلاتها الا ان يكون
قد نوى امامتها فحينئذ هو ملتزم بهذا الفرع **واما** الجمعة والعيدين فاكثر المشايخ قالوا
لا يصح اقتداؤها بالامام الا ان ينويها كسائر الصلوات ومنهم من جوز ذلك بدون النية
لانها لا يقدر على اداء الجمعة والعيدين وحدها مع ان الظاهر انه لا يمكن وقوعها بجنب الامام
للزحام فصح اقتداؤها للضرورة بخلاف سائر الصلوات كذا في النجاسة ومن شرط المحاذاة
المفسدة ان يكون الصلوة مشتركة مخزعة واد الاحترار عن المسروق وغيره وان يكون مطلقة
اي ذات الركوع وسجود وان يكون المرأة من اهل الشهوة حالا وما ضيا وان لا يكون بينهما
حائل ولا فرجة وادناه قدر موخر الرجل وغلفه غلظ الاصبع والفرجة يقوم مقام الحائل
وهو قدرها يقوم فيه الرجل وان سفل الجمعة حتى لو اختلفت لا تفسد المحاذاة وهذا
لا يكون الا في الكعبة وان ينوي الامام امامتها الا في الجمعة والعيدين وقد روي بعض

من المرأة بسبع سنين وقيل بتسع سنين والصحيح لا يفدر بسن والمجنونة اذا احادت
لا تفسد ولو كانت بالغة مستشهدة لعدم صحة الصلوة منها والهيبة التي تحفل
الصلوة اذا كانت لا تشيخ لا يفسد وتفسير قوله مشتركة ان يشاركه في الترخيم
بان نوبيا ظهر احاد ونوب ظهر ونوب تطوعا او نوب ظهر ونوب عمر اعلى الصحيح ونوب
شركة الابن اي عوف اذا نوب ظهر ونوب عمر البريكن داخله معه وقيل لا يوشرك
صلوته لانهما صلاتان مختلفتان فصار كالمتفردين ولا يشترط ان يدرك اول
الصلوة في الصحيح بل لو سبقها بركعة او ركعتين لحادثه فيما ادركت تفسد
عليه وان كانا مسبوقين لحادثه فيما سبقا به لم يفسد عليه لانهما كالمتفردين
قال في النهاية شرطت المحاذاة مطلقا ليشترط كل الاعضاء وبعضها فانه ذكر عن
ابي علي النسخ حد المحاذاة ان يحاذي عضو منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة
على الظلة ورجل واحد يحاذي اسفل منها ان كان يحاذي الرجل منها شيئا يفسد صلوته
ونوب في فتاوى قاض خان ان المراد بقوله ان يحاذي عضو منها هو قدمها لا غيرها
فاذا محاذاة غير قدمها لم يفسد من الرجل لا يوجب فساد صلوته وان اذا صلت المرأة مع
زوجها في البيت ان كان قدمها محاذيا لقدم الزوج لا يجوز صلاتهما بالاجماع وان كان
قدمها خلف قدم الزوج وجب الا انها طويلة يتيقن راسها قبل الراس الزوج جازت صلا
تتهما لان العبرة للقدم ولو نوب الفسا الاقلان لحادثه لا يفسد صلاته ويشترط
ان يكون المحاذاة في دكن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في صف اخر وسجدت في ثالث
افسدت من كل هف وعن ابي يوسف مقدار ركعتين ولو كان خلف الامام رجلا وامرأة
فسبقهما الحدث فانصرفا وتوضيا ثم اثنيا وقد فرغ الامام من صلوته او فاما
خلف الامام فاشبهها وقامت المرأة بجانب الرجل فانها تفسد عليه لانهما
لاحقان واللاحق كانه خلف الامام ولو كان مسبوقين لا يفسد عليه لان
المسبوق كالمتفردين فيما ينقض يعني اذا احادته حالة ما يقتضيان لا بأس به
ولو احادته في الصلوة فذهب بنوضيان لحادثه في الذهاب او الرجوع

وقف بخزانة المصنف في

او الرجوع فالاصح ان ذكر لا يوجب الفساد كذا في الفتاوى ويشترط ايضا
في المحاذاة ان يستوي في المكان حتى لو كان الرجل على الدكان او على الحائط وهو
فوق قامة وهي على الاخر لا يفسد ولو كان صف الرجال على الحائط وصف النساء
امامه ان كان الحائط مقدار قامة الرجل لا يفسد وجازت صلاتهم وان كان
اقل لم يحزن ولو حادثته في صلوة الجنازة لم تفسد عليه وفرن اصحابنا بين
الاقتداء والمحاذاة في صلوة الجنازة حيث لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة في
صلوة الجنازة ولا يفسد صلاتها المحاذاة لانها تشبه التلاوة من وجد لا تشارك
واحد كالتلاوة والمرأة تصلح اماما لدية التلاوة بان نلت اية سجدة كان عليه
سجدة التلاوة مع ان التالي امام السامع ويشبه الصلوة من حيث ان لها تحريما
وتحليلا بخلاف التلاوة فوفرنا الكلام التثبيتيين خطهما فالحقت بالتلاوة
في حق المحاذاة فلم يوجب الفساد وباطل طلبة في انها لا تصلح اماما له فيها
ولو قامت امرأة وسط الصف فانها تفسد صلوة سلكه واحد عن يمينها وواحد
عن يسارها وواحد خلفها محاذيا لها ولا يفسد صلوة الباقيين ان هو لا محاذاة
صلوته ثم صار الحائط بينهما وبين الآخرين وان كانت امرأتان افسدتا صلوة
اربعة واحد عن يمينهما وواحد عن يسارهما واثنان خلفهما وان كن ثلثا
افسدت صلوة خمسة واحد عن يمينهن وواحد عن يسارهن وثلث خلفهن
وان كانت الصفوف كثيرة افسدت سلكه الى اخره الصفوف وهذا باب
جاء وان كانت امرأتان افسدتا صلوة اربعة لا غير عندهما وعن ابي يوسف
روايتان احديهما كذلك والآخر هما كالتلوت تفسد صلوة هو الا اربعة
وصلوة رجلين الى اخر الصفوف قال لان المشرع حكم الجمع ولو كان هو تام
من النساء خلف الامام ووراهم صفوف من الرجال فانهم يفسدون صلوة من
خلفهم من الرجال ولا يصح اقتداء اولهم بالامام وان كانوا اخرين صفا
ان النساء اذا كان تاما بمنع الاقتداء قال عمر رضي الله عنه ليس مع الامام

مع الإمام من كان بينه وبين الإمام طريق مسلوكة أو صف من النساء ولا
تغير طائفتان صلاتهم أعني الصف الأول من الرجال فقد شغلوا ذلك المكان
بغير صلاة فصار كل طريق مسلوكة ولو كان بين الإمام والمأموم طريق مسلوكة
فسدت صلاة المأموم كذلك هذا واختلفوا في حد الطريق والأصح ما يجر به حمل
الجلل وينقطع حكم هذه الطريق عند أبي يوسف باثنين وعند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله سبعة وهو الأصح قال صاحب المنظومة في مقالات أبي يوسف واثنان
في الجمعة جمع وكذا سد الطريق ومحاذاة النساء معناه إذا قامت امرأة في الصف
مقتد به بالإمام فسدت عليه سبعة لا غير إجماعا وإن كن ثلثا فسدت صلاة من
يمينه ويساره من سلكته إلى آخر الصفوف إجماعا وإن كانتا اثنتين فسدتا على أربعة
اثنتين من يمينهما ويسارهما واثنتين خلفهما وعند أبي يوسف كالسنة بفسدان
هو إلا أربعة ورجلين رجلين إلى آخر الصفوف قال لأن للمتشرك حكم الجمع لا أثر
أفعلا أعطيا حكم الجمع في الميراث والوصية وهما اعتبر الحقيقة وقوله وكذا
سد الطريق يعني إذا كان بين الإمام والقوم طريق عظيم منع صحة الاقتداء إذا
اتصلت الصفوف على الطريق واقتدوا جاز ويكره فإن قام آخر خلف المقتدي ورأى
الطريق لا يصح اقتداه ولو قام على الطريق سبعة يجوز صلاة من خلفهم إجماعا
وثبت الاتصال بهير وإن قام على الطريق اثنان فعند أبي يوسف يثبت الاتصال
كالسنة فيجوز صلاة من خلفهما وعندهما لا يثبت الاتصال بهما ولا يجوز
الصلاة من خلفهما كذا في المصنف ولو كانت المرأة محاذية للرجل وبينهما مقار
ما يسع الرجل لا يبطل صلاته سواء كانت عن يمينه أو عن يساره ولو كانا مسيرتين
بركعة أو ركعتين ولم يدر كمال الصلاة مع الإمام فقاما يقضيان ما سبقا به
فقامت تحدا به أو قدامة لم يفسد صلاته لانهما فيما يقضيان كالمفردين بدليل
وجوب القراءة عليهما وجوب سجود السجود أسبغ **قوله** ويكره للنساء
حضور الجماعات يعني الشوايب منهن لما فيه من خور الفتنه بهن وذكر في كتاب

في كتاب الصلاة الأساء مكان الكراهة والكراهة المحش من الأساء وكذا يكره
لنحو حضور مجالس العلم فخصر ما في هذا الزمان **قوله** وأبأس أن يخرج العجوز
في الفجر والمغرب والعشاء والجمعة والعيدين وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يخرج في الصلوات
كلها لأنه لا فتنة لقللة الرعية فلا يكره كالعيدين وله أن فرط الشيق حامل وهو
شدة الظلمة فيقع الفتنه غير أن الفساد وانتشارهم في الظهر والعصر والجمعة أما
في الفجر والعشاء هم يأمون وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي العبد الجبانة متسعة
فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكره لأنه يوم من الفتنه والفتور السوم على الكراهة
في الصلوات كلها الظهور الفساد في هذا الزمان وقد كان الخروج مباحا لمن يقوله
عليه السلام لا يمنعوا أم الله مساجد الله ثم منعهم بعد ذلك يجوز أن الفتنه وفي
عمر النساء عن ذلك فتشكون إلى عاينته رضي الله عنها فقالت لو علم النبي عليه السلام ما علم
عمر ما اذن لي الخروج ثم المغرب فيها خلاف ذكره في المحيط من قبيل العشاء وذكر الجمعة
من قبيل الظهر حتى أنه مباح لمن الخروج إلى المغرب بالاجماع ولا يباح إلى الجمعة عند أبي
حنيفة وفي المبسوط صلاة الجمعة كالعيدين حتى يباح لمن الخروج إليها بالاجماع **قوله**
ويصل الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة لأن الصحيح أثوي
حالا من المعذور والنشر لا يتضمن ما هو فوته ويتضمن ما هو مثله أو دونه ولا يجوز
بناء القوي على الضعيف ويصل من به سلس البول خلف مثله وأما إذا صل من به سلس
البول خلف من به سلس البول وانفلات ربح لا يجوز لأن الإمام صاحب عذر من والمؤمن
صاحب عذر واحد **قوله** ولا القاري خلف الأمي ولا يعير شارعا على الأصح كذا في الفتاوى
حتى لو فتنه لا ينتقض وضوءه والأمي هو الذي لا يعرف من القرآن ما تنصح به الصلاة وإن
أم الأمي أميين جاز وإن أم قاريين فسدت صلاته وصلا تهر وقال الجرجاني إنما يفسد
صلوته إذا علم أن خلفه قاريا وفي ظاهر الرواية لا فرق بين الكرخي إنما يفسد صلاته
بالنية الإمام القاري أما إذا لم ينو ما منه لا يفسد كالمراة ولو اختلف الأمي ثم أتى
القاري تفسد صلاته وقال الكرخي لا يفسد لأنه إنما يكون قادرا على أن يجعل صلاته

صلوته بغزاة قبل الافتتاح ولو حضر الامير والقاريين يصح ان يفتد به وصل وحده فاما
لاصح انما تفسد وان ام قاريين واميين فصوله الكفر فاسدة عندنا الى حينه لان الا
ميين قادرين على ان يجعلوا صلواتهم لغزاة بان يفتدوا بقاريين وعندهما صلوة وصلوة
من هو مثله جايزة ولو صل الامير وحده والقاري وحده جاز فهو الصحيح والاحجوز
اقتد الامير بالآخرين لان الاخيرين يات بالشريعة وهي فرض ولا يجوز اقتد الاخرين
بالامير ولا يجوز اقتد من يكبر ويصح بالآخرين **قوله** ولا المكنتس يخلو العربان ولا
يتعقد التخرجة اصلا حتى لو تمغه لا يتنقض وضوه ولو كان يات بطوع لا يجب قضاؤه
ولو قال ولا مستور العورة خلف العاري كان اولي لان من ستر عورته بالسردال او نحوه
لا يسمى مكنتسا في العرف ويصح صلوة المكنتس خلفه لانه مستور العورة ولو ام العاري
عراة ولا يمين فصوله العاري ومن هو مثله جايزة بلا خلاف وكذا صاحب الجرح السيل
بمن هو مثله وباصحاب الفرق بينه وبين الامير اذ ام القاريين الاميين على قولنا
حينه ان العاري المخرج لا يمكنه ان يجعل صلواته بثلث باب ولا بالانقطاع الدم وان
اقتد واصحيح والامير والامير يمكنه ان يجعل صلوة بغزاة بان يفتد بقاريين قال في الثمنا
و في كل موضع الجوز الا اقتد ابيه بمن يقدم ذكرهم من الرجل بالمرأة والقاري بالامير والآخرين
والرابع الساجد بالمؤمن والصحيح بالمعذور والكاسي بالعريان هل يكون شارعا في صلوة
نفسه في رواية يروا به لا يصير شارعا حتى لو ضحك فتمغه لا يتنقض وضوه وهو
قول محمد وفي رواية يصير شارعا وهو قولنا في الدخيرة والصحيح انه يصير شارعا
تتم بفسد وفي الغناوي رواية عدم الشروع اصح وما يدينه في وجوب القضاء اذا كان تطوعا
وعلى هذا الخلاف اقتد البالغ بالصبي والمحدث والجانب **سائل** اذا اخطا القاري
فادخل حرقا مكان حرق نظرت ان كان بينهما قرب في المخرج او كانا من مخرج واحد لا يفسد
صلوته كما اذا قرأ فلا تكفر واما اذا قرأ مكان الضاد الا او على العكس يفسد صلوته و
عليه اكثر العلماء وعن محمد بن سلمة لا يفسد لان العجم لا يعيرون بين ذلك ولو قرأ في
اعود بالدال لا يفسد ولو قرأ بالب باللام مكان رب وهو الشخ لا يحسن غيره لا تفسد

لا تفسد وان زاد حرفا ان لم يرغب المعنى لا يفسد مثل وانكر المسلمين ومن يعصر الله ورسوله
يدخلهم نار او ان غير المعنى فسدت مثل وانكر من المسلمين وان سحنتكم لشتا ولو قرأ السجد
مكان الصد قال ابو سعيد النخعي لا تفسد ولو قرأ ببدء الياء ثم بتسكين الدال وتخفيف
العين لا يفسد لعموم البلوي وفيه قاض خان يفسد ولو قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصا
لحات ووقف ثم قرأ اوليك اصحاب الجحيم فان لم يقف وصل فسدت وفيه الغناوي اذا قرأ مكان
اصحاب الجنة اصحاب النار او على العكس او الكافرين مكان المؤمنين او قرأ الا ان حزب الله
هم الكافرون او مكان من اليهودية خير البرية او على العكس او الكافرين مكان المؤمنين فسدت صلوته
عندنا حينه ومحمد رحمه الله لانه خلاف ما اخبر الله به وعن ابي يوسف لا يفسد الا ان يشهد
ولو قرأ ما لقطه ثم بالطا والدال تفسد ولو قرأ فاعلم عيسى ثم بالصاد لا تفسد ولو قرأ الشيطان
بالثا لا يفسد ولو قال ما التفتد اللهم صل على محمد لا يفسد ولو قال السالحين مكان الصالحين
فسدت لان السالح من يكون منه السالح وقال محمد بن الفضل لا تفسد لان السالح صاحب السلاح
فيكون معناه المجاهد او القاري فيكون من الصالحين كذا في الغناوي ولو قرأ ما دعوكم وبك
بالتخفيف لا تفسد ولو قرأ كيدهم في تظليل بالنظا يفسد وبالدال لا يفسد ولو قرأ من الجنة
والناس بفتح الجيم لا يفسد ولو ادخل حرفا من كلمة بكلمة احزاب لا يفسد على قول عامة
العلماء مثل ايا كفعب و ايا كفستعين واعطينا كالكرثر او انقر الله وما اشبه ذلك وعند
بعضهم يفسد واما الوقف فلا يوجب الفساد عند عامة المفسرين لعموم البلوي مثل ان يقرأ
لا اله ووقف ثم ابتد الا هو او قرأ ولقد وصينا الدين او نزل الكتاب من قبلك ووقف وابتد
واياكم ان اتقوا الله او ابتد بقوله و اياكم ان تومنوا وغير ذلك وعند بعضهم تفسد ولو قال
كعصر ما كوله تفسد ولو قرأ مكان المسلمين المسلمين او المخذرين او المخذرين او على العكس
لم يفسد اذا كان غلطاً وان ذكر ذكرته صلوته فليجدا في ذكر الموضع ويقرأ على الصحة ولو
قرأ اذا جاز الله بالسبين قال بن الفضل لا تفسد لان النفس القوة ومنه سمي الطائر
نفس القوة وقال عامة الفقهاء تفسد لان النفس اسم لصنم وسيل بن الفضل عن من قرأ مكان
الهاديين فقال كل واحد بعد ما طامث الهراط او غيبنا مثل ولصحن و صاعرون او قاف

او تاف مثل سلفوكم او خاف مثل سحر الله او يسيحون وما اشبه ذلك يجوز ان يقول مكان
الصادسين او السنين صاد او اما التي بعدها ان كانت الصاد ساكنة مثل
بصدر الناس يجوز ان يقرأ بالسنين وان كانت الصاد متحركة مثل الصمد يجوز ان يقرأ
بالسين فان قرأها بها ضرت صلوته كذا في الفتاوى ولو قرأ النهار اذا تجلى ما خلق
الذكر بغيره او فسدت صلوته لان القسم عليه تغير معناه وحكي عن ابي عمر انه قال
اللعن في القراءة تفسد الصلوة لان اللعن ليس من كلام الله ويصل من الفضل عن من قرأ
وعصا دم ربه بنصب ادم ورفع الرب فقال تفسد صلوته وذكر القيني ان من قرأ لا يخرج
قولهم ان العزة بنصب ان كان منه اكثر وان كان غير منه فسدت صلوته انه غير
المعنى كان النبي بحزبه ان العزة لله قال صاحب الفتاوى وهذا بعيد لان ان بالنصب
قد يكون بمعز لان فيكون معناه ولا يخرج نكر قولهم ان العزة لله فاذا كان هذا مستقيما
لم يكفر وان تعد ذلك لا تفسد صلوته اذا كان مخطيا وان لم يفسد كلفه ان لم يتغير المعنى
لا يفسد مثل ما منعك ان تشجر في موضع ان لا يسجد وان تغير المعنى فسدت مثل ان
يقرأ الفاتحة يوم منون ولو قرأ اياك تعبد بتخفيف اليافسدت صلوته انه يصير من ايا
الشمس كانه قال شمسك تعبد هكذا اختيار نجم الدين الفسي في اما الخطا في الحركة اذا
لم يتغير بها المعنى لا تفسد نحو ان يقرأ ولقد ارسلنا بالنبى بالنصب ولو قرأ ان الله يرب
من المنكر كمن ورسوله بكسر اللام تفسد وقال بعضهم لا تفسد ويحمل على القسم **قوله**
وجوز ان يوم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا عندنا حقيقه واي يوسف رحمه الله انما طهارة
مطلقة بغير وقت يوقت بخلاف طهارة المستحاضة وقال محمد لا يجوز الا بها طهارة ضرورية
من حيث انه لا يصار اليها الا عند العجز عن الماء وان ادا الصلوة بالنبي صلى الله عليه وسلم قدرته
على الا بالوضوء لا يجوز كما لو كان مع المتوضى ما فاق قدره بالنبي صلى الله عليه وسلم وانما قلنا انه قادر على
الا بالوضوء انه متوضى ويمكنه ان يصلي وحده حتى يصير صلوته بوضوء قبل الخلق بينهم
فيما اذا لم يكن مع المتوضى ما اما اذا كان اليوم مهيأ جماعا وما زال في يومه كان معهم
ما او لم يكن واما في صلوة الجماعة فاقترن المتوضى بالنبي صلى الله عليه وسلم بالخلق وفي النهاية

وفي النهاية اخرج محمد في المسئلة بخار وربي عن علي رضي الله عنه انه قال لا يوم النبي صلى الله عليه وسلم
ضمين ولا الحفيد المطلقين والمعنى فيه ان المقيد اذا الصلوة بالنبي صلى الله عليه وسلم قدرته
على الا بالوضوء دليله ان صاحب الجرح السائل لا يوم الصحيح انه يقدر على ادا الصلوة
بطهارة كاملة فلم يحز الا ادا بطهارة ناقصة وهما احتياجا بحيث عمر بن الحارث
كان قد جعله النبي صلى الله عليه وسلم اميرا على سرية ففعل به وهو جني فقالوا برسول الله
انه صلى بنا وهو جني فساله النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله احتلمت في ليلة
باردة وخشيت الهلاك ان اغتسلت فتلوت قوله تعالى ولا تغفلوا انفسكم فمتممت وصليت
بهم فتنبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه وقال يا ما لكر من فقيه عمر بن الحارث
ولم يامرهم بالاعادة والمعنى فيه ان هذا طاهر فتنه ابطاه في حقه فيصح اقتداؤه قياسا
على ما لو كان متوضيا وكان المقيد بمتيمم وانما قلنا اقتدي بطاهر في حقه لان للشراب شرع
طهورا في حال عدم الماء لعدم ثابته في حقه جميعا وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر طهارة في حق الامام
ليست بعدم والعدم ثابت في حق المتوضى واما الجواب عن حديث علي قلنا اراد في الفضيلة
والكمال لان الجواز لقوله عليه السلام الصلوة لجار المسجد الا في المسجد يدل عليه عطف
المقيد على ذلك وهذا كالمراد في الفضيلة لان اقتدا المطلق بالمقيد حايث في هذا الاختلاف
في الحقيقة بنا على ما ذكر في اصول الفقه فعلى قول ابي حنيفة واي يوسف رحمه الله انما خلق
عن الماء وعند محمد النبي صلى الله عليه وسلم خلق عن الوضوء فزيادة الخلق في طهارة النبي صلى الله عليه وسلم لا يوم النبي صلى الله عليه وسلم
لان النبي صلى الله عليه وسلم خلق عن الوضوء فكان النبي صلى الله عليه وسلم صاحب الخلق فليس لصاحب الاصل القوي ان
يبني صلوته على صلوة صاحب الخلق كما لا يبني المصلي بركوعه وسجود صلوته على صلوة الموصى
وعندهما الشراب خلق عن الماء في حصر الطهارة به شر بعد حصول الطهارة كان شرط
الصلوة موجودا في كل واحد منهما بكما له بمنزلة الماسح يوم القاسطين شرعا على
ان اصحابنا السلف تركوا اصولهم المذكورة هنا وعكسوها في باب الرجعة فيجد
جعل طهارة النبي صلى الله عليه وسلم ضرورية فلذلك لم يجوز امامته للمتوضين وجعل طهارة
مطلقة في باب الرجعة حزا ان المستدرة في الحيضة المألثة اذا انقطع دمها واما ما

دمها واما بعد ون العشرة فيتممت ينقطع الرجعة بمجر التيمم من غير ان يصلي كما
اذا اغتسلت ودمها جعلها مطلقة هنا من حيث جواز امانته للمنزحين وضرو
هناك من حيث عدم انقطاع الرجعة بمجر التيمم فيكون في هذا مناقضة لما ذكر
قلنا الاهل المذكور في موضع اذا ترك في موضع آخر باعتبار اقتضا ذلك الموضع اياه لا يكون
مناقضة بل عمل بدليل في كل موضع على ما يقتضيه فنقول طهارة التيمم مقتضية للاطلاق
والضرورة اما كونها مطلقة فلا انها ليست بموقفة بخلاف طهارة المسحاقه وثبتت
بما ما يثبت بالطهارة بالما من استباحة الصلوة رسم المصحف وسجدة التلاوة واما
كونها ضرورية فلا لانها في الحقيقة تلويح وتلويح لا يرفع الحدث حقيقة حتى لو وجد
الما كان محدثا بالحدث السابق فاذا صح هذا فقد اختلفوا في كل واحد منهما ما لا حجة له من
الدليل فاختلفوا في موضعين جناب الاحتياط لانه مما يختار في مثله الاحتياط
حتى انما لو اغتسلت وتركك المضغعة والاستسقاء ينقطع الرجعة عند ذلك خلافا
لا يوسد احتياط الشيعة اختلاف العلماء فان منهم من يقول المضغعة والاستسقاء
في الغسل سنة فكان الاحتياط في قطع الرجعة فلما كان الاحتياط اصلا عنده كان
الاحتياط في مسئلتنا القول بعدم جواز اقتداء المتوض بالمتيمم والاحتياط فيه اما ان يقتضي
عنوض او يصح منفرد احث يكون صلوته بالوضوء من كدر وجه يخرج عن عمدة الصلوة
اجماعا وكذا في فصل الرجعة لما تيممت ليس له ان يراجعها لان الحكم بالرجعة مما يبر
خذ فيه بالاحتياط اجماعا حتى انما لو اغتسلت وبقيت معه من بدنها ينقطع الرج
عة احتياط ولا يحل لها اذا الصلوة وهذا يحل لها الصلوة بالتيمم ناولي ان ينقطع
الرجعة وكما لو اغتسلت بسروا الحار ينقطع الرجعة اجماعا احتياط ولا يحل لها اذا الصلوة
فلما كان العمل بالاحتياط اصلا عنده وهو متخذ في الموضوعين لكن اختلف سبب الاحتياط في
الموضوعين فلا يتناقض مذهب لان اصله واحد غير منقوض وهو العمل بالاحتياط وانما جاءت
صورة التناقض باختلاف طريق الاحتياط في الموضوعين واما الاحتياط فنشر واحد فيهما
فلا يتناقض واما البر حقيقته وايوسد وجهما الله فاختار اجانب الاطلاق في حق الصلوة

و

في حق الصلوة وما يلحقها فكانت الحقيقة فيما سواه فان الشارع انما اعطى له حكم
الطهارة المطلقة في حق الصلوة بقوله تعالى ولكن يريد ليظهر كبر حتى اجمع اصحابنا
السلطة فيمن تيمم في حالة الاسلام سمرارندو العباد بالله ثم اسلم فهو على تيممه كما لو تيمم
ثم اراد سمراسم لان التيمم في حق الطهارة مثل الطهارة الوضوء غير موقفة فعلا
باطلاقه في الصلوة ولو ردد طهارته في حق الصلوة خصوصا وقد قايد ما ما
لاه محدث عمر وبن العاص في حق الصلوة على ما ذكرناه ولكن هو في الحقيقة تلويث
وليس بطهارة حقيقة فهل تخفيفه فيما سوا الصلوة على ما ذكرناه حتى لم يكن
طهارة في حق انقطاع الرجعة فالبر يتايد بمزيد وهو الصلوة به وهذا لان
ما كان مشروعا لمقصود به ضعف في نفسه فقل انضمام المقصود اليه
يضعف على ضعفه فلا يزول به الملك لشهادة ^{الشهادة} تين على الاطلاق لما كانت لمقصود اليه
وهو قضا القاض فلما لم ينضم اليها القضا لا يكون مزيلة الملك **مسألة**
اذا صلى متيمم عنوضين فرار المأمور المالم بربه الامام فصلوة الامام تامة وصلوة
من وراه فاسدة عندنا خلافا لابي يوسف ورفر وجهما الله لنا انه راير المأمور
المأفقد تيقن ان امامه صلى بالتيمم مع وجود المأمور من اعتقرا ان امامه على
خطا بطلت صلوته ولهما ان روية المتوض لها لا يتعلق بها حكم في حقه
فصار وجودها وعدوها سواء ولا تخي هذه المسألة على اصل محل لان عنده التيمم
لا يبرم المتوضيين ولو كان الامام متيمما فحدث فاستخلف متوضيا ثم
وجد الامام الاول المأفدت صلوته وحده لانه صار كواحد من القوم ولو
كان الاول متوضيا فاستخلف متيمما فرار الخليفة المأفدت صلوته وصلوة
القوم وصلوة الامام الاول لانه هو الامام لان **قوله** والمأفد على الخفين الغا
سليين وهذا اجماع لان المسح طهارة كاملة لا يقف على الضرورة فهو
كالغسل لان الخف مانع سرية الحدث الى القدم وما حذر بالحق بزياله
المسح وكذا المسح على الجيرة يجوز ان يبرم الغاسل **قوله** ويصل القايير

ويصل القيام خلف القاعد يعني اذا كان الامام قاعدا يركع ويسجد فاقف
به من يصل قايما يركع ويسجد فانه يجوز عندئذ وقا لمحمد لا يجوز لقوله عليه
السلام لا يوم من احد بعد جالسا ولم يرد به الجالس خلف الجالس فان اقتدي
الجالس بالجالس جاز اجماعا فعلمنا ان المراد به لا يوم من جالس قايما وان هذا
اقتداء بغير المعذور بالمعذور فلا يصح ان صلوة الفرض جالسا لا يجوز الا عند
العجز فلا يصح الا امامه فيه بالقيام قياسا على اقتداء الراكع الساجد بالمومس والقارر
بالامس والكاسر بالعارر والطاهر بصاحب الجرح السائل ولهما ان اخر صلوة صلاها
النبي صلى الله عليه وسلم باصحابه كان فيها قاعدا وهو قايمون وذلك انه عليه السلام
لما ضعف في مرضه قال مروا ابا بكر رضي الله عنه يصل بالناس فقالت عائشة
لحفصه قولي ان ابا بكر رجل اسف اذا رتف في مكانك لا يملك نفسه فلو امرت
غيره فقالت له ذلك مرتين فقال اثنين صواب يوسف مروا ابا بكر يصل بالناس
معناه اثنين في التطاهرون على ما ترددت وكثره الحاحكي في طلب ما يردنه ويمكن
اليه فلما افتتح ابا بكر الصلوة وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة
فخرج محمد ابيز عيا والفضل ورجلاه تحتان الارض حتى دخل المسجد فسمع ابا بكر
حمسه فتأخر وتقدم النبي عليه السلام وجلس يصل وابوبكر يصل بصلوته والناس
يصلون بصلوة ابي بكر يعني ان ابا بكر يسمع تكبير النبي صلى الله عليه وسلم فيكبروا
والناس يكبرون بتكبير ابي بكر وهذا اخر فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه
فكان ناسا لما كان قبله وان الامام صاحب يد صحيح فاقف صاحب الاصل
بد صحيح كالحاسي على الخفين يوم الغاسلين بخلاف ما اذا ام صاحب الجرح وخوه
لانه ليس بصاحب يد صحيح وان صلوة القيام والقاعد متحدة فان القعود قيام
مقصود الا ان كماله باستواء النصفين وقد وجد نصفه فكان بمنزلة اقتداء
المستور قايما بالمجنى طهره كالراكع وان القيام عبادة عن استواء النصفين
فلما لم توجد قواف استواء النصف الاعلى عدم جواز الاقتداء بالمرء بوجوب قواف

قواف استواء النصف الاسفل عدم جواز الاقتداء لانهما سوابة تكميل
القيام واسم النصف ولا يلزم اذا كان يوميا فان الاقتداء به لا يصح لان صلوة
المقتدر بركوع وسجود ولا ركوع ولا سجود في الايام فاملى في القعود فقد
وجد نصف القيام وهو القيام بالنصف الاعلى وان القيام في ركعتيه
نوع تصور بدليل سقوطه عند سقوط الركوع والسجود يعني في حق المومس
اذا لم يقدر على الركوع والسجود ويقدر على القيام لم يلزمه القيام
واجزاه ان يركع قاعدا فالنبي ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله بالقيام
الظاهر ولا قصور في الركوع والسجود واما المومس فليس معه قيام ولا ركوع
ولا سجود فلو قلنا يجوز الاقتداء به لكان قولا بجواز بنا المومس على المعذور
وذلك لا يجوز ولذلك اقتداء الكاسر بالعارر والقارر بالامس والطاهر
بصاحب الجرح انما لا يجوز لان سنن العورة والفراة والطهارة شرط واركاب
لا وجود لهما مع الامام وفوت هذه الاشياء يوجب الفساد في حق القادر
عليها فلماذا لا يصح الاقتداء فاما هنا فقد وجد جميع الاركان في صلوة الامام
واما الجواب عن تعلقه بالخبر قلنا معنى قوله لا يوم من احد بعد جالسا
اي لا يوم من جالس يجالس هو قاعدا على الصام نحن هكذا نقول فكان النبي
عليه السلام مخصوصا بهذا بدليل ما روي الزهري عن الشراة رسول الله
صلى الله عليه وسلم سقط من فرسه فحشش شقه الايسر وقيل الايمن فلم
يخرج اباما فدخل عليه اصحابه فوجدوه يصل قاعدا فافتتحوا الصلوة خلفه
قياما فاشار اليهم ان افعدوا فلما فرغ من صلوته قال انما جعد الامام اما
لموتم به فلا يجتنبوا عليه فاذا صلى قاعدا فصلوا قياما واذا صلى قاعدا فصلوا
قعودا ولا يوم من احد بعد جالسا اي يجالس هو قاعدا على القيام كما فعلته
انا فاني كنت مخصوصا بذلك ولانه ليس من شرط صحة الاقتداء مشاركة الامام
المومس الامام في القيام بدلالة انه لو ادرك الامام في الركوع كبر قايما

كبرتا بما ورع واعند بذلك الركعة وان لم يشاركه في القيام فاذا كان كذلك
لم يوجد في مسئلتنا الاعداد المشاركة في القيام وذلك لا يمنع صحة الاقتدا
وبما الفناور لا تنصح امامة الاحد للقيام اذا كانت حدود بينه كالركع يعني
بحيث انه اذا مديديه نال ركعتيه كذا في النوازل وقيل يجوز الاول
اصح وبما النهاية ذكرنا تشرنا على الاختلاف في اقتداء القيام بالقاعد وفي
الفناور ايضا يجوز عند محمد اقتداء القيام بالقاعد والتفرد الفرض في ذلك سواء
قوله ولا يصلح الذي يركع ويسجد خلف المومي وهذا قول اصحابنا جميعا الا في
ما انه يجوز ذلك لئلا ان الركوع ركن من اركان الصلوة لا يسقط في حال غير العذر
بحال فلم يجز اقتداء القادر عليه بالعاجز عنه كالفار يخلف الامور وجه قول
ذخران الا بما يدل عن الركوع والسجود كما ان التيمم يدل عن الغسل وكذا
المسح على الخفين يدل عن غسل الرجلين فكما جاز للغسل ان يصلح خلف الماسح
والمتموض خلف المتيتم فكذا هذا الخلاف اقتداء الفار بالامي لسقوط الفرض
هناك لا يبدل والركوع والسجود هنا سقط الى بدل والمبادر بالبدل كالمثاد
بالاصل كالمتيتم تقلنا الا بما ليس يدل عن الركوع والسجود انه بعضه وبعض
الشئ لا يكون بدلا عنه فلو جاز الاقتداء كان مقتديا في بعض الصلوة دون
البعض وذلك لا يجوز ويصلح المومي خلف المومي استواء حالهما الا ان يوم
الموتم قاعدا او الامام مضطجعا فلا يجوز ان الفجود معتبر فيثبته
القوة كذا في الهداية وان حال المستلغ في الايمان دون حال القاعد الاثر
انه لا يجوز صلوة التطوع مستلقيا بالايمان اذا كان قادرا على الفجود واذا كان
الامام يصلح قاعدا بالايمان والمقتدر قائما بالايمان جاز ان هذا القيام غير معتبر
لانه ليس بركن من كان الاول تركه وفي السهانة اقتداء الذي يصلح قاعدا بالايمان
بالذي يصلح مضطجعا فيه خلاف والاصح انه يجوز على قول محمد وكذا الاظهر
على قولهما جوازه وهذا خلاف ما في الهداية تال في النهاية وعلى الخلاف

وعلى هذا خلاف اقتداء المسلم بالاحد الذي هو كالراكع ولو كان مقدم الامام لاحتاج
فقام على بعض قدميه يجوز وغيره اولى منه كذا في الفتوى **قوله** ولا يصلح المقتدر
خلف المتنفل لان الاقتداء بنا وصف الفرضية محذور في حق الامام فلا يخفف البناء
على المحذور قال بعض المشايخ قوله لا يصلح المقتدر خلف المتنفل هذا في جميع افعال
الصلوة اما في جزء من اجزاها يصلح كما ذكر محمد في الاصل فيمن ادرك الامام بعد
ركوعه فسجد الامام الحدث فاستخلف هذا المسبوق فانه ياتي بالسجدة تين ويكونان
له نقلا حزانة يعيد هما ولمن خلفه فرضا ومع هذا صح الاقتداء وكذا اقتداء المتنفل
بالمقتدر في الركعتين الاخرتين فان القراءة للمتنفل فرض والمقتدر نفل ومع
هذا جاز وعامة المشايخ قالوا لا يجوز اقتداء المقتدر بالمتنفل في شئ من افعال
الصلوة اصلا واجابوا عن ثنتين المسنتين اما في الاولى فقالوا بان السجدة تين
ليست بمنفردة في حق الخليفة بل هما فرض لوجود حد الفرض فان حده انه اذا لم يات
بهما تفسد صلوته وهذا لان الخليفة قائم مقام الاول ولو كان اول في مكانه كانت
السجدة ثان فرضا في حقه فكذا في حق الخليفة واما المسئلة الثانية فقالوا صلوة
المقتدر احدث حكم الفرض بسبب الاقتداء ولهذا الزمه قضا ما لم يدرك مع الامام
من الشفع الاول وكذا لو انسد المقتدر الصلوة على نفسه يلزمه قضا ريع ركعات
واذا احدث صلوة المقتدر حكم الفرض كانت القراءة تال في حقه كما في حق الامام وكان هذا
اقتداء المتنفل بالمتنفل في حق القراءة كذا في الهداية وعند الشافعي يجوز اقتداء المقتدر
بالمتنفل واجتز بما روي ان معادا كان يصلي مع النبي عليه السلام العشاء ثم يصليها
بقومة في بني سلمة وكان مقترضا مع النبي عليه السلام مستقلا مع قومه قلنا تاويله انه
كان يصلي مع النبي عليه السلام بنية النقل لينعلم منه سنة القراءة ثم ياتي فيصلي بهم
الفرض ويجوز اقتداء المتنفل بالمقتدر في ان صلوة الامام يشتمل على المقتدر وزيادة نصح
اقتداره بخلاف المقتدر بالمتنفل انه بناقوري على ضعيف فلا يجوز ان قيل اذا جاز في
صلوة المتنفل خلف المقتدر في القراءة فرض على المقتدر في الاخرين ان القراءة فرض

فرضه جميع ركعات النفل وهو على الامام نفل فكان فيه اقتداء المقتضى بالمتنفل قلنا
لما اقتدر به لم يبق عليه قراءة لا فرضية ولا نافلة وكذا الفعدة للمتنفل في الشفع
الاول يعبر نفلها صار نفعه اربعا يحكم الاقتداء **قوله** ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي
فرضا اخر الا اذا اقتدا اشركه وموافقته فلا بد من الاتحاد وسوا يعاير الفرضان اسما
او صفة كصلي ظهر امس خلعت من يصلي ظهر اليوم فانه لا يجوز تخلاف ما اذا فاستهم صلوة
واحدة من يوم واحد بحيث يجوز واذا لم يحضر صلوته هل يصير المقتدى بشارع في صلوة نفسه
على الخلاف الذي يعزى قال المجتهد اذا اختلف الفرضان فقال احدهما الظهر والاخر العصر
او قال احدهما ظهر يومه والاخر عصر امسه فاقترى احدهما بالاخر فصلوة الامام تامه
وصلوة من اقتدى به يكون تطوعا هكذا ذكر في كتاب الاذان وفي الزيادات والنوادر لا يكون
تطوعا وتاليا باب الحدث لو ان امرأة اقتدت برجل بنيه العصر والامام ينوي الظهر
ونوي امامتها وحادثه لا تقدر عليه ولو كانت داخلها صلوة التطوع كانت تقدر عليه
فقيل ما ذكره في الاذان قولهما وما ذكر في الزيادات قول محمد وفي الفتاوى اذا اقتدى بالامام
في الترتيب والامام يتلو ايا يوسف ومحمد رحمهما الله في انه سنة والمقتدى يتلو ايا حنيفة
في انه واجب صح اقتداه لان الصلوة واحدة قال هذا نظير من صلي ركعتين من العصر
فغربت الشمس فجاء انسان واقتدى به في الاخرين يجوز وان كان هذا قضا للمقتدى لان
الصلوة واحدة ولو افسد نفلاد خلفه ثرا اقتدى برجل يصلي نافلة لم يحز لانه لما ا
افسده وجب عليه قضاؤه فكان واجبا فلا يصح فيه الاقتداء بالمتنفل ابتداء يصلي
المتنفل خلف المتنفل اذا استوي نفلاهما في القوة حتى ان من صلي النواوي وخلف الصبي
او خلعت من قد صلاها فالحق ان لا يجوز واذا اقتدى النادر بالنادر لا يجوز الا ان يندر
صلوة ثري يقول الاخر لله علي ان اصلي تلك المندورة فاقترى احدهما بالاخر جاز قال
في الجيرون لو ان رجلا قال لله علي ان اصلي ركعتين تطوعا قال اخر لله علي ان اصلي ركعتين
تطوعا فاقترى احدهما بصاحبه قال ابو حنيفة لا يجوز صلوة المتنذر عن النذر وهكذا
قال محمد في الزيادات وقال ابو يوسف في الامامي بحزبه ولو اشتركا في نافلة ثرا افسرها

ثم افسرها واقتدر احدهما به ما حبه حال القضا جاز **قوله** ويصلي المتنفل خلف
المقتضى لان فيه بناء الضعيف على القوي مجاز وعنده ما لا يجوز لا تنهك المتنفل
صلواتا مختلفتان فلا يصح بنا احديهما على الاخرى قياسا على الفرضيين
المختلفين ولو اقتدى المسلم بالكافر في صلوة لا يجوز لان الكافر لا صلوة له
والاقتداء بغيره لا صلوة له باطلا وان كان بين الامام والمقتدى حابط يمنع الاقتداء
الا ان يكون الحابط قصيرا مقدارا الذراع او الذراعين واما اذا كان اكثر من
ذلك فان كان فيه باب مفتوح او ثقب لو اراد ان يصلي الي الامام امكنه ذلك
ولا يشتبه عليه حال الامام صح الاقتداء وان كان عليه باب معلق او كان فيه ثقب
صغير لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لا يشتبه عليه حال امامه قال الحلواني
اذا لم يشتبه عليه حال الامام صح اقتداه ولو كان لا يمكنه الوصول اليه وان
اشتبه عليه حال الامام لم يصح الاقتداء ولو قام الامام على سطح المسجد والقوم
في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشتبه عليه حال الامام صح الاقتداء
وان لم يكن له باب لكن لا يشتبه عليه حال الامام صح الاقتداء وان قام على سطح
داره وهي متصلة بالمسجد لا يصح اقتداه فان كان لا يشتبه عليه حال الامام
ولو كان في المسجد بغير حجر ان كان صغيرا لا يمنع الاقتداء وان كان كبيرا منع
وان كان في الصحرا ان كان بينه وبين امامه اقل من ثلثه اذ رعى صح الاقتداء
والا فلا وان كان بين الامام والمقتدى طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه الجملة او
الوفر لا يمنع الاقتداء وان كان واسعاً يمر فيه ذلك منع والصلوة خارج المسجد
بالامام هو في المسجد جائزة اذا كانت الصفوفة متصلة وان كانت غير متصلة
لا يجوز مثلاً من هو خارج المسجد بالامام الذي في المسجد ولو اقتدى بالامام في اقصي المسجد
والامام في المحراب جاز لان المسجد وان اتسع حكمه حكم بقعه واحدة بخلاف
الصحرا فانه ان كان يصلي فيها واحدة فموضع سجوده كالمسجد له وكذلك غيره
ويساره وخلفه حتى لو تخيل له انه احدث وانصرف ليتوضأ فترتب ان لا يحدث

انه لم يحدث ان لم يجاوز موضع سجوده فانه يدين على صلوته وان جاوز مو
ضع سجوده لم يجز له البناء وهذا اذا لم يكن بين يديه بنا ولا سترة اما اذا
كان فانه اذا تجاوز بطلت ولو كان جماعة يصلون في الصحرا فان انتهى اخر
المصفوف له حكم المسجد حتى لو ظن انه احدث فانصرف ليتوضا ثم يتبين انه لم
يحدث ان لم يجاوز المصفوف جازله البناء وان جاوزها لم يجز له البناء ولو كان
بين الامام والقوم فرجه وسمي الصحرا ان كانت قدر الصفيين فصاعد الاجز
اقتداؤهم وينبغي لمن يصلي في الصحرا ان يتخذ امامه سترة ومقدارها ذراع
فصاعد القوله عليه السلام اعجز احدكم اذا صلى في الصحرا ان يكون امامه مثل
موخره الرجل يقال موخره بضم الميم وكسر الخاء هي الخشبة العريضة التي يحاذي
راس الركاب وتشديد الخاء خطأ ولا بأس ان يصلي المأموم في مكان ارفع من مكان الامام
ولا ينبغي للامام ان يكون ارفع وفي الحسام هذا اذا كان وحده اما اذا كان بعض القوم
معه فلا يكره واحايه ظاهر الاية لم يفصل الرواية بين الامام والمقتدر فانه نهى ان
يكون مقام احدهما ارفع من مكان صاحبه وهذا اذا كان لخبر عذرا اما العذر فلا يكره
لضيق المكان ولم يبين في ظاهر الرواية قدر ارتفاع الذي يكره وذكر الطحاوي انه
مقدر بالقامة في الفتاوى يكره ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى العكس
اذا يكره وقال وعليه عامة المنهاج والارتفاع المكروه مقدر بقامة الوسط وفي
الكرخي يكره ان يصلي الامام على دكان وغير اسفل منه او يكون ارفع من دكان والامام
اسفل منهم ولا ينبغي للامام ان يصلي ارفع منهم عما يجاوز القامة ولا بأس ان يكون ارفع
منهم بمادونها **قوله** ومن اقتدر بامام ثم علم انه على غير طهارة اعادة الصلوة لقوله
عليه السلام من قام قوما ثم ظهر انه كان محدثا او جنبا اعادة صلوته واعادوا العلم بذلك
من وجهين اما بالشهادة الحدود يشهدون انه احدث ثم صلى فان الصلوة تنفسد
والباقي ان يخبر الامام بذلك عن نفسه بان قال صليت بكذا فانا محدث ويقبل قوله ان
كان عدلا وان لم يكن عدلا لا يقبل الا انه يستحب الاعادة ولو صلى الرجل على ظن انه

انه محدث او جنب ثم تبين انه على طهارة لا يجزى صلوته ويحتمل عليه الكفر وقيل
بالعلم بعد الاقتداء فانه لو علم ان امامه محدث قبل الاقتداء الاجز الاقتداء وفي الفتاوى
لو ان رجلا ام قوما ثم قال كنت مجوسيا مجز صلوتهم ويضرب ضربا وجيعا ويجبر على
الاسلام وان قال كنت محدثا او على ثوب نجاسة فعليه ان يصدقوه ويعيدوا الصلوة
انه اخبرهم بخبر من امور الدين وخبر الواحدية امور الدين حجة بحج العمل به الا ان يكون ما جانا
فحينئذ لا يصدق والمأجور الفاسق الذي لا يبالي بما يقول ويفعل ويقال للمأجور هو الذي
يلبس لباسا حسنا وينطوق في السكر ويتطاول النساء فينظرن اليه ام لا ولو اقتدر
بامام على ظن انه زيد فاذا هو عمر وصح اقتداؤه واذا اقتدر بزيد فاذا هو عمر ولم يصح
اقتداؤه ولو راى المقتدر على ثوب الامام نجاسة مانعة جواز صلوته دون امامه الاجز
صلوته ولو كان على العكس مجز صلوته واذا صلى اي بقاريين وامسين فصول الكفر فاسدة
عند الحنفية لان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها فيفسد صلوته انه اذا اقتدر
بالقاري يكون قرائته له قراءة وما لا يورس في محلهما الله صلوة الامام ومن لا يقرأ جائزة
لانه معذور ام معدورين وغير معدورين فصار كما اذا ام القاري عراة وكاسين وعلي
هذا الخلاف اذا ام الاخر سر قاريين وخرسا والجواب لا يحنفية ان لبس الامام لا يكون
لبسا للمقتدر فان قلت لو كان الامي يصل وحده وهناك قاري يصل تلك الصلوة جازت
صلوة الامي ولم ينظر الى قدرته على ان يجعل صلوته بقراءة بالاقتداء به قلت ذكر ابو حازم
ان قياس قول ابي حنيفة الاجز صلوته وهو قول مالك ولان مسلمانا قلنا لم يظفر هناك
رغبة في الصلوة بالجماعة فلا يعتبر وجوده في حق الامي بخلاف ما نحن فيه وطريق اخر لا ي
حنيفة ان افتتاح الكوفة صح لان اوان التكبير والامي قادر عليه كالقاري فيصح الاقتداء
صار الامي متحلا بفرض القراءة عن القاري ثم جازاوان القراءة وهو عاجز عن الوفا بما تخلف فيفسد
صلوته وبغليتنا دصلوته تفسد صلوة القوم بخلاف سائر الاعذار فانها قائمة عند افتتاح
فان قلت لو اقتد بالامي بنية النقل لا يلزمه القضاء ولو صح شروعه في الابتداء للزمه القضاء
قلت انما لا يلزمه القضاء انه صار شارعا في صلوة لا قراءة فيها والشروع كالندوة ولو نظر

ولو نظر صلوة بغير قراءة لا يلزمه شئ الا في رواية عن ابي يوسف فكذا اذا اشترع فيها
ولو افتتح الامي بشرح القاري قيل تفسد صلوته وقال الكرخي لا تفسد الا اذا
يكور فادراعيان يجعل صلوته بقراءة قبل الافتتاح ولو حفر الامي والقاري يصل فلم
يقضيه وصيا وحده اختلفوا فيه والاصح انها تفسد وفي الهداية اذا كان الامي يصل
وحده والقاري وحده جاز وهو الصحيح احتراز بقول هو الصحيح عن قول ابو حازم وقد
ذكرناه وذكر الجرجاني في مسألة الامي اذا ام القاري انما تفسد صلوة الامي عند ابي حنيفة
اذا علم ان خلفه قارئ اما اذا لم يعلم لا تفسد كما قال الا ان في ظاهر الرواية لا فرق
بين حالة العلم والجهل لان القراءة فرض وما تخلو بالقرآن بعض لا تخلو فيه العلم والجهل
الا ترى انه لو ترك القراءة ناسيا او جاهلا لا يجوز ان يقرأ الامام في الاولين ثم احدث
فاستخلف اميا فسدت صلوته لان كل ركعة صلوة فلا يخلو عن القراءة اما تخفيفا او
تقديرا في حق الامي لانعدام الاهلية ولان القراءة فرض في جميع الصلوة يودر في موضع
مخصوص فاذا كان الامام قاريا فقد التزم ادا جميع الصلوة بقراءة والامي عاجز عن ذلك
فلا يصلح خليفة كالصبي والمرأة وقال زفر لا يفسد لما دير فرض القراءة وليس في الا
خر بين قراءة فكان استخلا والقاري والامي سواء على هذا الوجه واسه من اخر السجدة
فترسبه الحدث فاستخلف اميا فسدت صلوته وصلوة القوم عندنا فاما اذا تعدد
القتشهد ثم احدث فاستخلف اميا فهو على الخلاف المعروف بين ابي حنيفة وصاحبيه
تفسد عنده ولا تفسد عندهما رقيلا لا تفسد عند الكل اما عندهما فظاهر واما عنده
فلوجود الخروج من الصلوة بصدقه وهو الاستخلا فكما لو تكلم وجعل الثمر ناشئ عن
الفساد عند الكل او لي كذا في النهاية **قوله** ويكره للمصل ان يعبت بثوبه او بحسده
قدم هذه المسئلة لما ان هذه كليه وغيرها نوعيه لان تغليب الحصر والفرقة من
انواع العبت والكل مقدم على النوعي كذا في النهاية والعبت هو كل لعب للذة فيه
فاما الذي فيه لذة فهو لعب بشر العبت خارج الصلوة مكرهه فما ظنك به فيها وكل عمل
مفيد لا بأس به ان النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلوته فسأل العرق عن جبينه

اولا تنقبها

عن جبينه انه كان يوزيه فكان مفيدا واما ما ليس بمفيد فيكره والعبت مكرهه غير مفيد
قال عليه السلام ان الله كره لكم بلسا العبت في الصلوة والرفث في الصوم والضحك في المقابر
وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يعبت بلحجته في الصلوة فقال لو خشع قلبه لخشعت
جوارحه وقال عليه السلام ان في الصلوة لشغلا ايشغلا للمصل باعمال الصلوة فلا ينبغي ان يشتغل
بغيرها قال في الدخيرة اذا عبت بلحجته او حرك بعض جسده لا تفسد صلوته يعني اذا فعل ذكر مرة
او مرتين او مرارا او بين كل مرتين فرجة اما لو فعل ذلك سلت مرات متواليات تفسد
صلوته كما لو تنفس شعره مرتين لا تفسد وملت مرات تفسد وفي القناري اذا حرك جسده
لما تفسد صلوته اذا كان بدفعة واحدة وفي الدخيرة اختلفوا في الحكم هل الذهاب والرجوع
مرة والذهاب مرة والرجوع اخر **قوله** ولا يغلب الحصر الا ان لا يمكنه السجود عليه فيسوي
مرة واحدة وتركه افضل واقترب الى الخشوع ولهذا قال عليه السلام هو خير لك من مائة ناقة
سرد الحدق ولان تغليب الحصر نوع عبت وقال عليه السلام لا يدر مرة يا ابا ذر ولا تذر وقال
عليه السلام اذا قام احدكم الى الصلوة فان الرحمة تواجبه فلا يمسح الارض الا مسح واحدة
وتعد في بعضه في ذلك سجعا وهو سال ابو ذر سيد البشر عن تسوية الحجر فقال يا ابا ذر مرة
والا تذر **قوله** ولا يفرق احابعد وهو ان يغمرها او يمدها حتى تقوت لقوله عليه السلام لعلي
رضي الله عنه اني احبك ما احب لنفس لا يفرق احابعد وانت تغمر ولا يشبكها ولا تعدها وقال
عليه السلام الضاحك في الصلوة والملفت والمفترق احابعد بمنزلة واحدة **قوله** ولا يمسح
يجز لا يضع يده على خصره لانه عمل اليهود وروي ان عايشة رضي الله عنها رأت رجلا يفعل
فقلت هكذا اهل النار في النار وقال مجاهد هو استراحة اهل النار ولان فيه ترك الوضوء
المستون وفي النهاية قال عليه السلام الاختصار في الصلوة راحة اهل النار معناه ان هذا فعل
اليهود في صلواتهم وهم اهل النار لا ان لهم فيها راحة ولان هذه فعل المصاب بحالة الصلوة حالة
يناجي فيها العبد ربه في حالة الافتخار لا حالة اظهار المصيبة **قوله** ولا يسدل ثوبه لان
النبي صلى الله عليه وسلم نزع السدل وروي انه مر برجل يصلي وقد سدل ثوبه فعطفه عليه
والسدل ان يبلغ ثوبه من راسه الى قدميه وقيل هو ان يضع الرداء على كتفيه ولم يعطفه على

على بعضه وفي الهداية هو ان يجعل ثوبه على راسه او كنفه ثم يرسل اطرافه من جوانبه **قوله**
ولا يعقص بعقص شعره لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينح ان يصل الرجل وهو عاقص شعره وهو
ان يلف ذوابته حول راسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات وفي النهاية هو ان يحج
شعره فيعقده في موخر راسه وكل ذلك مكروه وعن عمر رضي الله عنه انه مر على رجل ساجدا
فقص شعره فحله خلا عيفا وقال اذا طرأ احدكم شعره فليبرسله بسجدة **قوله** ولا يكف
ثوبه هو ان يرفعه من بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود وقد قال عليه السلام امرت
ان اسجد على سبعة اعظم لا كف ثوبا ولا عقص شعرا **قوله** ولا يلتفت لقوله عليه السلام
لو علم المصل من يناجي ما التفت وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الالتفات فقال خلصة
يتخلصها الشيطان من صلوة احدكم وقال عليه السلام اياكم الالتفات في الصلوة فانما
هلكه الالتفات المكروه ان يلوي عنقه حتى يخرج وجهه عن جهة القبلة واذا التفت
بصدره فسدت صلوته ولو نظر نحو عينيته عنه او يسره من غير ان يلوي عنقه الا يكره لان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ اصحابه في صلوته بموق عينيته موق العين طرفها مما يلي الانف
واللحظ طرفها مما يلي الماذن وهو بالجم وموخر عينيته بضم الميم وكسر الحاء مخففا طرفها الذي
يلي الصدغ ويكره ان يرفع راسه الى السماء لانه كالا لالتفات وان يطأ راسه لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم ينح ان يذبح الرجل في صلوة يذبح الحمار ويكره ان يتمايل على عيائه مرة وعلى يساره اخرى
كذا في العناوين **قوله** ولا يقف لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النفرة والاقعاء في الصلوة وهو ان
ينصب عينيته ويجلس عليها او قيل ان ينصب ركبتيه ويضع يديه على الارض كالكلب الا ان اقع الكلب
في نصب اليدين واقعا الا دمي في الركبتين الى صدره وفي النهاية هو ان يضع اليدين على الارض وينصب
ركبتيه نصبا وهذا صحيح لان اقع الكلب بهذه الصفة ويكره ان يقف شذرا عبيد لقول ابي ذر نعمان
خيل لي عليه السلام عن ثلث ان انظر في الديكر وان افرأ في الكلب وان افرأ في الثعلب
ولا يتمط ولا يتناوب فان غلبه شئ من ذلك كدم وحلبه عليه قال عليه السلام اذا تناوب
احدكم في الصلوة فيضع يديه على راسه ولا يدفع الا يدي عن نفسه لانه لا يامن ان يدخل شئ في
حلقه من الهوام ويكره له ان يغض عينيته في الصلوة لانه يزيل هيبة الصلوة ويكون ان يغطي

تدريج

ان يغطي فاه في الصلوة لانه يشبه فعل الجورس الا ان يتناوب فله ذلك كما ذكرناه ويكره ان
يصل معنجا وهو ان يكون عمامته حول راسه ويكون وسط راسه مكشورا وقيل هو ان يحلق
وسط راسه وينترك جوانبه وقيل هو الذي يغطي راسه ووجهه وقيل هو الذي يلف شعره على
راسه بمنديل فيصير عنقه العاتق شعره ولا بأس ان يصل الى ظهر رجل قاعد يتحدث ويكره
ان يصل الى وجهه لما روي ان عمر رضي الله عنه راى رجلا يصل الى وجهه فبصره فعلاهما بالدارة
ومار المصل استقبال الصورة في صلواته وللقاعد استقبال المصل بوجهه ولو وصل الى وجهه انشأ
وبينهما بالث طهره الى وجه المصل لا يكره وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يصل الرجل
وحده وعنده قوم يتحدثون او ينامون وثاويل هذا اذا كانوا يرفعون اصواتهم على وجه مخاف منه
وقوع الخلط في الصلوة وفي النائم اذا كان يحاق ان ينظر منه صوت فيضج منه في صلوته وتخل
النائم اذا انشبه وان لم يكن كذلك فلا بأس ولا بأس ان يصل وبين يديه مصحف معلق او سيف معلق
ومن العلماء من كرهه وقالوا السيفالة الحرب وفي الحديد باسرسديد فلا يلحق تغذية في مقام
الابتهاج وقيل هذا قول ابن عمر واستقبل المصحف فيه تشبه باهل الكتاب فانهم يفعلون ذلك بكتبهم
وقيل هو قول ابراهيم النخعي قلنا اما السيف فهو آلة الحرب كما قلتم والموضع موضع الحرب ولهذا
سمى المحراب محرابا لانه موضع محاربة الشيطان فليق فيه ولا بأس ان يأخذ الاسلحة في صلوة
الخوف فلا كان معلقا بين يديه كان امكن لاخذه اذا احتاج اليه فلا يكره اما المصحف ان كان
بين يديه يقرأ منه كان مكروها واما اذا كان موضوعا فلا بأس به وكذا اذا كان معلقا ولا بأس
ان يصل على بساط فيه تصاوير لان فيه اسمائه بالصورة ولا يسجد على التماثيل لانه يشبه
عبادة الصورة والخلق الكراهية في الميسر وسوي من ان يسجد على الصورة او لا يسجد فان كلا
هما مكروه وفي الجامع الصغير اذا كان في موضع سجوده يكره لما فيه من التعظيم له وان كان في موضع
جلوسه وقيامه الا يكره لما فيه من الاهانة ووجهه ما في البسط ان البسط الذي بعد الصلوة
يعظم على سائر البسط فيكون هذا النوع تعظيم للمسورة وقد امرنا بالاهانة ويكره ايضا ان يكون
التصاوير فوق راسه في السقف او بين يديه او مجدا به لما روي عن ابي هريرة ان جبريل صلوات
الله عليه استاذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن له فقال له ادخل قال كيف ادخل

كيفية ادخل بيتا فيه ستر عليه ثيابا حيوان او جال اما ان يقطع روضها او يجعله بسا
نوطا انا معاشر الملايكة لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة واما اذا كانت الصورة صغيرة
تجبت لا تند والناظر لا يفكر لا يكره ان صغار جدا لا يعبد الله كان على خاتم ابي موسى
ذبيان فلما وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام على صدره صلى الله عليه كان على نفسه صورة
اسد لونه ربيعيها صبر لمحسانه فلما نظر اليه امره ورفعت حجابها ودفعه الي ابي موسى الاشتر
واصل ذلك ان دانيال اليه في غيبته وهو رضيع لانه حكى ان يحن يهر حين استولى اخبر ان في زمانك
يولد ولد يفتلك فكان ينسج الاولاد يقتلهم فلما ولد دانيال الفتنة امه يا غيبته رجلا ان ينجوا
من القتل فمضى الله له اسد الحفظه ولونه ترضعه وهما يلحسانه فاراد بهما ان الحفظ من
الله وكان لابن عباس كان من محض صورة صغار كذا في النهاية واذ كان الغنم مقطوع الراس او
مصحو الراس ان يظلام موضعه بالغرا او يخط فليس يفتن الا انه لا يعبد بدون الراس وصار كما اذا
صلح الي شمع او سراج على ما قالوا كذا في الهداية الغنم ان يخط فليس يفتن الا انه لا يعبد بدون الراس وصار كما اذا
لخلق الله تعالى من اوان الروح ومضى قوله على ما قالوا ان يخط البعير قال الغنم ان يخط فليس يفتن
فيمن صلح وبين يديه شمع او سراج ففيل يكره كما لو كان بين يديه كائون فيه حجر او نار فترقد
والصحيح انه لا يكره ان السراج لا يعبد احد وكما يكره الصورة في البيوت يكره دخولها والزر
يأمره لا اهلها فيها والجلوس فيها ولو كانت الصورة على وسادة ملغاه او على بساط مفروش لا يكره
الانها ندراس ونوطا بخلا وما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على الستر لانه تعظيم لها واشترها
كراهة ان يكون امام المصلي ثم من فوق راسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ولو لم يكره ثيابا فيه
تصاوير يكره لانه يشبه حامل العلم والصلوة جائزة في جميع ذلك الاستجماع شرابطها وتعاد
على وجد غير مكررة وهو الحكم في كل صلوة ادين مع الكراهة كذا في الهداية ولهذا الوصل ونشر
في صلاته بعيد ويكون الغرض هو الماني كذا في الفتاوى يدرك عن الحسن البصري وعطاء النعمان
دخل بيتا فيه بساط عليه ثيابا ويرفرف عطا وجلوس الحسن البصري وقال لعظم الصورة في
ترك الجلوس عليها ولا يكره ثيابا غير درود لما روي ان بن عباس رضي الله عنه يفر مصورا عن
التصوير فعلى كيف صنع وهو كسب فقال ان لم يكن لكر بد فعلك بنمنا لا لا شجار وعن علي رضي الله

علي رضي الله عنه انه قال من صور نحتا لذي روح كلف يوم القيمة ان ينفخ فيه الروح وليس
بناخ ولا يكره بيع الثوب الذي فيه النصارى ود قال بعض يكره حتى لا يقبل شهادة باعه
وناسجده في نوادر هشام لاجرة للاجير لتصور الغنم لانه على محبة ويكره البسة
البسة القمار وهو ان يفتن بثوب واحد يخط به جسده ولا يرفع منه جانبا يخرج منه يده
صحيحة صلا لانه سد على يديه المغانم كالصخرة الصماء ليس فيها صدع ولا باسرة الصلوة
في الثوب الواحد لان النبي عليه السلام صلى في ثوب واحد قد حال في بين طرفيه ابر على عا
تغذ وعن عبادة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في شملة تدنو شح بها وعقدوها
بين كنفيه وقال عليه السلام اذا كان نوبك واسعا فانشج به وان كان ضيقا فابزر به وعن
ابي بصير رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي الرجل في ثوب ليس منه
على عاتقه شروية الفار يكره للرجل ان يصلي حاسرا راسه ولا باسرة اذا كان للثوب شح
والنصر في فانه ليس قميصا ليس تحته ازار وليس فوقه ردا وصلح فيه جاز وعن سلمة بن الاكوع
قال قلت ليرسل الله ان يكون في الحيف لا صلح في قميص واحد فقال زره عليك ولو بشركة
وروي من شجاع ان من صلح محلول الا ازار وعليه قميص ان كان لو نظر راي عورته من زينة
لم يخرج صلوته وان كان لو نظر لم يشاهد عورته جازت صلوته وعن النبي عليه السلام انه
نهى ان يصلي الرجل في قميص محلول الا ازار مخافة ان يري عورته اذا ركع ولا باسرا ان يمسح
جبهته من الثوب بعد ان يفرغ من صلوته قبل ان يسلم وان كان في وسط الصلوة يكره وقال
ابو يوسف احب الي ان تدعه وقال محمد لا اريد باسرا قبل سلام والفتن لانه تركه يودي المصلي
ورعا شغل عن صلوته وعن بن عباس رضي الله عنه اذا كنت في الصلوة فلا تنسج جبهتك ولا
ينفخ ولا تحرك الحصى وعن بن مسعود رضي الله عنه ارجع من الجحاف ان غسج جبهتك قبل ان تنصرف
وان تبول قايما وان تسمع المنادير فلا تجيبه وان ينفخ في سجد ذكر واعا في وسط الصلوة فانه
يكره اجتماعا واما النفخ في الصلوة ان يسمح منه فهو قطع الصلوة على هي وقال ابو يوسف
لا يقطع الا ان يزيد به التافيف ثم رجع فقال صلوته تامه ولو زاد به التافيف قال بن سبعة
يزيد التافيف اذ وجد قول الله تعالى فلا تفتن لهما ان سمانه قول الله عليه السلام

وقال عليه السلام من ينجح في الصلوة فقد تكلم وجهه فوالله اني رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى صلوة الكسوف وجعل ينجح ويقول رب المرحم في ان لا تغيبهم وانا فيهم واما النجح
الذي لا يسمع فلا يفر وهو كالنفس ويكرهه عدل الاية في الصلوة وعد النجح عند اي حيفه في الغرض
والنقل هو الصحيح لانه ليس من اعمال الصلوة وروى ان عمر رضي الله عنه قال لمن يفعل ذلك عدل في
بكر يستغفر منها ان كانت مستغفر عن عمد النجح والانه لا يجوز اما ان يعد بيديه او بقلبه ولا يجوز
بيديه لقوله عليه كفوا ايديكم في الصلوة وان كان بقلبه شذله عن الصلوة وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله لا بأس به في الغرض والنطوع لان السند وردت بقراءة عدل الاية وذكر لا
يتوصل اليه الا بالعد وروى ايضا فرق بين الغرض والنقل فكرها في الغرض دون النقل
لان النقل قد سوي فيه ما لم يباح في الغرض وفي المصنف المذكور هو العدا بالاصابع او
تخبط يمسكها اما الغرض بروس الاصابع والحفظ بالقلب لا يكره ويكره ان يبرق في الصلوة
او يخط فان اضطر اليه اخذه بشو به واذا فرغ من المصنف في صلوته فسدت عند اي حيفه
سواء كان اما ما اوجبه وسواء كانت اية تامة او دونها وقال بعضهم ان كانت اية تامة
فسدت والا فلا وقال بعضهم ان قرأ بعد اربعة الفاتحة فسدت والا فلا وهذا اذا كان لا يعرف
القراءة الا من المصحف اما اذا كان يحفظه عن ظهر القلب وهو مع ذلك ينظر الى المكتوب في
المصحف ويقرأ فلا شكا ان يجوز ولا يفسد صلوته وعند ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يفسد
صلوته بالقراءة من المصحف لانها عبادة انضافت الى عبادة اخرى ماد وبيان
ذكو ان كان يوم عايشه رضي الله عنه في رمضان وكان يقرأ من المصحف ولان الفساد
لا يخلو اما ان يكون لاجل حمل المصحف ولاجل نظر اليه او لاجل تغليب الاوراق ولا يجوز
ان يكون لاجل الحمل لانه لو حمل اكثر من المصحف لا يفسد الاثر ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يصلي وامامه بنت ابي العاص على عاتقه فكان يضعها اذا سجد وتحميها
اذا رفع راسه من السجود ولا يجوز ان يكون لاجل النظر الى المصحف لانه لا يكون اكثر
من النظر الى المنقوشة المحراب وهو لا يوجب الفساد ولا يجوز ان يكون لتغليب
الاوراق لانه عمل قليل فلا يفسد ثم اذا كان عندهما لا يفسد الصلوة فهو يكره لانه

السلام

لانه صنع اهل الكتاب فانهم يصلون هكذا يكره النجس بهم انا نصينا عن النجس
بهم وعند الشافعي يجوز القراءة من المصحف من غير كراهة والاشعري ان حمل المصحف
والنظر فيه وتغليب الاوراق عمل كثير ولانه ايضا تلقن من المصحف وتعلم في الصلوة
فلا يجوز كما لم تلقن وتعلم من رجل فعل هذا العلة الاخيرة لا فرق بين ان يكون
المصحف محمولا او موضوعا على العلة الاولى بفترقان يجوز اذا كان موضوعا ولا يجوز
اذا كان محمولا الا ان العلة الثانية وهو التلقن من المصحف صح وكان محمد بن
الفصل يقول انا اجمعنا على ان الرجل اذا كان يمكنه ان يقرأ من المصحف ولا يمكنه ان
يقرأ ان ظهر القلب لوصيل بغير قراءة بحزبه الا انهم لا يسمون هذا كذا في النهاية
واما حديث ذكر ان قنابله انه كان يروى المصحف قبل ان يصل ثم اذا صلى كان
يقرأ على ظهر القلب لانه كان لا يحفظ الا بعد ان يقرأه في المصحف الاثر في ان القراءة من
المصحف في الصلوة مكروهة فلا يثبوتهم على عايشه رضي الله عنه انما اثر في الصلوة
على وجه مكروه ولو نظر الى مكتوب وفهمه فالحصحيح انه لا يفسد صلوته بالاجماع
وهذا اذا نظر اليه غير مستغفم لكن فهم بنفسه النظر اما لو نظر اليه مستغفما
بفسد صلوته عند محمد وروى اخرا ابو الليث وعنده ابو يوسف لا يفسد وهذا اذا
كان المكتوب غير القرآن اما اذا نظر الى مكتوب هو قرآن وفهمه لا يفسد صلوته
بلا خلاف وعن شمس الامية اذا كان مكتوبا على المحراب غير القرآن فتأمل المصلي
حتى يفهمه من غير ان يقرأه بلسانه لا يفسد صلوته لان بالنظر لا يكون متكلميا
والمفسد هو الكلام وقال شيخ الاسلام قال بعض مشايخنا اذا كان مكتوبا على
المحراب كن في صلوته خاشعا فنظر اليه وتأمله حتى يفهمه فعنده ابو يوسف لا
تفسد صلوته وعند محمد يفسد وتأمله على مسلة اليمين اذا حلف لا يقرأ
كتاب فلا فنظر اليه حتى يفهمه ولم يقرأه بلسانه فعنده ابو يوسف لا يحنث لانه
لم يقرأه لان القراءة انما هي باللسان وعند محمد يحنث متى فهم ما فيه فجعل الفهم
نه كالقراءة في حق الحنث فكذا في حق افساد الصلوة وهو لو قرأ في الصلوة كن

كن في صلواتك خاشعا فسدت فكذا اذا فهمه ومن مشا مخنا من قال لا تفسد صلواتك
ايضا عند مجيئك وان فهم ان قراءة كتاب فلان غير مقصود في نفسه وانما المقصود علم ما فيه
فينصرف اليه من المصنف والمقصود واما قراءة القرآن فمقصود بنفسه بنحوه
الثواب فيصرف اليه من القراءة لا الي الفهم والدليل عليه انه لو نظر الى جبين امرائه
وعليه مكتوب انت طالق وفيه فهمه ولم يقرأه لم تطلق وكذا اذا كان مكتوب على حسن
عبده انت حر فنظر اليه وفيه فهمه ولم يقرأه لم يعتق فدل على ان مجيئا ما جعل الفهم منزلة
القراءة في قرآن كتاب فلان خاصه امل في حق سائر الاحكام المتعلقة بالنطق لم يجعل
الفهم كالقراءة وفي الهداية لو نظر الى مكتوب وفيه فهمه فالصحيح انه لا تفسد صلواته
بالاجماع بخلاف ما اذا حلف لا يقرأ كتاب فلا يفتقر ففهم حيث بحث بالفهم عند مجيئك ان
المقصود هنا لكر الفهم اما فساد الصلوة فينعلق بالعمل الكثير وان مررت امرأة بين
يدي المصلي لم يقطع الصلوة لقوله عليه السلام لا يقطع الصلوة مرور من الا ان المار
فترلقوله عليه السلام لو علم المار بين يدي المصلي ما ذا اعليه من الزور لو وقف اربعين
قال بعضهم اربعين يوما وقال بعضهم اربعين شهرا وقال بعضهم اربعين سنة وذكر ابو داود
في سننه اربعين خريفا وعن كعب رضي الله عنه انه لو قال لو علم المار ما ذا اعليه لكان
ان يخسره الله به خيرا له وقال اصحاب الطواغر تفسد صلوة المصلي مرور المرأة بين
يديه لقوله عليه السلام يقطع الصلوة مرور المرأة والكلب والحمار والكنائف قالت
عائشة رضي الله عنها حين بلغها هذا الحديث يا اهل العراق والشقاق والمناق
قريبتمونا بالحير والكلاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي واما معترضة بين
يديه اعترض الجنازة فاذا سجد حبست رجلي واذا قام مددتها قال في الهداية وانما
ياثم المار اذا امر في موضع سجوده على ما قبل ولا يكون بينهما حائل ومحاذي اعضائه
لو يصلي على الدكان حتى لو كان المصلي على الدكان والدكان مثل قامة الرجل لما يثم المار
لان اعضائه لا يحاذي اعضائه وكذا كد مرتفع كالسطح والسرير المرتفع وفي الخواشي
انما يثم بشرطين احدهما ان لا يكون بينهما حائل من سترا او سطوانة او رجل

او رجل قائم او قاعد طهر الوجه المصلي والساقين من موضع سجوده على الاطلاق قال
بعضهم يكره المرور في مقدار ثلثته اذ ربه بينه وبين المصلي وقدره بعضهم خمسة اذ ربه
وقدره بعضهم مقدار صفين او ثلثة والنهية الاصح ان كان بحال لو صلى صلاة خاشع
لا يقع بصره على المار لا يكره نحو ان يكون منشعب بصره في قيامه الاموضع وفي ركوعه الى صدور
قدميه وفي سجوده الى اربعة افعه وفي قعوده الى حجرة وفي سلامه الى منكبيه كذا قال
في التمر تاشي واختار في الاسلام انه اذا صلى را ميا بصره الى موضع سجوده فلم يقع عليه
بصره لم يكن واما شتمس الائمة السرخس وقاض خان فاختراما اختاره صاحب الهداية
بان الموضع الذي يكره المرور فيه هو موضع السجود والذي ذكره التمر تاشي وفخر الاسلام
اشبه الى الصواب وذكر ان المصلي اذا صلى على الدكان ومحاذي اعضائه يكره المرور وان
كان يصير اسفل الدكان وذلك ليس بموضع سجود المصلي وانما موضع سجوده على الدكان
ولو مرور رجلان يتخادبان فالكرهية يلحق الذي يل المصلي ويدور المصلي المار ما استطاع
لقوله عليه السلام ادروا ما استطعتم وفي الكرخ اذا امر المار فليدرا المصلي فان انصرف الا
فليدرا فان انصرف والا فليقاتله فانما هو الشيطان الا انه لا يدرا به عمل يفسد الصلوة
لان المقصود بذلك اصلاحا فلا يفعل ما يورث الفساد ولا ياتر يقتل حية والعقرب
في الصلوة لقوله عليه السلام اقتلوا الاسودين ولو كنتم في الصلوة بعزب الاسودين الحية والعقرب
ولا في ذلك الا الذي الشغل فاشبه دراة المار وانما يباح ذلك اذا خاف الاذي اما اذا كان
لا يخاف يكره كذا روي عن ابي حمزة رضي الله عنه وقال بعضهم يباح قتل العقرب دون الحية
لان الحية لا يكون قتلها الا بغيريات وقال السرخسي انما يباح قتل الحية اذا امكنه ذلك
بضربة واحدة اما اذا احتاج الى معالجة ومربيات يستقبل الصلوة والاطير ان الكلب سوا
لان هذا عمل رخص فيه للمصلي كذا في الفوائد وذكر في البدايع ان قوله عليه السلام اقتلوا
الاسودين ولو كنتم في الصلوة هذا ترخيروا باحة وان كاصيغته صيغة الامر لان قتلها
ليس من أعمال الصلوة حتى لو عالجه معالجته كثيرة في قتلها فسدت صلواته ويستور في ذلك
جميع انواته الحيات هو الصحيح وقال ابو جعفر الحيات على ان يرمى منها ما يسكن في البيوت

في البيوت وهو جنيد وهو ايضا صفيان بن عمار بن قيس في غير الصلوة
 الا باح قتلها الا بعد الاعذار والانه اذا بان يقول حل عن طره يقر المسلمين فان ابي يقتله
 وغير الجنين ما كان يغزو الى السواد وفيه مشية النوا وقال الطحاوي في هذا قاسد لان النبي صلى الله
 عليه وسلم اخذ على الجن العذر والميثاق ان لا يظفروا امتدانيا صورة الحية ولا يدخلون بيوتهم
 فاذا انقضت سباح قتلهم والاول هو الاعذار وقال السرخس الاصح عندنا انه لا بأس بقتل جميع انواع
 الحيات في الصلوة لانها ما سالتنا هن من حار بنا هن يريه قصه ادم حين اعانت الحية
 ابليس على ادم وقال عليه السلام لا اوراد من اور الحية وقال صدر الاسلام الاولي ان يجتاطها
 قتل الحيات حل لا يقتل جنيا فانهم يردونه اذ يركبها ابل اذا اري حية وشكر فيها يقول لها
 خلط بين المسلمين ومقران مؤثره فان واحد من اخواني قتل حية كبيرة نسيف لنا فخر به
 الجن حين جعله زمنا كان لا يتحرك رجلاه قريبا من الشجر على الجناه وداويته بارض الجن
 حين تركوه فزال صلبه وهذا مما لا ينبغي كذا في النهاية وفي الجامع الصغير البرهان انما
 يباح قتل الحية في الصلوة اذا حوت بين يديه وخاف ان يؤذيها ولا في كره ولو رمي طائرا نجس
 لم يفسد صلوته ويكره له ذلك وقيل اذا راه احد من الناظرين انه ليس في الصلوة فسدت صلوته
 وان علم انه في الصلوة لم يفسد كذا في شرحه لابن ابي عوف **قوله** ولا يورد السلام بلسانه ولا
 بيده ولا بقلبه عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة يورد بقلبه في الصلوة اما بلسانه فلا انه
 خطاب لغيره لا لاحد احد فلم يجز واحترر بقوله لا لاحد احد عن ما اذا استخ بسا هي
 واما بيده فقله عليه السلام كفوا ايديكم في الصلوة فان زدد بلسانه بطلت صلوته وكذا اذا
 صالح بنيه السلام تفسد ايضا ولو اشار ببرد السلام براسه او بيده او باصبعه لا تفسد
 صلوته ولو طلب منه شي فامر براسه او بيده او قيل له اجيد هذا فامر براسه بنعم او لا
 فان صلوته لا تفسد قال الحلواني لا بأس ان يتكلم مع المصلح ويجيب هو براسه فلو سلم على المصلح
 يورد بعد الصلوة عند محمد وعند ابي حنيفة يرد في نفسه وعند ابي يوسف لا يرد في الحال ولا بعد
 الفراغ ويكره السلام على القاري والمصلح والجالس على البر والعايط **قوله** ولا يتربع
 الا من عذر لان فيه ترك سنة القعود فان كان به عذر جاز له لان الاعذار يورث في

خ

كث

يورث في الصلوة فكذا في هيتها وقد عدا بعضهم في كراهة التربع فقال لانه
 جلوسا جبارة قلنا هذا لا يقول فان النبي عليه السلام كان يتربع في جلوسه في بعض
 احواله وهو عنده عن اخلاق الجبارة وكذا كراهة جلوسه عن بعض الله عنه في مسجد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والصحيح ان يقال ان الجلوس على الركبتين اقرب الى التواضع
 من التربع فهو اولى الالبية خالة العذر كذا في النهاية **قوله** ولا ياكل ولا يشرب فان
 فعل ذلك فسدت صلوته سرا كراهة ما اذا اكل او شرب لانه معني ينافي الصلوة كالكلام الحديث
 وحالة الصلوة مذكوره قال في الغاية ما افسد الصوم افسد الصلوة وما لا فلا وجعل قدر
 المحصة مفسدا فيهما قال في العا وير اذا كان بين اسنانه شئ من الطعام وابتلعه ان
 كان قليلا دون المحصة لم يفسد صلوته لان ذلك يمتنع لريقه الا انه يكره وان كان مقدار
 المحصة فصاعدا فسدت صلوته ولو ابتلع دما بين اسنانه لم يفسد اذا كان الغلبة
 للريق ولا موضع على كذا تفسد صلاته اذا اكل الاك الغوفلة ولم ينفصل منها
 شئ ان ذلك فسدت من اجل انه عمل كثير وان انفصل منها شئ ودخل حلقه فسدت ولو قل
 واحاذا لم يملكها ودخل الريق حلقه لم يفسد ولو وقع في فيه برودة او قطرة مطر او تلج
 فابتلعه فسدت وان ابتلع سمسمه فسدت على المشهور وعن ابي حنيفة لا تفسد ولو كان
 في فيه سكره او قانيد فداب ودخل حلقه فسدت ولو اكل السكر قبل الشروع وبقيت
 حلالاته في فيه بعد الشروع ولم يدخل حلقه مع ريقه لا يفسد ولو دخل الدم مع حلقه
 فابتلعه لم يفسد ويكره ان يصل في فيه دواهم او دناير ولو كان لا يمنع العزاة لانه
 يمنع الشروع ولو قلى الصلوة اقل من فيه فعاد الى جوفه ان اعاد وهو قادر على ان يحج
 فحده الى يوسف لا تفسد وعند محمد يفسد وان تعذر الفان كان اقل من ملل الغم لا يفسد
 وان كان ملل الغم فسدت **قوله** فان سبقت الحدث او غلبه ان عرف السبق بغير عمله
 ونقصه والغلبة به له لكن لا يفسد على دفعه ولو غطس فسبقت الحدث او تمنح او شغل
 فخرج ببقوته ريج فانه لا يفسد هو الصحيح **قوله** ان عرف ان عرف ساعة من غير توقف
 بعد سبق الحدث فان لبث ساعة منه وما يورد ركنها بطلت صلوته لانه يعبر موزيا جزا

مرد يا جاز من الصلوة مع الحدث وذلك لا يجوز ففسد ما ادي واد افسد ما ادي يفسد البناء
ضرورة لان الصلوة الواحدة لا يتجزأ صحيحة وفساد الكذابة النهاية وفي المنتفا اذا لم
ينزع عما في الصلوة لا يفسد واذا انصرف بباح له المنزلة والاغتراف من الاناء والاخراف عن
القبلة وغسل النجاسة والاستنجاء اذا امكده من غير كشف عورته حتى قال في الفتاوى اذا
كانت امرأة لا يجوز لها الاستنجاء لانه لا يمكنها ذلك الا بالكشف فلو امكنها من غير كشف
العورة جاز لها البناء معه وفي فتاوى قاضي خان اذا ذهب لينتوضا فاكشف عورته
في الوضوء وكشفها هو ان لم يجد بد من ذلك لم يفسد وان وجد بان امكده الاستنجاء من
من تحت القميص فابدأ عورته فسدت صلوته وفي النهاية انما يجوز له البناء في الاحداث
الخارجة من بدنه الموجبة للوضوء دون الغسل من غير قصد منه للحدث وليريات بعده بما
ينافي الصلوة من يوقفي موضع الصلوة او كلام او حدث او كشف عورة من غير ضرورة او فعل
ما ينافي الصلوة مما له بدوا ما اذا لم يجد بد من غير فسد قال ابو علي النسفي اذا وجد بد من ذلك
وفعله فسدت بان يمكن من الاستنجاء وغسل موضع النجاسة من تحت القميص فابدأ عورته
يفسد وكذا اذا وجد موضعا يفر فيه على الوضوء وجد مليا كان وجاوزه الى مكان اخر
وتوضا هناك يفسد لانه مشر من غير حاجة وفي الفتاوى اذا وجد ما فذهب الى البعد كان قريبا
الى جنب ذلك الما بان كانا مشر وعثمان احدهما الى جنب اخر لم يفسد ذلك فانهم هذه
الصورة **قوله** وبشر من شرط جواز البناء ان يفعل فعلا ينافي الصلوة من الكلام والاكل
والشرب والاستنفا من البير وفي المرقيا في له ان يستنج من البير ويبنى اذا لم يكن عنده ما
اخر وقال الكرخي لا يبنى مع الاستنفا من البير ولو لم يتكلم بعد سبق الحدث ولكن بال
تفريط فانه لا يبنى لان هذا حدث عمد وحدث العمد مانع للبناء والاصل في هذا ان العياض
يمنع البناء لان الحدث ينافي الصلوة فينوضا ويسنأف وهو قول الشافعي قال لان الحدث ينافي
الصلوة والمنزلة والاخر يفسد انها ولذا قوله عليه السلام من قال اورع او اذير في صلوته
فلينصرف ولينوضا وليبنى على صلوته لم يتكلم وقال عليه السلام اذا صلى احدكم ففأورع
فليضع يده على فيه وليتقدم ما لم يسبق بشر ولوانه توضا للبناء لما لا يمنع البناء

لا يمنع البناء هو الصحيح لان الفرض يقوم بالكل وفي الفتاوى اذا سبقه الحدث فذهب لينوضا
وبغريه يبر فذهب الى الما ان كان مونة المنزح والاستنفا اقل من مونة الذهاب الى الما فانه
يستنج من البير ولا يفسد ما الى الما ولو احدث ومكث مقدرا دكن لم يجز له البناء الا اذا احدث
في نومه ثم انتبه وذهب من ساعته جاز له البناء عن محمد بن لور كح وسجد في حال نومه ثم انتبه
وذهب جاز له البناء لان ما ان في حال نومه كالعدم وعن ابي يوسف اذا احدث في سجوده فرفع
رأسه وكبر يريد به اتمام سجوده او لم ينوشا فسدت صلوته وان اراد به الانصراف لا يفسد وقبل
اذا رفع رأسه من الركوع وقال سمع الله لمن حمده وهو محدث لا يبنى كذا في الفتاوى ولوانه قبل
في انصرافه وفي رجوعه فسدت صلوته على الصحيح انه اذا قرأ اذها فقد ادى حرام مع الحدث
وان قرأ جابيا فقد صلي مع الشئ وذلك لا يجوز وقيل انما يفسد اذا قرأ في انصرافه دون رجوعه وقيل
على العكس والاولى صحيح ولو سجد او هلك لا يمنع البناء على الاصح ولوان المرأة اذا سبقها الحدث
في صلوتها ان تكشف اعضاها في الوضوء او لم تجد بد من ذلك ولو احدث الامه في صلوتها
ثم اغتقت فتوضات ثم تغتعت بنت وان رجعت الى الصلوة غير متفتحة فقامت ثم تغتعت
استقبلت ولو طلب الما بالاشارة او اشترى بالتحاطي او لشئ يربيه في موضع الوضوء فرجع واخذ
الشرب لا يبنى ولو دخل المنزلة ورد الباب جاز له البناء ولو حمل الانا الى موضع صلوته ان
كان حمله بيد واحدة جاز له البناء وان مل الانا وحمله بيدين لا يبنى **قوله** فان كان اما
استخلف وتوضا وبناع صلوته كيفية الاستخلاف ان يجزئ ثوبه الى المحراب فان كان الخليفة لم
يعلم كبره الامام فان الامام يشير باصبع اذا كان قد بقى ركعة او باصبعين ان كان البناء
في ركعتين وللسجدة الثلاثة يضع اصبعه على جبهته ويسهو يضع يده على قلبه واما اذا
كان الخليفة يعلم حال الامام فلا حاجة الى ذلك **قوله** وبشر على صلوته يعني ما لم يحدث شيا
مما يفسده الصلوة من الاكل والشرب والكلام وغير ذلك اما اذا احدثه فسدت ولم يجز له
البناء ثم المصلي لا يخلو اما ان يكون منفردا او مقننبا او اما اذا كان منفردا وسبقه
الحدث فانصرف وتوضا فهو بالخيار ان شاء ثم صلوته في الموضع الذي توضا فيه وان شأ
عاد الى مصلاه والافضل العود وهو اختيار السرخسي وخوافه ان يكون موديا جميعا

جميعا في مكان واحد وقيل الأفضل الموضع الذي ترضا فيه لما فيه من تقليل المشقة فان قلت
من عاد إلى المسجد ينبغي ان يفسد لانه مشى من غير حاجة قلت المشى وان وجد حقيقته لم يوجب
حكما لان حرمة الصلوة تجعل الاماكن كمكان واحد بدليل ان من صلى على الدابة وثلى سجدة
مرارا والدابة تسير بكيفية سجدة وروى عن جماعة اذا عاد المنفرد بعد فراغ الامام نفسه لانه
مشى لغير حاجة واما اذا كان معتديا فانصرف وتضافاته بجود الى مكانه الا ان يكون امامه
قد فرغ من صلوته او لا يكون بينهما حائل فيجوز له الاقتداء به في موضع ما ترضا فاذا كان
الامام قد فرغ من صلوته جاز له ان يدين على صلوته في الموضع الذي ترضا فيه فان قلت المفترق
في حكم اللاحق واللاحق فيما يفيض كالذي خلف الامام واذا كان بينه وبينه ما يمنع الاقتداء من
طريق او حائل فينبغي ان لا يجوز ان يصلي في موضع وضوءه قلت هو كالملاحق ولكن الامام قد خرج
من حرمة الصلوة فلا يراعي ترتيب المقام بينه وبين امام قد خرج من الصلوة وربما يكون
قدماء او نام او احدث وهذا يلزم الاقتداء به وهذا لا يجب وان كان الامام لم يفرغ من الصلوة
فعلى المعتدي ان يجود ولو صلى في موضع وضوءه فان كان موضع يجوز الاقتداء فيه جاز الاقتداء به
نرا اذا عاد قبل فراغ الامام فانه ينبغي ان يشتغل او لا يقضا ما سبق به الامام في حال
تشاغله بالوضوء لغير قراءة لانه لاحق ويقوم مقدار قيام الامام ومقدار ركوعه وسجوده
فان زاد او نقص لا يضره واذا سهر فيما يقض لم يجب عليه سجود السهو لانه لاحق فكانه
خلف الامام ولو لم يشتغل بقضا ما سبق به الامام ولكنه تابعه او لا ثم قض ما سبق به
بعد تسليم الامام جازت صلوته عندنا لان الترتيب بين افعال الصلوة ليس بشرط
عندنا وعند زفر لا يجوز لان الترتيب عنده شرط واما اذا كان اماما فسبقة المحذور فان
كان معه رجل واحد كان اماما نورا اماما اولي بيوتها قام في مكان الامام او لم يقم قدمه
الامام او لم يقم له لانه اذا كان واحدا تعينت الامامة فيه حتى ان الامام الاول
لو افسد صلوته على نفسه لم يفسد صلوة الثاني فان ترضا الاول وعاد الى مكانه صار
ما هو ما والامام هو الثاني لانه لما خرج من المسجد خرج من الامامة وصار الثاني
اماما وهو موثق ولو ان هذا الثاني سبقه الحدث وخرج من المسجد قيل ان يرجع

ان يرجع الاول ففسدت صلوة الاول وصلوة الثاني تأمه على حاله وبينه ولو
سبقه الحدث بعد ما جاز الاول وتحولت الامامة الى الاول وقت صلواتهما جميعا
ولو جاز رجل واقتدى بالثاني قبل ان يجي الاول ثم سبق الثاني الحدث وخرج من
المسجد كان الثالث اماما لهما جميعا ولا تقصد صلوة واحد منهما ولو ان
الثالث سبقه الحدث وخرج من المسجد قيل ان يجي احد من الاولين ففسدت
صلواتهما وصلوة الثالث تأمه ولو كان سبقه الحدث بعد يجي احدهما تعينت
الامامة فيه ولا يقصد صلاة احد منهما ولو كان خلفه رجل واحد فاخذنا
جميعا ما وخرجا من المسجد فصلوة الامام تأمه وبينه عليهما وصلوة المفترق
فاسدة ولو كان الامام خلفه اثنان او اكثر فلم يتقدم واحد منهما ولا قدمه
الامام حرج من المسجد فصلوة القوم فاسدة لانه لم يبق لهم امام بين
المسجد وصلوة الامام تأمه لانه في حق نفسه كالمفترق ولو قدم واحد
منهما او تقدم من غير تقدم الامام وقام مقام الامام قيل ان يخرج الامام
من المسجد جازت صلواتهما وصار الثاني اماما والاول كواحد من القوم حتى انه
لو افسد الثاني صلوته ففسدت صلوة القوم وصلوة الامام الاول والامام الاول
اذا افسد صلوته ففسدت صلوته خاصة ولو ان الامام الاول افسد صلوته
قبل ان يقوم الثاني مكانه ففسدت صلواتهما جميعا لانه بعد لم يخرج من الامامة
وانما يخرج من الامامة باحد امرين اما مخرجه من المسجد او بقيام الخليفة
مقامه حتى ان رجلا لوجا واقتدى به قبل خروجه من المسجد جاز الاقتداء به وكذا
لو كان مسافرا فنور الامامة انتقل فرضه وفرض القوم اربعا قال في الفتاوى
امام سبقه الحدث في الصلوة فاقتدى به رجل قبل ان يخرج الامام من المسجد
قيل ان يترضا قال الفقيه ابو جعفر يصح اقتداؤه وذكر محمد في كتاب الصلوة لو ان
الامام حين سبقه الحدث تاخر وتقدم رجلا جاسعا عنيذ تقدم وكبر بنية صلاة
الامام الاول وقت صلواتهما فيصير كأنه قدم مسبقا فجاز اقتداؤه به بعد الحدث

بعد الحدث ولو كبرنية نفسه ولو افتد ابدا لا اول فصلوته تامة و صلوة القوم
فاسدة الا اذا استقبلوا المصلاة واقتدوا به اجزاءهم و اما صلوة الامام
الاول قال بعضهم بفسد لانه كواحد من القوم وقال بعضهم لا يفسد لانه خرج
من المسجد من غير استخلاف ولو ان اماما احدث وقدم رجلا من اخر الصفوف
ثم خرج من المسجد قبل قيام الثاني مقامه فان نور الثاني ان يكون اماما من ساعته
لم يفسد صلواته ونحو ذلك الامامة اليه و صار الاول كواحد من القوم وان نور ان
يكون اماما اذا قام مقام الاول فسدت صلواته ثم اذا خرج الاول قبل ان يصل الثاني
الى مقام الامام ولو قام مقام الاول قبل خروجه من المسجد جازت صلواته لان
قيامه مقامه بمنزلة النية فيه ولو تقدم احد وكان في المسجد ما يتوضا الامام
به فانه يعود الى موضعه و يدعى ان صلوة القوم انما يفسد بخروج الامام من
المسجد من غير خليفه وهذا لم يخرج ولو كان المسجد ملان و صفوف خارج المسجد
فقام رجلا من خارج المسجد لم يفسد صلواته و بطلت صلوة القوم و قال محمد بن حوزو لو
ان القوم افرقوا فريقين فقدم كل فريق منهم رجلا بطلت صلوة القوم جميعا
لانها صلوة واحدة فلا يكون لها ائمة منفردة ولو استخلفوا الامام رجلا فانفرد عنهم
رجل او رجلا من قنوبيا لانفراد بانفسهم بطلت صلوة المنفردين و قال في الفوائد اذا
قدم الامام او القوم رجلا لا يشترط فيه الاقتداء به وهذا خلاف ما ذكر في الاصل
ولو قام الامام الثاني في موضع الامامة هار اماما و الاول مقتديا خرج من المسجد
او لم يخرج حذر لو ذكر هذا الخليفة قايته او تكلم فسدت صلوة القوم ولو احدث
الامام و انصرف من غير استخلاف استخلفوا القوم فان لم يستخلف الامام ولا القوم
حتى خرج الامام من المسجد بطلت صلوة القوم لان الامام خرج من الامامة بالحدث
فصار اماما مومنين بلا امام فبطلت صلواته و هذا يبطل صلوة الامام فيه روايتان
احدهما لا تبطل وهو المشهور لان الامام غير مقتدي بغيره فهو كالمنفرد و ذكر
الطحاوي انها تبطل لانه اذا خرج من المسجد صار ما هو و اما هو اذا لم يكن

اذا لم يكن له امام بطلت صلوته كالقوم ولو استخلف الامام امرأة نضج محضر
فسدت صلواته جميعا الرجال والنساء والامام والمقدم في قول اصحابنا المثلثة
لكنه لما قدم المرأة صارت اماما واقتدوا الرجال بالنساء لا يصح و اما فساد صلوة
النساء فلا يفسد صلواته في تحريمه كاملة فاذا انتقلوا الى تحريمه ناقصة لم يفسد صلواتهم
مخرجوا من فرض الفرض اخر و قال في فرض المرأة والنساء جازية لان المرأة يجوز
ان تؤم النساء لا ابتداء فكذا في حال البقاء وان احدث الامام فاستخلف مسبقا
قالا في المسبق ان لا يتقدم وان تقدم وانغم به صلواته و فرغ من التشهد
قدم منه رجلا يسلم بهم ويقوم هو الى قضائه فان لم يقدم احدا منهم ولكنه
تقصه بعد ما قدر التشهد او احدث او تكلم فسدت صلوته و صلوة القوم
تامة و اما صلاة الامام الاول فان ادرك الامام الثاني في صلوته وقصر ما عليه
وفرغ مع القوم فصلوته تامة وان لم يدركه او لم يفرغ مما عليه فالصحيح ان صلوته
تفسد و في رواية ابو جعفر لا تفسد **مسألة** قال ابن ابي عمير في شرحه المنعني
اذا سبقه الحدث فانصرف ليترضا فلم يجد المأفئتهم ثم وجد المأفئتين ان يعود الى مكانه
لم يفسد صلواته وعليه ان يتوضا و يدعى وهذا قولهما و قال محمد بن قيس و اما اذا
وجد المأفئتين ان عاد مكانه فان صلوته تفسد بالاجماع لانه فعل بالتيحيم جزا من الصلوة
فابطلته و روي المأفئتين المنعني اذا احدث فاستخلف و ذهب للوضوء فتذكر قايته
عليه فسدت صلواته و صلوة القوم ولو سبقه الحدث وهو في الركوع او السجود
فانه لا يعتد بهما لان تمام الركوع بالانقضاء وكذا اذا كان اماما فاستخلف
غيره فان الخليفة يعيد الركوع والسجود فان لم يجد لم يجز كذا في المحند ولو
حضر الامام عن القراءة جاز ان يستخلف عن ابي حنيفة وعندهما لا يجوز بل ينهها
بدون القراءة كالا م اذا ام اميين لان جواز الاستخلاف قبلت بخلاف القياس
والنص و روي في الحدث وهذا ليس في معناه لان الحدث مما تيم به البلوي فلا يسر
ونسيان جميع ما يحفظ من القرآن نادر فاشبه الجناية ولان الحذر ليس في معنى الحدث

الحدث من وجوه احدها ان الطهارة شرط لجميع الصلوة والقراءة لبعضها والثاني
انه لا يجوز للصلوة بدون الطهارة ولما جاز بدون القراءة والمال ان القراءة محرر
فيها النيابة بخلاف الطهارة والارحيفه ان الاستخلاق لعلة الحجر وهو هنا
اثبت من الحدث انه لا يمكنه الخلاص من الحصر بنفسه بخلاف سبق الحدث فانه يمكنه
الخلاص منه باعادة الطهارة اولان جواز الاستخلاق في الحدث للحجر عن المص وهو
هنا الزم ان الحدث عسر ان يجد ما في المسجد فيمكنه انما هو من غير استخلاق فالذي
نشر جميع ما يحفظ لا يقدر على الاغنام الا بالنحليم والتذكر بخلاف الجنابة لانها كالحدث
في الحجر الا ان فيها محتاج الى زيادة الكشف قال في المصنف والخلو فيما اذا لم يفر اما
يجوز به الصلوة اما اذا ذكر فعلية ان يركع ولا يجوز له الاستخلاق اجماعا وقال
الرازري انما يستخلف اذا لم يمكنه قراءة شرف فان امكنه قراءة اية لا يستخلف فان
استخلف فسدت صلوة ثم انما يجوز الاستخلاق اذا كان حافظا فحصر محل الخوف
فاما اذا نسي نصرا اميا لا يجوز له الاستخلاق الحصر بغير وضيق الصدر
والفصل حصر مثل لبس واما ضم الحافظ كذا في المغرب ولو احدث الامام ولم يتقدم
احد وكان في المسجد ما قضا به الامام فانه يعود الى موضعه وسنن ان صلوة القوم
اما يفسد بخروج الامام من المسجد من غير خليفه وهنا لم يخرج ولو ان الامام صار حرا
قنا حيث لا يمكنه المضى في الصلوة ليس له ان يستخلف عن ابي حنيفة وعندهما
له ان يستخلف **قوله** والاستيناف افضل لخوار عن شبهة الخلاف وهذا في حق
الكل عند به خرم المشايخ وقيل هذا في حق المنفرد قطعا واما الامام والمأموم ان
كانا جذا ان جماعة فالاستيناف افضل ايضا وان كانا لا يجدان جماعة فالبناء افضل
صيانة لفضيلة الجماعة وصحح هذا القول صاحب الفنا ويرى وقال بعضهم ان كان
في الوقت سعة فالافضل الاستيناف وفي الكرخ الافضل ان يتوضا ويتكلم ويستأنف
انه يود يفرضه من غير مشي والاختلاف فهو اولي ومن ظن انه احدث فخرج من
المسجد ثم علم انه لم يحدث استأنف وان لم يكن خرج من المسجد متى ولو كان استخلف

استخلف فسدت صلوة لانه عمل كثير من غير عذر وروى عن محمد انه يستأنف في
الوجع حين سوا خرج من المسجد او لم يخرج لانه انصرف من غير عذر قاربه النها
وخلاف محمد فيما اذا كان باب المسجد الى غير القبلة اما اذا كان الى جانبها ومضى
ووجهه الى القبلة لا يفسد بالانصراف حتى يخرج من المسجد وفيه الفنا ويرى امام نزه
انه وعرفه استخلف وقيل ان يخرج من المسجد ظم انه لم يبرح قال من الفضل ان
كان الخليفة ادر كناسا الصلوة لم يخرج للامام ان ياخذ الامامة مرة ثانية ولكن
يقدر بالخليفة وان لم يدر كناسا نعتهم له ان ياخذ الامامة مرة اخرى قال محمد
تفسد صلوة ولو ظن انه افتتح الصلوة على غير وضوء فانصرف ثم تيمم انه على وضوء
فسدت صلوته وان لم يخرج لان الانصراف على سبيل الرخص والفرق بين هذه وبين
ما اذا ظن انه احدث ثم علم انه لم يحدث انه لو تحقق ما نوهه في هذه المسئلة
يستقبل ولو تحقق في تلك ما نوهه بنى على صلوته ولو راي المنيح سرا باظنه
ما اوطن الماصح على الخفين ان مدته انقضت فانصرف ثم علم انها لم ينقض ادراى
في ثوبه حمرة فظنها ما اوطن انه لم يمسح راسه فانصرف ثم تيمم انه مسح فانه
يستأنف في هذا كله لان انصرافه على وجه الرخص ولو سأل العتاف سلم على ركعتين
بظنها تراوية اذ في الظاهر بظنها جمعة او عيظ ان انه مسافر فانه يستأنف ولو
ظنها رابعة فانه يمين ويسجد للمسيح لاني الاول يتقن انه صلى ركعتين فكان
عامدا في السلام والسلام الحمد قاطع وفي الباقي على ظن انها رابعة فلم يكن علهدا
ولو خشي ان يذروه الف والرعاف او الحدث فانصرف لم يخرج البنا في قول
ابي حنيفة وزفر جميعا انه لا انصرافه لم يكن للحدث فاستبد اذا انصرف الحاجة
وقال ابو يوسف متى انه اذا خسر ذلك لم يمكنه المضى في صلوته فجاز له البناء كما
لو وجد ذلك ولو انصرف على ظن ان في ثوبه نجاسة ليعسلها ثم علم انه لا نجاسة
فيه فانه لا يدين ولو احدث في صلوة الجنازة فقدم غيره جاز هو الصحيح **قوله**
فان نام فاحتمل او نظر الى امرأة فانزل او جرد او اغشى عليه او قطعه استأنف الصلوة

الصلوة هذا اذا لم يقف قدر الشهادة السانية اما اذا فقد فلا يستأنف في هذه
 المسائل كلها وان لم يخرج النجاس من النجس والنوم والاعتداء الا خلافا لانه يندرج وجود هذه
 العوارض في معنى ما ورد به النص وكذا القهقهة لانها بمنزلة الكلام قال في المبسوط
 هي اجتناب من الكلام عند المناجاة حتى تقضى الوضوء ثم سوي بين النسيان والحمد في الكلام
 فيقضي قهقهة او يرد ان قهقهة بعد ما فقد قدر الشهادة قبل السلام لم يفسد صلوة كالكلام في
 هذه الحالة لوجود الصبح المنافي ولكن في القهقهة يلزمه الوضوء لصلوة اخرى وقال في
 كل قهقهة لا يوجب إعادة الصلوة لا لوجوب إعادة الوضوء ولو اغمى عليه بعد التقدير قدر
 الشهادة فان صلواته وصلا نعم ثامه وعلى الامام الوضوء لصلوة اخرى اما صلوة الامام فلا بد
 صار خارجا بالاعمال وليس عليه ركن من اركان الصلوة فيجزيه صلواته وكذا لصلوة من
 كان على حاله فان قلت الخروج بصدقه فرض عند ابي حنيفة وليس يوجد قلنا قد وجد لانه
 من اغمى عليه لا بد من اضطراب يوجد وذكره صرح منه وان لم يضطرب فقد رما وجد من المكث
 بعد الحدث فاطم للصلوة لانه يصير موزيا جزا من الصلوة مع الحدث والاد اصنع
 منه واما المأمومون فمن كان منهم على مثل حال الامام فصلواته جائزة ايضا واما
 المسبوقون فيحتمل ان يكون حكمهم في الاعمال حكمهم فيما اذا قهقهة الامام بالاجتزاء
 الامام اذا قهقهة بعد ما فقد قدر الشهادة او حدث منه او خلفه لاحقون ومسبوقون
 فهذا على خمسة اوجه القهقهة والحدث والحمد والسلام والكلام والقيام في ثلثة
 منها صلوة ثامه في السلام والكلام والقيام بالاثنا واما القهقهة والحدث والحمد
 فصلوة الامام ومن هو على حاله ثامه واما صلوة المسبوقين فمفسدة عند ابي حنيفة
 وعندهما ثامه ويقومون ما عليهم واما صلوة اللاحقين ان اذكر الامام في صلواته
 فصلواته فصلواتهم ثامه وان لم يذكر افعيه رواية ابي حنيفة في رواية ابي حنيفة
 وفي رواية ابي حنيفة لا يفسد ولا يوجب استعاذ بالله الهداية اذا فقد الامام قدر الشهادة
 ثم قهقهة او حدث منه افسدت صلوة المسبوقين عند ابي حنيفة لان القهقهة
 مفسدة للحج الذي يلاقيه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلوة المقتدر وغيره الامام

الحج

ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق محتاج اليه والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام
 فانه شبه والكلام في معناه وينتقض وضو الامام لوجود القهقهة في حرمة الصلوة وعند
 ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يفسد واما اذا تكلم او خرج من المسجد لا يفسد اجماعا هما
 بخلاف صلوة المقتدرين بناء على صلوة الامام جواز فساد او لم يفسد صلوة الامام فكذا اصل
 وصار كلسلام والكلام واذا تكلم الامام بعد الشهادة متعمدا الجحيم المقتدرين السلام اذا
 كانوا مدرين كسالم الامام اذا تكلم والسلام منهيان والمنع من تحريم تحلا اما اذا
 قهقهة او حدث منه فانهم لا يسلمون بل يقومون ويذهبون من غير سلام لان القهقهة
 والحدث الحدث مفسدان للصلوة ولا ينهيانها والمفسد لا يتعدي والمراد بالمنع ما يكون
 مستحقا بالتحريم اما متصلا كالسلام او منفصلا كالخروج فالسلام مستحقا بالتحريم
 وموجبها قوله عليه السلام تحليها السلام واما الخروج ولقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة
 فانتشروا في الارض والكلام يشبه السلام من وجه لانه تمام السلام على معنى الكلام لما فيه
 من كمال الخطاب الا ان روايته يثبت بها بحقيقة لا يكمل فلاننا سلم وهو امام وفلان من المقتدرين
 ويقارن السلام من حيث ان السلام في الصلوة مشروع دون الكلام واما الحدث والقهقهة
 فليس من وجوب التحريم بل من محظوراتها فلا تنهيانها فان قلت قال في النهاية الكلام
 في معنى السلام لان السلام كلام مع القوم عن يمينه ويساره لوجود كمال الخطاب فيه ولو انتفى
 البر على ثوب المصلي او بدنه اكثر من قدر الدرهم فانتقل ليخسه فانه يستأنف الصلوة ولا بد
 وهذا قولهما وقال ابي يوسف يتردد لان هذا حصل بغير فعله كمن سبقه الحدث ولهما ان القياس
 يمنع البناء واما اجزائه لا تتردد وهو رديء الحدث فمساواة على اصل القياس وكذا اذا صدمه شئ
 فادماه او مسر قروحه شئ فسال او دخل شوك رجله او جبهته فسال منها الدم من غير
 قصد او عضه فان سال منه الدم او سقط عليه من السطح عود او حجر او مدر او لوح فشبه
 او كان تحت شجرة فسقط عليه شئ منها فخرج او رماه انسان بحجر فشبه في هذا كله يستأنف
 عندهما ولا بد من عند ابي يوسف من ولو وقع على ثوبه نجاسة منه بان خرج منه بول أو عذرا
 وغسلها وبين خلاف ما اذا اصابه حدث من غير فعله بان شجوه انسان فسال لدم على ثوبه

علي ثوبه فانه يغسل الدم ويستأنف عندهما وعند اي يوسف يجوز له البناء وان احابه دمر
غيره لم يجز له البناء عندهما واد اصاب ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ان كان معه ثوب
اخر الخ هذا الثوب وسنر عورته بالثوب الاخر ومضر على صلوته فان لم يلقه وادير فيه ركننا
فسدت صلوته وان لم يكن معه الا ثوب واحد فانصرف وغسله لم يجز له البناء عندهما وقال
ابو يوسف يجوز له البناء **قوله** فان تكلم في صلوته عامدا او ساهيا بطلت صلوته يعني كلاما
يتعارف فيه متفاهير الناس سوا حاصل به حروف او احرف لو قال ما يساويه الخارفسدت صلوته
واحترز بقوله ساهيا عن مذهب الشافعي فان عنده الكلام في الخطا والضياع لا يفسد
الصلوة الا اذا طال واجتنب بقوله عليه السلام رفع عن امير الخطا والضياع وما استكرهوا
عليه والرفع شرعا يكون حكما وقاسر الكلام على السلام لان كل واحد منهما قاطع نثرية السلام
تفصل بين النسيان والحمد ولنا قوله عليه السلام الا ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من
كلام الناس وانما هي التسييح والتهيل وقراءة القرآن وما رواه محمد بن علي رفع الاثم بخلاف
السلام ساهيا لانه من الاذكار وهو من جنس الصلوة بدليل ان المحدثين يقولون السلام
عليكم ايها النبي السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وهو اسم من اسماء الله وانما اخذ حكم
الكلام بكما والخطاب وانما يتحقق معن الخطاب فيه بالفساد فان اقر به ناسيا اعتبرناه
بالاذكار وان كان عمدا اعتبرناه بالكلام عمدا بالشبهتين فيعتبر ذكره حاله النسيان وكلاما
في حالة التعمد واما الكلام فليس من جنس اذكار الصلوة فكان منافيها على كل حال واما
الحديث فمعناه ان الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ملحق بالمباح في عدم الاثم لا غير
فلا يظهر فيما عدا الاثم بين الحقوق سوا كانت لله او للناس فكان ظاهر الحديث غير مراد لوقوع
هذه الاشياء وانما المراد به رفع الحكم والحكم نوعان مختلفان الجواز والفساد ومبناه على وجود
السبب وعدمه والسبب في الثواب والعقاب ومبناه على وجود العزيمة وعدمها فكان بمنزلة
الاسماء المشتركة والمشتكر لا عموم له وقد اريد به رفع الاثم اجماعا فلا يراد به غيره لان
الحكم غير ملفوظ به وانما ثبت مقتضى والمقتضى لا عموم له وقد ثبت ان الاثم مرفوع بالاجماع
فلم يثبت ما عداه ولانه اذا طال كان مفسدا ولو كان النسيان فيه **عذر استوي** فيه طوله

167
فيه طوله وقصره كالكلمة في الصوم الا ترى ان الاكل والشرب لما كان مفسدا للصلوة استوفى
فيه نسيانه وعدمه فان قيل فقد فصلت بين القليل والكثير في حق الفعل وقلم بان العمل
القليل لا يفسد العمل الكثير تفسدا فيجب ان يكون كذلك في القول فيكون قليل الكلام لا يفسد
فما لفرز قلنا لا يجوز اعتبار القول بالفعل لان الاحترار عن اصل الفعل الذي ليس من
الصلوة غير ممكن لان في الحركات هي افعال ليست من الصلوة فلا يمكن الاحتراز عن
قليلها فلم يكن مفسده حتى يكسر ويدخل في حرام يمكن الاحتراز عنه وليس الكلام
كذلك فانه يمكن الاحتراز عن قليله فان اقر في صلوته او ثاره او بكافا رفع بكاه ايرجى
حروف فان كان من اذكار الجنة او النار لم يضره انه يدل على زيادة الخشوع فكان في معنى
التسييح فان ان من وجع او مصيبة قطع الصلوة لان فيه اظهار الجوع والناسف فكان
من كلام الناس والفقه في ذلك ان الاثنين صوت المتوجع المتألم فصع عن الاثنين اظهار
الوجع فكانه قال اعيشوني فانا وجميع او مريض او ملهوف ولو خرج بذلك فسد صلوته
كذلك اذا كثر ومعن الاثنين من ذكر الجنة او النار نعت بغير سوال الجنة والنار من النسيان
ولو خرج بذلك معن اللطم في سائر الجنة واعوذ بك من النار لا يفسد فكذا اذا كثر وعن
الحديث في الاثنين من الوجع ان كان يمكنه الامتناع منه قطع الصلوة وان كان لا يمكنه
الا يقطع وعن محمد ان كان المرء خفيفا يقطع وان كان ثقيلا لا يقطع لانه لا يمكنه الا يقطع
الغعود الا بالانين وتفسير الاثنين ان يقول له والثاوه ان يقول له ساكنه الواو وعن
ابي يوسف ان قوله لا يفسد في الحالين اير في حال ذكر النار وحال التوجع واوه يفسد
لان اصل عنده ان الكلمة اذا استعملت على حرفين وهما زايان او احدهما لا يفسد
وان كانا اصلين يفسد وحروف الزوايد مجعها قولك اليوم تنساه فعلم هذا
ان تفسد قوله اه لانها حرفان من حروف الزوايد وقوله او لا يفسد وان كانت
كلها من حروف الزوايد لانه زاي على حرفين فكان كلاما لان اقل الكلام كلمة
احرف حرفي ابتداء وحرفي وسط وحرفي انتهاء وهذا انما قيد عدم الاضاد حرفين
زايدين فهو اشارة الى ان الزوايد عليها متفرقة في الهداية ضعف اصل

اصلا الى يوسف وقال هذا لا ينبغي لان كلام الناس في منقاع الحرف ينبغي وجود حروف
الجماع وافهم المعنى وينحذف ذكر حروف كليها زوايد ولو نفي التراب عن مو
ضغ سجوده ان كان غير مسموع لا يصح اجماعا لانه بمنزلة النفس وان كان مسموعا
افسد عند اوحيفه ومحمد سوا بانث له حروف او او سوا اراد به التانيق او لا
وكان ابو يوسف او لا يقول لا يفسد الا ان يزيد به التانيق وهو اظهار الكراهة واما
اذا اراد تنقية موضع سجوده من التراب لا يقطع صلوته ثم يرجع وقال لا يفسد
بكل حال اراد به التانيق الا والاصل ان الكلام قاطع للصلوة اجماعا والنفي كلام
لقوله عليه السلام من تنقي في الصلوة فقل تكلم ولانه صوت وحروف الا اذا بابو
سفي خسه بالانث وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الكسوف وجعل
ينفي ويقول المرحدي ان لا تعذبهم وانافيههم والتانيق قاطع لان الله تعالى سماه
قولا فقال لا تنقل لهما اذ ولانه من جنس كلام الناس لان له حروفا تنجاوله معنى
مفهوم بذكر لفصود قال الشاعر افا وصال من مودعه ان غبت عنه ساعه زالت
ان حالت المرحم هكذا وكذا حالت مع الرخ اي بما حالت والكلام مفسر للصلوة
بخلو النفي فانه لا صلاح الخلق لينتكن من القراءة فالصالح المحيط اذا قال
منحفا لا يفسد صلوته عند اي يوسف رواية واحدة وان قال ان مشددة ففيل
اختلاف المشايخ واما عندهما فهو يفسد الصلوة في المنحرف والمشددة جميعا
وان تنحج لغير عذر بان لم يكن مدفوعا اليه ان لم يكن مضطرا اليه وحصل به
حروف ينبغي ان تفسد صلوته عند اوحيفه ومحمد رجمها الله وان كان مدفوعا اليه
اي مضطرا اليه لعذر بان اجماع البلخ في حلقه فهو عفو كلعطاس والجش لا يفسد
صلوته لانه حينئذ لا يمكن الاحتراز عنه الاثرى انه اذا عطس لا يفسد صلوته
وان سمع العطاس حروف وهو اصعب فانه يكون لبعض الناس هكذا وذلك لا يقطع
الصلوة فكذلك هذا وفي المبسوط اذا لم يكن مضطرا الى التنحج الا انه تنحج
لاصلاح القراءة فانه يصير من القراءة الاثرى ان المشن لبنا لا يقطع الصلوة

الصلوة وان يكن منها لانه لا صلاحا في الفوايد اذا كان لتخمين الصوت
ان ظهرت به الحروف نحو ارجح بالفتح او الضم تفسد صلوته عندهما واما اذا
لم يظهر له حروف لا تفسد الصلوة ومن عطس فقال له ارجح حرك الله وهو الصلوة
فسدت صلوته لان هذا يجري في مخاطبات الناس فكان من كلامهم فلو قال العاء
طس لنفسه يرحم الله لا يفسد لانه دعا قال في الفناوي ولو قال يرحمك الله يا
نفس لا تفسد ايضا ولو قال العاطس والسامع الحمد لله لا يفسد لانه لم يعرف جوابا
وفي المحيط روي عن ابي حنيفة ان العاطس الحمد لله في نفسه ولا حركه لسانه فان حرك
به لسانه فسدت صلوته كذا في النهاية ولو قال له رجل يرحمك الله وقال اخر امين
فسدت صلاتها جميعا وفي الفناوي لا يفسد صلوة من قال امين لانه لم يردع له ولو
يتأوب فحصل منه صوت لا يفسد صلوته لانه لا يسمى كلاما ولو اجاب رجلا في الصلوة
بلا اله الا الله فهو كلام تفسد الصلوة عندهما وقال ابو يوسف لا يكون مفسدا وهذا
الخلاف فيما اذا اراد جوابه قلة في النهاية وصورته اذا قيل من يدي المصلح مع الله
اله اخر فقال لا اله الا الله يربد جوابه واما اذا اراد اعلامه انه في الصلوة لا تفسد
اجماعا لقوله عليه السلام اذا نابت احدكم نايبة في الصلوة فليستج فاما
النسيح للرجال والنصفين للنساء وجه قول ابو يوسف انه ثنا بصيغة فلا
يتغير بعينه العزيمة عقد القلب على ما انت فاعله قلنا بلى يتغير بعينه الاثرى
اي ما روي عن سري السقطر انه قال انا استغفر الله من قولي الحمد لله منذ بلشين
سنة فقيل له كيف حال وقع الحرق بالليل فخرجت انظر الى كالي في فقيل لي الحرق يعيد
منه فقلت الحمد لله ثم قلت فعب انك تخلصد كما نكر اما تنتم للمسلمين ولهمما
انه اخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحمى فجعل جوابا وصار كالاستغفرت قال
الهداية ولا استرجاع على الخلاف وكذا التخييد اي اذا اخبر بخبر يسره فقال
الحمد لله او يخبر بسوءه فقال انا لله وانا اليه راجعون فالاصح انه على الخلاف

على الخلق وفي النار يفسد صلوته وقيل الاسترجاع يفسد بالانفاق لانه اطهار
الجزع والحصية ولم يشرع الصلوة لاجل ذلك التخييد لا يفسد لانه لا يطهر الشكر
والصلوة شرعت له وقيل التخييد يفسد ايضا على قولهما كانه قال الحمد لله على قدوم
ابي واسباه ذلك ولو صح بذلك تفسد صلوته فكذلك هذا ولو وصف الله بما لا يليق فقال
سبحان الله يرد الجواب فهذا على الخلاف عندهما يفسد وعند ابي يوسف لا يفسد وقول الشافعي
مثل قول ابي يوسف ولو لدعته عن قرب او نفثته حية وقال بسم الله تفسد صلوته عندهما
خلافه لا في ذلك الوقال عند رويه الهلال رايه في ذلك كذا في الفناوي وفي الدخيرة لو قال
المريض يا رب لا يفسد صلوته ولو عرف المريض نفسه بشي من القرآن للحما ونحوها تفسد صلوته
كذا في الصاوي ولو تفكر في صلوته فنذكر حديثا او شرعا او خطبة او مسلة يكره ولا تفسد
صلوته ولو اجاب المؤذن تفسد صلوته وان اذن في الصلاة تفسد اذا اراد الاذان وعند ابي
سفيان تفسد ما لم يقل حي على الصلوة حتى على الفلاح ولو سمع ذكر الله فقال جل جلاله او اسم النبي
فصل عليه ان اراد اجابته تفسد وان لم يرد لا تفسد وكذا لو سمع ذكر الشيطان فقال لعنه الله
وعن ابي يوسف لا تفسد ولو قال نعم جوابا لغيره تفسد صلوته ولو قرأ الامام اية رحمة او اية عذاب
فقال المصلح صدق الله فقد اساء ولا تفسد صلوته كذا في الفناوي ولو قال لرجل اسمه موسى
وما لك بيمينك يا موسى او كان عنده كتاب موضوع فقال يا محسن خذ الكتاب او كان في سفينة
وابنه خارجا فقال يا بني اركب معنا او فرغ عليه الباب فقال ادخلوها بسلام امنين او
قيل له ما ملك فقال الخيل والبغال والحمير في هذا كله ان اراد الجواب او الامر بالفعل
فسدت صلوته عندهما خلافا لابي يوسف وان اراد القراءة لا تفسد اجماعا وكذا اذا فرغ عليه
البار فيسبح ان اراد اعلامه انه في الصلوة لا تفسد ولا تفسد ولو قال اللهم اغفر لوالدي
او لابي لا تفسد وان نادى اللهم اغفر لامي او لعمي او لخالتي او لزيد فسدت وان قال اخي قال
الحلواني لا يفسد وقال محمد بن الفضل تفسد وان قال اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات لا تفسد
والاصل فيه انه اذا دعا بما جاء في القرآن او في المأثور لا تفسد وان لم يكن في القرآن ولا في المأثور
ولا يستحيل سواه من العباد تفسد ولو سوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان

يوسف

ان كان ذلك لاخرة لا تفسد وان كان لامر الدنيا تفسد ولو قال اللهم ارزقني دوينك او جنك او
حج بيتك لا تفسد ولو قال اللهم ارزقني دابة او كراما او اقصد بين يفسد ولو استفتح
عليه في صلوته ابي الفناخ في صلوة تفسد فسدت صلوة الفناخ اذا اراد التعليم وان
اراد القراءة دون التعليم لا يفسد ومعناه ان يفتح المصل على غير امامه انه تعليم ويعلم
وكان من كلام الناس ان المستفتح انه يقول اذا انتهيت الى هذا فمماذا افعل بعده
والذي يفتح كانه يقول اذا انتهيت الى هذا فبعده هذا فيكون من كلام الناس الاستفتاح
طلب الفتح وقوله غير امامه يجوز ان يكون ذلك في غير الصلوة وخارجها قال في الهداية
ثم شرط التكرار في الاصل لعن في المبسوط لانه ليس من اعمال الصلوة فيعفى القليل منه ولم
يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح ان الكلام تفسد قاطع وان قل ومعنى ما في المبسوط
اذا كان يصلي وخلفه رجل يتعلم القرآن فاستفتح ففتح عليه المصل غير مرة فانه ينظر ان اراد
تعليمه فسدت صلوته وان اراد القراءة لم يفسد اما اذا اراد تعليمه فسدت صلوته وان اراد
القراءة فانه انتهت معلمي صلوته والتعليم ليس من اعمال الصلوة فاذا اكثر منه في الصلوة
افسد كما لو اشتغل بعمل اخر واما اذا لم يرد تعليمه ولكن اراد به قراءة القرآن لا يفسد
لا تفسد صلوته لانه انتهت قارئ صلوته والقراءة من اعمال الصلوة فلا تفسد وان كثر
وان فتح على امامه لم يكن كلاما استحسانا لانه مضطر الى اصلاح صلوته فكان هذا من
اعمال صلوته معز وسور الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح لانه مرخص فيه يعني الفتح
وقرأته مصنوع منها خلق الامام وانما جاز الفتح على امامه لان النبي عليه السلام قرأ في الصلوة
صورة المؤمنين فتذكر منها كلمة فلما فرغ قال الربك فيكم ابي بن كعب فقالوا بلي قال هلا
فتحت على قال ظننت انما نسخت فقال لو نسخت الابنائكم وعن علي رضي الله عنه انه قال اذا
استطعتم الامام فاطمعه وهو مجاز عن الاستفتاح وفيه فاضحان اذا قرأ الامام ما يجوز به
الصلوة الا انه توقف ولم ينقل الى اية اخرى حتى فتح المقتدر عليه اختلفوا فيه قال بعضهم
تفسد صلوته اذا اخذ بقوله وقال بعضهم وهو الاصح لعن لا يفسد صلوة الفناخ ولا صلوة
الامام ولو ان الامام انتقل الى اية اخرى يفسد صلوة الفناخ وصلوة الامام لو اخذ به لوجود

لوجود التلقيب والتلقيب من غير ضرورة كذا في الهداية وفي المحيط لا يفسد ولو اخذ بقوله
وينبغي للمفتي ان لا يجعل بالفتح ولا امام ان لا يلجئهم اليه وهو ان يردد الآية او يفتي
ساكنا وهذا تفسير الجواب بركب اذا اجازته او ينقل الآية اخرى واختلفت الرواية
في وقت ادائه في بعضها اعتبروا ادائه المستحب وفي بعضها اعتبروا فرض القراءة يعني اذا انفق
ما يجوز به الصلوة ركع وكذلك يفتي للمفتي ان لا يجعل بالفتح وينبغي للامام اذا اراد عليه ان
ينقل الي سورة اخرى او يركع **فروع** المصلي اذا قال في ايام التضرع الله اكبر الله اكبر لا يفسد صلواته
كذا في الضاور وان حمل في الصلوة شيئا ثقيلا بحيث يشك في تحمله معشقة فسدت صلواته وان اخذ
عنان دابته او مفودها وهو نجس ان كان موضع قبضة نجسا لم يجز وان كان النجس موضعا اخر جاز
وان كان يتحرك يتحرك في صلواته في الركوع والسجود هو المختار وان جدد الدابة وهو يصلي
حتى ان الله عن موضع سجوده فسدت صلواته واذا اذاه حر الشمس فتحوّل الظل خطوة او خطوتين
لا تفسد صلواته وفي السلاط تفسد ولو رفع عليه مخافة الضياء وفيها نجاسة كثيرة ان
كان في حال ركوعه او سجوده او قعوده يفسد وان كان في حال قيامه لا تفسد وان طال ان فيه
ضرورة كذا في الضاور وان ضرب دابته ضربا او ضربت لا تفسد صلواته وان ضربها ثلاثا ركعة
واحدة تفسد قال بعضهم اذا ضرب ضربا وسكن ثم ضرب اخر وسكن ثم ماله وسكن لا تفسد
وان كان منتابعا افسد قال في الضاور اذا نزع القميص لا يفسد وان لبسه يفسد وان شد
السروال تفسد وفتح لا تفسد المرأة الحرة اذا سقط قناعها في الصلوة ان رفعت وغطت
راسها بهل قليل قبل ان تؤدي ركعا لم يفسد وان كان بعد ما ادت ركعا او بهل كثير فسدت وكذا
الرجل اذا صلى في ارض سقطت عنده في الصلوة فهو على هذا وهذا كله عندنا وقال زفر فسدت الصلوة
في جميع ذلك وكذا الامة اذا اعتقت ومرت في الصلوة مكثرت الراس ان اخذت قناعها بهل
قليل قبل ان يؤدي ركعا لم يفسد صلواتها وان كان بعد ما ادت ركعا واخذته بهل كثير
فسدت وكذا المدبرة والمكاتب وام الولد وفي الوقفات رجل شذ ازاره فسدت صلواته
لانه عمل كثير واذا حله لا يفسد قال ابو يوسف اذا نزع المصلي قميصه وعليه ازار لا يفسد
صلواته ويكره له ذلك ولو ضرب انسانا بسوطه او بسير او بيد فسد صلواته ولو خلع الحجام

الحجام عن الدابة لا تفسد ولو مشى ان كان مقدار نصف لا تفسد لانه قليل وان كان مقدار صفين
ان عشر دفعة واحدة فسدت وقيل ان مشى خطوة ووقف ثم خطوة لا يفسد وان اعلق المصلي
الباب لا يفسد وان فتح المصلي تفسد ولو تزوج بمروحة او بثوب مرة او مرتين لا يفسد وان
نابذ فسدت وان رمى بسهم تفسد ولو قتل القمل مرارا ان كان مقدار كما يفسد صلواته وان كان
بشيئها تباعد لا يفسد والنزك افضل وفي الضاور اذا قتل ثلاث فلمات على الولا او تنف ثلاث
شعرات على الولا او اكحل او سرح راسه او لحيتة فسدت صلواته وان كان بيده دهن او طيب
فصبغ به راسه او لحيتة لا يفسد وفي العبادي اذا دهن راسه بيد واحدة لا يفسد وان اخذ الانا
بيده ودهن راسه باليد الاخرى فسدت ولو رمى بثلاثة اجمار على الولا فسدت ولو لبس خفيه يفسد
صلواته وان انتحل او خلع ثيابه لا يفسد وان رفع العمامة من راسه ووضعها على الارض او رفعها
من الارض ووضعها على راسه او نزع القميص او تعصر بيده واحدة لا تفسد ولكنه يكره كذا في
منية المصلي وان رضع منها الولد او رضعته هي تفسد صلاتها وان ارتضع الولد وهي كارهة
ان نزل لبنها تفسد والا فلا وقيل ان مصرعه او مصبين ولم ينزل لبنها لم يفسد وان مصر
ثلاثا تفسد وان لم ينزل اللبن كذا في العبادي وان قبلت المصلي امراته ولم يقبلها هو فصلاته
تامة وان قبلها هو لشهوة او لغير شهوة فسدت صلواته وفي العبادي لا يفسد الا اذا قبلها
لشهوة وعنه ابو يوسف اذا كانت هي تقبل فتقبلها رجل لا يفسد صلواتها لعدم الفعل منها ولو
نظر الى فرج امرأة قد طلعت الشهوة وهو في الصلوة يصير مرجعا اليها لا يفسد صلواته لانه
ليس بهل كثير ولو قبلها او لمسها فسدت صلواته وفي العبادي اذا نظر الى فرج مطلقة فلا فساد
رجيا صار مرجعا لا يفسد صلواته وفي الاجناس قال ابو حنيفة وابي يوسف يصير مرجعا وتفسد
صلواته ولو وقع نظر المصلي على غورة غيره لا تفسد صلواته ولو نظر الى فرج امرأة لشهوة وهو رجلا
حرمة عليه امها وابنتها يعني داخل الفرج الاجناس ولو كتب في الصلوة خطا مستبينا
لا يفسد الا ان يطول فيصير عملا كثيرا فيفسد يفسد وحده الطول ان يزيد على ثلث كلمات وفي منية
المصلي اذا كتب فاستبان حروفه من ثلاث كلمات لا يفسد وان زاد على ذلك سكت فسدت
وان كتب على السور او على يديه شيئا لا يستبين لا يفسد وان كتب على السور او على يديه

وقف له فقالوا يا اباهم بخزانة الربهم من ربهم

ترغيباً وترهيباً أو تقول الكفار فينصت ولا يقول شيئاً لقوله تعالى وانصتوا
 لعلمكم ترجون **قول** وان سبقه الحدث بعد التشهد تؤضاً وسلم ان التسلية واجب فلا بد
 من التوضوء ليا فيه فان فعل بعد انقضاء الوضوء فلا يفسد الصلوة بطريقه السلام ولا اعادته
 عليه **قوله** وان تعمد الحدث في هذه الحالة يحتمل ان يكون هذا ارجاء الى قوله بعد التشهد
 والى قوله تؤضاً يعني في حالة الوضوء ولو صحك الامام بعد ما فقد قدر التشهد او تعمد الحدث ذهب
 القوم من غير سلام وان تكلم كان عليه ان يسلموا **قوله** او علم على ايتام الصلوة تمت صلوته
 لانه تحذروا البناء لوجود القاطع لكن اعاده عليه لانه لم يبق عليه من الاركان واختللت اركانها
 في تحديد العمل الذي ساقى الصلوة بال بعض الزايد على ثلث مرات كثير وقال بعضهم السلات
 كثير ومادونه قليل وقال بعضهم ما كان بيد فهو قليل وما كان بين يدين فهو كثير وتدل كل ما لوراه
 الراي بعمله فظن خارج الصلوة يفسد وان شك في حاله فليس يفسد وهذا هو الاصح **قول**
 وان رابر المنيعة الملية صلوة بطلت وكذا اذا علم بان اخبره عدل بقرينة الما قال في النجاة
 وهذا اذا لم يسبقه الحدث اما اذا سبقه الحدث فانعرف ليتوضاً فوجد الما فانه يتوضاً
 ويبنى ولا يبطل صلوته وقال في الاسلام يستقبل ولا ينس وقوله بطلت هذا اذا كان الما مباحاً
 او مع اخيه او صديقه او خادمه اما لوراه مع اجنبى لا يبطل ويحضر على صلوته فاذا فرغ
 وطلب منه واعطاه تؤضاً واستغفرت وان لم يعطه فهو على محمد **قوله** وان راه بعد
 ما فقد قدر التشهد او كان ماسحاً فانقضت مدة مسحه او خلع خفيه بعلم رقبته او كان
 امياً فتعلم سورة او عرباً فانوجد ثوباً او مومياً فقد ر على الركوع والسجود او تذكر فائت
 عليه قبل هذه او احدث القاري فاستخلفوا امياً او طلعت الشمس في صلوة الفجر او دخل
 وقت العصر في الجمعة او كان ماسحاً على الجيرة فسقطت عن بر او كان صاحب عذر فأنقطع
 عذره كالحسنة او مريضاً معناه او صلياً في الثوب وفيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم
 ثم وجد ما يكيح لصلته او اعتنقت الامة ولم يجد خماراً في هذا كله يبطل صلوته عند الحنفية
 خلافاً للجمهور والاصل فيه ان الخروج بصنعه فرض عند خلافهما فاعترض هذه الاشياء
 في هذه الحالة كاعترض ارضها في خلال الصلوة عنده وقال كاعترض ارضها بعد السلام **فان**

المصلي يفسد صلاته ولو وقع ثوب الشهيد على المصلي ففسد ولو كان فوق المصلي ثوب معلق
وطرفه نجس ومن قام يفتح الطرف النجس على راسه فسدت صلاته فاما مجرد التمس من غير
حملة لا يضره ولا بأس ان يصل مثقلا بالمقوس والجمعة الا ان ينحر كما عليه حركة يشغله
فيحسد بكرة ويجزئيه صلاته وهذا اذا لم يكونا نجسين اما اذا كانا نجسين فسدت صلاته
وان وضعه على الدابة يفسد كذا في الصاوي ولو قرأ ركع وسجد وهو نائم يفسد صلاته ولو ركع
او سجد نائما اعاد ولم يفسد وفيه منه المصلي اذا نام في الفقرة الاخيرة كلها ثم استبه وجب عليه
ان يعتقد مقدار الشك في حاله فيفعل كما اذا قرأ نائما او ركع نائما وهذه المسئلة يكثر وقوعها
لا سيما في الشرايح المصلي اذا دعاه احد ابويه لا يجيب ما لم يفزع من صلاته الا ان
يستغث به لشيء ان قطع الصلوة لا يجوز الا ضرورة وكذا الاجنب اذا خان ان يسقط من
سطح او حرقه النار او يفرق في الماء استغاث بالمصلي وجب عليه قطع الصلوة قال الطحاوي
اما في النوافل اذا ناداه احد ابويه ان علم انه في الصلوة وناداه لا بأس ان لا يجيبه وان كان
لم يعلم انه في الصلوة اجابه وجعل نام الى الصلوة فصرف منه ثم قمته درهم له ان يقطع الصلوة
ويطلب السارق سواء كانت فريضة او تطوعا لان الدرهم مال امرأة تصعب فقار درهمها جاز لها
قطع الصلوة الا صلاحيا وكذا المسافر اذا بدت دابته او خان الراعي على غنمه الذئب قارص
الا ما لي يقطع الصلوة لاجل الدرهم وفيه هذا تقديم لحق العبد على حق الشرع لغنا الله
واعتقار العبد ولو راى احمي عند البئر فخان عليه ان يفتح فيها قطع صلاته لاجله ولو
وضع الثقل في السراج وهو يصل لا يفسد صلاته لانه دليل كذا في الفناور ولو سجد
على مكان نجس ثم اعادها على مكان طاهر جازت صلاته وان تعمد ذكر فسدت واذا امر المصلي
في قرآنه بابه فيها ذكر النار فوقف عندها ونحو ذلك بالله من النار واستغفر الله وذكر سبأ
الطوع فحسن لما ورد فيه قال صلى الله عليه وسلم بالليل ركعتين قرأ في احديهما
سورة البقرة وفي الثانية سورة الفنا فامر بابه فيها ذكر الجنة الا وقف رسالها لا
ذكر النار الا استحاذ منها واما الامام في الفرائض فلا يفعل ذلك لانه يطول على الما
مومنين وينبغي للموم ان يسمع قراءة الامام وينصت فان سمع منه اية ترغيب او تر

فان قلت لا فائدة في التقييد بصنعه عنده فانه اذا احادته امرأة في هذه الحالة يتم
صلوته بالاتفاق ولا يصح له **قلت** المحاذاه من جهة صنع لما ان الفاعلة يقتضي
فاعلين فكان الفعل موجود من جهة كما هو موجود منها وان لم يكن للوجوه فيه اختيار
وجهه قولها قوله عليه السلام لا بن مسعود حين علمه التشبه اذا قلت هذا او فعلت
هذا فقد تمت صلوتك فعلق التمام باحدهما فمن علق التمام بصنع اخر فقد خالف
السنة ولان الخروج لو كان فرضا من فروض الصلوة كان لا يتأدي الا بفعل فهو قربة كسائر
الاركان من الركوع والسجود ولانه لو كان فرضا لما تأدي بالحدث العمد والفقهاء لا يستأله
ان يقال ان فروض الصلوة يتأدي بالحدث العمد والفقهاء ولانه لو كان فرضا لكان اذا
وجد في وسط الصلوة لا يفسد به الصلوة وان كان في غير محله كالقعدة والركوع والسجود
وهذا يفسد في غير محله فدل على انه ليس بفرض وجه قول حنيفة ان هذه عبادة
لها تحريم وتحليل فالأخر منها على وجه التمام الا بصنعه كالحج ولانه بعد التشهر
لو اراد استدامة التحريم الى خروج الوقت او دخول وقت صلوة اخرى منع ذلك
بالاتفاق فلو لم يبق عليه يمين من الصلوة لما منع من البقاء على التقوى ولانه لا يمكنه
اذا صلوة اخرى الا بالخروج من بعده فانه لو حرم بالظن فلم يخرج عنها حتى دخل
وقت العصر لزمه اذا العصر ولا يمكنه اذا العصر الا بعد الخروج عن تحريم الظن سببا
يتوصل به الى اذا العصر والعصر فرض فما يكون سببا الى الوصول اليه يكون فرضا كالا
نقال من ركن الى ركن في باب الصلوة **قوله** او كان ما سحا فانقضت مدة مسحه فلو
سبته الحدث في الصلوة وهو ما سح فذهب ليتوضا فانقضت مدة مسحه قيل يغسل
رجليه ويبس وقال في الاملا يستأنف وهو الصحيح ان انقضا المدة ليس بحدث لكن
عند بطلان الحدث السابق على الشروع فيصير كانه شرع في الصلوة من غير غسلها
وكذا المستحاضة اذا حدثت ثمره هبت ليتوضا فخرج الوقت فانها متوضا وتسا نف
قوله فانقضت مدة مسحه هذا اذا وجد اما اذا لم يجد او كان حال اذا نزع خفيه
خاف التلوث على رجله ليرفسد اجماعا **قوله** او خلع خفيه بعد رقيت يحترزهما

يحترزهما اذا كان بعد كثير فان صلوته تصح اجماعا واذا يتصور خلعه بعد
رقيت بان يكون الخف واسعا لا يحتاج في نزعها الى المعالجة **قوله** او كان اميا
فتعلم سورة اي نذكرها او سمع من يقرأ سورة الاخلاص او اية فحفظها اما
اذا تعلم متلفئا من غيره فهو عمل كثير فيفسد اجماعا وهذا اذا كان احماما
او منفردا اما اذا كان ماموما لا يبطل اجماعا ولو تعلمها في وسط الصلوة لانه
لا قراءة عليه بخلاف ما اذا كان عريا فان وجد ثوبا في الصلوة او بعد التشهر فانها
يفسد لوجود السر عليه **قوله** او عريا فان وجد ثوبا يعني بالملك اما بالاباحة
فهو على الخلاف المتقدم في التلخيص **قوله** او تذكر ان عليه صلوة قبل هذه ولو كانت
وترا وهذا اذا كان في الوقت سعة وهي في حد الترتيب والا لم تبطل ثم هذه
الصلوة لا تبطل قطعا عند اي حنيفة بل ينبغي موفوفة ان يصل بعدها خمس صلوات
وهو يذكر الغايته فانها ينتقل جازية **قوله** او احدث القاري فاستخلف اميا
وقيل ان الصلوة تصح في هذه المسئلة اجماعا لان الاستحلاف عمل كثير وقيل يفسد لانه
صنع غير مفسد بدليل انه لو استخلف قاريا في خلا صلوته لم يضره فلم يكن الفساد
بسبب الاستحلاف وانما الفساد بفرضه حكم شرعي وهو عدم صلاحيته للامامة
قوله او طلعت الشمس وهو في الصلوة العجز ليس المراد ان ينظر الى الغرض بل اذا
راي الشعاع الذي لو لم يكن ثم جبل بمنعه لراي الغرض كما في بلادنا فانها تبطل
وذكر صاحب المصنف ان شيخه حميد الدين **حكى** عن شيخه المحبوب انه قال كسالي
بخاري لا يمنعون عن الصلوة وقت طلوع الشمس لان الغالب انهم اذا منعوا عن ذلك
لم يقضوها **قوله** او دخل وقت العصر وهو في الجمعه هذا على اختلاف القولين
عندهما اذا صار ظل كل شيء مثله وعنده مثليه **قوله** او كان ما سحا على الجبيرة
فستطت عن بر وكذا اذا كانت امه فاعتقت وهي مكشوفة الرأس ولو عرض هذا
كله بعد ما عاد الى سجدتي السهو فهو على الخلاف كذا في الجند فيحتمل ان يكون
قوله فهو على الخلاف يعني ان عند اي حنيفة ان كان بعد ما فقد قدر التشهر فصلوته

فصلونه فاسدة وعندها صحيحة وان كان قبل فقوده قدر التشهد ففاسدة
اجماعا ويحتمل ان يكون عندها صحيحة ولو لم يفقد قدر التشهد بعد سجود السهو
وعنده فاسدة لان سجود السهو لا يرفع التشهد فان اعترضه شر من هذا بعد ما
سلم قبل ان يسجد للسهو فصلوته تامة اجماعا اما عندها فظاهر اما عنده فلا انه
بالسلام يخرج من النخعة ولهذا لا يتغير فرض المسافر بنية الإقامة في هذه الحالة
وكذا اذا سلم احدي التسليمتين لان انقطاع النخعة تحصل بتسليم واحدة
قال السرخسي **اصل الخلاف** في هذه المسائل مختلف فيه من اصحابنا من قال هو ان
الخروج من الصلوة بضع المصلي فرض عند أبي حنيفة خلافا لهما ثم قال وهذا لا يفور
الاستحالة ان يتأديا الفرض بالحدث العذر ولو كان فرضا لتعين بما هو قربة ولكن
الصحيح ان يقال ان النخعة باقية عند أبي حنيفة بعد الفراغ من التشهد واعتراض
المغير للفرض في هذه الحالة كاعتراضه في خلال الصلوة وهذه الحوارض مغيرة
للفرض بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير والعقوبة والحدث العذر والمخاذاه مبطلة
للمغير وطلوع الشمس مغير للفرض من الفرض الى النقل ورويه الميثم للمامغير
للفرض لانه كان فرضه التيمم فتغيره الى الوضوء بسبب سابق للصلوة وكذا ساير
اخوانها **قوله** بطلت صلوته عند أبي حنيفة والى ينقلب نقلا الا في ثلث مسابيل
وهو اذا تذكر فائتة او طلعت الشمس او خرج وقت الظهر في الجمعة وما عدا هذه
لا ينقلب نقلا **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تمت صلوته لقوله عليه السلام
اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك قلنا معناه قارب التمام لقوله عليه
السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه اي قارب التمام ولا في حنيفة انه لا يمكنه ادا صلوة اخرى
الا بالخروج من هذه الصلوة وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ومن صل ركعة من
الظهر ثم افتتح العصر والنطوع فقد انقضت الظهر لانه صح شروعه في غيره فخرج عنه وهذا
في غير صاحب الترتيب اما اذا كان صاحب الترتيب فانتقل من الظهر الى العصر قبل ادا الظهر
لا يصير شارة في العصر بل في النطوع لان العصر لا ينعقد في حقه قبل ادا الظهر وعلى هذا من

على هذا من كان في المكتوبة فكبر ينوب النافذة او على العكس او في الظهر فكبر ينوب
الجمعة او على العكس او كان يصلي منفردا فكبر ينوب الافتداء بالامام في تلك الصلوة او
العكس ولو افتتح منفردا ثم افتداه بركعة فافتتح ثانيا اجله فهو على الافتتاح الاول
الا ان يكون الداخل امرأة وحاصله ان الثانية لو كانت غير الاولى ونوب الدخول في غير
ما هو فيه كان من ضرورة خروجه عما هو فيه فبطل كمين باع بالفم جدد البيع بائنا او
باكثر او بخمس اخر ينتقض الا وكذا هذا وان كانت الثانية غير الاولى فلا يلغوا ما صل به
بحسب على ما صل من الصلوة كمن افتتح الظهر بعد ما صل منها ركعة فيصير هي اي فالركعة التي
صلاها هي عين الركعة المحسوبة في الصلوة التي هو فيها ويلغوا ما نور من الافتتاح حتى لو صل
بعد ثلاث ركعات فخرج عن عهده فرض الظهر ولو صل اربع بعد ما نور على ظن ان الاولى انتقضت
ولم يفقد في الثالثة يفسد صلوته لان الاولى لم تبطل وفي الخلاصة هذا اذا نور بقلبه
وكبر اما اذا قال بلسانه نويت ادا صل الظهر ينتقض ما صل ولا يجوز تلك الركعة وفي الدخيرة
هذا اذا لم يكن مسبقا واما اذا كان مسبقا وقام الي قضا ما سبق به ثم افتتح يكون متانفا
بالنية مع التكبير لا اختلاف الصلوتين حكما ولو صل على الجنائز فكبر ثم جازى فوضعت
بجنبها فان كبر الثانية ينوب الصلوة على الاولى او عليها او لانية له فهو على الاولى بينهما
ثم يستقبل الصلوة على الثانية لانه نور اتحاد الموجود وهو لغو وان كبر ينوب الصلوة على الثانية
يصير افضل الاولى شارة في الثانية لانه نور ما ليس بموجود فصحت نيته كذا في النهاية
ومن صل ركعة من الظهر والعشاء اتمت الصلوة فانه يضيف اليها ركعة اخرى ويستشهد ويسلم
صيانته للمودع عن البطلان ثم يدخل مع الامام احتراز الفضيحة الجماعة قال الحنابلة وينقلب نقلا
بنفس النية حتى اذا اراد ان يتم الفرض اعاد ما صل بنية النطوع وان كان لم يفقد الركعة الاولى
بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح لانه يحتمل الرفض والقطع للاكمال بخلاف ما اذا
كان في النقل فان القطع فيه ليس للاكمال وقال بعضهم يتم ركعتين ولو لم يفد بها بالسجدة
والى هذا مال السرخسي والمراد بقوله اتمت الصلوة اي شرع الامام في الصلوة لا اقامة المودع
فانه لو اخذ المودع في الإقامة والرجل لم يفد الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف

بلا خلاف بين اصحابنا وانما كان له ان يقطع ويدخل مع الامام احراز الفضيلة الجماعة
لانه يجوز قطع الصلوة لحطام الدنيا فلا حراز فضيلة الجماعة اولى لان الصلوة بالجماعة
مزيد على صلوة الواحد قال عليه السلام صلوة الجماعة تفضل على صلوة المنفرد بسبع وعشرين
درجة فان قلت كيف جاز ابطال صفة الفريضة لاقامة السنة قلت يجوز ابطال الفرض
لاقامة الفرض على العمل النجوه الاثر انه يتجمل الاخراف والافتراء في صلوة الخوف لاقامة
الجماعة فعلم ان اقامتها امر عظيم فان كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقبحت او خطبت
قطع على ركعتين بروي ذلك عن ابي يوسف والبيه مال السر خمس وقيل بتميم والبيه اشار
في الاصل وفي الفوائد ان اشرع في الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام للخطبة قبل بسم الله على ركعتين
والصحيح ان يتم اربعاء والبيه مال الامام حسام الدين وكذا **الوشع** في الاربع قبل الظهر
ثم اقيمت الصلوة فانه يتم اربعاء وما اذا كان قد صل من الظهر والعشاء اتمها لاكثر
حكم الخلاف لا يحتمل التقصير بخلاف ما اذا كان في الثالثة والبقية بها بسجدة حيث يقطعها
لانه يحتمل الرخص ويختار ان سنا عاده ونحوه وسلم وان شاكر قائما بينو بالدخول مع الامام
وقال بعضهم يسلم تسليمتين قائما كصلوة الجنائز فان اختار العود الى القعود فعدو سلم
من غير تشهد عند البعض وقال بعضهم يتشهد ويسلم وذكر الحلواني انه لو سلم قائما ولم يعد
الى التشهد بعد صلوته كذا في الفوائد في النجاسة قال السر خمس يعود الى التشهد لا محالة
لانه اراد الخروج عن صلوة معتد بها والخروج عن الصلوة معتد بها لم يشرع الا بالقعدة
ثم اذا صل عاده الى القعود قال بعضهم يتشهد ثانيا لان القعدة الاولى لم تكن للحتم وقال بعضهم
يكفيه الاولى لان بالعود اليها يرتفع القيام فكانه لم يوجد ثم يسلم بسليمتين عند بعضهم وعند
بعضهم تسليمة لان الثانية للتحلل وهذا قطع من وجهه وما اذا كان قد قعد الثالثة بسجدة
اتمها لانه اذا ادبر اكثر الصلوة لا يجوز له قطعها فاذا فرغ منها دخل مع الامام منتفلا
والدخول مع الامام ليس بنختم لانه منقطع وان الفرض لا يتكرر في وقت واحد لكن الافضل ان يدخل مع
الامام منتفلا لان المنقطع بعد الظهر مشروط ولانه اذا خرج من المسجد والامام يصلي بجماعتهم بانه
ايرو الجماعة وقد ورد في هذا امر وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرغ من صلوة

بالوقت وانما نفر عن صلوة النفل لاقامة ما هو اولى منه وهو مراعاة الوقت
مستغفلا بالفرض بما بقي من الوقت كانه في الصلوة بعد مراعاة له وجعل الوقت
مستغفلا بالفرض بما بقي من الوقت اولى من اقامة النفل فاذا احره الى النفل
وهو دون الفرض كره له واما اذا توري القضاء هذين الوقتين فقد صرفه الي
مثله فيجوز الا تتركه ان يودي فرض الوقت فيهما فلذلك سائر الفرائض واحا ذكر
من عدم كراهة الاعتماد على الحاريط في التطوع وكرهه في الفرض فلما ان النوافل
غير مقدرة فدخلت الرخصة في اوصافها لئلا ينقطع عن اداء النوافل وهو غير مو
ضوح مستدام ولذلك جاز اداؤها قاعدا مع القدرة على القيام بخلاف الفرائض
وقولنا ولانه تعلق وجوبه بسبب من جهة النافذ لا من الشرع جعله كالنظوع
المبني بخلاف الجنائز وسجدة التلاوة لان وجوبها من جهة الشرع فان قلت
ركعتا الطواف واجبتان عندنا وجوبها من جهة الشرع بعد الطواف كوجوب
سجدة التلاوة بعد التلاوة فينبغي ان يوتي بهما في هذين الوقتين كسجدة التلاوة
بل هما اشد وجوبا من التلاوة من حيث ان التلاوة ليس من جنس الواجبات
والطواف من جنس الواجبات بل من جنس الفرائض فلم لا يوتي بهما قلت انا عرفنا
كراهتهما في هذين الوقتين بالامر وهو ما روي ان عمر رضي الله عنه طاف بالبيت
اسبوعا بعد صلوة الفجر ثم خرج من مكة حزنا اذا كان يدي طور بعد طلوع الشمس
صل ركعتين وقال ركعتان مكان ركعتين فقد اخرهما الى ما بعد طلوع الشمس
والاصح ان ما وجب بايجاب الله فانه يجوز في هذين الوقتين وما وجب مضافا
الى العبد يجوز كالمنذورة والنفل الذي يفسده وركعتا الطواف لان ركعتي
الطواف وان كانتا واجبتين فان وجوبهما يفعلوه وهو شرعه في الطواف وعند
الشافعي يجوز في هذين الوقتين ماله سبب كركعتا الطواف ونخبة المسجد
وقضار كعتي الفجر **قوله** ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر
لان النبي صلى الله عليه وسلم هو حصة على فعل النوافل لم يزد عليها قال

قال شيخ الاسلام النسي فيه عن ما سوي ركعتي الفجر لحق ركعتي الفجر لا تخلد في الوقت
فان الوقت متعين لهما حتى لو توب تطوعا كان عنهما فقد منع عن تطوع اخر ليس في
جميع الوقت كالمستغفر بهما لكن صلوة فرض اخر فوق ركعتي الفجر فجاز ان تصرف
الوقت اليه وفيه التخييل من صلح تطوعا في اخر الليل فلما صلح ركعة طلع الفجر كان
الا تمام افضل ان وقوعه في التطوع بعد الفجر اعز قصده قال في الفتاوى ولا
يتوبان عن سنة الفجر على الاصح ولو صلح ركعتين وهو يقطن ان الفجر لم يطلع ثم تبين
انه قد طلع فانه يجوز عن ركعتي الفجر ولا ينبغي ان يعيد **قوله** ولا يتنقل قبل المغرب
لما فيه من ناجر المغرب فان المبادرة الى اداء المغرب مستحب فكان النسي ليل يكون
النفل شاغلا عن اداء المغرب لا المعنى في الوقت فكان كالنسي عن النفل في المسجد والقوم
في الجماعة وكذا النفل بعد خروج الامام للخطبة بكرة ليل لا ينشأ غل عن سماع الخطبة
المعنى في الوقت قال في النهاية الاوقات التي يكره فيها الصلوة اثني عشر فثلثه
منها يكره الصلوة فيها المعنى في الوقت وهي وقت الطلوع والغروب والاستوا
وتسعة اوقات لمعنى في غير الوقت وثاني ثلثها في النوافل وهي معز النوافل ولا
ثاني ثلثها في الفريضة وهي بعد طلوع الفجر وبعد صلوة الفجر قبل طلوع الشمس وبعد
صلوة العصر قبل التخييل وبعد الغروب قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة
وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيد وعند خطبة الكسوف وعند خطبة
الاستسقاء فقول خطبة الكسوف فيه نظر لانه ليس في الكسوف خطبة على المشهور
وسياق بيانها ياب صلوة الكسوف ان شاء الله تعالى والله تعالى اعلم بالصواب
باب النوافل النوافل في اللغة هو الزيادة ومنه سميت الغيبة الجهاد لغلا لانها زيادة
علما وضع له الجهاد وهو اعل كلمة الله تعالى وسمي لد الولد ثاقلة لانه زيادة على الولد
قال الله تعالى وذهبنا له اسحو ويعقوب ثاقلة ومنه الشريعة عبادة عن فعل ليس بفرض ولا
واجب ولا مسنون وكل سنة نافلة وليس كل نافلة سنة فلهذا الغيبة بالنوافل لانها مستحبة
على السنن قال في النهاية لغتة بالنوافل وفيه ذكر السنن للون النوافل ثم كما الغيب

كما الغيب الاوقات التي يكره فيها الصلوة وباب بيع الفاسد قال القاضي الامام ابو زيد
النفل مشروع لجمهور نقصان يمكن في الغراب لان العبد وان علمت زينة لا تخطوا عن تغيير حتى
ان احدا لو فذر ان يصلح الغرض من غير تفسير لا يلام على ترك السنن **قال** رحمه الله السنة
في الصلوة ان يصلح ركعتين بعد طلوع الفجر بداسة الفجر لانها اكد من سائر السنن ولهذا
قبل اتفاقا قريب من الواجب وحسن على جاحدها الكفر ولا يجوز ان يصليها قاعدا مع الفجر
على القيام ولا يجوز ادائها ركبا من غير عذر ولا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدعها
في سفر ولا حضر وقال عليه السلام في ركعتي الفجر هما خير من الدنيا وما فيها وقال هما خير
من حمر النعم وقال صلوهما ولو طرقتكم الخيل ود اود النبي عليه السلام عليهما وقدم في المبسوط
سنة الظهر لانها تمنع للنظر والظهر اول صلوة فرضت وذكر ما هو الاول في السنة
ومدقيل ان سنة الفجر واجبة حتى لو اشهر الى الامام وهو في صلوة الفجر وحسن ان يفوته
ركعة فانه يصليها بعد الصف ويدخل مع الامام بعد فراغه منهما وعن ابي جعفر انه
اذ احسن ان يفوته الركعتان من الفرض ويدرك الامامة في التشهد فلهذا يصلي السنة
عند ابي حنيفة وابو يوسف رضاه عنهما بعد الصف او في الصف ان لم يجد موضعا واشد
الكراهة ان يصليها مخالفا للصف اذا كان يجد موضعا غيره والسنة فيها الاداء في البيت
لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرد بينهما في البيت وكذا في سائر السنن الا فضل ان تؤدى
في البيت الا ان تراوح على ما ياتي بيانه في موضعها ان شاء الله واختلفوا في وقت ادائها
التي المستحب قال بعضهم وقت طلوع الفجر وقال بعضهم بغير الفجر وقد قيل ان العالم اذا
كان مشغولا بالفتور يجوز له ترك السنن الا سنة الفجر خاصة فانه لا يجوز له تركها ثم اذا كانت
سنة الفجر على الانفراد لا يقض عندهما وقال محمد احب الي ان يقض اذا ارتفعت الشمس الى قبل
قيام الظهيرة قارة المنظومة في مقالات محمد وسنة الفجر لها ثناء بعد ما ينشئ الضياء
واما عندهما فلا يقض الا اذا فانت مع الفرض تبعاً للفرض سواء قضا للفرض بجماعة او
وحده الى وقت الزوال وفيما بعده اختلف المشايخ فيه هل يقض الفرض وحده
وقيل يقض السنة معه تبعاً وفي الهداية اذا قاتله ركعتا الفجر لا يقضيها

لا يقضيها قبل طلوع الشمس لانها بمنزلة ما مطلقا وهو مكروه بعد الصبح قالوا
بعد ارتفاعها عندهما وقال محمد احب الي ان يقضيهما الى وقت الزوال لان النبي
عليه السلام قضاهما بعد ارتفاع الشمس عادة ليس للترخيص ولهما ان لا
صل في السنة ان يقضرا لاختصاص القضاء بالواجب والحديث ورد في قضاهما تبعا
للفرض والاف في الحواشي قول محمد احب الي ان يقضيهما قريب من الانقاف لان قوله
احب الي دليل على انه لا يورد عليه في التركة وصما قال لا يقضى وان قضيت فلا باس
واما ساير السنن سواء فلا يقض بعد خروج الوقت وحدها واختلفوا في قضايها
تبعا للفرض على ما بين من بعد ان شأ الله **وقوله** واربع قبل الظهر يعني تسليمة
واحدة وهن موكدات قال في المحرر ان في كل ركعة نحو من عشر ايات وكذا في الاربع
بعد العشاء وان اداها بتسليمين لم يكن معنداه من السنة وقال المشا
في بتسليمين افضل لان فيها زيادة تحريم وتسليم فهو افضل ولنا ما روي ابو ايوب
ان انصاره قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الزوال اربع ركعات فقلت
ما هذه الصلوة النذامة عليها قال هذه ساعة تفتح فيها ابواب السماء فاحب
ان يصعد في فيها عمل صالح قلت اني كل من قراة قال نعم قلت بتسليمة ام بتسليمين
قال بتسليمة واحدة وان النفل تبع للفرض والفرار اربع فكذا النفل الا ترى ان
لما كانت ركعتين كان نفعه مثله واما بعد الظهر شرع ركعتين تيسيرا والجمعة
اصلها اربع وبسبب الخطبة عادت الى ركعتين فكان النفل اربع على اصل القياس
واما صلوة الجيد فيشبه صلوة الجمعة فجعلت ركعتين لانها مقام مجمع عظيم فبين
على الايسر كالتراخي فان الجماعة تاتى في التخفيف واما زيادة الترخيم فملفوظ
البتقاء على اصل الترخيم افضل من النطح كما في الفرع شرعا واما ان الترخيم اغا صر
بقول الله اكبر وهو يوجد عند قيامه الى المائدة فان ترك سنة الظهر الاولى خشية
فوت الجماعة فالصحيح انه يقضها بعد الفرض ويقضها قبل ركعتين عند محمد
وعند ابى يوسف رحمه الله يقدم الركعتين على الاربع وينور القضاء عند ابى يوسف

عند ابى يوسف وفي النوار قال ابو حنيفة والى يوسف رحمه الله يبدأ بالركعتين
وقال محمد بالاربع ثم ينور القضاء عندهما وعند ابى حنيفة لا ينور القضاء فيكون
تطوعا ابتداء فلا تفتقر الى نية القضاء في الحقايق يقدم الركعتين عندهما وقال
محمد يقدم الاربع وعليه الفتوى **قوله** وركعتين بعدها وصما موكدتان وذلك
لما روي عن علي رضي الله عنه انه سئل عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم با
لنهار فقال اربع ركعات قبل الظهر وركعتان بعدها وعن ام حبيبة ان النبي
عليه السلام قال من صلى اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليله بنى الله له
بيتا في الجنة ركعتين بعد طلوع الفجر واربع قبل الظهر وركعتين بعدها
وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء **قوله** واربع قبل العصر وهن
مستحبات وان شار ركعتين قال عليه السلام من صلى اربع قبل العصر لم يقصه
النار وان العصر لما كانت اربع قدرت النافله مثلها كالظهر **قوله**
وركعتين بعد المغرب وهما موكدتان لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد
المغرب ركعتين يطيل فيهما القرآن قال في المحيط اذا صلى المغرب في المسجد صلى
ركعتين المغرب في المسجد اذا خاف انه اذا رجع الى بيته يشغل وان كان لا يخاف
قالا فضل ان يصليهما في بيته وفي شرح الآثار ان الركعتين بعد الظهر والبر
كعتين بعد المغرب يوديان في المسجد وما سواهما من السنن يوديهما في
البيت لان المسجد اغا يبي للمكتوبات دون النوافل وقد روي النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الاولى من سنة المغرب الم تنزيل وفي الثانية تبارك
الذي بيده الملك **قوله** واربع قبل العشاء وهن مستحبات قال في النهاية اما
التر قبل العشاء فم اربع لا غير لو اتى بها لكان هو مخير بين الاثتان بتلك الاربع
او الترك وفي الكرخي واربع قبل العشاء ان احب وفي شرحه لا ينحرف اما الصلوة
قبل العشاء فليست من السنة لانه لم يذكر في حديث ام حبيبة نافلة قبل
العشاء الا انها لما صدرت باربع ركعات استحب قبلها اربع ركعات كصلوة الظهر

كصلوة الظهر **قوله** واربعاً بعدها وان شأركعتين قبل ان هذا التخيير اذا صلح
العشا في الوقت المستحب اما اذا صلحها في غير الوقت المستحب بودر الاربع كلها
جبر الدلالة النقص والتخيير وتقدر ويرى بن عمر رضي الله عنهما موقوفاً وسرفوعاً قال من
صلح بعد العشا اربع ركعات كن كمثلهم من ليلة القدر واربعاً قبل الجمعة واربعاً
بعدها وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف اربعاً قبلها
وسناً بعدها وفي الكرخي محمد بن ابي يوسف وفي المنظومة محمد بن ابي حنيفة ثم عند ابي
يصلح بعد الجمعة اربعاً ركعتين وجه قول ابي حنيفة قوله عليه السلام من شهد
منكم الجمعة فليصل قبلها اربعاً وبعدها اربعاً وجه قول ابو يوسف ان النبي عليه
السلام كان يصل بعد الجمعة اربعاً ركعتين اذا اراد ان ينصرف قلنا الركعتان
صلواتهما النبي عليه السلام لا تنصرف دون السنة ولان القول راجح على الفحل
عاماً عرف **مسألة** اذا قيل لم يشرع بعض النوافل قبل الفرض وبعضها بعد الفرض
وما الحكمة في ذلك فالجواب ان النطوع بعد الفرض شرع لجبر النقصان في الفرض
وقبله قطعا لطمع الشيطان فانه يقول من لم يعط فيهما لم يكتب عليه فكيف
يطيعه في ترك ما كتب عليه واختلف المتأخرون في اقوالهم فمنهم من ذكر الحلواني في اقوالها
ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشا ثم التي قبل الظهر
ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشا وقال بعضهم الاصح ان اقوالها بعد ركعتي الفجر
الاربع قبل الظهر والتي بعد الظهر والتي بعد المغرب سواء في الحلواني والاباس
ان يقرأ بين الفريضة والسنة الاوراد وفي شرح الشهيد القيام الى السنة متصل
بالفرض مسنون وكان عليه السلام يمكن قدر ما يقول اللهم انت السلام ومنك
السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ولو تكلم بعد الفريضة قبل ان يوديع
السنة كان ثوابه انقص من ثواب موديعها قبل التكبير ويكره للامام ان يتنفل
في مكانه الذي يصل فيه الفرض ولا يكره للامام ان يقول عليه السلام اني
احدكم اذا صلح ان يتقدم او يتأخر ولان الامام اذا صلح في مكانه ظن الاخذ

١٥٧
ظن الدخول في صلاة الفرض فيقتدر به وقد روي ايضا ان ذلك يستحب للامام وحده
يتشتر الصلوات ولا يكون على ترتيبها كما يكون في الفريضة كذا في الكرخي **قوله**
فان صلح بالليل صلح ثمان ركعات يعني اقل ما ينبغي ان يتنفل في الليل ثمان ركعات
واعلم ان صلاة الليل افضل من صلاة النهار لقوله تعالى تتجانبون جنوبهم عن
المصاحح وهذا اورد في صلاة الليل ثمان ركعات فلما تعلم نفسها اخفاهم من مرة عين
فدل على ان ثواب قيام الليل غير محصور وقال عليه السلام افضل الصلوة بعد
الفريضة صلاة الليل وما عليه السلام من اطار قيام الليل خفف الله بوجهه
القيمة ومن كثرت صلواته بالليل حسن الله وجهه بالنهار فان اختار ان يجز
الليل جزين فالنصف الاخير افضل لقوله تعالى والمستغفرين بالاسحار وقال
وبالاسحار هم يستغفرون وان اختار ان يجزبه اسلاثا فالاولى افضل عندنا
لان الذكر في السنة الاوسط اقل وقال مالك السلت الاخير افضل **قوله** وتوافل
النهار ان شأركعتين بتسليمة واحدة وان شأركعتين بزيادة على ذلك
يعني بتسليمة واحدة اعلم انه اذا اراد ان يتنفل بالنهار والافضل ان يصل
اربعاً اربعاً لا يسلم الا في اخرهن وان صلح ركعتين ركعتين جاز ولا يكره والافضل
الاربع وهذا قول اصحابنا جميعاً ويكره الزيادة على اربع بتسليمة اي الزيادة
على اربع بتسليمة واحدة مكره وهذا حكم التنفل بالنهار **قوله** فاما في صلاة الليل
معاد ابو حنيفة ان صلح بالليل ثمان ركعات بتسليمة واحدة جاز ويكره الزيادة
على ذلك يعني ان شأركعتين بالليل اربعاً بتسليمة وان سناً بتسليمة وان شأركعتين
ركعات بتسليمة وتكره الزيادة على ذلك في الصحيح وقيل لا يكره لان في ذلك
وصلا بالعبادة كذا في الوجيز لكن الافضل اربعاً بتسليمة واحدة ليلا ونهاراً
قوله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمة
واحدة اي من حيث الافضلية قال في الهداية الافضل في الليل عند ابو يوسف
ومحمد مشن مشن وفي النهار اربع اربع وعند الشافعي فيهما مشن مشن عند ابي

عند أبي حنيفة فيها أربع أربع للمشافق قوله عليه السلام صلوة الليل والنهار
مثل من شئ ولها الاعتبار التراب والابواب حنيفة ان النبي عليه السلام كان يصلي
بعد العشاء أربعاً وروى عايشة رضي الله عنها وفي نسخة أخرى عوف قال قالت عايشة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد العشاء أربع ركعات لا اتصال عن حنيفة
وطولهن ثم يصلي أربعاً لا اتصال عن حنيفة وطولهن ولو كان يسلم في كل ركعتين
لما كانت كأن يصلي ركعتين ثم ركعتين وكان عليه السلام يواظب على الأربع في
الضحى والليله اذ ورد غرمة فكان أكثر مشقة وان يدفيله ولهذا الورد ان يصلي أربعاً
بتسليمه لا يخرج عنه بتسليمين وعلى العكس يخرج كذا في الهداية واما في التراويح
فانها تزدري بمحلة غير ابي حنيفة للتيسير **قوله** وتكره الزيادة على ذلك اربع غاي
ركعات في صلوة الليل بتسليمه والزيادة في صلوة النهار على اربع بتسليمه واحدة
انه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم الزيادة على ما ذكرنا فذكره ذلك ولو افترض التطوع
بنية الأربع شرافها لم يلزمه الاقتصار ركعتين في ظاهر الرواية وحقاً في اذا شرع
في التطوع وادان يصلي ركعتين ثم بدال ان يصلي أربعاً بتسليمه واحدة يستحب له ذلك
خان وعن ابي يوسف يلزمه قضاء اربع ولو افتتح بنية الست او الثمان شرافها فعليه قضا
وركعتين في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف روايتان في رواية يلزمه اربع وفي رواية
يلزمه قضا ما نور ولو نوى حاية وكعة وموجب الحنفية التطوع ركعتان واما يلزمه
الشفع الماني بالقيام اليه في الصلاة لان كل شفيع من التطوع كصلوة على حدة الا ان
انه يقرأ في كل ركعة صفة بالقائحة وسورة واذا قام الى الثالثة استفتح كما يستفتح عقب
التخيمه ولو اوجب على نفسه اربع ركعات بتسليمه فاداه بتسليمين لم يخرج عن ندوة
وان اوجبها بتسليمين فاداه بتسليمه جاز عن ندوة وهذا يدل على ان الفرق في الأربع
بتسليمه واحدة أكثر فضيلة ولو قال الله على ان اصل ركعة يلزمه ركعتان ولو قال ثلث
ركعات يلزمه لان التطوع لا يجوز ان يكون وتر ولو قال الله على ان اصل نصف ركعة لزمه
ركعة لانها لا يتبعها واذا لزمه ركعة وجب عليه ركعتان لان التطوع لا يكون وتر وهذا

وهذا كله ابي يوسف وهو المختار ولو قال الله على ان اصل ركعتين بغير وضوء لا يلزمه شئ
عند محمد وقال ابي يوسف يلزمه ركعتان بوضوء صحيحا للسند ولو قال ركعتان بغير قراءة لزمه
ركعتان بقراءة اجماعاً لان الصلوة بغير طهارة ليست بعبادة واما بغير قراءة فغير عبادة قال
في المنظومة على قول ابي يوسف ونادى الصلوة لا باطهر يلزمه ذلك بطهر قادر ولو قال الله على
صوم نصف يوم او نصف حج الاصح ندوة وعند ابي يوسف يلزمه صوم يوم وحجه لانه لا يتعذر فحج
تمامه كذا في ابواب الحرمين ويستحب لمن دخل المسجد في وقت يجوز فيه التثفل ان يصلي ركعتين
تحية المسجد لقوله عليه السلام اذا جاء احدكم المسجد فليركع ركعتين من قبل ان يجلس واذا
دخل وتداقمت الصلوة اقامت بعد دخوله قبل ان يصلي لم يصلي التحية لقوله عليه السلام
اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكثرة ولان التحية تحصل بالصلوة المفروضة فان قيل هل
يسن تحية المسجد كلما دخله ام لا قلنا فيه خلاف قال بعضهم نعم لانه محبته بتحية الانسان
فانه يحبه كلما غيبه وقال بعضهم مرة واحدة يكفي كما في طراز العذوم للاماني فانه لا يطوف
اكثر من مرة وهذا اذا كان ناسياً اما اذا كان جازاً المسجد لا يصليهما كما لا يسن لاهل مكة
طراز العذوم وقال بعضهم السنن بحسبها **قوله** والقراءة في التراب والابواب حنيفة
اي فرض قطعي في حق العمل وقال المشافق فرض في الركعات كلها لقوله عليه السلام لا صلوة
الا بقراءة وكل ركعة صلوة وقال مالك فرض في ثلث ركعات اقامه للاكثر معاً في التيسير
وقال الحسن البصري في ركعة واحدة لقوله تعالى فان قرأ القرآن فامسوا سمعه وان كان
في الصلوة لانه لا يجزئها والامر بالفعل لا يقتضئ التكرار ولنا قوله تعالى فان قرأ القرآن فامسوا سمعه
من القرآن والامر بالفعل لا يقتضئ التكرار واما اوجبه في الصلاة استلزامه لا بالاولي لانها ايضاً
كلان من كل وجه واما الاخباران فيفارقانها في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة في الجهر والاعان
وفي قدر القراءة فلا يلحقان بها واصلوة المذكورة في قوله لا صلوة الا بقراءة مذكورة مرها
فيمنع في الكماله وهو الركعتان عرفاً كما من حلق لا يصلي صلوة فانه لا يجتنب حتى يصلي ركعتين
بخلاف ما اذا حلز لا يصلي ولو قيل صلوة فانه يجتنب اذا صلى ركعة فان قيل الركعة الثانية لا
يشاء الا في بد يفارقها في تكبيره الافتتاح والثناء والنحو قلنا المشايخ والمتاكلة في

في الصلاة والكيفية فيما يرجع الى تفسير الصلوة وادراكها فاما التكبير فنشرط وهو زايد والتوضؤ
والشاذ ايدان ايضا وليس اماركانها الصلوة فالافتراق فيها لا يقدح في ثبوت المعانلة
والان قوله عليه السلام الصلوة الابطاة يشهد لنا لانه ذكر الصلوة مطلقا والصلوة من ذكر
مطلقه لا ينصرف الى ركعة وانما ينصرف الى صلوة كاملة وهو ركعتان ولان الفزاة وكن ناقص
لانها يسقط بالافتراق اذا خاف فوت الركعة بالاجماع وينادي باللسان وهو عضو باطن من
وجهه وظاهر من وجهه فلكونه باطنا ينبغي ان لا يتعلق به الركن كالقلب ولكونه ظاهرا يتعلق به
كسابر الاعضاء الظاهرة فكذا كانت الفزاة ناقصة في الركنية فلو قلنا بتكرارها في الركن
كعات كلها سورين بين الناقص والكامل قال الحنابلة الفزاة فرض في ركعتين بغير عيها ان
شافرا في الاوليين او في الاخيرين او في الاولى والرابعة او في الثانية والرابعة او في الثانية والثا
لثة والافضل في الاوليين **قوله** وهو مخير في الاخيرين ان شافرا وان شافرا وان شافرا وان شافرا
ولهذا لا يجب السهو بترك القراءة فيهما في ظاهر الرواية كذا في الهداية الا ان الافضل ان
يفر فيهما الفاتحة قال في النهاية ان شافرا يعز الفاتحة وان شافرا يعز ثلث تسبيحات
وان سكنت يعز مقدار ما يمكن ان يقال فيه ثلث تسبيحات فاذا لم يقرأ ولم يسبح كان مسيا
ان تعد السكوت وان كان ساهيا فالاحتمال لا يجز عليه سجود السهو وبهذا يستدل ان الفزاة
في الاخيرين ليست بواجبة اذ لو كانت واجبة لوجب تركها ساهيا سجود السهو وقوله
وان شافرا سكنت هذا عند ابي يوسف فان عنده السكوت ليس باساة وعندهما اساه وعند
بعض كراهه والكراهة المختار من الاساءة فالقراءة سنة والتسبيح مباح والسكوت اساه على ما
بيننا من الاختلاف وفي هذه المسئلة اشكالان احدهما انه خبره بين الفزاة وبين السكوت
والقراءة سنة مؤكده فكيف يكون مخيرا بينهما حتى يترك هذه السنة والثاني انه سور بين
الفزاة والتسبيح والسكوت وليس هم سوا بل الفزاة سنة والتسبيح مستحب والسكوت مباح
او اساه والجواب انه انما تقتضى الجواز لعدم الفساد فقال هو مخير في حق جواز الصلوة
بين هذه الثلاثة وان كل واحد منهم يجوز به الصلوة فاستوزر من هذا الوجه ولم يقصد
والافضل ان لا يفضل ان يقرأ في الاخيرين الفاتحة **قوله** والقراءة واجبة في جميع ركعات

ركعات النفل وفي جميع الوزن اما النفل فلان كل شفع منه صلوة واحدة والقيام الى السالمه
كشعره فبند اوله لا يستفح فيها وينعوز ولا يجب بالشعره الاولى الاركان في المشهور
عن اصحابنا واما الوزن فللاحتياط لانه من رد بين النفل والفرض لوجود علامة الامرين لانه
يفرض عملا ولا يفرض اعتقادا فاحتاطوا له بالحجاب القراءة لاحتمال ان يكون نفل فينبط بترك
القراءة في ركعة منه ولا يستفح في الثالثة منه ولا ينعوز ولا يكمل تشهد الاولى لشبهة بالفرض
فان قلت اذا كان النفل كل شفع صلوة على حدة يجب ان يفسد بترك القعدة لانها اخيرة قلت
كان القياس ذلك وهو قول زفر ورواية عن محمد قال في المنظومه في مقالات محمد ومن يصلي اربعا
وما فخر في وسطها وذا كفي النفل فسد اي فسد النفل الا اننا استحسننا ان لا يفسد ويجب السهو
اذا كان ساهيا لان التطوع كما شرع ركعتين شرع اربعا ايضا فاذا ترك القعدة وقام امكنا
ان يحول الكراهة واحدة فلا تفسد فان قلت لو صار بالقيام الى الشفع الثاني بمثل صلوة واحدة
كالظن لما امر بالعود بل يومر هنا قلت انما امرنا بالعود ما لم يقعد بالسجدة لانه يشبه الظن
من وجه حتى ان الفساد في اخره يسر الى اوله من ترك القعدة ويفارقه من وجه حتى ان القراءة يجب
في الشفع الثاني فاشبه الفجر فليشبهه بالفجر يعود وبالظن لا يعود **قوله** ومن دخل في صلوة نفل
ثم افسدها قضاها هذا اذا دخل فيها قصدا اما ساهيا كما اذا قام الى الخامسة ساهيا ثم
افسدها لا يقضيها ثانيا لا يلزمه الاركان ولو رما به ركعة عندها خلانا لا يبرسف
وقوله افسدها سوا فسدت بفعله او بغيره فعله كالحميم يبرر لما وما اشبهه وكالمراة اذا خا
في التطوع يجب القضاء لان الفرض وقال الشافعي لا قضاء في ذلك لانه متبرع ولا لزوم على المتبرع قال
الله تعالى ما على المحسنين من سبيل والحننفل محسن وكذا الصوم لان النبي صلى الله عليه وسلم ان
ليس من لبن فشرنا ولامها في فشرنت ثم قالت يرسل الله اني كنت حايمة لكن كرهت ان
ارد سور ك فقال عليه السلام ان شئت فاقضيه وان شئت لا ولا في مخير في اوله فكذا في اخره
ولنا قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وروى ان عايشة رضي الله عنها قالت اصبحت انا وحفصة
صائمين متطوعين فاهدر لنا حنسرنا كلنا فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فابشر
ونا لئلا فبدرتني حفصة وكانت بين اسما ساقه الى الخيرات فقال عليه السلام اقضيا

اقتضايوماكانه فان كان هذا بعد حديث ام هاني فهو ناسخ له وان كان قبله يبين ان المراد
بقوله ان شئت فاقضيه وان شئت فلا تقضيه تاخير القضا وتجييله او خصرام هاني باسقاطه
عنها القضا لقصد هالي النكر بغيرها وسور البز صلي الله عليه وسلم لان بشرط سورة يحصل
لها من الفضل اكثر مما يحصل لها بغيرها لان النحر رخصا بطل العمل واجب بالنكر كما ان لوقا
بالعهد واجب ولانه لما وجب الوقا بالنذر بالاجماع فلان يجب بالشرع اولي وان الوجوب
المستفاد في النذر مستفاد من الامر بقوله او فوا بالعقود ووجوب صيانة المودير مستفاد
من النهر بقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وما ثبت من الوجوب بالنهر اكد من الوجوب الذري
يثبت بالامر لان المنه بالنهر ان بما فرض الله ابد الخلاق الامر واليه لا استشارة بقوله عليه السلام
لن تركه فيما نهر الله عنه خير من عبادة النفلين وعلى هذا اذا كان على بدن المصلح نجاسة
لا يمكنه غسلها الا باظهار عورته بصلع مع النجاسة ان اظهرها من غير غسل ما فوض
والامر والنهر اذا اجتمعا كان النهر اولي كذا قال النمرناشي **قوله** فان صل اربع ركعات وقعد
في الاولين ثم افسد الاخيرين قضاهما ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الي المالتة بمنزلة
الخربة مبتداه فيكون ملزم بها وهذا اذا افسد الاخيرين بعد الشروع فيهما بان قام الي السا
لته ثم افسد هاما اذا افسد قبل القيام لا يجب عليه قضاء الاخيرين لانه افسد قبل الشروع
في الشفع الثاني وعن ابي يوسف يقضى اعتبار الشروع بالنذر ولهما ان الشروع ملزم ما شرع
فيه وما لا صحة له الا به وصحة الشفع الاول لا يتعلق بالما في خلل الركعة الثانية وقيل
يقض اربع احشيا لانها بمنزلة صلاة واحدة كذا في الهداية ومعنى قوله ان الشروع ملزم
ما شرع فيه وهو تمام الركعة الاولى وقوله وما لا صحة له الا به يعني الركعة الثانية فانه لا صحة
للكركة الاولى بدون الثانية وقيل بقوله وقعد لانه لو لم يقعد وفسد الاخيرين لزمه قضا
اربع بالاجماع **قوله** وقال ابو يوسف يقض اربع وهو احشيا لانها بمنزلة صلاة واحدة حتى
ان الزوج لو خير امراته وبين الشفع الاول او اخبرت بشفعة لها قاغت اربع لا تبطل
شفعتها ولا خيارها كذا في النهاية وفي الجذر والكرخي اذا كانت في النطوع في غير هاز وجها
ان سلمت على ركعتين نهر على خيارها وان اتحت الاربع بطل خيارها لان ما زاد على ركعتين

على ركعتين صلو اخرج واذا كانت في اربع الطهر الاولى لم يبطل خيارها بانتقالها الى
الشفع الثاني وكذا سنة الجمعة وان صل اربع ولم يقرأ فيها شيئا اعاد ركعتين عندهما وقال
ابو يوسف اربع وهذه المسئلة مبني على اصلين احدهما ان فساد الشفع الاول بترك
الفرا لا يرفع الخربة ولا يمنع الدخول في الشفع الثاني عندهما وقال محمد يرفع الخربة
ويوجب فساد الشفع الثاني واصل اخر ان الشفع الاول اذا فسد بترك الفرا فالشفع الثاني
لا يلزمه مجرد القيام حزيا في الشفع الثاني بركعة كاملة بقراءة عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف يلزمه مجرد القيام واجمعوا ان الشفع الاول اذا صح يلزمه الشفع الثاني بمجرد
القيام وقال الاصل ان ترك الفرا في جميع الشفع او في ركعة منه تفسد الشفع بلا خلاف
وانما الخلاف هل تبطل الخربة وتخرج من الصلوة او يقرأ عند ابي يوسف لا تبطل الخربة بترك
الفرا في جميع الشفع حتى لو ادى بعد ذلك صح ولو تفقده انتقض وضوءه وعند محمد تبطل الخربة
بترك الفرا في الشفع او في احد هاتين لو ادى بترك الخربة لا يجوز ولو تفقده لا ينتقض
وضوءه وعند ابي حنيفة ان ترك الفرا في جميع الشفع فكما قال محمد وان تركه احد هاتين فكما قال
ابو يوسف وفي النهاية الاصل عند محمد ان ترك الفرا في الاولين او في احد هاتين تبطل الخربة
لانها يعقد للافعال والافعال قد فسدت ومع فساد الافعال لا بقاء للخربة لان الافعال
لما فسدت صارت بمنزلة افعال ليست من الصلوة ومن فعل في الصلوة ما ليس منها بطلت
الخربة كما لتكثير والحديث العمد عند ابي يوسف ترك للفرا في الشفع الاول لا يوجب
بطلان الخربة وانما يوجب فساد الادان الفرا ولكن زائد الاثر ان للصلوة وجودا بدوينا
كما في حق الاخرى والامير والمقتدر وكذا يجب الصلوة على الفاعل على الافعال العاجز عن الفرا
ولا يجب عليه فساد الادان لا يزيد على تركه فلا تبطل الخربة والاصل عند ابي حنيفة ان
ترك الفرا في الاولين تبطل الخربة وفي احد هاتين لا تبطل لان كل شفع من النطوع صلو
على حدة وفسادها بترك الفرا في ركعة مختلف فيه لان على قول الحسن البصري يجب ان تصح
الصلوة اذا الفرا عنده لا يجب الا في ركعة وهو قول محمد فيه ففقدنا بالفساد في حوز وجوب
القضا وحكما ببقا الخربة في حق اللزوم والشفع الثاني احشيا فان قلت لعدم الفساد

الفساد بترك القراءة في الكل مجتهد فيه ايضا كما هو قول الاصم فينبغي ان لا يفسد الخزيمة عند ترك
القراءة في الشفع الاول قلت ذلك خلاف الاختلاف فانه مخالف للدليل القطعي وهو قوله تعالى
فاقرأوا ما تنيس من القرآن فلا يعتبر لما ان القضاء في المجتهد انما يصح اذا كان لا يخالف الدليل القطعي
من الكتاب والسنة لم يقلوا في حقيقته عدل بين القولين فانه قال بالفساد ويبقى الخزيمة
وقال محمد بانقطاع الخزيمة اصلا وقال ابو يوسف بالصحة يعني ان الاحرام عند ابو يوسف لا ينقطع
بترك القراءة حاله وعند محمد ينقطع بتركها حاله اذا تم الترك وهو ان يقيد بالسجدة بعد الترك وعند ابي
حسبه مشر ترك قراءة صارة شرطاً بغير قطع الاحرام والافلا اذا ثبت هذا فالشروع عليه ثمان
سائل اربع صحح عليها وهي اذ قرأ في الاولين لا غير او في الاولين واحد من الآخرين
او في الآخرين لا غير او في احدي الاولين والآخرين في هذه الاربع يقض ركعتين وارجح
مختلف فيها اذ قرأ في احدي الآخرين لا غير او في احدي الاولين واحد من الآخرين يقضي
اربعا عندهما وعند محمد ركعتين ولو قرأ في احدي الآخرين او لم يقرأ في الكل يقض ركعتين
عندهما وعند ابي يوسف اربعا لان الخزيمة قد بطلت بترك القراءة في الشفع الاول عند
هما فلم يصح الشروع في الشفع الثاني وقال ابو يوسف الخزيمة باقية في الشروع في
الشفع الثاني ثم فسده في الكل بترك القراءة وتذاو صحح المحذور بهذه المسائل فقال احدها
اذا صلا اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا فعليه قضا ركعتين عندهما وقال ابو يوسف
يقض اربعا فانفق ابو حنيفة ومحمد من اصليين مختلفين اما عند محمد لما فسد الشفع
الاول بترك القراءة ارتفعت الخزيمة ولم يصح الشروع في الثاني وعند ابو حنيفة لم يفسد
الخزيمة الا انما فسد الشفع الاول بترك القراءة فالثاني لا يلزمه مجرد القيام ما لم
يات بركعة مع القراءة ولم يوجد عند ابي يوسف يلزمه مجرد القيام والثاني اذ قرأ
في الاولين لا غير فعليه قضا الآخرين بالاجماع لان الشفع الاول قد تم فلزمه الثاني
بمجرد القيام وقد افسد بترك القراءة والثالث اذ قرأ في الآخرين لا غير فعليه قضا
الاوليين بالاجماع وهو يكون الاخر بان صلوة عندهما نعم وعند محمد لا قال في النهاية
اتخذ الجواب هنا واختلف الخراج عندهما وعند محمد لم يصح الشروع في الشفع الثاني

الباقي فلا يكون صلوة حزوا فتدبر به انسان في الشفع الثالث لا يصح اقتداؤه ولو فسد
لا يتنقض وضوءه والرابعة اذ قرأ في احدي الاولين واحد من الآخرين فعليه قضا اربع
عندهما وقال محمد ركعتين اما ابو يوسف فيقول فسد الشفع الاول والثاني يلزمه مجرد
القيام وعند ابي حنيفة وجد منه قراه بركعة ثم فسدت بعد والخامسة اذ قرأ في
الاوليين واحد من الآخرين يلزمه قضا الآخرين بالاجماع لان الشفع الاول قد صح
والثاني يلزمه مجرد القيام والسادسة اذ قرأ في الآخرين واحد من الاولين فالاوليان
فسدتا يلزمه قضا وهما بالاجماع والآخر بان صلوة عندهما خلافا لمحمد والسابعة اذ قرأ
في احدي الاولين لا غير فعليه قضا ركعتين عندهما وقال ابو يوسف اربع والعاية اذ
قرا احدي الآخرين لا غير فعليه قضا اربع عندهما وقال محمد ركعتين قال في النهاية اذ
قرأ في الاولين لا غير فعليه قضا الآخرين بالاجماع لان الخزيمة لم تنبطل فصح الشروع
في الشفع الثاني ثم فسده بترك القراءة لانفسد الشفع الاول فلهذا اذا فسد بينهما
واما اذا لم يبق بعد فعليه قضا اربع لان الفساد في الثاني يسري الى الاول اذا لم يبق
ولو لم يقرأ في الاولين وقرأ في الآخرين ونوويه قضا عن الاولين لا يكون القضا
بالاجماع لانها صلوة واحدة عقدت بخزيمة واحدة فلا يكون بعضها قضا وبعضها
اذ كذا في المحذور وفي الهداية اذ لم يقرأ في الكل قض ركعتين عندهما لان الخزيمة
قد بطلت بترك القراءة في الشفع الاول عندهما فلم يصح الشروع في الشفع الثاني
وبقيت عند ابو يوسف فصيح الشروع في الشفع الثاني ثم فسد الكل بترك القراءة فيه
فكان عليه قضا الاربع عنده ولو قرأ في الآخرين لا غير فعليه قضا ركعتين بالاجماع
لان عندهما لم يصح الشروع في الشفع الثاني وعند ابو يوسف ان صح فقد اداها
ولا يكون الاخر بان صلوة عند ابي حنيفة ومحمد جميعا الله وعند ابو يوسف يكون صلوة
وقايد تدبر في الاقتداء به واذا فسد فيها **مسألة** ذكر في الهداية قال وتفسير قوله
عليه السلام لا يصل بعد صلوة مثلها امر قال محمد في الجامع الصغير وتفسير قوله عليه
السلام لا يصل بعد صلوة مثلها يعني ركعتين بقرآن ركعتين بخير قرآن امر النفل

النفل لا يشبه الفرض بحال وانما حملناه على هذا لانه حديث ثبت خصوصه بالاجماع
فان الرجل يصلي ركعتي الفجر ثم الفرض ويصلي ركعتي الظهر في السفر ثم ركعتي السنة
واربع قبل الظهر ثم الظهر في الامامة فاستقام حمله على وجه صحيح وقال بعض منبائنا
ان المراد به الزجر عن تكرار الجماعة في المساجد وهذا تأويل حسن فيكون حجة على النشأ
فمن وقال بعضهم اراد به ان لا يقض الانسان ما ادر من الفريضة بوسوسة فان النبي صلى الله
عليه وسلم لما صلى الفجر فصحى النهار بعد ليلة التعمير قال له اصحابه من الغد لا يجيد
صلوة الامس قال ان الله تعالى بينها كبر عن الربوا فيقبله منكم فمن خالفنا اخذ بنظر
الحديث وقال لا ينبغي ان ينطوع بعد العشاء بربع ركعتين بتسليمة كي لا يكون مصليا
بعد الصلوة مثلها ونحن نقول ليس المراد به اعداد الركعات ولكن المراد به صفة
الغزاة وان حمل على التبر عن تكرار الجماعة في المسجد وعلى النظر عن قضا الفريضة مخافة
الخلل في المود كان حسنا فان ذلك مكروه **قوله** ويصل النافلة قاعدا مع القدرة
على القيام لقوله عليه السلام صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم ابرء حوالا
فان قيل هذا الحديث لا ينفرض لصلوة الفرض ولا لصلوة التطوع ولا لالحالة العذر
ولا لالحالة غير العذر فما وجه الاحتجاج به على ما ادعتموه من جواز صلوة النافلة
قاعدا مع القدرة على القيام قيل الاجماع منعقد على ان صلوة الفريضة قاعدا مع القدرة
على القيام لا يجوز وكذا الاجماع منعقد على ان صلوة التطوع الحاجز عن القيام قاعدا
مساوية لصلوة القائم في الفضيلة والاجر فلم يبق حنيئدا الا صلوة التطوع قاعدا
بدون العذر فهو على نصف الاجر من الصلوة القائم وانما جازت النافلة قاعدا مع القدرة
على القيام لان الصلوة خير موضوع وربما سقط عليه القيام فجاز له تركه كي لا ينقطع
عن هذا الخير الموضوع وقيد بالنافلة احترازا عن الفرض والوتر قال في الهداية والسنن
الرواتب لو اذعن يجوز ان يصليها قاعدا مع القدرة على القيام واختلفوا في كيفية
الوقوف قيل كيف نشأ والمختار ان يفعد كما يفعد في حالة التشهد لانه عهد مشروعا
في الصلوة وفي النهاية ان نشأ فعد كما يفعد في التشهد وان نشأ ثم رجع وان نشأ اجتمع

وان نشأ اجتمع وعن ابي يوسف حنبل وعن محمد بن زياد عن زفر كما يفعد في التشهد قال
ابو الليث والفتوري على قول زفر وفي مختصر الكرخي يفعد كيف نشأ وعن ابي حنيفة يفعد
في موضع القيام محثبا لان عامة فقود رسول الله صلى الله عليه وسلم في اخر العمر محثبا
ولان المحثب يكون اكثر توجيها لاجزائه الى القبلة لان الساقين يكونان منور
جهيز كما يكونان حاله القيام بهما اذا قعد من رجا هل ينقص تربعه في حالة الركوع
والسجود فيه روايتان عن ابي يوسف رواية ينقص تربعه اذا اراد ان يركع وفي رواية
يركع على حالة متر بعاث ينقص اذا اراد السجود ويجلس للتسهل كما يجلس للتشهد
اذا صلى قايما **اجماعا قوله** وان افتتحها قايما ثم قعد من غير عذر جاز عند ابي حنيفة
وهذا استحسنه وعندهما لا يجوز الا من عذر وهو القياس لان التشروع معتبر بالنذر
من حيث ان كل واحد منهما يلزم اذا الصلوة ثم من نذر ان يصلي ركعتين قايما لا يجوز له
ان يفعد فيهما من غير عذر فكذا اذا شرع قايما لا يجوز له ان يفعد فيهما من غير عذر
وله انه لم يباشر القيام فيما بقي ولما باشره بدونه اي وللركعة الاولى صحة
بدون القيام في الركعة الثانية بدليل حالة العذر فلم يلزمه القيام بالشرع
وحالة العذر كما اذا فرض في الركعة الثانية بخلاف النذر فانه التزمه تصاحرا ولو لم
ينص على القيام لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ على ما بين ان نشأ الله وانه اذا
افتتح التطوع قاعدا مع القدرة على القيام جاز فالقيا اولى والدليل على التفرقة بين
الشرع والنذر انه لو نذر ان يصور متتابعاً فرضاً او فطر يلزمه الاستئذان وفي الشرع
لا يلزمه الاستئذان وكذا اذا نذر ان يحج ماشيا لزمه كذلك ماشيا ولو شرع فيه ماشيا
لم يلزمه المشي كذا هنا فان قيل اذا افتتحها قايما هل له ان يفعد عند ابي حنيفة
بعد الركعة الاولى بعد شرعه قايما كما ان يفعد في الثانية قيل نعم يجوز لان اطلاق
وصفه يدل على الجواز ولو نذر صلوة ولم يقل قايما او قاعدا كما اذا قال لله علي ان اصلي
ركعتين ولم يقل قايما او قاعدا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو بالخيار ان نشأ
صلاهما قايما او قاعدا لان القيام في زيادة وصف في التطوع بدليل انه يجوز له ان

انه يجوز له ان يصلي به قاعدا مع القدرة على القيام فلا يلزمه القيام الا بشرط كالتثا^{بع}
في الصور وقال بعض من يلزمه قياما لان الحجاب الجبر معتبر بايجاب الله وكذا ما اوجبه
الله من الصلوات اوجبه قياما بخلاف الصور فانه اوجبه الله متتابع وغير متتابع
فلا يلزمه التتابع فيه الا بالشروط كذا في النهاية ولو افتتح التطوع قاعدا ثم بدا
له ان يقوم فقام وصلى ما بقى قياما اجزاه عندهم جميعا لما روت عائشة رضي الله عنها
ان النبي عليه السلام كان يفتتح التطوع قاعدا فيقرأ ورده حز اذا بقى عشرين اياه ونحوها
قارفا ثم قرأ ركعة وسجدة هكذا كان يفعل في الباقي فقد انتقل من القعد الى القيام
ومن القيام الى القعود فدل على ان ذلك جائز في التطوع وهذا يشكك على قول محمد فان عنده
الخرجة المنعقدة للعود لا يكون منعقدة للقيام حز ان المريض اذا قدر على القيام
في وسط الصلوة فسدت صلوته عنده ومع ذلك يجوز ههنا ذلك اما الثبوت بالحديث
الذي روينا عن عائشة اولان المريض ما كان قادرا على القيام وقت الشروع في الصلوة
والان صار قادرا كما في المنيح اذا شرع ولم يكن قادرا على المانثر اذا قدر عليه وهو في
الصلوة فسدت فكذا ههنا واما في صلوة التطوع فهو قادر عند افتتاحه قاعدا على القيام
فيما **قوله** ومن كان خارج المحر يتنفل على دابته الى اى جهة توجهت به يومس اياما
لحديث بن عمر رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو
مستوجه الى خيبر يومس اياما وان النوافل غير مختصة بوقت فلو لم يمانه النزول والا
ستقبال ينقطع عنه القافلة او ينقطع هو عن القافلة اما العرايف فمختصة
بوقت والسنة الرواتب نوافل وعناي حنيفة انه يترك السنة الفجر لانها اكدم
سايرها وفيه بالنافلة لان المكتوبة لا يجوز على الدابة الا من عذر وهو ان يخاف
من النزول على نفسه او دابته من سبع او لص او كان في طين او ردة لا يجد على الارض
مكانا جافا او كانت الدابة جهوحا لنزول لا يمكنه الركوب الا بمعين او كان شيخا
كبيرا لنزول لا يمكنه الركوب ولا يجد من يعينه فيجوز صلوة الفرض في هذه الاموال
على الدابة ولا يلزمه الاعادة اذا استطاع النزول وكما يسقط الاركان عن الراكب

الراكب يسقط عنه استقبال القبلة كذا في الفتاوى والتقييد بخارج المهر ينفر اشراط
السفر وينفي الجواز في المهر وتكلموا في **قوله** خارج المهر فقيل قدر الحيل فان كان اقل من ذلك
الجوز وقيل مع العبد والاصح انه مقدر بما يجوز للمسافر الفرض فيه ولو كان في المهر
لا يجوز له التنفل على الدابة عندهما وقال ابو يوسف يجوز وجه قولهما ان القياس يمنع
جواز الصلوة على الراحلة لانه يورديها بالايام مع القدرة وانما ترك القياس للاثر وهو
ما روين عن عمر رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو مستوجه الى خيبر
يومس اياما لان المتنفل انما يجوز له ذلك لان بالنزول لها ينقطع عن القافلة وهذا المحل
معدوم في المهر ولا يورس ان النبي صلى الله عليه وسلم تنفل على حماره في سكر المدينة قال
الكرخي الذي كان يتنفل على حماره في سكر المدينة انس بن مالك رضي الله عنه وقد روينا
ابا يوسف قال لا يحنيفة حدثني فلان عن فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تنفل على
دابته في بعض سكر المدينة يورس سعد بن معاذ فرواها حسمه اطراف ولهم حجة فقيل
انه لم يقبل ذلك لانه شاذ وقيل بل ذلك رجوع منه **قوله** يتنفل على دابته تحضر عن
الفرض والنزول وهذا ايضا اذا كانت سائرة اما اذا كانت واقفة فلا قال في الوجيز اذا
صلى الفرض شق محمل على دابته وركن تحت المحمل خسبه حز صار قرار المحل عليها فانه يجوز
وفي المتن اذا صلى على بعير قائم لا يسير لا يجوز ولو صلى على عجل قائم لا يسير جاز ولا يشبه
الحيوان العبدان ولو افتتح التطوع خارج المهر دابته انزل داخل المهر دابته فقفه لا وضو
عليه عند اي حنيفة لا نقطاع النخلة وقال المهر غنياني في فتاويه يتمها واختلفوا في معز هذا
قيل يتمها على الدابة ما لم يبلغ منزلة قبل ينزل ويتمها نازل ولو افتتح التطوع ركبته انزل
يبني وان صلى ركعة نازل لا يركب استأنف لان احرام الراكب انقضى بمجرد الركوع والسجود
لقد رتبه على النزول لانه يومس مع القدرة على الركوع والسجود بالنزول فاذا انزل وافت
بهما صح واحرام النازل انقضى لوجوب الركوع والسجود فلا يعذر في ترك ما يلزمه من غير
عذر وعن ابو يوسف انه يستأنف اذا ترك ايضا وكذا عند محمد اذا ترك بعد ما صلى ركعة
والاصح هو الظاهر وهو ان الراكب اذا انزل لا يستأنف وفي عكسه يستأنف قوله وكذا

وكذا عند مجيء إذا نزل بعد ما صعد ركعة بعين مستقبل واما إذا لم يصعد ركعة بآيات نزل انما
تأول لا تكن هذه الرواية على اصل محمد غير مستقيم لان خرعة الصلوة انعدت بالايما فلا يصح انما
معها بركوع وسجود لانه يكون بنا القوي على الضعيف وهو مخالف الظاهر الرواية عنه ولنا انه
لما لم يرك ركعة كان مجرد خرعة وفي شرط عدو الشطر المنعقد للضعيف يكون شرطاً للقوي كالظن
للتفائلك طمارة للمكثربة فيجوز اما اذا صعد ركعة فتدناك فعل الصلوة الضعيف فلا يدين عليه
القوي كحلية الا فتد اية القوي اذا افتتح النطوع راكباً ثم نزل يعني ولا يقال ان القوي بالبناء
يؤدى الى بنا القوي على الضعيف وهذا لا يجوز كالمريض اذا صلي بالايما ثم استطاع الاركان لا يجوز له
البناء فتقوى الايمان المريض دون الايمان من الراكب لان الايمان من المريض يدل عن الاركان ومن الراكب
ليس يدل منها لان البذل في العبادات اسم لما يجار اليه عند عوز غيره والمريض اعجزه مرضه
عن الاركان فكان الايمان بدلا عنه والراكب هو عجزه الركوب عن الاركان لانه يمكنه الانتصاب
على الركابين فيكون ذلك منه قيا ما كذا لم يمكنه ان يحرك راحته وساجدا ومع هذا اطلقه الشارع
في الايمان فلا يكون الايمان بدلا فكان قويا في نفسه فلا يؤدى الى بنا القوي على الضعيف فان قيل اذا كان
الايمان على الدابة قويا في نفسه لما اذا لا يجوز البناء اذا عجز ثم تأول لا يركب قبل ان الركوب عمل كثير
فكان فافحا للخرعة فان قيل فهو اذا اركب فحمله انسان فوضعه على السرج وضعا من غير فعل
من الحاصل تدل فاطح للصلوة ايضا عند عامة المشايخ فكان الركوب والاركان سوا فسادها
مع الاركان قلنا وجه عند عامة المشايخ ان القياس بان جواز الصلوة راكبا لان سير الدابة ايضا
الى الراكب لانه يعدر على ايضا فالحق الاداية اما كن مختلفه فكان كلالا في حالة المشي والاداء
في حالة المشي لا يجوز ولان الشرح انما جعل الاماكن المختلفة كمكان واحد للحاجة الى قطع المسافة
وحيازة نفسه وماله عن التزير والتلف فكان ابتداء الخرعة تأول لا دليل على استثنائه عما ذكرنا
فلما لم يحركه البناء ذكر وفرف في المحيط بوجه اخر من المريض الذي قد نزل خلال صلواته على الركوع
والسجود حيث يستقبل وبين الراكب اذا نزل حيث يعني بالركوع والسجود وهو ان المريض ليس له ان
يستقبل الصلوة بالايما على الدابة مع القدرة على الركوع والسجود فكذا اذا قدر على ذلك خلال
صلواته لا يدين ايضا اما الراكب له ان يستقبل الصلوة بالايما على الدابة مع القدرة على الركوع

على الركوع والسجود فكذا اذا قدرته على الركوع والسجود في حالة النزول لا يمنحه عن البناء ذكر
الامام لا ينبغي ان يستقبل المريض في ما اذا صعد خلال صلواته انما هو في المكتوبة ولا راية عنهم
في النطوع في حق المريض فيحتمل ان المريض لا يستقبل ايضا في النطوع ويحتمل انه يستقبل بخلاف
الراكب وفي الجامع الصغير لقاض خان وعن محمد ان الراكب اذا نزل يستقبل والنازل اذا ركب يمشي
ان الراكب اذا نزل لو استقبل كان موديا بعضا بركوع وسجود فكان البناء اولى وعند زفر جميع
الصلوة بركوع وسجود فهو اولى من اذا البعض بالايما والبعض بركوع وسجود والنازل اذا ركب
لو استقبل كان موديا جميع الصلوة بالايما ولو بنا كان موديا بعضها بركوع وسجود فكان البناء اولى
وعند زفر يمين الوجهين لان عنده يجوز بنا صلوة بركوع وسجود على صلوة ابتداءها بالايما كذا
في النهاية **قوله** الى اربعة توجهات توجهت به فان صلي الى غير ما توجهت الدابة لا يجوز كذا في الفتاوى
لعدم الضرورة الى ذلك قالوا صحابنا ان استقبال القبلة في ابتداء الصلوة على الراحلة غير واجب
وقال الشافعي واجب لنا ان الاستقبال لو كان شرطاً في الابتداء اعتبر حالة البقاء كما في حالة النزول
قوله يوم ابراهيم ويزيد بن عمر قال كان النبي عليه السلام يوم ابراهيم على راحلته وعن الشافعي انه عنه
قال كان النبي عليه السلام يصلي على حمار وهو متوجه الى غير القبلة يوم ابراهيم من غير ان يضح وجهه
على شتر قالوا يجعل السجود اخفض من الركوع طاروا ابراهيم عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه
صلي على بعير انما بوجهه سجوده اخفض من ركوعه قالوا الكرخ يجوز ان يومى على ابراهيم واب
مشا لان الله تعالى اطلق ذلك فقال فان خذتم فرجالا او ركباناً ولم يفصل وصلوة النقل على الراحلة
معتبرة بصلوة الفرض على الراحلة حالة الخوف ولا يجوز لما استبان يصلي ابراهيم بوجهه عند ظهر
جميعا لانه فاعل لما ينال الصلوة بنفسه فصار كالكلام والاكلام الشرب واما قوله تعالى فرجالا او
ركباناً اي اذا خذتم من العدو فلم يمكنكم ان يفرموا موافق حق الصلوة فقلوا قيا ما على ارجلكم حيثما
توجهتم بالايما اذا لم يمكنكم استقبال القبلة واقامة الركوع والسجود او ركباناً على دوابكم اذا لم
يستطيعوا النزول حيث توجهتم بكم لا عذر لكم في ترك الصلوة حالة الخوف ولا يجوز لغير ان يصلوا
مشاه ولا في حالة القتال وهريقا تكون لان النبي صلى الله عليه وسلم فاته يوم الحندق اربع صلوات
فلولا ان الاشتغال بالقتال بعنده لما تركها وكذلك السامح يا البحر لا يجوز له الصلوة مع

مع المساحة لانه فاعل بنفسه ما ينافي في الصلوة فصار كالماسن ولو كان رجلان على دابنتين فصل
احدهما معتقدا بجاهد للبحر صلوة الحونن وقال بحر الله اصل جماعة وكانوا صفوا واحدا وانما
في وسطهم جزاءهم وروا الحسن بن ابي حنيفة في الركاب يوم النكبان للبحر هم الا الامام وهذا اذا
كانوا يسرون اما اذا كانوا اوتوا وليس بينهم طريق يقطع ولا حول بينهم وبين الامام فانه بحر بهم
وظاهر الاصل يقتض خلاق ذكر وفي الفتاوى رجلان في محمد واحد فاقتررا احدهما بالآخر في المنظر
اجزاهما وهذا لا يشك اذا كانا في شقة واحد اما اذا كانا في شقين مختلفين فانه في شقين
بعضهم ان كان احد الشقين مربوطا بالآخر بحرهما وان لم يكن مربوطا فصلوة الحونن لا بحر به
وقال بعض بحر به كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة وراكب الدابة اذا كانت دابته تسير نحو القبلة
فاعرض عن القبلة لاجز صلاتهم واعلم انه اذا كان على سرج الدابة بخاسه اكثر من قدر الدرهم
فانه لا بأس به على ظاهر الرواية فانه في الفتاوى بعض اذا كان من لحاب الحمار وعرقه واما اذا كانت
الخاسه مثل الدرهم والحذوة والبول للبحر اذا كان اكثر من قدر الدرهم وهو قول محمد بن مقاتل
وابو جعفر البخاري واما في ظاهر الرواية فلم يفصل بينهما وجوز ذلك لان بناء على التحقيق وروا
شرح ابن ابي عمير اذا صلى على الدابة وكان على سرجها بخاسه اكثر من قدر الدرهم لم يفسد صلوة لانه
غير منصرف في السرج فاشبه اذا كان على الدابة بخاسه فانه لا يؤمر بجعلها كذا في الفتاوى
اذا كان على سرج الدابة قدر لفساد صلوة فمن شئنا من قال اراد به قدر الدابة اما اذا كان
وجمع الادب وما اشبهه وكان في موضع جلوسه او الركبتين وهو اكثر من قدر الدرهم منع الجواز
وبعض قالوا اذا كان على الركبتين لا بأس به واذا كان موضع الجلوس منع الجواز وأشار الحاكم الشهيد
اذا ان الحمار سوا ولو اوجب على نفسه صلوة وهو راكب جاز ان يؤد بها راكبا وعن محمد بن نذر ان يصلي
ركعتين تطوعا فضلا يتحيا على الدابة للبحر وهذا المحمول على ما اذا اوجبها على الارض لانه
اوجبها كاملا فلا يجوز ان يؤد بها ما قصده في الفتاوى لو قال لله علي ان اصلي ركعتين فصلاهما
واكبا من غير عذر للبحر وان كان بعد جاز ولو نوى اية سجدة وهو راكب فله ان يؤد بها على الدابة
لان سبب وجوبها حصل وهو راكب وان نكحها على الارض للبحر ان يؤد بها على الدابة ولو كان في سفينة
فحضر في الصلوة فان كان يقدر على الخروج الى الشط فواجب البناء ان يخرج وان لم يخرج وصلى

وصلى في السفينة اجزاء فان كانت موشة في الشط للبحر الا ان يصلي قايما وكذا اذا كانت
على ضرا او الارض فان صلى في السفينة قايما اجزاء بلا خلاف ولا يوترها ذلك سائر السفينة لانه غير
مطلق بفعله فوجوده وعدمه سواء اما المربوطة فلا يجوز الصلوة فيها الا قايما لانه لا يحذر
في ترك القيام اذا كان يقدر عليه من غير ضرر فان استدارت السفينة وهي سايرة استدار الى
القبلة حيث كانت لقد رتبته على الاستقبال من غير مشقة وليس كذلك الركاب لانه لا يقدر على
الاستقبال فان صلوات السفينة وهي سايرة فتعود او يصير يقدر من على القيام اجزاء هم عند اوحيفة
وقد اساءوا عند هذا لاجز بحر ابو حنيفة يقول الغالب من الركاب السفينة ان القيام يتعذر عليه
وتحاش منه دوران الواسر والغالب كالمطلوب وهو بان لا يترك القيام فله ان يستقل من غير عذر
كسائر الاركان ولو صلى في السفينة فريضة او تطوعا فعليه استقبال القبلة ولا يجوز ان
يجعل حيث ما كان وجهه وفي الفتاوى قال الاسود بن غفلة سألت ابا بكر وعمر عن الصلوة في
السفينة فقالا ان كانت جارية فصل فاعدا وان كانت راسية فصل قايما وبقي للمصلي ان يتوجه
الى القبلة كيف ما دارت فخلان راكب الدابة ولا يجوز اقتداء من في سفينة اخرى
الا اذا كانتا مغرونتين بخلاف الدابتين فانه لا يجوز على كل حال وكذا من اقتدى به على الجذب امام
في السفينة او على العكس ان كان بينهما طريق او طائفة من البحر لا يجوز الاقتداء ان صلى قاعدا
في السفينة مع القدرة على القيام جاز عند اوحيفة وعندهما لا يجوز وان كانت مربوطة او
على الجذب لا يجوز بالاجماع وقيل على قول اوحيفة انما يجوز قاعدا اذا كانت جارية اما اذا كانت
راسية لا يجوز ولا يجوز للمسافر ان يصلي فيها بالايما سوا كانت الصلوة مكتوبة او نافلة فخلان
الدابة فادعوه في القوم يصيبهم الخطر فكثير الطير قال ان لم يستطعوا ان ينزلوا او موا على دوا
بهم وان استطاعوا النزول او موا قايما على الارض لا يصح ان يرتدوا على النزول الموقوف
عنهم سقط والكوع والسجود واذا كان لهم ان يصلوا ركبا كان فرضهم الايما اذا قدروا على
النزول لم يصح النزول لانهم يصلون مع الاستغفار فلم يجز لهم الصلوة ركبا من غير استغفار
وقوله يصلون قايما محمول على انهم لا يقدرون على القعود والسجود لاجل الطير فيبحر بهم
الاجماع قال محمد فان اموار الدواب تسير للبحر اذا قدروا ان يوقفوها لان السير فيه انتقال

اشتغال واختلاف ذكر الجهر في الصلوة من غير حاجة فاذا صلى واقفا ادبر الصلوة في موضع واحد واما اذا انصرف الوتوف جازت صلاتهم مع السير كما يجوز صلوة الخائف وان صلوة جماعة فوقف احد هم بجنب الاخر اجزاءهم وان كان بينهم طرف لم يخرجهم وهذا قول محمد خاصة واما على قولهم فلا يجوز صلوة الركبان جماعة لانه يجوز لمن كل ركبة ليس بمكان للصلوة وهو ما بين البعيرين بنصار كما لو حال بينهما طريق ومحمد يقول ان الامام اذا وقف في وسط الصف فلم يخل بينهم الا ما يجوز من القابضين على الارض جازت الصلوة واذا تقدم الامام حال بينه وبين المومنين مكان ليس بموضع للصلوة فلم يخرج اذا كانوا لا يبعدون على الاخرين الى القبلة اجزاءهم ان يصلوا الى غير القبلة لان التوجه بسقط بالعدو وان تقدموا على التزوي ولم يقدروا على السجود صلوا اقتعدوا يومون ايما وان لم يقدروا على القعود او موقيا كما اذا في الكبرج والله اعلم بالصواب **باب سجود السهو** لما اشهر ذكر الاداء من الغرايف والنوافل والقضا شرعية في جبر نقصان يتمكّن فيها جميعا كما ذكر النوافل بعد ذكر اداء الغرايف لكونها جبر النقصان تمكّن في الغرايف فلما ذكر السهو هنا لكونه جبر النقصان تمكّن في الاداء والقضا والغرايف والنوافل جميعا فكان بعد الجميع وهذا من باب اضافة الشر الى سببه وفي النهاية هو اضافة الحكم الى السبب والسهو غروب النسيان والسهو النسيان ضد الذكر الا ان بين السهو والنسيان فرقا وهو ان النسيان غروب النسيان عن التمسك بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الانسان عالما به وعما لا يكون عالما به وقد يكون النسيان محض الترك قال الله تعالى لنسوا الله فانسىهم اي تركهم والكلام في السهو في ملته مواضع في سببه ومحلّه وصفته اما سببه في الزيادة والنقصان في الصلوة واما محلّه فبعد السلام عندنا واما صفته فواجب على الصحيح **قال** رحمه الله سجود السهو في الزيادة والنقصان سواء بعد السلام اما قوله في الزيادة والنقصان سواء فهو احسن اقول ما ذكرناه فيكون ان كان للنقصان فقبل السلام وان كان للزيادة فبعد السلام وقد روي ان ابا يوسف قال له ارايت لو زاد وتقصرت فنجبر وتوله بعد السلام احسن اقول النافق فانه يقول قبل السلام ولو سجد قبل السلام جاز عندنا الا ان الاول اولى والاختلاف في الاوليه يسجد يسجد نين ثم يتشهد ويسلم فيه اشارة الى

الي ان سجدي السهو يرتفعان التشهد والسلام ولكن لا يرتفعان الفعدة لان الانوس لا يرتفع الا في اختلاف الصلوة لانها اقرب من الفعدة فرفعها وكذا سجدة التلاوة لانها اثر القراءة المفروضة ولا يرتفعان الفعدة بصلية وسجدة التلاوة انما كان لانه عاد الى موضع قبل الفعدة فصارت ايضا بهذا المحض بخلاف سجدي السهو فانها يرد بان بعد الفعدة وقبل ان يرتفع الفعدة بالعود الى سجدة التلاوة **روايتان قوله** ويسلم اي ياتي بالتسليمتين هو الصحيح وذكر في الاسلام ان الصواب ان يسلم تسليمة واحدة لا غير تلفا وحده ولا يخفى عن القبلة لانها بعض الشخصية لا للتخلل ونسب صدر الاسلام القول بالتسليمة الواحدة الى البدعة ومن عليها سجدة السهو في الجهر اذا حرر يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما تقدم ذكره التشهد سقط عنه السهو وكذا الوضوء فضا القابضة فلم يسجد حتى احمرت الشمس وكذا الجمعة اذا خرج وقتها كذا في التناوب وياتي بالصلوة على النبي والدعاء في فعدة السهو بعد سجود السهو هو الصحيح لان الدعاء موضع اخر الصلوة قال الطحايري بدعوى الفعدة تسليمتين جميعا ويصير على النسيان فيهما ومنه من قال عند اي حنيفة وابي يوسف يصح على النسيان الفعدة الاولى وعند محمد في الاخيرة قال محمد بن ابي اسلم المصنف وعليه سجدة السهو هل يخرج بهذا السلام من الصلوة قال ابو حنيفة وابي يوسف يخرج خروج جامو توفان ثم اذا سجد للسهو عاد الى حرمة الصلوة ويكره رفع السلام ولا يرتفع التشهد حتى لو احدث منه بعد الا يفسد صلوته واما العود الى سجدة التلاوة والسجدة الصلوية فانه يرتفع التشهد حتى لو احدث منه بعد الا يفسد صلوته وقال محمد بن يوسف سلام من عليه السهو لا يخرج من حرمة الصلوة وفايد تنبيه ثلاث مسائل احدها ان اسم وعليه السهو فاقترن به رجل فان اقتداه موقوف عندهما ان عاد الايام الى سجدة السهو صح اقتداه وان لم يجد لم يصح وعند محمد بن يوسف اقتداه عاد او لم يجد وقال بشر بن عمار عاد او لم يجد والثانية اذا قطع بعد السلام في هذه الحالة فصلوته تامة وسقط عنه السهو اجماعا ولا يجب عليه الوضوء للصلوة اخرى عندئذها وعند محمد بحسب الوضوء ان الفعدة حصلت في حرمة الصلوة وعندنا لا يجب الوضوء هذه المسئلة لان من اصله ان كل

ان كل موضع لم يجب عليه إعادة الطلوة فيه لم يجب عليه إعادة الوضوء كما قال فيما اذا
ضحك بعد ما قعد قدام التشهد والثالثة اذا نوب المسافر الاقامة بعد التسليم قبل
السجود او يتحول فرضه الى الاربع وسقط عنه السهو عند هذا لان العود الى سجود
السهو اعاده الى ما حكم بسقوطه وعند مجر وزفر يتحول فرضه الى الاربع ويجب عليه
سجود السهو ولكنه يؤخره الى اخر الصلوة واجمعوا انه اذا عاد الى سجدة في السهو فخر
اقتديره رجلا حتى اقتداه الا عند بشره كذا اذا قهقهة يجب عليه الرضا عند
زفر ولو نور الاقامة تحول فرضه الى الاربع ويؤخر السجدة الى اخر الصلوة لانه عاد
الى حرمة الصلوة بالاجماع سواء نور الاقامة بعد ما سجد سجدة او سجدةتين ولو لم
وعليه السهو وكان ذا كرا او غير ذلك وكان من نيته ان يسجد له او لا فانه لا يسقط
عنه الا اذا فعل ما يمنع البناء كالكلال والقهقهة وحدث العمد ولو قام ليخرج من
المسجد ان كان ناسيا للسهو لم يسقط ما لم يخرج من المسجد وان كان ذا كرا فخرج
وجعه عن القبلة سقط وان لم يعرفه لم يسقط ولو سلم وعليه سجدة التلاوة ان
كان ذا كرا سقطت حتى لو اقتدر به احد لم يصح اقتداه ولو قهقهة او وضو عليه
ولو كان مسافرا ونور الاقامة لم يتحول فرضه اربعاً وان سلم وهو غير ذا كرا لا يخرج
من الصلوة اجماعاً حتى لو اقتدر به رجلا حتى اقتداه عاد ولم يجد ولو قهقهة انقصر
وضو ولو كان مسافرا فنور الاقامة تحول فرضه الى الاربع ان نيته حصلت في حرمة
الصلوة واذا كانت الحرمة باقية سجد للتلاوة ثم يشهد ويسلم ويسجد للسهو فبا
لعود الى سجدة التلاوة يرتفع التشهد وكذا اذا سلم وعليه قراءة التشهد ان سلم
وهو ذا كرا سقط وان سلم ناسيا له لم يخرج من الصلوة وان سلم وعليه سجدة
صلبيه ان سلم وهو ذا كرا فسدت صلوته وان كان ناسيا لا يخرج من الصلوة حتى
لو اقتدر به احد حتى اقتداه غير انه ان عاد وسجد سجد معه المقتدر على المتابعة
ويتشهد مع الامام ولا يسلم معه ويسجد للسهو معه فاذا سلم ثانيا قام الى
القفا ولو لم يجد الامام الى قضائك السجدة فسدت صلوته وطلوة المقتدر

المقتدر بعد سجدة الاقتداء فايدة حتى لو اقتدر به بنه التطوع
في صلوة الظهر والعشا فعليه قضاء اربع ان كان الامام مقيما او ركعتين ان كان
مسافرا ثم العود الى سجود السهو ويرفع السلام ولا يرفع التشهد حتى لو قهقهة
او احدث متعمدا او نكلم متعمدا بعد ما عاد الى سجدة في السهو لا يفسد صلوته والعود
الى سجدة التلاوة والصلبيه ينقصر التشهد حتى قهقهة او احدث متعمدا او نكلم
فسدت صلوته لانه عاد الى شئ موضعه قبل القعدة فصار رافضا لها ولو سلم وعليه
السهو وسجدة التلاوة ان سلم غير ذا كرا لها او ذا كرا للسهو خاصة فان سلامه
لا يكون قطعا وعليه ان يسجد او لا للتلاوة ثم يشهد ويسلم ثم يسجد للسهو
ويتشهد ويسلم وان سلم وهو ذا كرا لها او للتلاوة خاصة كان سلامه قطعا وسقط
نه سجدة التلاوة والسهو ولو سلم وعليه سجدة صلبية والسهو وهو ذكر لها
او ذا كرا للسهو خاصة لم يسقطا جميعا وعليه ان يسجد او لا للصلبيه ويتشهد
ويسلم ثم يسجد للسهو وان سلم وهو ذا كرا لها او للصلبية خاصة فسدت صلوته
وسلامه قطع لانه ترك ركنا من اركان الصلوة ولا يمكنه العود **مسألة** قال
في الفتاوى القعدة بعد سجدة في السهو ليس بركن وانما امر بها بعد سجدة في السهو
ليقع ختم الصلوة بها حتى لو تركها فقام وذهب لا يفسد صلوته كما قال الحلواني
قوله والسهو يلزمه اذا زاد في صلوته فعلا من جنسها ليس منها في قول يلزمه
تخرج بانه واجب وهو الصحيح لانه شرع بحجر نقصان تمكن في العبادة فيكون واجبا
كالدماء الحج ولان العبادة بصفة الكمال واجب وصفه الكمال لا يحصل الا بحجر
النقصان وهذا مذهب الكرخي واستدل بما قال محمد اذا سلم الامام وجب على المومن السجود
واذا كان واجبا لا يجب الا بترك واجب او بتغيير ركن ساهيا وقوله من جنسها
اخترنا من غير جنسها كتقليب الحج ونحوه فاما ان يكون مكروها او مفسدا فان قلنا ما
الفايدة في قوله ليس منها اذا المعلوم انه لما قال زاد في صلوته علم ان الزايد ليس
منها قلنا اخترنا بذلك مما اذا طال القيام او القعود فانه زاد فيها فعلا من جنسها

من جنسها وهو لا يجب عليه السهو لانه منها بدل ليل ان جميع ذلك فرض كما اذا اصح
في اصول الفقه اذا قرأ في صلوته واذا الفرائض او ركع واذا ركع الركوع في جميع ذلك فرض
لم يقبل ليس منه الا انه تضمن عليه بهذه المسئلة فانه زاد فيها فعلا من جنسها وليس يجب
سهو فسد هذا الاعتراض بقوله ليس منها اذ هذا منها فان قلت ليس وجب السهو عند الزيادة
وانما هو لجبر النقصان والزيادة ضد النقصان قلت لان الزيادة في غير موضعها نقصان
الاثر وان من اشترى بعبادته ست اصابه كان له رده كما لو كان له اربع اصابه ان الزيادة
بعد الكمال نقصان لانه لا يخلو عن تاخير ركن او تاخير واجب **قوله** او ترك فعلا مسنوناً او
فعلاً واجبا عرف وجوبه بالسنة كالقعدة الاولى او قامة موضع القعود او ترك سجدة الثانية
عن موضعها او ما اشبه ذلك وتبين بقوله فعلا لانه اذا سهر عن الاذكار لا يجب السهو في
سهر عن البناء والتعود وتكبيرات الركوع والسجود وتبسيحاتها وما اشبه ذلك الا
مواضع تكبيرات العيدين والقنوت والتشهد والفرازة وتأخير السلام وكذلك فرضه اذا زاد
في صلوته فعلا من جنسها قيد بقوله فعلا ايضا لانه اذا زاد ذكر اثنان الاذكار ليست
مرجبة للسهو على الاطلاق بل فيها ما يوجب السهو وفيها ما لا يوجب فالواجب له اذا قرأ
الفاحة مرتين في الاوليين يلزمه السهو وان قرأها مرتين في الاخيرين لا يلزمه
وان قرأها في السورة ثم اعاد قراتها لا يلزمه وسبحر كانه قرا سورة طويلة ولو قرأ
في ركوعه او سجوده يلزمه لانه غير الركن ولو تشهد في ركوعه او سجوده او قيامه لا يلزمه
لانه من التشهد الركوع موضع البناء ولو تشهد مرتين لا يلزمه ولو قرأ في تشهد له لزمه
فلما كان في الاذكار هذا التفصيل لم يقطع بقوله فعلا وذكر اثنان في الجذور الصلوة افعال
واذكار فاذ اذ في السهو في الافعال وجب السهو كما اذا قعدة موضع القيام او قامة موضع
القعود او ترك سجدة الثلاث او عن موضعها واشباه ذلك فانه يجب السهو واما اذا سهر
عن الاذكار فانه لا يجب الا في خمسة مواضع وقد ذكرناها وقوله فعلا مسنوناً اي فعلا واجباً
وجوبه بان السهو في البناء والركوع والسجود والقيام والقعود في جميع ذلك واجب
والسجدة الاولى في جميع ذلك واجب والسجدة الثانية في جميع ذلك واجب والسجدة الثالثة في جميع ذلك واجب

فلهذا اسمى فعلا مسنوناً وقال بعضهم سجد السهو سنة استدلوا بما قال محمد ان العود
الى سجود السهو لا يرفع التشهد ولو كان واجبا لرفع سجدة الثلاث **قوله** او ترك
قراءة فاتحة الكتاب لا سجد واجبة وكذا اذا ترك اكثرها لان للاكثر حكم الكل **قوله** او
القنوت لانه واجب وكذا اذا ترك تكبيرة القنوت يجب عليه السهو لانه بمنزلة تكبيرات
العبد **قوله** او التشهد لانه واجب لان النبر عليه السلام واخطب عليه من غير ترك **قوله**
او تكبيرات العيدين او البعوض لانه واجب واخطب عليه النبي عليه السلام ولم يتركه ولان
هذه الاشياء يضاف الى جميع الصلوة يقال قنوت الوتر وتكبيرات العبد فلما اضيف اليها دل
على انها من خصايصها والمصايير لا بد من كونها موجودة ولا ذلك الا بالوجوب ولان السنن
نوافل **قوله** او ما يشبه ذلك لا بد من تركه في التشهد عند القعدة الاولى والثانية والفرازة
فيصحا وكذا في تركه واجب على القعدة الثانية سهر من المصنف وفيها سجود السهو وهو الصحيح
كذا في الهداية قال في النهاية اطلاق اسم الواجب على القعدة الثانية سهر من المصنف فانه
فريضة ويتركها فسد الصلوة فكيف يجب سجدة السهو ويجب عنه انه يحل الترك على التأخير
فانه في التأخير نوع ترك فانه تركها عن محلها الا في كما اذا قامة في الخامسة ثم رجع فانه يجب
السهو والالتزام بها اما فسد صلوته لكن وجودها في موضعها واجب ولو نسي بعض قرة
التشهد فعليه السهو عند اي حينه واي يوسف رحمه الله كذا في البناء في الزيادة في التشهد
الاول الصلوة على النبي عليه السلام ساهيا فعليه السهو واختلفوا في الزيادة قال بعضهم
اذا زاد السهو صد على محمد وقال بعضهم لا يجب حتى يفرقوا له ولو اضر السلام وبقي فاعدا على من
انه قد سلم فترتيب انه لم يسلم فانه يسلم ويسجد للسهو قال في البداية في الاذكار تكبيرات
العبد او ترك ساهيا رجب السهو وكذا اذا انما في غير محلها وفي الخبر لا يترك تكبيرة
الركوع من صلوة العبد يجب السهو وقال بعضهم الظاهر انه اراد به تكبيرة الركوع الثاني لانه
ينبع لتكبيرات العبد وفي الفتاوى اذا لم يفرق الفاحشة في الشفع الثاني لا سهر عليه في الظاهر
الرواية ودور المحسن عن اي حينه انه اذا لم يفرق في الاخيرين ولم يمسح فقد اساء ان كان
متعدا وان كان ساهيا فعليه السهو ودور ابو يوسف عنه انه كان لا يري في عهده حرجا

مرجوا ولا يسموه سجودا ولو قرأ مع الفاتحة اية قصيرة وركع ساهيا فعليه السهو ولو
قرأ الفاتحة وايقين وركع ساهيا ثم تذكر عدد وان لم يأت عليه السهو ولو بدا بالسجدة
ساهيا فلما أتى بعضها تذكر فانه يقرأ الفاتحة ثم السجدة ويسجد للسهو قال ابو الليث يلزمه
السهو وان كان حرفا من السجدة فانه يقرأ الفاتحة ونسى الباء لا سهو عليه وان بلغ أكثرها
فعليه السهو اما ما كان او منفردا او لو قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو وكذا اذا قرأ
الفاتحة ثم التشهد كذا عن ابي حنيفة وفيه فتاوى النافذ اذا بدأ بالقراءة في موضع التشهد
لزمه السهو واما لو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة لا سهو عليه ولو قرأ القرآن في ركوعه او سجوده او
تعدته يلزمه السهو ولو قرأ التشهد في القيام ان كان في الركعة الاولى لا يلزمه شي وان كان
في الثانية اختلف فيه المتأخرون والصحيح لا يلزمه شي كذا في الفتاوى وفي المختار اذا تشهد
في ركوعه او سجوده او حال قيامه لا سهو عليه لان هذا نشاء والقيام والركوع والسجود
موضع للنشاء كذا في ما اذا قرأ القرآن في ركوعه او سجوده او تشهد فانه يرجب السهو لانه ليس
موضع للقراءة ولو تعد في الثانية قدر التشهد ونسى قرآن التشهد وجب عليه السهو بالا
جماع فقيه روينا عن ابي يوسف ولو تعد في الرابعة قدر التشهد ونسى قرآن التشهد وجب
عليه السهو بالاجماع وفي الفتاوى اذا ذكر قراءة التشهد ساهيا في الفضة الاولى والثانية
وتذكر بعد السلام يلزمه السهو وعنا ابي يوسف لا يلزمه وكذا لو ترك بعض التشهد يلزمه
السهو في ظاهر الرواية قالوا ان كان المصلح اما ما يأخذ بغيره الى يوسف وان لم يكن المصلي
يسجد ولا يجب السهو بترك التسليم ولا بترك رفع اليدين في تكبير العبد في تكبيرة
الامتنان وادام عن قراءة التشهد ثم تذكر بعد السلام انه لم يفتش ما لو يوسف يعود
ويتشهد وقال روى الحسن لا يتشهد ولو قرأ في الركعة الاولى والثانية الفاتحة وسهوا
عن السجدة فتذكر في الركعة او بعد رفعه منه قبل ان يسجد فانه يعود ويقرأ السجدة
ثم يركع وعليه السهو وكذا اذا قرأ السجدة وسهوا عن الفاتحة فانه يعود ويقرأ الفاتحة ويعيد
السجدة ويعيد الركوع وعليه السهو ولو تذكر في الاخر من انه سهوا عن الفاتحة في الاولين
فانه لا يفتي بها في الاخرين محل الفاتحة وادام فيهما كانت عن نفسها ولا يكون قضا

قضا عن الاولين ولا يوموبق انهما مرتين لان قرائتها مرتين غير مشروعة ولو تذكر
في الاخرين انه سهوا عن السجدة في الاولين فعليه ان يفتي بها في الاخرين لان
الاخرين ليس محل للقراءة السجدة فاذا قرأها كانت قضا ويجوز ذلك كله في الاخرين
بالعامة والسجدة اذا كان في صلاة الفجر وهو امام وقيل يسر بذلك كله لان الجهر في القرائة
يرد به الى امر صغير وان كان وحده اسر بذلك كله وعن ابي يوسف انه لا يفتي بها في
الاخرين سواء ترك الفاتحة او السجدة لانه تدان من القرائة بما يجوز به الصلوة
وفي الجوز اذا قرأ الحمد مرتين في الاولين فعليه السهو لانه اخر السجدة ولو قرأ
فيهما الفاتحة السجدة ثم الفاتحة لم يجب السهو وصار كانه قرأ سورة طوبه ولو
قرأ الحمد في الاخرين مرتين لا سهو عليه وفي الواقعات اذا قرأ في الركعتين
الاخرين من الظهر الفاتحة والسجدة ساهيا لا سهو عليه وهو المختار لانه قال ان نشاء
قرا وان نشاء سجدا والقراءة افضل ولم يجب الفاتحة وحدها واذا تشهد مرتين لا سهو
عليه ولو لم يقرأ الفاتحة في الشفع المأز لا سهو عليه في ظاهر الرواية كذا في الفتاوى ولو
صلح بسورة السجدة فلما سجد قام فقرأ الفاتحة ثم قرأ نجات جنوبهم لا يجب عليه
السهو كذا في الواقعات **قوله** او جهر الامام فيما يخاف فيه او خاف ان يجهل فيه لان
الجهر في موضع والخاف في موضعين من الواجبات وانما يجهل بالامام لان المنفرد اذا خاف
فيما يجهل فيه لم يجب السهو اجماعا لانه مخير وان جهر فيما يخاف فيه فانه لا يجهل فيه لان
الكرخي لا سهو عليه لان الجهر والاختفاء ليس من سنة فكانه زاد ما ليس عليه وهو الجهر فنصار
كالجهر بالادكار واختلفت الروايات في المنفرد والاصح قرضه بما يجوز به الصلوة في الفصلين
لان اليسير من الجهر والاختفاء يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير عكس وما تنقح به الصلوة كثير غير
ان ذلك عند ابي حنيفة واحدة وعندهما ثلث آيات وهذا في حق الامام دون المنفرد لان الجهر
والخفاة من خصائص الجماعة ابرو جوبها والى النهاية هذا الكلام في حق المنفرد في الصلوة
التي يجهل فيها صحيح لانه مخير بين الجهر والخفاة وامانة حق الصلوة التي خافت فيها بغير ان
يجب عليه السهو اذا جهر فيها لان الخفاة على المنفرد واجبه كالامام وتذكر في الفتاوى انه يجب

انه يجب عليه السهو وذكر الناطق ايضاً رواية ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي عبد الله المنفرد اذا جهر
فيما خافت فيه ان عليه السهو وامامه ظاهر الرواية لا يجب عليه لانه لم يترك واجبا عليه لان
المخافته انما يجب لغير المعالطة ان المخافته في الاصل انما شرعت لبيان الكفار عن معالطة الف
لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في الصلوات كلها فلما كان الكفار يلغون فيه ويغالطون النبي
صلى الله عليه وسلم امر بالمخافته فيه ولهذا شرعت المخافته في صلوة النهار دون الليل لانهم كانوا
بنامه صلوة الليل ومشتغولين بالكلام العشاء انما شرعت لبيان القرآن وانما يحتاج الى
هذا في صلوة يرد على سبيل الشهادة والمنفرد يودىها على سبيل الحفيه فلم يكن المخافته واجبة عليه
كذا في الدخيرة والمحيط وقال بعضهم المنفرد في الجهر والمخافته مقدار الفاحشة وعن محمد اكثر الفاحشة
وعن ابو يوسف اذا جهر الامام في موضع المخافته بحرف واحد وجب عليه السهو وفي المجتهد اذا خاف
فيما يجهر فيه ان كان ذلك من الفاحشة فقد اكثرها وجب الا فلا وان كان من غيرها فان قرأ اية طويلة
او ثلث ايات فصار عليه السهو والا فلا في النهاية اذا جهر فيما خافت فيه لزمه السهو قل
او اكثر وان خافت فيما يجهر فيه ان كان في اكثر الفاحشة او في ثلث ايات من غيرها رواية قصيرة
على قول ابي حنيفة يلزمه السهو والا فلا والعرف ان الجهر فيما خافت فيه اغلظ لان الجهر فيها
لما حظ من المخافته في الاخيرين وكذا المنفرد يجهر فيما يجهر فيه بخلاف ان خافت فيها وفي الفتاوى
اذا خافت في صلوة الليل وصر صلوة الجهر وقضاها بالنهار وام فيها خافت فيها ساهيا كان
عليه السهو وان لم يلبس في صلوة النهار وجهر ساهيا كان عليه السهو ولو ام في التطوع بالليل
خافت منه فقرأ ساوا ان كان ساهيا فعليه السهو ولو جهر الامام في التعمد والبسالة والنا
ساهيا لا سهو عليه ولو نزع من التشهد ثم قرأ الفاحشة سهوا لا سهو عليه وذكر قاض خان لو جهر
وهو امام فيما يصر فيه قل او اكثر فعليه السهو في الروايات الظاهرة وكذا اذا خافت فيما يجهر فيه
قل او اكثر وفي كل ذلك سهو وان كان كلمة واحدة **قوله** وسهو الامام بوجوب على المومنين السجود لسفر
السبب الموجب في حق الاصل وهو وجوب سجود السهو في حق الامام والمتابعة على الفور لازمة
ولهذا يلزم المومنين حكم الامام بنفيه الامام قال في النهاية المتابعة على الفور لازمة حتى
ان الامام اذا تشهد وقام من القعدة الاولى الى الركعة الثالثة فتنس بعض من خلفه التشهد

التشهد حتى قاموا جميعاً فعمل من لم يشهد ان يعود ويشهد ثم يتبع امامه وان خاف
ان يفوته الركعة الثالثة لانه يتبع امامه فيلزمه ان يشهد بطريق المتابعة وهذا بخلاف
المنفرد لان التشهد الاول في حق سنة وبعد ما تشغل بفرض القيام لا يعود الى السنة وهذا
التشهد فرض عليه بحكم المتابعة **قوله** فان لم يسجد الامام لم يسجد المومنين لانه اذا سجد يصير
مخالفا وما التزم الا اذا اقامت بغيره فان قلت يشكركم على هذه المسائل التسع التي ذكرت في الخلاصة
والخزانة انها اذا لم يفعلها الامام بفعلها القوم احديهما انه اذا لم يرفع الامام يديه عند
تكبيرة الاحرام يرفع القوم واذا لم يكن يثن الا ما لم يثني يثن وكذا اذا ترك الامام تكبير
الركوع وتبعية وتسميعه وتكبير الاخطا وقرأة التشهد والتسليم والتاسع تكبير الشرف
قل هذه الاحكام الستة في ضمن من يشره الامام بل يثبت ابتداء على كل واحد من الامام
والمفتدي ولا يجزى فيها البناء فاذا لم يفعلها الامام يفعلها المفتدي لانها يثبت ابتداء
كما لو كان المفتدي منفردا في صلوته واما وجوب السهو انما يثبت في ضمن فعل يشاره الامام
فلما لم يأت به المباشرة لم يجز غيره لان الغايه بالحكم هو الغايه بالسبب والسبب يثبت في حق
الامام ولو وجب على غيره انما وجب بسبب المتابعة والمتابعة انما يكون ان لو كان موافقا لامامه
وفي الاثبات بها عند عدرا تيان امامه بها مخالفة له لا يجب **قوله** وان سجد المومنين لم يلزم
الامام ولا المومنين السجود لانه لو سجد وحده كان مخالفا لامامه ولو تابعه الامام يتقلب
الاصل تبعاً فان قيل المسبوق اذا قام الى قضائه او المقيم اذا اقتدر بالمسافر ثم قام الى امامه
فيسعى فيما يقض بحج عليه سجود السهو وهو في اصل الصلوة مومن فكان مخالفا لامامه ايضا قلنا
المخالفة بعد فراغ الامام لا تعد مخالفة وذكر لان المومنين لو سجدوا بخلاف الامام لم يسجدوا في الحالة
التي كان فيها مع الامام وبعد ما وقع الاول كانت المخالفة صورة ومعنى في السانية معتر لا صور
لان سجود السهو انما هو جبر النفس ان يمكن في الصلوة التي اداها مع الامام فاذا سجد بعد
الفراغ من الصلوة صار كانه سجد في الحالة التي كان فيها مع الامام فكانت مخالفة معتر وان لم تكن
صورة وامامه تاتين المسلمين فانهما يتحققان بعد فراغ الامام ولم يتعلقا بصلوة
الامام فلا يكون مخالفة للصورة ولا معن **قوله** ومن سجد عن القعدة الاولى في ذات

من ذات الأربع أو الثلاث من الغرض **قوله** ثم ذكر وهو إلى الفقد أقرب بان لم يرد
 كبنية عند الأرض وفي المبسوط ما لم يستقم قاعا يعود وان استقم لا يعود وفتح هذا
 المواسر **قوله** على فقد وتشهد ان ما قرب إلى الشر يأخذ حكمه كغنا المهر يأخذ حكم المهر
 في حق صلوة العبد والمجهد وكحكم البير له حكم البير ولو يذكر الشيخ محمد بن الفضل انه اذا
 كان إلى الفقد أقرب صار كأنه لم يرد ولهذا يفقد في النهاية المختار انه يسجد لانه بقدر ما
 اشتغل بالقيام صار موقرا واجبا وجب وصله بما قبله من الذكر فصار تاركاً للواجب فيجب عليه
 السجود وجد ايضا الخط المكنر الصحيح انه يسجد وجاء الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد
 حين قام إلى الثالثة فنادى وروى انه لم يسجد ولكن سجد بهم فقاموا والتوفيق بين الحديثين
 ان ما ورد بان عاد كان قبل ان يستقم ورواه انه لم يسجد كان بعد ما استقم **قوله** وان كان
 إلى القيام أقرب لم يسجد لانه كالقيام محلي ولو كان في حقيقة القيام لم يسجد بالاثنا فكذا هذا لانه
 اخذ حكمه لقربه منه ويسجد للسجود لانه ترك الواجب فلو عاد هنا بطلت صلوته خلافا للجمهور
 كما اذا عاد بعد ما استقم فأيما ذلك ان القيام فرض والفعدة الاولى واجبة فلا يترك الفرض لاجل
 الواجب فان قيل يفكر على هذا انما اذا انبأ به السجدة حاله القيام فانه يترك القيام قصد
 وهو فرض وبأي سجدة التلاوة وهو واجبه فقد ترك الفرض لاجل الواجب فيكون القيام ههنا
 هناك ايضا ان لا يترك القيام الا لانه جوز ذلك بالاشرف ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا
 يسجدون ويتركون القيام اجلها فترك القيام به والمعنى فيه ان المفروض من سجدة التلاوة
 واطهار النواضح ومخالفة الكفار فانهم كانوا يستكبرون عن السجود لجور ترك القيام تحقيقا
 لمخالفتهم وبفداء صلوة الفرض اما التفراد اذا قام إلى الثالثة من غير فعدة فانه يعود ولو
 استقم فأيما ما لم يقيد بها بسجدة كذا في الوجيز **قوله** وان سهر عن الفعدة الأخيرة فقام إلى
 الخامسة رجع إلى الفعدة ما لم يسجد والفي الخامسة ان تركها لانه رجع إلى الفعدة أصلا
 صلواته وذلك مكنر ما لم يسجد لانه ما دون الركعة محل الفرض **قوله** ويسجد للسجود لانه امر
 واجبا وهو الفعدة ولانه لما امر بالرجوع في المسئلة الثانية ثم ما اذا فعدة الرابعة ثم قام
 إلى الخامسة ساهيا فرجع إلى الفعدة لاجل الواجب وهو أصابة لفظ السلام مع ان الصلوة

ان الصلوة جواز بدونها فلان يومر ههنا بالعود ولا جواز لصلوة بدون الفعدة الاولى
 واخرى ومعنى قوله ان ما دون الركعة محل الفرض لانه ليس له حكم الصلوة ولهذا لا يحتج به
 في عمد لا يصلح **قوله** وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه سقط بوضع
 الجبهة عند الجوبوسف لانه سجود كامل وعند محمد بن فرحها لان تمام الشئ باخيه
 وهو الرفع وفأيدقه فيما اذا سبقه الحدث في السجود فرفع راسه ليشترضا
 فانه يجوز له البناء عند سجده لانه لم يرد جزء من الصلوة مع الحدث وهو السجود
 وعندنا يوسف لا يجوز له البناء لانه قد حصل جزء من الصلوة مع الحدث وهو
 السجود فلا يجوز له البناء قال في الخلاصة والاحتياط للفرض قوله محمد وقوله فان
 عقد الخامسة بسجدة بطل فرضه فلو عاد الامام إلى الفعدة بعد ما ركع قبل
 السجود للخامسة وسجد الفوم ولم يعلموا بعوده لم يفسد صلواتهم لانه
 لانه عاد إلى الفعدة فارتفع ركوعه فكذا ركوع الفوم لانه بس على صلواته
 وانما بطل فرضه لانه استحكم شرعه في التاقله قبل اكمال اركان المكتوبة لانه
 اركانها وهي القيام والركوع والسجود والقراءة لا يتم الا بالفعدة الأخيرة فخرج
 بذلك عن الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلوة حقيقة حتى تجتنب بها
 في عمد لا يصلح **قوله** وتحوط صلواته بغير هذا عند لها وقال محمد لا يتحوط
 بغيره بطل قطعا لان الفريضة اذا فسدت بطلت الترخيم وذكر لانها
 عنده بطلت بغيره احداهما ان الصلوة جهة واحدة فاذا فسدت هذه الفريضة
 بطل اصل الصلوة والتأويل ما لو لم تفسد الصلوة يصير تطوعا وترك الفعدة على
 راس الركعتين في التطوع مفسد عنده واذا فسدت لا يضم اليها اخرى وعند
 ترك الفعدة على راس الركعتين في التطوع لا يفسد فيبقي الترخيم فيضيف اليها
 اخرى حتى يصير مثقلا بسن **قوله** وكان عليه ان يضم اليها ركعة سادسة فيه
 اشارة للموجب وفي المبسوط قال واجبا الى ان يشفع الخامسة لان النقل مشرع
 شفعها لا وتراوه في سائر الصلوات الا في العمر فانه لا يضم اليها لانه

لانه يكون تطوعا قبل الغروب وذلك مكرره وفي فخر خان الا ان فخره لا يبيحه
ايضا لان التثقل قبلها او بعدها مكرره ولو افترض به انسان في هاتين الا
كعتين اعز الخامسة والسادسة يلزمه ست ركعات عندهما لان الكل صار نفلا
وعند محم لا يلزمه شرا لانه قد انقطع الاحرام حين فسد الغرض ولو لم يفسد ركعة
سادسة لا شر عليه لانه مظنون والمظنون غير مضموم ولكن الا فضل الضم لان النقل
شرعا شفعالا وترا اثر اذا ضم هل يسجد للسجدة عندهما الاصح لا يسجد لان اليقضان
بالفساد لا يجزى بالسجود كذا ذكره النمر تاشرف قوله بطل فرضه قدينا انه يبطل
بوضع الجبهة عند ابي يوسف وعند محمد بن يعقوب وقول محمد بن ابي نجران المجزى لم يتم
قبل الرفع وجعل دوامه كتركاره لم يبطله الحدث ربا لا اتفاق يبطله حتى لو توخا
بن جبر عليه اعادته ولو تم بالو ضريح لما وجبت اعادته كما لو وجد بعد الرفع
منه وقايدة الخلاف بينهما قد ذكرناه فيما اذا سبغ الحدث في السجود يبين عند
محمد خلافا لابي يوسف وحكي انه ذكر قول محمد بن يدر ابي يوسف فقال زه صلاه
فسدت بصلحها الحدث زه سواي مكسورة منفردة بنقطة من فوق وهو كلمة
استجاب الانها هي الانكار وانما قال ابو يوسف هذا الغيبظ لحقة من محمد وهو
ان محمد امر بسجدة خراب قد رايت فيه الدواب والاث فيه الكلاب فقال هذا مسجد
او يوسف لان مثل هذا يقع مسجد الى يوم القيمة عنده لكون الوقف غير راعده
وعند محمد يعود الى القعدة ويتشهد ويسلم ويسجد للسجدة ملكا الوائف في جوفته والى
ورثته بعد وفاته **قوله** وان عقد الخامسة بسجدة بطل فرضه هذا عندنا وقال
الثاني لا يبطله لكنه يعود الى القعدة ويتشهد ويسلم ويسجد للسجدة بعز يسجد
قبل السلام كما هو مذهبه وحجبه صلوات وهذا اذا قام الى الخامسة ساهيا اما
اذا قام اليها عامدا او لم يكن قد قدر التشهد فعندنا لم يقيد الخامسة بالسجدة
لانفس صلواته كما لو قام اليها ساهيا وعندنا في اذا قام الى الخامسة عامدا
تفسد صلواته فالخلاف بيننا وبينه في هذه المسئلة في موضعين احدهما ان

احدهما ان الزيادة اذا كانت ركعة واحدة وقد حصلت ساهيا فعندنا
لا تقيد الفرض كما لو كانت الزيادة ركعتين وعنده يقيد الفرض كما دون
الركعة والباقي ان الزيادة اذا كانت دون الركعة وقد حصلت عندنا
لا تفسد الفرض وعنده يفسد **قوله** وان قدر في الرابعة فتر قام الى الخامسة
ولو لم يسلم يظن القعدة الاولى عاد الى القعود ما لم يسجد في الخامسة ويسلم ويسجد
للسجدة لان التسليم في حالة القيام غير منزه عن الصلوة المطلقة وقد امكنه الاثنان
به على وجهه بالفقود ان ما دون الركعة محل للفرض ولو سلم قايما لا تفسد صلواته
ولو عاد لا يجزى التشهد فان قام عامدا هل يينا بعونه قال بعضهم نعم فان عاد عادوا معه
وان مضى في النافلة تبعه لان صلواته قد تمت بالقعدة والصحيح انه لا يينا بعونه
لانه لا منا بعة في السجدة فان عاد قبل ان يقيد الخامسة بسجدة انبجوا في السلام
وان عقد هاب سجدته سلم في الحال كذا ذكره النمر تاشرف **قوله** فان عقد الخامسة
بسجدة تتر ذكر ضم اليها ركعة اخرى وقد تمت صلواته فان نلت هل ضم الاخر على
الاجاب ام على الاستحباب قلنا ذكر في الاصل ما يدل على الوجوب فانه قال وعليه
ان يضم وكلمة على الاجاب تتر اذا اضاف اليها ركعة اخرى يتشهد ويسلم ويسجد
للسجدة تتر يتشهد ويسلم وانما وجب سجدة السهو لانه ترك لغف السلام واصابه
لغف السلام واجبة حرانه اذا شكر في صلواته فلم يدرك السلام اربعا فاشغله
بفكره حر اخر السلام لزمه السجود وهو انما يجب تأخير التراجع وكان القياس ان لا يجب
عليه السهو لان سهوه وقع في الفرض وقد انتقل منه الى النفل ومن سجد في الصلوة لم
يجب عليه ان يسجد في صلواته اخرى الا ان الاول استحسان وجهه انه انتقل من الفرض
الى النفل لكن انتقاله الى النفل من على الترخمة الاولى ويجعل في حق السهو كما في صلوة
واحدة وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعا بتسليمة واحدة وقد سجد في التسليم الاول
يسجد للسهو في اخر الصلوة وان كان كل شفع من التطوع كصلوة على حدة لكن كلفا في
حق الترخمة صلوة واحدة وهذا القياس والاستحسان بن علي مسلمة اخرى وهو ان

وهو ان المحسوف اذا قام الى القضاء والربنا بجمع الامام في سجود السجود هل يسمى
اخر صلوة الغياب ان لا يسجد ان السجود وقوعه صلوة الامام وهو قد انشغل عن صلوة
الامام في صلوة اخرى وفي الاستحسان يجب ان صلوة من على صلوة الامام فيجعل كأنه
صلوة واحدة في حق سجود السجود كما هذا وانما وجب ضم ركعة اخرى اليها ليعبر
الركعتان نفلا اذ الركعة الواحدة لا تجزئ في النفل فان اقتدير به احداهما تبين
الركعتين يلزمه ان يقضى ستا عند سجود قال في الوجيز وهو الاصح لان احرام الفرض لما لم
ينقطع عنه صار المقتدر شارعا في الكفر فلزمه ما ادبر الامام بهذه التخرمة وقد ادبر
الامام ستا وعندهما يقضى ركعتين لانه اقتدير به في النفل بعد خروجه من الفرض خروجا
مستحكما فلا يلزمه غير هذا الشفع فان افسد المقتدر لا قضاء عليه عند سجود اعتبارا بالامام
وعندهما يقضى ركعتين وهو الصحيح وعليه الفتوى ان السقوط بعاد في خط الامام **قوله** وسجد
للسجود وهذا السجود للنفل المحكم في النفل عند ادب يوسف لدخول فيه لا على وجه المشرع وزيادة
الخلان وعند سجود للنفل المحكم في الفرض وهو خروجه منه على غير الوجه المشرع وزيادة الخلاف فمن
اقتدير به فعند ادب يوسف على المقتدر قضاء ركعتين لانه قد استخكم خروجه عن الفرض وانما النقصان
في النفل وعند سجود يقضى ستا لانه المودير بهذه التخرمة وقال الامام ابو منصور لما تريد بالاصح
انه جازي للنفل المحكم في الاحرام فيجوز النفل في الفرض وفي النفل **قوله** وتعدت صلوة الركعتان
له نافذة ولا ينبغي ان تحسن سنة الظاهر على الصحيح لان المواظبة عليها بتخرمة مبتداه ولا ينافي ما
نشان والمختار انما يقتصر على بلزوم قضاءهما بالانساد عندنا خلافا للزور **مسألة** اذا افتداه الوا
بعة قدر الشاهد وقام الى الخامسة ساهيا فاقترربه انسان لا يصح اقتداه ولو عاد الى القعدة
لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل فكان اقتداه المقتدر في النفل ولو لم يقعد في الرابعة
قدر الشاهد وقام الى الخامسة ساهيا واقتدير به رجل ثم عاد الى القعدة صح الاقتدال لانه
لم يخرج من الفرض كما في الفتاوى ولو صدر ركعتين تطوعا فسهر بينهما وسجد للسجود ثم اراد ان يصلي
اخرين لم يكن له ذلك في الاولى ان السجود يبطل لو قوعه في وسط الصلوة ومع هذا لو ادبر صح
لبقا التخرمة ويسلم وعليه اعادة سجود السجود لانه لما بمن حصلت السجودتان وسط الصلوة

الصلوة فلا يشترط فيها وهذا المختار ان السجود اذا سجد للسجود ثم نزل الى الفاسه فانه يصح بنية
ويجوز لانه لو لم يبين يبطل جميع الصلوة وتنفذ السجود ان كان او لا واما هنا فيمكنه الاثبات
بركعتين بتخرمة مستقبلة وليس من الجمع الا حراز فضيلة الدوام وفيه بعض الواجب وهو سجود
السجود فالاحراز عن تفضير الواجب والى من احراز غير الواجب ومن سلم وعليه سجودنا السجود فدخل
رجل في صلوة بعد التسليم فان سجد الامام كان دخلا ولا فلا وهذا عندنا وقال محمد هو
د اخل سجود الامام ولو لم يسجد لان عنده سلام من عليه السجود لاخرجه من الصلوة اصلا لانها
وجبت جبر النقصان فلا بد ان يكون في الاحرام الصلوة وعندهما خرج خروجا موقفا لانه محال
في نفسه وانما لم يعمل لما جئنا الى اداء السجدة فادبر السجدة بان انه قد خرج من الصلوة وقابضة
الخلان تطهر هذا وانما استفاض الطهارة بالتعققة وتغير الفرض بنية الاقامة في هذه
الحالة عندهما لا يتغير فرضه ويسقط عنه سجود السجود لانه لو سجد بتغير فرضه فيكون مواد
للسجود السجود في وسط الصلوة ومن سلم يريد قطع الصلوة وعليه سهر فعليه ان يسجد لسهره
لان هذا السلام غير قاطع وبنية تغير المشرع فبلغت لان السجود عقيب السلام مشروع لقوله عليه
السلام لكل سهر سجدتان بعد السلام فلهذا بنينا كما لو نوي قطع الصلوة **مسألة** اذا
سهر عن قراءة الشاهد في القعدة الاخيرة حرسم ثم ذكر فانه يعود الى قراءة الشاهد ومزعا
صل ثم تفضل القعدة قال الحواير يرتفع كما يرتفع اذا اعاد سجود الصلاة وقال محمد ابن الفضل لا يرتفع
وفي النوادر اذا سلم وقد سهر عن قراءة الشاهد ثم ذكر فاقعد قراءة الشاهد فلما انقرا بعضه
ثم سلم قال ابو يوسف يفسد صلوة لان القعدة قد ارتفعت وقال محمد لا يفسد كذا في الفتاوى
مسألة قال في النهاية في قوله وتعدت فرضه الركعتان له نافذة ولا ينبغي ان تحسن سنة الظاهر لان
سنة الظاهر المواظبة عليها بتخرمة مبتداه وهو طريقه المنبر عليه السلام فهو كان يصليها بتخرمة
مبتداه قصدا لان المشرع انما هو صلوة كاملة على صفة السنة فلا يتأدبر بها هو مظهر
لان المظهرين ناقص لانه غير مضمون الا نوي انه لو قطعها لم يلزمه القضاء لما قلنا انه خاطون
وعند زفر عليه قضاء ركعتين لان عنده هو بان في نفل لا زم فان تبين انه لم يكن عليه وعندنا
هو غير ملزم وعلى هذا الخلاف اذا دخل في صوم على انه عليه ثم تبين انه ليس عليه لا يجب عليه

لا يجب عليه القضاء عندنا وما ذكره عليه القضا واجموا على ان من شرع في الحج على ظن انه عليه
ثمة تبرئة انه ليس عليه انه يتقرب من احرار لازم فله من المصنفه وكذا من تصدق على فقير على ظن ان
عليه الزكوة ثم تبين انه لا شيء عليه بيقول الصدقة لازمه حتى لا يتمكن من استردادها من الفقير
بحال **قوله** ومن شكر في صلوة فلم يدر اثلاثا صلي ام اربعا وكان ذكر اول ما عرفه استأنف
الصلوة الشكر يساور الامر من الامرية لاحدهما على الاخر والظن يساور الامر من وجهه
الصواب ارجح والوهم يساور الامر من وجهه الخطا ارجح وقوله وكان ذكر اول ما عرفه قيل
في عمره وقيل في الصلوة وقال شمس الامية معناه ان السهو لم يكن من عادته ونايبة الخلاف
بين العبادات انه اذا سمي في صلوة اول مرة واستقبل ثم وقف سبعتين ثم سمي على قول شمس
الامية يستأنف انه لم يكن من عادته وانما حصل عليه مرة واحدة والعادة انما هي من المعاودة
وعلى العبار من الاول لم يكن بجهد في ذلك **قوله** بن علي غالب ظنه ان كان له غالب ظن وان لم يكن
له غالب ظن بن علي اليقين وهو الاقل شر اذا لم يكن له غالب ظن فانه يعتقد في كل موضع شره
ان صلواته كما اذا اشكر انما السالمه او الرابعة ولم يغلب على ظنه شر فانه يجعلها الرابعة في حق
الفتور فيفتد ثم يقوم ويأتي بالاربعه ولو كان في الوتر وشكر انما الثانية او السالمه فانه
يقنت مرتين يعني اذا اشكر في الوتر وهو في حالة القيام انما الثانية او السالمه يقنت لجواز
انما السالمه ثم يفتد ثم يقوم ويضيف اليها اخرى ويقنت فيها ايضا هو المختار فارقا هذا
وبين المسبوق بركعتين من الوتر في رمضان اذا قنت مع الامام في الاخرة حيث لا يقنت فيها
بقتضاجها لان التكرار الغشوة في موضع غير مشروع وهذا احدهما في موضع والاخر غير
موضع واحا المسبوق في موضع ما مورا يقنت مع الامام نصا في ذلك موضعا له فلما ان بالما في كان ذلك
تكرارا له في موضع فتد فصل البناء على الاقل يسجد للسجود في فصل البناء على غلبة الظن لان شغل
تفكره معدا وركن وجب للسجود والا فلا ولو شكر في اركان الحج يود بها شيئا بخلاف الصلوة لان
الزيادة في المناسك لا يفسد الحج وزيادة ركعة يفسد الصلوة قال في الفتاوى في هذا المذهب اذا
شكر في الاول او الثانية وهو قائم بتم الركعتين ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ويقعد ثم يقوم
ويصلي ركعة ويقعد ولو شكر بعد السلام انه صلي سلا ام اربعا يحكم بالجواز بناء على الظاهر

176
على الظاهر ولو شكر بعد ما فرغ من التسليم قال محمد بن مسلم صلواته ولا شيء عليه ولو شكر في صلوة
الفجر حال قيامه انما الاول او الثانية فانه يتخير فان وقع تخيره على شر عليه والا بن
على الاقل ويجعلها اولي فيتم الركعة ثم يقعد لجواز انما الثانية ثم يقوم فيأتي باخر ويقعد
لجواز انما الثانية ثم يسلم وان شكر انما السالمه او السالمه عمل بالتحريم فان لم يقع
له تحريم وكان قايما فعد في الحال ولا يركع لجواز انما السالمه فلو قلنا يحضر فيها ولا يقعد
فتد ترك القعد يفسد صلواته ثم يقوم ويأتي باخر ويقعد لجواز ان القيام الذر وفقد
ثانيته وقد تركه فعليه ان يصلي اخر حتى يتم صلواته وان وقع الشكر في ذوات الاربع انما
الاول او الثانية عمل بالتحريم فان لم يقع تحريمه على بن علي الاقل فيجعلها الاول ثم
يقعد لجواز انما ثانيته والقعدة فيها واجبه ثم يقوم فيأتي باخر ويقعد لجواز انما
رابعة ثم يقوم ويأتي باخر ويقعد لجواز انما رابعة ثم يقوم ويأتي باخر ويقعد
لانا جعلنا هاتيك الحكم رابعة والقعدة في الرابعة فرض **مسألة** رجل شرع في الظهر
ثم شك هل صلي الفجر ام لا فلما فرغ من الظهر تبين له انه لم يصل الفجر فانه يصلي الفجر فيعيد
الظهر وان شك في صلوة هل صلاها ام لا ان كان في الوقت فعليه ان يعيدها وان كان بعد
خروج الوقت لم يلزمه اعادتها وكذا لو شك في الركعة بعد الفراغ من الصلوة لا شيء
عليه وان كان في الصلوة يلزمه اداؤها ولو غلب على ظنه في صلوة انه احدث او انه
لم يحسم برأيه ثم يتيقن انه لم يحدث او انه قد صح برأيه قال محمد بن الفضل ان
كان قد ادى ركنا حال ما غلب على ظنه الحدث وعدم المسح فانه يستأنف الصلوة وان لم
يؤد ركنا مضى على صلواته ولو سبقه الحدث فذهب لجمهورنا فشكر هل صلي سلا ام لا
اربعا وشغل ذلك عن وضوء ساعه ثم استيقن تمام وضوءه فعليه السجود كذا في
الفتاوى رجل صلي يوما وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدرك
من اي صلوة صر فانه يعيد الفجر والوتر لانها يعيدان بركة القراءة في ركعة واحدة
ولو تذكر انه ترك القراءة في ركعتين اعاد الفجر والمغرب والوتر رجل صلي الوتر
فشكر وهو قائم انه كمر صلي فانه ياخذ بالاول احتياطا ان لم يقع تحريمه على بن علي ثم يقعد

بين كل ركعة ويفرغ في كل ركعة واما النوا القنوت فقال ايمه بلح يفتت في الاول
غير لان التكرار القنوت غير مشروع وعنه ان يحضر الكبير انه يفتت في الركعة الثانية
ايضا واجمعوا على ان المسبوق بركعتين اذا قنت مع الامام لا يفتت مرة اخرى وكذا اذا ادركه
في الثالثة في الركوع ولم يفتت معه لم يفتت فيما يقض كذا في الفتاوى رجل شكر في صلاته
انه صل كبر للافتتاح ام لا ان كان ذلك اول مرة استقبل الصلوة وان كان يقع له مثل ذلك كثيرا
جازله المحض وكذا اذا شكر انه صل احد ام لا او هل اصابته الجحاسة فتوبه ام لا او هل مسح راسه
ام لا او كان ذلك في الصلوة ان كان ذلك اول مرة استقبل وان كان يقع له كثيرا لا يلزمه الوضوء ولا غسل
الثوب كذا في الفتاوى رجل صل وحده او امام صل يقوم فلما سلم اخبره رجل عدل انك صليت الظهر
لم ركعات قالوا ان كان عند المصل انه صل اربعا لا يفتت الي قول المخبر وان شكر المصل في المخبر
انه صادق ام كاذب رد عن محمد انه يعيد صلواته احتياطا وان شك في قول رجلين عدلين يعيد
صلواته وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله قال محمد واما انا فاعيد بقول واحد عدل بكل حال ولو
وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت فلما قال الامام اربعا فان كان الامام
على يقين لا يقبل قوله وان لم يكن على يقين اخذ بقوله فان اختلف القوم فقال بعضهم صل
فلما قال بعضهم اربعا والامام مع احد الفريقين بوخذ بقول الامام ولو كان معه واحد فان
اعاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداهم لان الامام ان كان
هو الصادق كان اقتدا المقتفل بالمقتفل وان كان هو الكاذب كان اقتدا المقتفل بالمفتر
بالمفتر وان استيقن واحد منهم انه صل فلما واستيقن واحد انه صل اربعا والامام
وباية القوم في شكر فلا اعادة على الامام ولا على القوم لان قول المتيقن بالنقصان تدعاضه
قول المتيقن بالتمام والظاهر بعد الفراغ هو التمام فلا يعاد على المتيقن بالنقصان الاعادة
لان ثبته لا يبطل يتيقن غيره في حقه ولا اعادة على الذي يتبع بالتمام ولو استيقن واحد
من القوم بالنقصان وشكر الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوا احتياطا وان لم
يعادوا الاثر عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخبر بذلك والله اعلم **فصل**
في المسبوق واللاحق المسبوق فيما يقض كالمفرد واللاحق كانه خلوا الامام وانما يكون لاحقا

170
عنا اذا اقتدر بالامام في اول الصلوة ثم عجز عن الاثنيان بالافعال لعذر من حيث
او نذر او كان في الطائفة الاولى في صلوة الخوف او في تأيلا لاجل زحام الناس ولم يقدر على الركوع
والسجود فانه يقض بغير قراءة ولا يجز عليه سهوا اذا سهر واما المسبوق بركعة او ركعتين
فالقراءة عليه فيما يقض فرض حتى لو ترك القراءة في ركعة او ركعتين نسدت صلواته وان كان
مسبوقا بثلاث او اربع فالقراءة في الركعتين فرض ولو سهر فيما يقض وجب عليه السهو ثم
المسبوق فيما يقض اول صلواته في حق القراءة والقنوت واخر صلواته في حق التشهد بيانه اذا
ادرك مع الامام ركعة من المغرب ثم قام الى القضا بعد تسليم الامام فانه يقض ركعتين يقرأ
في كل ركعة الحمد لله وسورة ولو ترك القراءة في احدهما فسدت صلواته لان ما يقضيه اول
صلواته في حق القراءة وعليه ان يقض ركعة ويتشهد ثم ركعة اخرى ويتشهد ويسلم لانه يقض
اخر صلواته في حق التشهد وقد ادرك مع الامام ركعة فاذا قام الى القضا يقض ركعتين فالاول
منهن ثانيته والسنة فيها التشهد كذا في المجتهد وفي الوجيز رجل سبق ثلث ركعات في
الظهر والعصر اذا سلم الامام يقوم فيصلي ركعة بالفاحة وسورة ثم يقوم ولا يتشهد فيصلي
اخر بالفاحة وسورة ثم يقعد ويتشهد ثم يقوم فيصلي اخر بالفاحة خاصة ويتشهد ويسلم
هذا هما وقال محمد يقض ركعة بالفاحة وسورة ويقعد ويتشهد ثم يقوم فيصلي ركعتين بالفاحة
خاصة ويتشهد ويسلم اصل صاحب الوجيز في ذلك اما مقال ما يقض المسبوق اول صلاته حكما
عندهما وعند محمد اخر صلواته الا في حق القراءة والقنوت حتى يستفتح المسبوق فيما يقض عندهما
وعند محمد يستفتح حال دخوله مع الامام قال ولا يظهر الخلاف في القنوت حتى لو ادرك الثالثة ولو ترك
ففتت مع الامام لا يفتت فيما يقض بالاجماع وفي المجتهد اذا ادرك مع الامام ركعة من الظهر والعصر
او العشاء تقام الى القضا فعليه ان يقض ركعة ويفرغ فيها الفاتحة وسورة ويتشهد لان ما يقض
اخر صلواته في حق التشهد فلا يفتت في ركعتيه الثانية وهذا بخلاف ما في الوجيز ثم يقوم فيقض
ركعة اخرى ويفرغ فيها الفاتحة وسورة ولا يتشهد في الثالثة هو بالخيار الا ان القراءة افضل
واذا ادرك منها ركعتين يقض ركعتين ويفرغ فيهما الفاتحة وسورة ويتشهد عقبيهما
ويسلم ولو ترك القراءة فيهما او في احدهما فسدت صلواته لانه يقض اول صلواته في حق القراءة

من حق القراءة عندهما ولو كان الامام ترك القراءة في الاوليين وقضى في الاخيرين فحضر
الاوليين فادرك هذا المسبوق الامام في الاخيرين فالقراءة فيما يقضى فرض عليه لانه يقضى
اول صلوته في حق القراءة والقراءة في اول الصلوة فرض عليه من المسبوق يتابع الامام في سجود
السجود ثم يقضى ما سبق به ولا يسلم مع الامام فان سلم معه ان كان ذا كراهة فسدت
صلوته وان كان ساهيا لا تقصد لان سلام الصائم لا يخرج من الصلوة وهذا يلزمه السجود
لاجل سلامه ساهيا ان سلم قبل الامام او معه لم يلزمه وان سلم بعده لم يلزمه ولو لم يتابع
الامام في سجود السجود وقام الى القضا لا يستطاع عنه ويسجد في اخر صلوته ولو سلم الامام فقام
المسبوق لم يذكر الامام ان عليه السجود في سجود له قبل ان يقيد المسبوق ركعتة بسجدة فعليه
ان يرفعه ذكر ويجوز ان يتابعه ثم اذا سلم الامام فقام الى القضا لا يجزى فعل من القيام
والقراءة والركوع ولو لم يجز ان يتابعه الامام وحضر على قضائه فانه يجوز صلوته ويسجد للسجود
بعد فرائضه استغناء اذا لم يقصد صلوته لان العود الى سجدي السجود يرفع السلام ولا يرفع
التشهد فصار كانه قام بعد تشهد الامام قبل ان يسلم ولو ذكر الامام سجدي السجود بعد
ما قيد هذا المسبوق ركعتة بسجدة فانه لا يعود لان الركعة الكاملة لا تحتل الركعتين فان
عاد الى متابعتة فسدت صلوته لانه زاد ركعة كاملة ولو ذكر الامام ان عليه سجدة
التلاوة وعاد الى قضا بها ان كان المسبوق لم يقيد ركعتة بسجدة فعليه ان يرفعه ذلك
ويجد الى متابعتة ويسجد معه للتلاوة ويتشهد ويسلم الامام ثم يقضى المسبوق الى
قضائه ولا يعتد بما في يده من قبل ولو لم يجد الى متابعتة حتى قيد ركعتة بسجدة فسدت
صلوته لانه لما عاد الامام الى سجدي التلاوة فتد ان تقضى تشهد ومدا تقرأ هذا في موضع
يجب عليه الاقتران ولو ذكر الامام ان عليه سجدة التلاوة بعد ما قيد المسبوق ركعتة
بسجدة وعاد الامام اليها فان عاد المسبوق الى متابعتة بطلت صلاته لانه زاد ركعة
كاملة وان لم يجد وحضر عليها فقيده ورويان في رواية كتاب الصلوة تقصد صلوته لانه انقضى
في موضع يجب عليه فيه الاقتران في رواية النوادر والفساد ان تشهد الامام عا و تقضى بعد
ما حكم له بالانفراد فصار كمنتم اقتدى بعسا فقام الى تمام صلوته بعد ما تشهد الامام

157
ام قبل ان يسلم ثم نورا لامام الاقامة تحول فرضه الى الاربعة فان كان هذا المقيم لم
يقيد ركعتة بسجدة فعليه ان يعود الى متابعتة وان لم يجد فسدت صلوته وان قيدها
ان عاد فسدت وان لم يجد وحضر عليها لم يقصد كذا هذا ولو لم يجد الامام الى سجدة التلاوة
فصلوة المسبوق تامة في الاحوال كلها وعليه ان يقضى ما عليه ولو عاد الامام الى سجدي
السجود وتابعه المسبوق لم يبين انه لم يكن عليه سجود قال بعضهم لا يقصد صلوته وقال
اكثرهم يقصد لانه اقتداء في موضع يجب عليه فيه الانفراد فسدت صلوته والاصل انه من التقيد
في موضع يجب عليه الاقتداء او اقتداء في موضع يجب عليه الانفراد فسدت صلوته فالاول المسبوق
اذا قام الى القضا لم تذكر الامام سجدة التلاوة ولو لم يجد الى متابعتة والمباي ان المسبوق
اذا تابعت في سجوده السجود لم يبين انه لم يكن عليه وكذا المسبوق ان اذا قاما يقضيان فاقتربا
احدهما بالآخر فسدت صلوة المقتدى لانه اقتداء في موضع يجب عليه الانفراد وكذا المقتدى
خلق المسافر اذا سلم الامام وقاما الى الامام فاقتربا احدهما صاحبه فسدت صلوته
المقتدى ولو قام المسبوق الى القضا بعد ما رفع الامام راسه من السجدة قبل ان يتشهد
لا تقصد صلوته ولكن لما قام وقرا الى ان يقعد الامام قدر التشهد نذر كغير معتبر وانما يقتر
من قيامه وقراءته بعد ذلك فان كان مسبوقا بركعة او ركعتين فوجد منه بعد فعود الامام
قدر التشهد قيام وقراءة تدور ما يجوز به الصلوة جازت صلوته وان لم يوجد ذلك او
وجد القيام دون القراءة فسدت صلوته وان كان مسبوقا بثلاث فان وجد بعد الفقد
قدر التشهد قيام وان لم يوجد القراءة معه جازت صلوته وعليه ان يقرأ في الاخيريين
وان لم يوجد منه قيام بعد فعود الامام قدر التشهد فسدت صلوته قال في الفصول اذا
تلايه سجدة بعد ما قدر التشهد فانه يسجد لها ويعيد الفقرة لانها قد ارتفعت
بسجوده حتى لو سجد للتلاوة ولم يجد الفقرة فسدت صلوته قال الحلواني وموافقيهما بان
لرباخذ بعد اذ قال ينبغي ان لا يرفع الفقرة وبه فارق ما اذا تلا قبل الفقرة حيث نذر
تغفر الفقرة ولو نذر سجدة التلاوة في اخر الصلوة وسجد لها هل يلزمه سجود المسبوق
في هذا الناحية فلا يصح بل يلزمه ولو شهد في سجود السجود فلم يدرك سجدة ام سجدة يبين

سجدتين على بالخبر والنجس عليه سهو ولو سهى في صلوته مرارا كفته سجدة ثان ولو سلم
وعليه سجدة السهو فطلعت الشمس بعد السلام قبل ان يسجد للسهو او ان نصف النهار
او احمرت الشمس في صلوة العصر سقط عنه سجود السهو لانه سنة والمنزلة في هذه الاور
قائمه **مسألة** اذا قيل لذكر وجب عليه القراءة في الاربع كلها بحيث
لو ترك القراءة في ركعة منها نفدت صلوته كيف يكون هذا فالجواب ان هذا اجل سبق
بركعتين فاحدث الامام واستخلف هذا المسبوق وقد اشار اليه انه لم يقرأ في الاربع
ليمن فالمسبوق يلزمه ان يقرأ في الاخيرين لانه قائم مقام الامام في الاخيرين فاذا قرأ
فيهما لحقت قراته هذه بالاوليين فخلت الاخيران عن القراءة فصارت الخليفة لم يقرأ
في الاخيرين فاذا قام الى نضام سبق يلزمه ان يقرأ فيما سبق به من الركعتين كذا
في الفتاوى والله اعلم بالصواب **باب صلوة المريض** انما ذكره عقيب السهو لان كلا
منهما من العوارض السماوية الا ان السهو اكثر لانه تعرض كثيرا في صلوة واحدة فكان
اهم لانه يتناول صلوة الصحيح والمريض فتقدم عليه لشدة مساس الحاجة اليه
بما اضافته اضافة الفعول الى فاعله كقيام زيد او الى محله كتحريك الخشب واعلم ان
المريض والصحيح في فرض الصلوة سواء الاما عجز عنه او خاف من فعله زيادة العلة فان
ذكر عنه ساقط لان المرض عذر والاعذار لها تأثير في العبادات **قال** رحمه الله اذا
تعدى على المريض القيام صلوة قاعدا يركع ويسجد العذر قد يكون حقيقته بان يكون اذا
قام سقط وقد يكون **ب**رهن حكما بان يكون اذا قام خاف زيادة المرض او ابطا
البرء والمراد هو العجز الحكم في المحيط لم يرد به العجز اصلا بحيث لا يمكنه القيام
بان يصير مقعدا بل اذا قدر عليه الا انه يضعفه ضعفا شديدا حتى يزداد عليه
به وجعه فهذا يبيح له الصلوة قاعدا وقال الثمر تاشي اختلاف في حد المرض الذي
يبيح الصلوة قاعدا فغير ان يكون محال لو قام سقط من ضعف او دور ان راس
وقيل ان يكون صاحب قراش والاصح ان يكون بحيث يلحقه بالقيام ضرر واذا كان
قادرا على بعض القيام دون تمامه **قال** ابو جعفر يومر بان يقوم مقدار ما يتدبر فاذا

سجدتين لو قدر ان يكبر قايما للاحرام ولم يقدر على القيام للقراءة او كان
على القيام لبعض القراءة دون تمامه فانه يومر ان يكبر قايما ويقرا ما يقدر عليه
يما لم يقدر اذا عجز **قوله** اذا العذر على المريض القيام بعجز جميعه اما اذا قدر
في بعضه اتي بما يقدر عليه كما ذكرنا وان قدر على القيام منكميا يصل منكميا لا يجزيه
غيره ولو قدر على ان يعتمد على عصا او كان له خادم يتكى عليه فانه يقوم ويتكى عليه خصوصا
على قول ابي يوسف ومحمد فان عندهما قدرته على الوضوء بغيره كقدرته بنفسه فكذا
هذا وان منيه المصلح لو ترك الاستعانة بغيره فصل قاعدا **قوله** صل فاكذا
كيفيته كيف شأ وقيل منزعجا وقيل كما يقدر في التشهد والاصح كيف تيسر عليه ولو قدر
على القعود مستويا او متكيا او مستندا الى حائط او الى انسان فانه يجب عليه ان
يصل قاعدا كذا ذكره ولا يجزيه ان يصل مضطجعا كذا في النهاية والله اعلم
شهر رمضان وكان اذا صام لا يقدر على الصلوة قايما فان افطر قدر على ان يصل قايما
فانه يصوم ويصل قاعدا ليكون جامع بين العبادتين وفي المنتقى وروى جماعة
عن محمد بن مريض راكب في محمل لا يقدر على النزول ولا يجز من ينزله بجزيه ان يصل
الفريضة راكبا واما اذا كان يقدر على النزول او على من ينزله لم يجز ولو صل قاعدا
فقرأ في حال تشهده ساهيا فعليه السهو كذا في المنتقى راكب السفينة يصل
قاعدا عندا في حنيفه وعندهما يصل قايما ولا يجزيه القعود عندهما الا من عذر
لان القيام مقدور عليه فلا يترك وله ان الغالب فيها دور ان الراس فهو كالمسحوق
الا ان القيام عنده افضل ولو صل فيها بالاجما لا يجوز سواء كانت مكتوبة او نافلة
لانه يمكنه السجود فلا يعذر في تركه والخلاف في السابرة اما المربوطه كالشط
على الصحيح وان امكنه الخروج فهو افضل بالاجماع وان كانت مربوطه ويمكنه الخروج
الى الشط لم يجز صلوته فيها الا قايما لانها كالدابة الا اذا كانت مشقة على الارض
فانه الصلوة يجوز فيها قايما حينئذ في المنتقى اذا صل على بعير قائم لا يسير في الحور
صلوته وان صل على جملة لا يسير جاز ولا يشبه الحيوان العبدان وهذا اذا كانت

اذا كانت الجملة على قدر من الارض اذا كانت على ظهر البقر فانه لا يجوز **قوله**
فان لم يستطع الركوع والسجود او ما ايا او ما بالهزة **قوله** وجعل السجود
اخضر من الركوع لان الايمان قائم مقامهما فاخذ حكمهما **قوله** ولا يرفع اليده
شيا يسجد عليه فان رفعه ان وجد الايمان جاز ويكون مسيا والافلاخ اذا وجد الايمان
فهو محل بالايمان على الاصح لا بالسجود حتى لا يجوز اقتداء من يركع ويسجد ولو كان يجتهد
فروح لا يستطيع السجود عليها ليرجز به الايمان وعليه ان يسجد على انقه لجز به غير
ذلك انه ترك السجود مع القدرة عليه **قوله** فان لم يستطع القعود استلغ على ظهره
يعني بعد ان توضع وسادة تحت راسه حتى يتمكن من الايمان لان حقيقته الاستلغ يمنع
الايمان من الاصح فيكون من المرض كذا قاله حافظ الدين فان صلى المريض مضطجعا
فنام فيها فالصحيح انه يلتفت وضوءه كذا في الوجير **قوله** وان استلغ على جنبه
ووجهه الى القبلة او في جاز يعني على جنبه الايمن ويجعل راسه من قبل المشرق
الا ان الاولي هو الاول وهو الاستلغ على قفاه عندنا خلافا للشافعي لان اشارة
المستلغ يقع على الكعبة حالا وما لا اشارة المضطجعا على جنبه الى جانب
قدميه وبالقعود الى الكعبة ثنادر الصلوة فكان اري فان لم يستطع الاستلغا
على جنبه الايمن فعلى الايسر **قوله** فان لم يستطع الايمان براسه اخر الصلوة فيه
اشارة الى انها لا يسقط اذا بلغ الى هذه الحالة وان كان اكثر من يوم وليلة اذا
كان مفقدا وهو الصحيح انه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المخيم عليه كذا في الهداية
قال في قاض خان في ظاهر روايه يسقط اذا كان اكثر من يوم وليلة مجرد العقل لا يكفي
لتوجه الخطاب لان مجرد ذكره التوارد من قطع يده من المرقمين وقدمه لا مرسا قين
لا صلوة عليه فتثبت ان مجرد العذر لا يكفي وفي الفسار اذا عجز المريض عن الايمان بالراس
في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلوة ثم اذا ابرر به يلزمه القضاء قال بعضهم ان
كان عجزه اكثر من يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الاغما
وقال بعضهم ان كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والفتوى على الاول وقيل ان هذه

المسئلة على اربعة اوجه ان دام به المرض اكثر من يوم وليلة وهو يعقل
جماعا وان كان اقل من يوم وليلة وهو يعقل قضا جماعا وان كان اكثر وهو
واقل وهو لا يعقل ففيه اختلافا لمشاخ منهم من قال يلزمه القضاء وهو
يار صاحب الهداية ومنهم من قال لا يلزمه وهو اختيار صاحب البرد وبر الصغير
ضخان فعلى هذا اشارة الشيخ بقوله اخر الصلوة الى انها لا يسقط وهو ظاهر اذا
ان اقل من يوم وليلة او يوم وليلة وهو يعقل فان كان اكثر من يوم وليلة فمن المشايخ
من جعله كالاغما والصحيح انه يجب عليه القضاء صححه في الهداية ورجح في البرد وبر
الصغير الاول وهذا كله اذا صح من ذلك المرض اما اذا مات لا يلزمه الا ايضا كذا في الوجير
قوله ولا يوم بعينه ولا بقلبه ولا حاجبيه وقال زفر يوم بقلبه فاذا صح اعاد
عنه وقال الحسن يوم حاجبيه وقلبه ويعيد وما للشافعي يوم بعينه وقلبه بقدر
الوسع فاذا زال العذر اعاد لنا ان فرض السجود لا يتعلق في الاصل بالغين والقلب
فلا يتنفل اليهما بالايمان كاليدين لان الايمان بالقلب مجرد الاعتقاد والصلوة من
افعال الجوارح الظاهرة فلا يقوم الاعتقاد عند العجز مقامها كما لا يقوم مقام
الحج والصور ويفعل المريض صلوته ما يفعله الصحيح في القراءة والتسبيح والتشهد
لان المرض انما يؤثر فيما يسقط فعله واما ما لا يسقط فهو الصحيح فيه سواء كان عجز
عن ذلك تركه لان اركان الصلوة اقوى من ادكارها فاذا سقطت الاركان فسقط
الادكار اولى **قوله** فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه
القيام ويصل قاعدا يوم ايمان اومي قايما جاز كذا في المحيط وفي العار اذا اراد
ان يوم للركوع يوم قايما ويومي للسجود قاعدا والافضل هو الايمان قاعدا بالكل
لانه اشبه بالسجود وفي الوقعات لو اومي للسجود قايما لا يجزئه والركوع يجزئه وفي
الكرخي اذا عجز عن الركوع وقدر على القيام صل قاعدا يوم ايمان فان صل قايما يوم
اجزاه ولا يستحب ذلك وقال زفر والشافعي يصل قايما لنا ان فرض الركوع والسجود
اذا سقط عن الانسان سقط عنه فرض القيام كالراكب ولا نركنيه القيام انما

انما هي للتوسل به الى السجود لما في السجود من نهاية التعظيم فاذا كان لا
السجود لا يكون وكذا في سجود هذا لان القيام ليس بحسن لصحة هذا
في غير الصلوة بخلاف السجود اما القيام في صلوة الجائزة فشرع للتوسل الى التكبيرة
لانها لا يصح بدونها القيام **قوله** فان صلى الصحيح بعض صلواته قايما وحدث به
ممن يمنعه القيام تمنعها قاعدا يركع ويسجد او يركع ويسجد او يركع ويسجد او يركع ويسجد
او يستلقيا ان لم يستطع الفخود لان في ذلك بنا الاذن على الاعلى فصار كالاعتذار
وهذا هو المشهور وروي بشر عن ابي يوسف انه اذا صار الى حالة الايمان يستقبل الصلوة
لان تحريمه انما هو في سجدة الركوع والسجود فلا يجوز بدونها وجه المشهور انه
اذا لم يكن كان بعض الصلوة كاملا وبعضها ناقضا واذا استقبل كانت كلها ناقصة
فلان يودي بعضها كاملا او **قوله** المريض اذا فاسده صلوة في حال المرض ففقد
في حال الصحة صلوة صحيح وان فاسده وهو صحيح فانه يقضاه في حاله المرض بالايمان
قوله ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لم يركع في شيء من صلواته قايما وهذا عند ابي حنيفة
وابي يوسف لان من اصلهما ان القاعدة يوم القيام فكذلك يجوز ان يدين الانسان في حق
نفسه صلوة القيام على تحريم القاعدة وقال محمد يستقبل لان من اصله ان القيام لا
يجب خلون القاعدة فكذلك لا يدين في حق نفسه **قوله** وان صلى بعض صلواته قايما ثم تدرك على
الركوع والسجود استأنف الصلوة هذا اذا قدر على ذلك بعد ما ركع وسجدا ما اذا قدر بعد
الافتتاح قبل الاذان فله ان يركع في جوامع الفقه وقال زفر يدين في الركعتين على اصله في
الاخذ لانه عند مجوز ان يقتدي بالركع بالحرم ومن افتتح التطوع قايما ثم راعى الالباس
ان سركا على عمامة او حياط او يفتد لان هذا عذر وان كان لا تكا بخير عذر بركه لانه اشارة
في الادب وقيل لا بركه عند ابي حنيفة لانه لو فسد عنده مجوز من غير عذر فكذلك لا بركه الا تكا
وجه الاول ان لا تكا بخلاف الفخود فاذا فسد بعد ما افتتح قايما لا بركه لانه مخير في الابتداء
بين الافتتاح قايما او قاعدا فيبقى هذا الخيار من غير كراهة واما الا تكا فهو غير مخير فيه
في الابتداء بين ان يصلي مستكبرا او غير مستكبر بل بركه كما فيه من سوء الادب واظهار التكبر واما

وهو لا تكالانه لا يجوز الفخود عندهما فركه الا تكا وان فسد بخير عذر بركه
الصلوة عنده لا يجوز عندهما كذا في الهداية فقوله بالافتتاح محال في هذا ذكر
ذكر فيه لو فسد في النفس من غير عذر لا بركه عند ابي حنيفة في الصحيح لان لا ابتداء
به منزع من غير كراهة قايما لان حكم البقاء اسهل من حكم الابتداء الا ان كان
مع ابتداء الصلوة ولا يمنع البقاء **قوله** ومن اغشى عليه خمس صلوات فساد منها فاضاها
دان فانه بالاعلى اكثر من ذلك لم يقض اعلم ان الاعذار اربعة مستند جدا كالصبا ويستند
به العبادات كلها وقاص جدا كالنوم لا يسقط به شيء من العبادات ومتعدد بدنهما وهو الاعذار
فان اعتذر الحق بالمستند جدا وان لم يعتذر الحق بالظاهر جدا احتجب القضاء واعتداده ان يزبد على
يوم وليلة لانه عند ذلك يدخل القايمة في حين الشكر اربعة اجاب قضاء ذلك حرج وهو مدفوع
بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وكان القياس ان لا تقضى عليه اذا استوعب الاعذار
ومنت صلوة كاملة بمحقق العجز فاشبه الجنون وهو قول الشافعي فرف من النوم والاعذار قال لان
النوم باختياره وقال بشر رحمه القضاء ان طال مدة الاعذار لانه مرض ولا تأسر للمرض في اسقاط
الصلوة وتأسر على النوم ولنا ما روي عن عمار انه اغشى عليه اربع صلوات ففقداهن وعن علي انه
اغشى عليه يوما وليلة ففقداهن وابن عمر اغشى عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض لان الاعذار عرض
يبقى التحريم ولا ينافي القضاء كالنوم والجنون كالاعذار على الاظهر قال ابو يوسف هذا اذا كان عارضا
غير اصيل اما اذا بلغ مجنوننا فسد زال صار كالصبي اذا بلغ وقال محمد ههنا سورا بغير ان عنده قليل
الجنون لقليل الاعذار ولو شرب الخمر فذهب عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط القضاء ولو اكل البهجة
فاغشى عليه قال محمد يسقط عنه القضاء من اكثر وقال ابو حنيفة يلزمه القضاء وكذا السكر من الخمر فان
فقد اعثر البهجة بالاعذار ابو حنيفة بالخمر وان اغشى عليه بسبب الفزع من سبع او ادمي اكثر من يوم
وليلة لا تقضى عليه بالاجماع **قوله** وان فاته بالاعذار اكثر من ذلك لم يقض والمعتذر عندهما
في الزيادة على اليوم والليلة بالساعات وعند محمد بالاقوات اي من حيث الصلوات فساد من
الصلوات سنا لا يسقط القضاء عنده وقايدته اذا اغشى عليه عند الضحوة ثم افاق من الغد
قبل الزوال ساعة فسد اكثر من يوم وليلة من حيث الساعات فلا تقضى عليه عندهما

عندهما وعند غيره عليه الفضا لان الصلوة لم تزد على خمس وهذا اذا دام الاغماء في
يوم وليلة وزيادة اما اذا كان يفيق ساعة ثم يعاوده الاغماء فهو على وجوب ان كانت
في وقت معلوم نحو ان يحضر مريضه عند الصبح فيفيق قليلا ثم يعاوده الاغماء فيمر فانه
يبطل حكم ما قبلها من الاغماء اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم
يفيق بغنة فينكلم بكلام الاصح ان يزعم عليه بغنة فمعه الا فاقته غير معتبرة الا ان
قد ينكلم في جنونه بكلام الاصح ولا يعد ذلك منه انما كذا ذكره المحلل في رايه اعلم بالله
باب سجود التلاوة هذا من باب اضافة الشرائع الى سبب ويقال اضافة الحكم الى السبب فالنلاوة
سبب بلا خلاف وكان من حق هذا الباب ان يذكر عقيب السهو لانه كلما منعه بيان للسجود الا انه
لما ذكر المرفيع بعد السهر لما تلتانيا من سببها الحق هذا الباب بالمرفيع لانه الحاق في الحقيقة
بالسهو وقيل وجه المناسبة بين هذا وبين المريض ان المريض اذا اصابته حالة المرض فتنادى
لامر الله تعالى وفي التلاوة اذا سجد فغير انقاد لامر الله تعالى ايضا لان المرض يسقط بعض الاحكام
بواسطته وفي سجود التلاوة اذا تكررت اخلت الاحكام وسقط منها شروء اضافة السجود
الى التلاوة اشارة الى انه اذا كتبها او نجاها لا يجب عليه السهو **قال** رحمه الله سجود
التلاوة في القرآن اربع عشرة سجدة الاخره فوضع السجدة من ركن من ركنها في سجدة
لا يسامون واختلفت الصحابة في ذلك فقال علي رضي الله عنه موضع السجود في سجدة عند
قوله اياه نعبدون وبه اخذ الشافعي وقال بن مسعود عند قوله لا يسامون وبه اخذ اصحابنا
قال في الهداية وهو المأخوذ به للاحنيا اريتها اذا كانت عند الآية الثانية لم يجز
تجيلها عند الاولى وان كانت عند الاولى جاز تاخيرها الى الآية الثانية وهذا رغب السجدة
بشرط قراءة جميع الاية ام بعضها فيه اختلاف والصحيح انه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة
وبعد كلمة وجب السجود والا فلا وقيل لا يجب الا ان يقرأ اكثر اية السجدة ولو انه قرأ اية
السجدة كلها الا الحرف الذي في اخرها لا يجب عليه سجود والمسح باليمين بالية السجدة اذا
كانت الجماعة متجهين للصلوة والافاضة افضل وان تلبا بالفارسي لم يلزم السامع وان لم
يفهم عند ان حنيفه وعندهما لا يلزمه الا اذا فهم وروى ان ابا حنيفة رجح القول بها

هذا هو الوجه في ما ذكره

بالعربية وجب على السامع فهم او لم يفهم اجماعا وبه الحجة
عند الشافعي ثلثان وسجدة من عندنا سجدة تلاوة وعنده
نوه الا اذا تلاها في الصلوة اما السجدة الثانية من الحج فليست
بشيء بالركوع وذلك امر بالصلوة دون السجدة وان السورة الواجب
تساير السور اما سجدة من عندنا سجدة تلاوة لا البر صلي الله
سجدة من سجدها اود للنزبه ونحن نسجد لها شكر اود وروى ان رجلا من الصحابة
رايت فيما يروى التبايم كافي اكتب سورة من فلما انتهيت الى موضع السجدة سجدة
الذوق في سجدة فقال عليه السلام نحن احق بها من الدابة والقليل فامر بها حتى نلت بين
بجلسه نسجد لها مع اصحابه وروى ان عثمان تلا سجدة من صلواته فمسجدان في رواية الحديث
زيادة ورواه قال سجدها اود للنزبه ونحن نسجد لها شكرا قلنا هذا لا ينبغي لونها سجدة
تلاوة فيها من عبادتنا ياتي بها العبد الا ونيها معنى الشكر وقال مالك لا سجدة المفصلة
وهو من الحجرات الى اخره وانما السجود عنده احد وعشرة **قوله** والسجود واجب في هذه المواضع
ضع يعني عملا لا اعتقاد او يجب على السراخ لا على الفور وقال مالك والشافعي سنة لما روى ان رجلا
تلا عند النبي صلى الله عليه وسلم اية سجدة فلم يسجد النبي عليه السلام وقال له كنت امامنا
لو سجدت لسجدنا وروى ان عمر رضي الله عنه تلا في خطبته اية سجدة فاشارة الناس للسجود
فقال علي رضي الله عنه فان هذا منكم فليكن عليكم فاجاب عن الحديث الاول انه لم يسجد فوره
والاخير جاز عندنا او كانت القراءة مكرره والراوي لم يشتر بالمرة الاولى لان السامع انما
يلزمه السجود على الفور اذا سجد السامع الا ثمرانه قال لو سجدت لسجدنا ومروا عمر لم يكتب
عليكم التجيل فارد ان يبين جواز تاخيرها في حالة الوجوب ولنا ان الله تعالى ونح من ترك
السجود بقوله فما لم يرمون واذا نثر عليهم القرآن لا يسجدون والتزبيح لا يكون
الا بترك واجب وقال عليه السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وعلى كلمة الجواب والان ليات
السجود كلها له على الوجوب لانها سلمة انقسام قسم هو امر مريح مثل التزبيح النعم
واثر الامر للوجوب ومنها ما فيه ذكر طاعة الانبياء والمرسلين والاولى اذ لم موجب الاقتداء

موجب الا فتد اقل الله تعالى فبدا هم اقتدوه والثالث ذكر
لفهم في ذلك واجب ولا تنافي سجدة يوم الجمعة الصلوة ليست
في الصلوة زيادة سجدة نفلا كانت واجبة وصيانة الصلوة عن
فلو كانت نفلا كانت الصيانة الواجبة اولي من فعل ما هو سنة فان قلت
اديت بالاجماع ادعي الدابة مع قدرته على النزول قلت اذ اوها على الدابة
تلاها على الارض لا يجوز على الدابة **قوله** على البالي والسامع سوا كان الثاني

او جنباً او حائضاً او مغسلاً او كافراً او ميماً او سكران فذلك كله سوا قاته يجب على السامع سماعه وتبيل
بشرط ان يكون الصبر يحفل ولو سمعها من نائم او مغر عليه او مجنون فبغير رواية محصاة لا تجب
وهذا الفتاوى اذا سمعها من مجنون يجب عليه السجود وكذا من النائم الاصح الوجوب ايضا وهل يجب على
النائم فيه رواية ثان ولو كان السامع ممن لا يجب عليه الصلوة كالحائض والغفلة لا يجب عليه السجود
والنفسا والصبر والكافر والمجنون لا يلزمهم السجود سوا تلاوا او سمعوا او الاصل ان من كان من اهل
وجوب الصلوة اما اذا اوقضا كان من اهل وجوب السجدة ومن لا تلاها ولا هو اصم يجب عليه
ولولاها اثر سمعها من اخر او سمعها نثر تلاها وهو في مجلس واحد لم يجب عليه الا سجدة واحدة
اذا لم يتغير المجلس وان سمعها من الصد البر يجب عليه ستر **قوله** واذا تلا الامام اية سجدة
سجدها وسجد الحاموم معه سوا سمعها منه او لا وسوا كان في صلوة الجهر او الخفية الا
ان يستحب ان لا يقرأ الخفية سجدة فان سمعها رجل خارج الصلوة نثر دخل مع الامام
في تلك الركعة بعد سجود الامام لها لم يجب عليه ستر وان ادركه في الركعة الثانية والثالثة
لم يجب عليه ايضا عند اي يوسف خلافا لمحمد ونظيره لو ادرك الامام في الركعة الثالثة من الوتر
في الركعة في رمضان يصير مدكاً للثبوت حتى لا ياتي به في الركعة الاخيرة وكذا لو سمعها من
الامام اجنب ليس معه في الصلوة فانه يلزمه السجود لانه قد صح له السماع وهو ممن
يصح منه السجود قلزمه ذلك كذا في شرح ابن ابي عمير **قوله** وان تلا الحاموم لم يلزمه
الامام ولا الحاموم السجود يعني لا في الصلوة ولا بعد الفراغ منها عند ما وقار المحل يلزمه سجدة
الفراغ لان السبب قد يقدّر ولا مانع بخلاف حاله الصلوة لانه يوجب الى خلاف موضوع الامانة

عرفت على طلبة العلم بالاذن من خزانة الشيخ الميرزا محمد

بالي كالا امام السامع في سجود الندوة ومعتز قوله خلاف موضوع الامانة
سجد الثاني او لا فينا بعد الامام فينقلب السامع مشرعا والمشتور تبعاً وان لم
مكان محال امامه ايضا ومعتز قوله او الندوة اي على تقدير ان يسجد الامام او لا
به البالي وهذا خلاف موضوع سجدة الندوة فان الثاني امام السامعين فيجب ان يتقدم
سجود البالي قال عليه السلام للثاني كنت اماما لو سجدت لسجدنا ولهذا كانت السنة ان يتقدم
الثاني للسجدة ويصطفون خلفه ولها ان المفتد يسجد سجدة واحدة عن القراءة لتفاد نقرأ الامام عليه
لان قراءة الامام له قراءة للحدث وهو قوله عليه السلام من كان له امام فقرأ الامام له قراءة
وذكر دليل الولاية عليه والولاية دليل المحر عليه ولان الشارع منع عن القراءة والمحجور لاحكم
في التفرق بخلاف ما اذا سمعها من الجنب والحائض لانها ليسا بمحجورين بل منعتين والتفرقات
المتممة عنها يعند بها ويعتبر حكمها الا انه لا يجب على الحائض تبلا وتعاكما لا يجب بسماعها الا
تعدام اهلية الصلوة بخلاف الجنب والفرق بين المحر والنفسا ان المحر انثروه في منعتين والسبب والنعى
انثروه في محرم الفعل دون ترك الاعتبار فان قيل قوله كثر نقرأ المحجور احكم له فيفتقر بما اذا وكل رجل
عبداً محجوراً ببيع ماله وباع ناته يعتبر وكذلك الصبر اذا وكل رجل بذكر قلنا اما العبد اذا ترك
من غير ذلك المحر عما ترك فبغير فيما لا يفرم لاه واما الصبر فلان المراد من قولنا لا حكم له اي لا يترتب
عليه حكم لا امر قال في النهاية محققاً لا ينفذ ويؤمر الله عنهما انه لا يلزم المحرم
السجود بعد الفراغ ان هذه السجدة صلاتية لان سببها تلاوه من يشاء كغيره في الصلوة بخلاف
ما اذا سمعها ممن ليس معه في الصلوة لانها ليست بصلواتية والمصلاتي اذا لم يرد في
الصلوة لا يرد بعد الفراغ منها كما لو تلاها الامام ولم يسجد في الصلوة بخلاف ما اذا سمعها
ممن ليس معه في الصلوة لانها ليست بصلواتية الا ترى ان المفتد اذا افتح على امامه لم يفسد
به الصلوة ومن ليس معه في الصلوة اذا افتح على المصل فيسدت صلاته وهذا ظاهر الفرق بخلاف الجنب
فانه ممنوع من القراءة غير مولى عليه في القراءة وان شئت قلت ان سبب وجوب السجدة وهو
التلاوة قد وجد الا انه عاجز عن ادائها في الصلوة وخارج الصلاة فلا يجب عليه اصلاً قياساً
على المريد اذا سمع اية سجدة وهو عاجز عن ادائها بالاجماع سقطت عنه ولا يجب عليه اصلاً وكذا

فكذلك هذا اما عجزه عن ادايتها في الصلاة فظاهر واما خارج الصلاة فانها وجبت صلا
فلا تزداد خارج الصلاة فصح انه عاجز عن ادايتها في الصلاة وخارج الصلاة وهذا بخلاف
سمعتها من رجل ليس معه في الصلاة لانها وجبت بسماعه من ذلك الرجل ليس من افعال صلا
فلا يكون صلاته ولو سمعها من المقتري من ليس معه في الصلاة فانه يجب عليه السجود السهو
على الصحيح لان الحجر ثبت في حيزه سبب الافتداء فلا يعدو هو وهذا اذا لم يدخل محطه هذا
السامع اما اذا دخل محطه سقطت عنه **قوله** وان سمعوا وهو في الصلاة سجده من رجل ليس
معه في الصلاة لم يسجدوها في الصلاة لانها ليست بصلوتية لان سماعه هذه السجده
ليس من افعال الصلاة فيكون ادخالها فيها منهي عنده وجبت كامله فلا يتأدى بالمنع
ويجب عليهم ان يسجدوها بعد الصلاة لصحة التلاوة من غير حجر فان قيل يجب ان يسجدوها قبل الفراغ
لان سبب الوجوب السماع وهو وجب في الصلاة سماعه وجب في الصلاة لكنه حصل بناء على التلاوة
والتلاوة حصلت خارج الصلاة ولهذا كان التالي اما للسامع فتزداد خارج الصلاة ولا انها
ليست بصلوتية وغير الصلوتية لا تزداد في الصلاة لان ما وجب خارج الصلاة فلا مانع من
هذا اية في الصلاة فيمكن النقصان بادايتها في الصلاة وما وجب بصفة الكمال لا يتأدى بصفة
النقصان وانما كان ادخالها في الصلاة منهي عنده لان المصلحة عند اشتغاله بسجدة التلاوة
كان مأمورا باتمام ركن هو فيه او بالانقطاع الى ركن اخر فيكون منهي عن هذه السجدة
قوله فان سجدوها في الصلاة لم يحزهم لنقصانها يعني انها ناقصة لمكان النقص فلا يتأدى بها
الكامل ولا انها ليست بصلوتية وغير صلوئية لا تزداد في الصلاة ولان ما وجب خارج الصلاة ينهل
عن ادايتها في الصلاة فيمكن النقصان بادايتها في الصلاة وما وجب بصفة الكمال لا يتأدى ب
بصفة النقصان **قوله** ولم يفسد عليهم لانها من افعال الصلاة وفي النوادر يفسد وهو قول محمد
وهو القاسم والاول قولهما وهو استحسان وهو الوجه قول محمد انه زاد في الصلاة ما ليس
منها ونزولهم في السجدة بمنزلة الشروع في صلاة اخرى لان زيادة سجدة عنده بفساد الصلاة
لانها معتبرة عنده لان سجدة الشكر عنه معتبرة فيحقق الانتقال الى عبادة اخرى ولها
ان زيادة ما دون ركعة لا تفسد الصلاة انما يتأثر فيها احرام صلاة اخرى وليس في السجود

سجود احرام ولو قرأ الامامية السجدة التي سمعها من الاجنبية في الصلاة قبل
براغده منها سجدها في الصلاة واجزته عنهما جميعا ولو قرأ الامامية سجدة فسمعها
رجل ليس معه في الصلاة فدخل معه بعد ما سجدها الامام لم يكن عليه ان يسجدها
لان ما سجد كالها بادراك الركعة قال في النهاية هذا اذا ادرك الامام في آخر تلك الركعة
التي تلاها السجدة اما اذا ادركه في الركعة الثانية لم يسجد سجدتها للركعة قبلها ولا
ما تعلق بها من القراءة والسجدة فيلزمه ان يسجدها خارج الصلاة وقيل يصير صلوئيه
فلا يلزمه خارج الصلاة واما اذا لم يدخل معه في الصلاة فانه يجب عليه ان يسجدها
لتحقق السبب قال في الهداية وكل سجدة وجبت في الصلاة فلم يسجدها فيها لم يقض
خارج الصلاة لانها صلوئية ولها منزلة الصلاة فلا يتأدى بالنقص قال في
النهاية فان قلت ينتقص هذا الكلي بقوله قبل هذا وان سمعوا وهو في الصلاة
سجدة من رجل ليس معه في الصلاة اي ان قال وسجدوها بعد هذا فقد وجبت هذه
السجدة في الصلاة فلم يسجدوها ومع هذا يسجدونها بعد هذا فاجواب انه
يجب بفساد هذا الكلي بان يقال وكل سجدة صلوئية واجبة في الصلاة لم يقض
خارجها بل يد تعليق تلك المسألة بقوله لانها ليست بصلوتية ولكن ما وجب
الهداية ترك هذا الفيد لطهوره ومعنى قوله لها منزلة الصلاة فلا يتأدى ب
بالناقص لانها وجبت بتلاوة تعلق بها جواز الصلاة الا ترى انه لو ضحكت
سجدة التلاوة في الصلاة ينتقض شرطها ربه بخلاف خارجها فكانت في الصلاة
قوله ومن تلا سجدة فلم يسجدها حين دخل في الصلاة تنالها وسجد اجزته
السجدة عن التلاوة من ان المانية اقوى لكونها صلوئية فاستثبعت الاولى
وكونه سابقا لا ينافي في الذبيحة كسنة الظاهر الاولى للظهور في النوادر يسجد اخر
بعد الفراغ لان الاولى قوة السبق فاستويا فكلنا للمانية قوة اتصال المقصود
فتخرجت به وهو اتصال السجدة بالتلاوة يعني لما افتتحت التلاوة الثانية
بالسجدة صارت راجعة على الاولى بعد مساواتها في ما ذكر وهو الصلواتية

١٨٢
الصلاة الثانية للثانية والسيف للاولي انكسر

ثم انصر بالثانية وصف اتصال المقصود

الثانية الاولي لان الثانية عند اتصال المقصود

ترجحت به لانه لا يجزئ السجدة الاولي عن التلاوة

لان التلاوة الاولي تابعة للتلاوة الثانية فكان التلاوة

بطريق الحكم فلو قلنا يجوز السجدة الاولي اذ لم يسبق الحكم

السبب وهو التلاوة وهذا كله اذا دخلت الصلاة قبل ان يتبدل الوجه

تبدل لم يجزه سجدة الصلاة عن التلاوة وتبين وهذا الذي ذكره الشيخ هو

الصلاة في التلاوة لا يسقط ما وجب خارج الصلاة بل يسجد بها بعد الصلاة

في الصلاة او لا لانه حين انشغل بالصلاة تبدل المجلس كما لو انشغل بالاقراء ولا يمكن

جعل الاولي تبعا لان السابق لا يكون تبعا لاحق ولا يمكن جعل الثانية تبعا لانها

اقرب فوجب اعتبار كل واحد سببا فالصلوة فيه مودر فيها والاولي يودر بعد الفراغ

من الصلاة الا ان الاول هو الظاهر لان المنطوية واحدة والمكان واحد لان المجلس في الاول

مجلس التلاوة وفي الصلاة تلاوة فمادام في الصلاة كان متشغلا بالتلاوة والثانية اكمل

لان لها حرمين وقد يكون السابق تبعا لاحق اذا كان اللاحق اقرب كالسنة قبل

الفريضة ثم علي رواية كتاب الصلاة في قوله اجزائه السجدة عن التلوئين فلو لم

يسجد بها في الصلاة حذر فرغ منها سقطت عنه السجدة ثان جميعا وفي رواية النوادر

ما وجب خارج الصلاة لا يسقط **قوله** وان تلاها في غير الصلاة فمسجد لها ثم دخل

في الصلاة وتلاها سجدها ولم يجزه السجدة الاولي لان الثانية هي المستتبعه ولا وجه

اليه هنا لانه يودر الي سبق الحكم على السبب اي الصلاة تستتبع غير الصلوة

عليه كذا حال ثم معنا لا يمكن استنباطها لانه حينئذ يلزم ان يتقدم الحكم على السبب وذلك

لان معنى الاستنباط ان تجعل التلاوة بمنزلة تلاوة واحدة فلو جعلتها كذلك

كانت التلاوة الاولى تبعا للثانية لان الثانية اقرب لكونها صلوة تية فيلزم حينئذ

في الصلاة
في المجلس

لم يسجد بها
في الصلاة
في المجلس